العلاقات المصرية - الأمريكية
١٩٤٦ - ١٩٥٦

تأليـــف:

جيفرى. آرونسون

ترجمة وتقديم:

الدكتور السيد أمين شلبي

١٩٩٦

مكتبة مدبولي

٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة - ت: ٥٧٥٦٤٢١

العلاقات المصرية - الأمريكية

١٩٤٦ - ١٩٥٦

هذه ترجمة لكتاب :

From Sideshow To Center Stage

U.S. Policy Towards Egypt 1946 - 1956

By:

Geoffrey Aronson

Lynne Rienner Publishers Inc.

Boulder, Colorado. 1986



مكتبة مدبولي

MADBOULI BOOKSHOP

٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة - ت: ٥٧٥٦٤٢١ 6 Talat Harb SQ. Tel. : 5756421

تقديم المترجم

مقدمة المؤلف

الفصل الأول : إعداد المسرح: سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر من ١٩٤٦ حتى الإعلان الثلاثى ١٩

الفصل الثانى : قيادة الشرق الأوسط : سياسة جديدة للشرق الأوسط ٤٩

الفصل الثالث : التفكك وإعادة البناء : سقوط الملكية وصعود الكولونيلات ٦٧

الفصل الرابع : إدارة أيزنهاور ومصر «يناير - يوليو ١٩٥٣» ٩٣

الفصل الخامس : واشنطون تشرع فى طريق جديد : الحزام الشمالى ١٢١

الفصل السادس : الجلاء والتحالف : واشنطون - القاهرة وحلف بغداد ١٤٩

الفصل السابع : مصر تتصرف بنفسها : صفقة الأسلحة السوفيتية - المصرية «سبتمبر ١٩٥٥» ١٨٧

الفصل الثامن : جبهة جديدة فى الحرب الباردة : مصر وسد أسوان ٢٢٥

الفصل التاسع : دروس للذكرى ودروس مستفادة ٢٦٥

قائمة المراجع

نبذة عن المترجم

تقديـــــم

هذه الدراسة هى فى الأصل رسالة جامعية تقدم بها صاحبها الصحفى الأمريكى چيفرى أرونسون إلى جامعة أكسفورد فى إنجلترا، ثم ظهرت مؤخراً فى كتاب فى الولايات المتحدة الأمريكية.

وحين قرأت هذه الدراسة فى البداية جذبتنى إليها ثلاثة اعتبارات: الاعتبار الأول هو أهمية الحقبة التى تستعرضها وأثرها الحاسم، ليس فقط فى الشكل الذى أخذته العلاقات الأمريكية المصرية لقرابة حقبتين تاليتين، بل أيضاً لامتداد هذا التأثير إلى الوضع الإقليمى والدولى. بل إنه يمكن القول بأن تطور مواقف الولايات المتحدة والغرب من الحكم الجديد فى مصر بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان له تأثيره في توجهات الحكم الداخلية، وطبيعة نظام الحكم والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التى تبناها.

أما الاعتبار الثانى، فهو الموضوعية والإنصاف اللذان عالج بهما الكاتب أحداث هذه الحقبة ومنهجه فى دراستها فى سياق الظروف التاريخية المحددة التى كانت تمر بها مصر، ومنطقة الشرق الأوسط، وبلدان العالم الثالث المستقلة حديثاً، ثم السياق الدولى الأشمل وبروز الحرب الباردة، حيث يقدم الكاتب رؤية نقدية لكيفية سيطرة اعتبارات وافتراضات هذه الحرب على سياسات بلاده وبشكل شوه تقييمها لدوافع رجال الحكم الثورى الجديد فى مصر.

أما الاعتبار الثالث فهو وفرة الوثائق التى اعتمد عليها الكاتب فى تحليله لأحداث هذه الفترة سواء كانت وثائق رسمية أو مذكرات وبيانات الشخصيات التى شاركت فى أحداثها، وحيث غطى هذا نقصاً فى وجود رؤية أمريكية وثائقية لأحداث هذه الحقبة.

وتبدأ الحقبة التى تستعرضها هذه الدراسة بخروج الولايات المتحدة من الحرب الثانية وبدء تزايد الاهتمام الأمريكى بمصر ومنطقة الشرق الأوسط نتيجة لنشوء الحرب الباردة، والرؤية الأمريكية لتطورات هذه المنطقة فقط من منظار مايخدم المصالح الأمريكية فى هذه الحرب. وبفعل هذا بدأت تتلاشى ما كان بعض الساسة الأمريكيين يتطلعون إليه من أن تنفصل بلادهم فى علاقاتها المقبلة مع هذه المنطقة ودولها عن الميراث الاستعمارى للدول الغربية فيها.

ولكن بفعل الحرب الباردة البازغة انتفى فى النظر الأمريكى الجديد وجود أى تناقض بين ما يخدم مصالح الولايات المتحدة بشكل عريض وبين ما يخدم مصالح أمم أخرى فى «العالم الحر»، وانطبق هذا المفهوم على الوجود البريطانى فى منطقة قناة السويس، وهو ماكانت مصر تكافح للتخلص منه.

وكان من معانى تزايد الاهتمام الأمريكى بمصر ومنطقة الشرق الأوسط، ازدياد مراقبة واشنطون للتطورات الداخلية فى مصر ومحاولة توجيهها، وفى هذا بدأت تنظر بالشك إلى الظام الملكى وإلى النظام السياسى القائم بأكمله ورجاله وقدرته على البقاء أو احتواء عناصر السخط السياسى والاجتماعى التى كانت تتفاعل بوضوح فى مصر. لذلك بدأت الولايات المتحدة تتطلع إلى حكم يستوعب هذه التفاعلات ويوجهها وجهة تخدم المصالح الأمريكية العريضة فى المنطقة. من هنا كان تعاطف الولايات المتحدة فى البداية مع ثورة يوليو ورجالها، حيث رأت فى منطلقاتها ومبادئها الأولى ما يتفق مع آمال الولايات المتحدة فى الإصلاح، ورأت فى رجالها أبناء الطبقة المتوسطة المؤهلين لذلك.

وكما كانت واشنطون تتوقع هذا من رجال الحكم الجديد، كانوا هم أيضاً يتوقعون أن تقدم الولايات المتحدة تأييدها ومساعدتها لأهدافهم السياسية والاجتماعية. فقد واصلوا سياسات رجال الحكم القديم فى الاعتماد على الولايات المتحدة لحث بريطانيا على تحقيق تسوية فى منطقة القناة تتجاوب مع الأمانى الوطنية المصرية، وأكثر من هذا كانت توجهات رجال الثورة إلى

الولايات المتحدة للمساعدة فى تحقيق هدفين رئيسيين من أهدافهم: بناء القدرة الدفاعية للجيش المصرى وإعادة تسليحه، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى معيشة الشعب المصرى.

حول هاتين المسألتين الحيويتين للنظام الجديد ومستقبله ومكانته، دارت اتصالات رجاله مع الولايات المتحدة، واكتسب هدف تسليح الجيش المصرى أولوية وإلحاحاً مع تزايد الشكوى داخل صفوف الجيش من مستويات تسليحه، وحيث كانت تجربة حرب فلسطين مازالت ماثلة، وزاد من ضغط هذا الهدف تزايد التوتر العسكرى على خطوط الهدنة المصرية الإسرائيلية.

غير أن طلبات مصر المتكررة والبعثات العسكرية التى توجهت إلى واشنطون حاملة هذه الطلبات قوبلت بالتسويف ووضع العقبات. وتُنبئ هذه الاتصالات التى استمرت منذ قيام الثورة مباشرة حتى سبتمبر ١٩٥٥، تُنبئ بوضوح عن أن الولايات المتحدة والغرب كانت هى التوجه الأول لرجال الحكم الجديد للحصول على الأسلحة للجيش المصرى، حتى بلغ هذا لحظة اليأس وخاصة بعد الغارة الإسرائيلية على غزة فى فبراير عام ١٩٥٥، والتى كان أثرها كبيراً، وأوضحت مدى تعرض الجيش المصرى وأحرجت النظام الجديد وزعماءه شعبياً، بل وبين صفوف القوات المسلحة.

أما هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد تبلور حول مشروع السد العالى فى أسوان، وفى هذا أيضاً كان اختيار النظام الجديد للولايات المتحدة والغرب والمؤسسات الدولية لتكون مصادر تمويل بناء السد. غير أنه فى ١٩ يوليو ١٩٥٦، وهو اليوم الذى توجه فيه الدكتور أحمد حسين السفير المصرى فى واشنطون لإبلاغ وزير الخارجية الأمريكى چون فوستر دالاس قبول مصر لشروط الولايات المتحدة والبنك الدولى فيما يتعلق بتمويلهم للمشروع، أبلغ وزير الخارجية الأمريكى السفير المصرى سحب الولايات المتحدة لعرضها للمشاركة فى تمويل السد.

فلماذا عجزت الولايات المتحدة عن الاستجابة لهذه المطالب والضرورات الأساسية والحيوية للحكم الجديد فى مصر؟

يقدم الكتاب تفسيراً لذلك فى الإطار الذى حكم ـ وظل يحكم ـ السياسة الأمريكية، وتمثل فى اعتبارات الحرب الباردة والتى جعلت الولايات المتحدة ترى التطورات المحلية والإقليمية وتحدد مواقفها واستجاباتها منها من خلال تصورات وفروض هذه الحرب. كما ضاعف من هذا قوى الضغط اليهودية والصهيونية داخل الولايات المتحدة وهو ما سنلمس تأثيره عند كل منعطف فى العلاقات المصرية الأمريكية.

كانت هذه الاعتبارات هى التى حالت بين الولايات المتحدة وبين أن ترى منطق رجال الثورة فى رفض الارتباط بالأحلاف والمنظمات الغربية فى المنطقة مثل حلف بغداد ومنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، وأن هذا الرفض صدر عن منطق واضح وهو أن مصر التى كانت توشك أن تتخلص من وجود عسكرى أجنبى طويل كان يصعب على أى حكم وطنى أن يربطها بمثل هذه التنظيمات التى كانت ستُرى وكأنها امتداد لهذا الوجود الأجنبى بصورة أخرى.

وفى إطار تمهيد المسرح الإقليمى لكى يتواءم مع ترتيبات مقاومة نوايا القوة الخصم لها، بالإضافة إلى الرغبة فى تأمين الوضع الإسرائيلى فى المنطقة، كانت السياسة الأمريكية تتوقع وتعمل على أن ينفض رجال الحكم الجديد يدهم من الشئون العربية ومن الصراع العربى الإسرائيلى (كانت حجة الولايات المتحدة هى ضرورة أن تتفرغ مصر لبنائها وشئونها الداخلية) إلا أنه موضوعياً وفى ضوء الظروف التاريخية التى ظهرت وعمل فيها قادة الثورة، وبعد تجربة حرب فلسطين، كان يصعب عليهم وهم الذين ظهروا من صفوف الجيش، قبول ما كانت تتوقعه الولايات المتحدة.

أما فى الإطار الدولى، فقد تصورت السياسة الأمريكية مصر بداءة كجزء من التحالف الغربى فى صراعه مع الكتلة الخصم. وامتداداً لرفض مصر لسياسة الأحلاف والمنظمات العسكرية بينما كان منطق الحكم الجديد فى مصر أن مصر والمنطقة التى تنتمى إليها لديها أولويات للأخطار التى تتهددها، لم يكن التهديد السوفيتى فى مقدمتها. بالإضافة إلى ذلك فإن المرحلة

التاريخية التى ظهر فيها الحكم الجديد فى مصر جعلت مصر جزءاً من تيار تاريخى ضم مجموعة عريضة من الدول التى استقلت حديثاً ورات انه ليس لها دور او مصلحة فى الصراع بين الكتلتين، فاختارت طريق الحياد وعدم الانحياز، وكان تجمعها فى باندونج فى ابريل عام ١٩٥٥ رمزاً على ذلك. اما السياسة الأمريكية وقتئذ فقد دمغت هذا التيار باللأخلاقية وحثت رجال الثورة على ألا يرتبطوا به.

هذه الاختيارات الأساسية للحكم الجديد فى مصر من رفض للأحلاف والمنظمات العسكرية، وتأكيده لانتمائه العربى، وارتباطه بتجمع دول العالم الثالث الجديدة، وما صاحب هذا من مواقف مثل الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية والتى كانت وقتئذ جزءاً من التحالف السوفيتى وتعاديها الولايات المتحدة وتعمل على استبعادها من المجتمع الدولى، هذه الاختيارات لم يتفهمها صناع السياسة الأمريكية على أنها نتاج موضوعى لخصائص محددة للتطور فى مصر وفى ظل ثورة وطنية، وظروف إقليمية يتصاعد فيها تيار قومى، وسياق تاريخى يضم نطاقاً عريضاً من الدول ذات التجارب المشتركة مع السيطرة الأجنبية، والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتشابهة، ولكنهم رأوها فقط على أنها تتصادم مع الأهداف الأمريكية فى مسرح الحرب الباردة التى تباشره الولايات المتحدة على نطاق عالمى. وكانت هذه النظرة وراء الموقف السلبى من الاحتياجات الحيوية للحكم فى مصر: الأسلحة اللازمة لبناء المقدرة الدفاعية للجيش المصرى، ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتى اعتبر مشروع السد العالى أحد مفاتيحها الأساسية.

وقد كان منطقياً إزاء ضغط الواقع الداخلى والواقع الإقليمى، وإزاء فشل جهود رجال الثورة فى توفير هذه المتطلبات من الولايات المتحدة والغرب، أن يتجهوا إلى توفيره من مصادر أخرى لم تكن هى اختياراتهم الأولى أو ما كانوا يفضلونه. ومن هنا كانت صفقة الأسلحة التشيكية التى أحدثت هزة فى الولايات المتحدة والغرب، واعتبرت أخطر تطور فى الحرب الباردة منذ الحرب الكورية، وفتحاً لجبهة جديدة لها فى الشرق الأوسط. كما أدى هذا التطور إلى

مضاعفات أخطر، حيث سحبت الولايات المتحدة عرضها الأول فى تمويل مشروع السد العالى، وردت مصر بتأميم شركة قناة السويس، وهو الحدث الذى فتح فصلاً جديداً فى تاريخ مصر وتاريخ منطقتها، بل وفى أوضاع ومركز قوى عالمية قديمة وجديدة.

* * *

يقرأ التاريخ لا من أجل ذاته، أو لمجرد المتعة الذهنية، وإنما كأداة لفهم الحاضر وإنارة المستقبل. والحقبة التى يستعرضها الكتاب فى العلاقات المصرية الأمريكية مليئة بالدروس، وخاصة بالنسبة للسياسة الأمركية. وأبلغ دروسها أن كل التوترات التى تلت هذه الفترة فى علاقات البلدين وانعكست سلبياً على أوضاع المنطقة وزادت من تعقيد العلاقات الدولية، كانت نتيجة تجاهل السياسة الأمريكية للظروف الذاتية لمصر ومنطقتها فى هذه الفترة والتى كان يعمل فيها نظام ثورة يوليو بل والذى جاء كتعبير عنها، وبدلاً من تفهم هذه الظروف وتشجيع الاتجاه الوطنى المستقل البناء، أخضعتها لاعتبارات الحرب الباردة والتى لم تكن تمثل أولويات للشعب المصرى أو لشعوب المنطقة. من هنا، اعتقادى فى أهمية تأمل وقراءة هذه الفترة واستيعاب دروسها.

وفى هذا، فإن المؤلف، وهو يبنى على دروس هذه الحقبة الحافلة فى العلاقات المصرية الأمريكية، يحاول أن يستخلص دروسها بالنسبة للمستقبل، خاصة فى ضوء التحولات النوعية التى لحقت بهذه العلاقات وتطوراتها فى حقبتى السعبينات والثمانينات والاختبارات التى تعرضت لها. ولعل أهم الدروس التى توقف عندها هى التوقعات المبالغ فيها من الجانبين: توقعات مصر ـ خاصة فى أعقاب اتفاقيات كامب دافيد ـ أن تحل الولايات المتحدة مشكلات مصر ووفقاً لأولوياتها، وتوقع الولايات المتحدة توافقاً تاماً بين السياسات والأهداف الأمريكية وبين الاستجابات المصرية.

ومع وضوح عدم واقعية هذه التوقعات ـ خاصة بعد انتهاء حقبة السادات،

بدا أن «شهر العسل» فى العلاقات بين البلدين قد انتهى، وبدأ التحدى الصعب لإدارة علاقاتهما على أسس واقعية وناضجة. والواقع أن هذا التحدى قد واجه بشكل أكثر صناع السياسة الأمريكية وتضمن ضرورة إدراك أن التحول الذى حدث فى سياسة مصر الخارجية نحو التعاون مع الولايات المتحدة والتوافق معها فى الأهداف الاستراتيجية العريضة، لايعنى أن تأخذ الولايات المتحدة مصر كأمر مسلم به For Granted ، وأن ماتتلقاه مصر من المساعدات الأمريكية لن يجعلها تساوم على قضايا تتصل بالسيادة أو بالمصالح المصرية المباشرة كما تراها مصر ويمليها عليها وضعها الإقليمى. وقد تعرضت العلاقات المصرية الأمريكية بالفعل لاختبارات هامة خلال النصف الأول من الثمانينات، وحددت هذه الاعتبارات الموقف المصرى فيها: طلب الولايات المتحدة إقامة قاعدة فى رأس بناس ورفض مصر القاطع لذلك، استدعاء مصر لسفيرها فى تل أبيب بعد الغزو الإسرائيلى للبنان وأحداث صبرا وشاتيلا، ثم حادث الباخرة أكيلو لارو.

ونتصور أن العلاقات المصرية الأمريكية سوف تتعرض من حين لآخر لمثل هذه الاختبارات بفعل حقيقة دائمة: وضع الولايات المتحدة كقوة أعظم لها مصالحها واهتماماتها العالمية، ووضع مصر كقوة لها مسئولياتها والتزاماتها الإقليمية. وسوف يتوقف نجاحهما فى تجاوز هذه الاختبارات على إدراكهما ـ وخاصة الولايات المتحدة ـ لهذه الحقيقة وضروراتها.

القاهرة: ديسمبر ١٩٨٦

د. السيد أمين شلبى

مقدمـــــــة

فى الحقبة التى تلت الحرب العالمية الثانية، كانت مصر فى مركز الجهود الأمريكية لكى تخلق وتحافظ على نظام إقليمى تحافظ من خلاله على نفوذها وامتداد مصالحها. هذه الدراسة تتتبع وتحلل تطور سياسة الولايات المتحدة خلال هذه الحقبة.

وثمة أربعة أسباب رئيسية دفعت إلى هذه الدراسة. الأول هو غياب رؤية موثقة لسياسة الولايات المتحدة تجاه مصر خلال حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وهو أمر يثير الدهشة باعتبار الدور المركزى الذى أعطته السياسة الأمريكية لمصر فى الشرق الأوسط من تخطيط الدفاع الإقليمى لما بعد الحرب مع البريطانيين، إلى عرض الولايات المتحدة عام ١٩٥٦ مساعدة مصر فى بناء سد أسوان. وقد أنهى سحب هذا العرض فى يوليو عام ١٩٥٦ مرحلة من الجهود لكسب قبول، إن لم يكن تأييد مصر، لاستراتيجية الولايات المتحدة الإقليمية. وثانياً، فقد تميزت فترة ما بعد الحرب وبداية الحرب الباردة بداية عصر جديد فى سياسة الولايات المتحدة رمز عليه بعرض لقوة الولايات على نطاق عالمى. والسياسة الأمريكية الحالية لها أصولها فى الفترة التى نستعرضها حين بدأت أهداف الولايات المتحدة فى عصر تنافس الحرب الباردة تبدو بوضوح. وثالثاً، فقد تميزت هذه الفترة بتقديم واشنطون نفسها إلى شعوب الشرق الأوسط، وإلى الأفكار والعواطف التى حركتهم. وتتأمل هذه الدراسة فى الطريقة التى نظر بها الأمريكيون إلى مصر وإلى شعبها

ونضالها، لتأكيد ذاتها الوطنية. ورابعاً، إن سياسة الولايات المتحدة فشلت فى تحقيق الأهداف التى وضعتها لنفسها فى مصر خلال هذه الفترة، وبشكل رئيسى، إقامة مركز قوة للحرب الباردة يديره نظام عسكرى من الوطنيين من الطبقة الوسطى تحت قيادة جمال عبدالناصر. وتتتبع هذه الدراسة إذن تطور هذا الفشل.

وتنقسم هذه الدراسة إلى ثمانية فصول تتقدم زمنياً حتى يوليو ١٩٥٦. ويبحث الفصل الأول قرار واشنطون فى تحالف الولايات المتحدة مع مصالح بريطانيا فى مصر فى سنوات ١٩٤٧ ـ ١٩٥٠. كما يتضمن هذا الفصل بحثاً مفصلاً فى الإعلان الثلاثى الذى قدمته الولايات المتحدة كوسيلة للمحافظة على الموقف البريطانى (والأمريكى) فى مصر خلال تقديم المعونة العسكرية.

ويفصل الفصل الثانى تحرر الولايات المتحدة من الوهم نتيجة المحاولات البريطانية غير الناضجة لعقد اتفاقية ثنائية حول مستقبل القاعدة لمنطقة القناة، وهو التحرر من الوهم الذى ادى إلى تأييد امريكى يعوزه الحماس لقيادة الشرق الأوسط التى مازالت فى نشأتها.

ويحلل الفصل الثالث التورط المتزايد فى السياسات المصرية الداخلية (على حساب البريطانيين)، فى أعقاب شغب السبت الأسود، وفى وقت كانت واشنطون مستعدة بشكل متزايد للنظر إلى الضباط من الرتب المتوسطة كأفضل أداة للمحافظة على مصالح الولايات المتحدة فى بلدان الشرق الأوسط. وينظر هذا الفصل فى الاستجابة الإيجابية لانقلاب يوليو بالمقابلة مع فشل منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط ومهمة على صبرى لشراء السلاح فى نهاية عام ١٩٥٢.

ويركز الفصل الرابع على افتراضات القوة لإدارة ايزنهاور ونضج اتجاهات السياسة القائمة بالفعل التى تفضل بلدان «الحزام الشمالى». وقد أشرف دالاس على انتقال السياسة الأمريكية من وضع يرعى مركز بريطانيا

العسكرى فى مصر كمصدر قوة إلى رؤيته كعنصر عدم استقرار ومعوق لإقامة نظام إقليمى مستقر لحماية المصالح الأمريكية.

ويتتبع الفصل الخامس أثر قرار الولايات المتحدة إحالة حل المشكلات المصرية البريطانية إلى وضع يرتبط ببروز النفوذ الأمريكى فى الحزام الشمالى، ويوضح نجاح الولايات المتحدة فى الحزام الشمالى فى بداية ١٩٥٤ فى تباين مع مولد السياسة المصرية فى «عدم التعاون».

ويفصل الفصل السادس جهود الولايات المتحدة للتقليل من هذه المعانى المعادية التى يحملها التفضيل الأمريكى للحزام الشمالى بالنسبة للعلاقات المصرية الأمريكية خاصة فيما يتعلق بتقديم الأسلحة. وقد أدى فشل مفاوضات السلاح فى مؤتمر عام ١٩٥٤، وإنشاء حلف بغداد، وغارة إسرائيل على غزة فى فبراير عام ١٩٥٥، إلى تفاقم إحساس ناصر بالعزلة وتبلور القضايا التى تفرق واشنطون والقاهرة.

ويقدم الفصل السابع نظرة نقدية لمحاولات تهدئة ناصر وطلبه الأسلحة فى صيف عام ١٩٥٥. وبانكسار القواعد التى حكمت حالة التحفظ بين مصر وإسرائيل، فإن دبلوماسية الولايات المتحدة أظهرت رضا وثقة بالنفس والتى تصدعت بإعلان ناصر عن صفقة الأسلحة مع الكتلة السوفيتية فى سبتمبر ١٩٥٧.

ويتتبع الفصل الثامن صياغة سياسة الولايات المتحدة فى أعقاب صفقة الأسلحة، وهو الحدث الذى قذف بمصر إلى مركز الاهتمام الأمريكى والدولى. وكانت المعونة التى قدمت لبناء السد العالى قد نظر إليها كمركز لاستراتيجية الولايات المتحدة التى تهدف إلى صد النفوذ السوفيتى فى الشرق الأوسط وأن تقيم من جديد الاستقرار المصرى الإسرائيلى المهدد. وقد أصبح من الواضح أن تلقى مصر لهذه المعونة لن يحقق أياً من هذه الأهداف، تبنت الولايات المتحدة

سياسة تقوم على العداء لعبدالناصر ولمصر. وكان سحب عرض المعونة فى يوليو عام ١٩٥٦م والطريقة التى أعلن بها، محاولة محسوبة لكى توضح لمصر وللعالم الذى يراقب ما يكلفه إحباط مخططات الولايات المتحدة. وبدلاً من هذا ارتفعت مكانة ناصر فى العالم العربى والعالم الثالث وزاد تدهور الاستقرار الإقليمى.

وقد استخدم فى إعداد هذه الدراسة إلى أقصى حد المصادر الرئيسية المتاحة. وكانت الوثائق التى أفرج عنها وفقاً للقانون الأمريكى لحرية المعلومات مفيدة بوجه خاص فى الإعداد للفصلين الرابع والسابع، كذلك كانت روايات الصحف وخاصة تلك التى ظهرت فى جريدة «نيويورك تايمز» ذات قيمة كبيرة ليس فقط فى استكمال المعلومات الدقيقة ولكن كذلك فى تنويرنا بمزاج صانعى القرار فى واشنطن.

الفصل الأول

إعـــداد المســـرح

سياسة الولايات المتحدة نحو مصر
من عام ١٩٤٦ حتى الإعلان الثلاثى

فى سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية، كانت مصر فى خلفية اهتمامات الدبلوماسية الأمريكية. غير أن اهتمام واشنطون ببترول الشرق الأوسط وفى وجود تجارى صغير ولكنه متزايد بدأ يؤثر فى العلاقات المصرية الأمريكية، والتى كانت معنية فى المقام الأول بالأنشطة التعليمية والثقافية. كذلك كان الوضع الاقتصادى والدبلوماسى المسيطر للبريطانيين معترفاً به، إن لم يكن مؤيداً بشكل نشط من جانب الجيل الأول للمختصين بالشرق الأوسط فى الخارجية الأمريكية.

وقد سجل إلغاء الامتيازات عام ١٩٣٧ والتى كانت القوى الأوروبية قد فرضتها فى القرن ١٩، بداية سياسة أمريكية جرئية تسعى إلى تجريد بريطانيا من مركزها ونفوذها المسيطر فى مصر وإقامة أساس متين لعلاقات مصرية أمريكية لا يفسدها الارتباط بالاستعمار والإمبريالية البريطانية. وقد كانت واشنطن تأمل أنه بإلغاء الامتيازات البريطانية ودفع سياسة «الباب المفتوح» يمكن ضمان فرصة متكافئة للمنتجات الأمريكية لكى تتنافس فى سوق العالم العربى الأوسع.

على أنه فى خلال سنوات الحرب، فإن المعارضة نحو السيطرة البريطانية

فى مصر قد خفت لدى المستويات العليا فى المؤسسة السياسية الأمريكية لتفهمها لضرورة الإبقاء على روح التعاون الأوروبى فى الدفاع عن مصر، والتى حتى حرب العلمين عام ١٩٤٢ كانت مهددة من قبل قوى المحور، وكذلك بالرغبة فى الاحتفاظ بسلام شامل بين الحلفاء. بالإضافة إلى هذا، فإنه إذا كان اختبار النوايا البريطانية نحو مصر كان هو السياسة البريطانية نحو المطلب المصرى الدائم بالجلاء، كذلك كان موقف الولايات المتحدة التى تراجعت عن موقفها الحاد فى التقليل من القدرات البريطانية حين جوبهت بمسألة استمرار الوجود البريطانى فى مصر.

ولم يكن وجه التشابه بين وضع مصر فى السويس وبين وضع الولايات المتحدة فى بنما غائباً لدى صانعى السياسة فى الخارجية الأمريكية، وكان عاملاً هاماً فى تأييد الولايات المتحدة للوضع الراهن. ومثل أقرانهم البريطانيين اعتبر مخططى الخارجية الأمريكية أن مصر تفتقر للنضج السياسى الكافى للإبقاء على الطابع الدولى للقناة، وأن الحكومة المصرية بمفردها لن تكون قادرة على مقاومة الضغوط الدبلوماسية من الدوائر (السوفيتية) المعادية[1]. وقد أضيفت إلى الأهمية الاستراتيجية الواضحة للقناة (فى نقل البترول والمواد)، ولمصر ذاتها (كمركز للمواصلات والنقل)، الميراث الهام للسيطرة الإمبريالية الغربية، وكما مارسته بريطانيا حديثاً، وبتصاعد دبلوماسية الحرب الباردة فى ١٩٤٥ - ١٩٤٦، أصبح وجود غربى مستمر فى السويس اعتقاداً لا خلاف عليه يشترك فى ذلك الأمريكيون والبريطانيون.

وفى عام ١٩٤٧ كان لوى هندرسون مدير الشرق الأدنى فى الخارجية الأمريكية يراقب بشكل دائم فرص استخدام المشكلات البريطانية للصالح الأمريكى. فقد كان هندرسون يعتقد أن المشكلات التى يفرضها استمرار الوجود البريطانى فى مصر (والصهيونيين فى فلسطين)، يجب التعامل معها حتى يمكن للاستقرار السياسى، وسياسة الباب المفتوح أن تتحقق فى المنطقة.

وبينما كان يوافق على أن البريطانيين يجب أن يستمروا فى الاحتفاظ بقاعدة استراتيچية للعمليات فى شرق البحر المتوسط، فإن هندرسون استمر فى الاعتقاد:

«أنه قد أصبح واضحاً أن الوجود المستمر للقوات البريطانية فى مصر يمثل ضرراً ليس لبريطانيا العظمى ولكن للولايات المتحدة والعالم الغربى بوجه عام. إن وجودهم يسمم الجو فى كل الشرق الأوسط والأدنى بشكل سريع وإلى درجة أنه ما لم تبد دلالة فى المستقبل القريب بأن القوات البريطانية سوف تجلو عن مصر بدون شرط وفى موعد محدد وفى أقرب وقت عملى، فإن علاقات العالم العربى مع الغرب يمكن أن تتأثر بشكل خطير لسنوات قادمة»[٢].

على أن بروز الحرب الباردة، قد أسرع بدعم التعاون الأنجلو أمريكى وخفضت من أصوات مثل أصوات هندرسون الداعية إلى جلاء غير مشروط. وفى فبراير ١٩٤٧، تسلم هندرسون مذكرة من البريطانيين تعلن عن عزم بريطانيا إنهاء مسئوليتها فى الدفاع عن اليونان وتركيا. ولم تتأخر استجابة الولايات المتحدة لتراجع القوة البريطانية فى البحر المتوسط.

ففى مارس أعلن الرئيس ترومان عن برنامج لإحلال الأسلحة والمساعدة الأمريكية محل ما كانت تقدمه بريطاننيا بهدف الاحتفاظ بالسيطرة الغربية فى شرق البحر المتوسط.

وقد كان الاستعداد للتفكير فى الشرق الأوسط فى نطاق الحرب الباردة قد استقر بالفعل بصدور نظرية ترومان. وكان تصور تعاون أمريكى ـ سوفيتى فى المنطقة قد أصبح أمراً عتيقاً منذ أكثر من عام، وأصبح ينظر إليه على أنه أمر «مبالغ فى التبسيط وفى التفاؤل»[٣]. وقد تأكدت الشكوك الطبيعية فى القوة المناوئة، والتصرفات والمطالب السوفيتية فى إيران، وليبيا، والدردنيل، باتساع نطاق المصالح الأمنية للولايات المتحدة. وفى خطابه فى يوم الجيش فى

٦ أبريل ١٩٤٦، وقبل صدور مبدأ ترومان بعام، نظر ترومان بالفعل إلى الشرق الأوسط كساحة لتنافس الحرب الباردة:

«إن المنطقة تضم مصادر طبيعية واسعة. وهى تقع عبر أكثر مناطق المواصلات الأرضية والجوية والبحرية أهمية. وهى لهذا منطقة ذات أهمية اقتصادية بالغة، كما أن دولها ليست سواء فرادى أو مجتمعة من القوة ما يمكنها من صد عدوان قوى. ولذلك فمن اليسير أن نرى كيف أن الشرق الأوسط والأدنى يمكن أن يصبح ساحة للتنافس الحاد بين القوى الخارجية، وكيف أن مثل هذا التنافس يمكن أن ينفجر إلى صراع».

على أن الولايات المتحدة، طالما أنها تحترم اتفاقيات يالتا وبوتسدام، كانت معنية فى الأساس بالاحتفاظ بتماسك التحالف الذى ورثته وتقوده الآن، أكثر من اهتمامها بأن تشرف على التحول الثورى لقوة سياسية واقتصادية.

ولعزم الولايات المتحدة على إعادة بناء القوة الاقتصادية لحلفائها الرئيسيين وعلى مستعمراتهم ذات الاستقلال الاسمى، ولتصميم الولايات المتحدة على عزل «العدوى السوفيتية» عن «العالم الحر»، فقد اختارت استقرار الوضع الراهن، والتغيير المتطور الذى يمكن التحكم فيه، وهى السياسة التى ترجمت إلى الدفاع عن الامتيازات البريطانية القائمة[٤].

ولم يكن تأييد الوضع البريطانى فى منطقة السويس يُرى، فى واشنطن على الأقل، باعتباره عملاً لا يتسق مع مصالح الولايات المتحدة. فمصر فى نظر انتصار الحرب الباردة فى واشنطن كانت تعتبر، من خلال رابطتها مع بريطانيا كجزء من الغرب، وعلى هذا فلم يكن هناك افتراض لتناقض بين ما يخدم مصالح الولايات المتحدة بشكل عريض، وبين ما يخدم مصالح أمم أخرى من «العالم الحر».

ورغم أن مصر تقع جنوب خط الاحتواء ما بين تريستا وطهران، فقد بقيت نقطة ارتكاز القوة البريطانية فى قارتين. وقد دعمت القاعدة البريطانية فى

قناة السويس ما يقارب من ٤١ فرقة بريطانية خلال الحرب، كذلك ظلت القاعدة معبراً حيوياً للتجارة الدولية ونقل المواد الخام من العالم النامى إلى العالم الصناعى.

ورغم أن واشنطون لم تكن مهتمة بجعل القاهرة مركز تغلغلها الاقتصادى والعسكرى فى العالم العربى، كما لم يكن الچنرالات الأمريكيون مغرمين بمنطقة السويس كما كان أقرانهم البريطانيون، فإن الخارجية الأمريكية وكذلك وزارة الدفاع كانتا مهتمتين بأن تتحمل بريطانيا «مسئوليتها الأولى» فى الدفاع عن منطقة السويس. وكان هذا يبدو فى الأساس مهمة لا يشكر عليها، وسوف تتيح للولايات المتحدة لتوسيع نطاق نشاطها الاقتصادى وفقاً لسياسة «الباب المفتوح». وقد كان أول قرض لبنك الاستيراد والتصدير الأمريكى لمصر عام ١٩٤٧ بمبلغ ٧,٢٥ مليون دولار، وتعيين S. Pinkey Tuck ، السفير الأمريكى السابق فى مصر، ليكون الأمريكى الأول بين هيئة مديرى شركة قناة السويس، كان هذا دلالة على تزايد النشاط الاقتصادى الأمريكى فى مصر.

وقد بدأ البريطانيون يشعرون بشدة بالحاجة إلى سياسة تعاون بين الولايات المتحدة وبريطانيا. ففى سبتمبر ١٩٤٧ اعترف مسئول بريطانى للسفير الأمريكى فى لندن:

«أنه قد بدأ ينظر إلى الولايات المتحدة على أنها الوحيدة التى يمكن أن تقدم مساعدة عملية فى الشرق الأوسط»(*).

ومن ١٦ أكتوبر إلى ٧ نوفمبر التقى ممثلون عن الحكومتين البريطانية والأمريكية لتنسيق السياسة الاستراتيچية والسياسية والاقتصادية فى الشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط، وكان هذا مظهراً هاماً لتوجيه الأجزاء المتنافسة لسياسة البلدين إلى قنوات متفق عليها ويمكن التحكم فيها.

وقد سجلت محادثات البنتاجون لعام ١٩٤٧ التكامل الرسمى للشرق

الأوسط ضمن النطاق الدفاعى الواسع للولايات المتحدة، كما قدمت التأييد الأمريكى «للمسئولية الخاصة» لبريطانيا للدفاع عن المنطقة. ولم يناقش طلب مصر الذى قدم إلى الأمم المتحدة فى يوليو لجلاء بريطانيا عن منطقة القناة.

وقد ارتاح البريطانيون لحصولهم من المحادثات على موافقة واشنطن لاستمرار الوجود البريطانى فى السويس، فى الوقت الذى أمن فيه البريطانيون على الارتباط الاقتصادى الأمريكى المتسع ـ على أنه، وتحت سطح هذه الاتفاقيات واسعة النطاق، ظلت هناك عدم ثقة متبادلة واضحة، شعر بها بشكل أكثر المستويات الأقل من الرسميين الذين تنافسوا نيابة عن حكوماتهم حول النفوذ والقوة فى مصر ذاتها.

وبعد محادثات البنتاجون بشهور، لاحظت وكالة تاس أن المرء «يجب أن يكون ماهراً جداً لكى يرى شبح الكتلة الشرقية» فى الخطط البريطانية لأحلاف عسكرية مع مصر، العراق، وشرق الأردن. وبعد تأكيد أن البريطانيين والأمريكيين أرادوا ربط الدول العربية «فى سلسلة صلبة من الأحلاف»، قالت تاس إن واشنطن ولندن قد طوروا خطة عسكرية وسياسية مشتركة، وإنهم يحاولون تنظيم استخدام نظام القواعد بأسره لخدمة قواتهم المسلحة فى الشرق الأوسط(٦).

ولم يكن التزام الولايات المتحدة بتأييد السيطرة العسكرية البريطانية فى مصر يعنى تأييداً لطلبات مصر لمساعدة عسكرية أمريكية. فقد زار رئيس أركان الجيش المصرى القواعد العسكرية والمصانع الأمريكية فى أبريل عام ١٩٤٧ فى جولة «للتعرف». وفى سبتمبر، وبمناسبة محادثات البنتاجون، طلبت مصر رسمياً بعثة عسكرية أمريكية لتدريب القوات المصرية(٧).

وكانت وزارتا الخارجية والدفاع الأمريكية تعتقد أن تزويد مصر بالسلاح هو جزء من «المسئولية الخاصة» لبريطانيا. ولم يكن إعلان الولايات المتحدة فى ١٠ نوفمبر عن حظر لمبيعات الأسلحة للدول العربية والدولة اليهودية

الناشئة، والذى جاء قبل أسابيع من تصويت الأمم المتحدة فى صالح تقسيم فلسطين، لم يكن مشجعاً لآمال مصر فى أن الولايات المتحدة سوف تؤيد مصر فى نضالها ضد البريطانيين أو الصهيونيين.

وحين انفجرت الحرب فى فلسطين بكل قوة بعد الانسحاب البريطانى فى مايو ١٩٤٨، لم تكن مصر مستعدة عسكرياً أو سيكلوجياً لمواجهة الدولة اليهودية الجديدة. ومع هذا فقد كان من الأسهل والأكثر فائدة للنظام فى مصر إلقاء اللوم فى هزيمة مصر والعرب على البريطانيين والأمريكيين، والتى برزت الجالية اليهودية فى فلسطين منتصرة تحت رعايتهم وتوجيههم.

وقد نُظر لتأييد الولايات المتحدة لإسرائيل كدليل آخر لعدم الحساسية التى أظهرتها الولايات المتحدة بالفعل بتأييدها لوضع بريطانيا فى السويس. وهكذا نظر للغرب من جانب القصر والباشاوات على أنه تآلف آخر ضد مصر والعالم العربى. وتعرضت الثقة فى الولايات المتحدة بين النخبة الحاكمة، وهى الثقة التى اختبرت بشدة بسياسة واشنطن فى السويس، لضربة شديدة.

وبالنسبة للمصريين المعارضين للحكم، فقد نظروا لفلسطين ولمسألة تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل باعتبارها من نتائج الفساد الذى غمر الحكومة. وقد ظل طرد البريطانيين من موقع نفوذهم المسيطر، وتحدى حكم الباشاوات، هو الهدف العاجل للمعارضين السياسيين للنظام. وأمام هذا الهدف، كان حل المشكلة التى فرضتها إسرائيل، والتى كانت مصدراً للضيق والخجل القومى، يجب أن ينتظر.

وقد زادت حرب فلسطين من عدم الثقة فى الولايات المتحدة، والتى ظل مصدرها الرئيسى هو النزاع حول السويس، وإن لم تتغير بشكل كيفى. وبالنسبة للولايات المتحدة، التى رحبت بهدنة ما بعد الحرب، ظلت المسألة

الرئيسية مع مصر هى المحافظة على المركز العسكرى البريطانى فى السويس[٨].

وباشتعال الحرب الباردة، تزايد الاهتمام الأمريكى لحماية طرق نقل البترول. وخلال حصار برلين فى صيف عام ١٩٤٩، أجرت تشكيلات B29 محاكاة للضرب فوق قناة السويس[٩]. كما تزايد قلق الولايات المتحدة من أن تصبح قناة السويس، ودلتا النيل «أهدافاً رئيسية للعدوان السوفيتى» بعد الخوف من الحرب خلال ربيع عام ١٩٤٨، حين خشيت هيئة الأركان المشتركة غزواً سوفيتياً لغرب أوروبا والشرق الأوسط. فقد دفع هذا الخوف إلى إعادة تسلح ضخمة وأكد أهمية الشرق الأوسط للولايات المتحدة. وقد أشار إنشاء حلف الأطلنطى فى ربيع عام ١٩٤٩ إلى التزام الولايات المتحدة بمفاهيم الأمن الجماعى والاحتواء، وبشر باستعداد لا نهاية له لتوسيع نطاق مصالح الأمن القومى الأمريكى. وفى يوم توقيع معاهدة الناتو (فى ٤ أبريل ١٩٤٩) لاحظ الرئيس ترومان:

«أنه تحت سلطتى وبتعليماتى، قد أوضح وزير الخارجية بشكل كاف أن التزام الولايات المتحدة بهذا الحلف لايعنى تقليل الاهتمام الأمريكى بأمن ورفاهية مناطق أخرى، مثل الشرق الأدنى. إن الخطوة التى نتخذها اليوم يجب أن تكون تأكيداً للشعوب المحبة للسلام فى كل مكان وأن تمهد الطريق لاستقرار عالمى وتطور سلمى الذى ننشده جميعاً»[١٠].

وقد توقعت مذكرة مجلس الأمن القومى ٢٠/٤، والتى فصلت القدرات العسكرية السوفيتية فى الشرق الأوسط، أن الجيش الأحمر يمكن أن يصل القاهرة، ويهدد إمدادات البترول ويصفى أوسع قاعدة غربية فى الشرق الأوسط[١١]. وقد أنشئت قواعد عسكرية أمريكية فى ليبيا، والعربية السعودية، ومراكش كجزء من الهيكل الأساسى الذى يمكن أن توظف فيه ترسانة الولايات المتحدة الذرية. وقد أوصت مذكرة مجلس الأمن القومى رقم

٤٥، والتى وافق عليها ترومان فى ١٨ أبريل ١٩٤٩، كأمر عاجل، بإنشاء قاعدة جوية فى أبو صير. ولاحظت أن «خطط الطوارئ العاجلة تتطلب هجوماً جوياً استراتيجيا (نوويا) قوياً بأسرع ما يمكن بعد بدء العمليات العدائية. وتتصور الخطة الجارية استخدام قواعد جوية... فى منطقة القاهرة ـ السويس اتصالاً بالهجوم الاستراتيجى الجوى»[١٢].

ورغم الحرص على توفر مثل هذه التسهيلات للاستعمال، فإن الرسميين الأمريكيين ظلوا مترددين فى تقديم التزام رسمى لفكرة الدفاع الجماعى التى أثارتها تكوين الناتو والمناقشة حول المحادثات الثلاثية[١٣]. وقد اعتبر الناتو، والتى لم تكن تكاليفه المادية والمالية قد تقررت بعد، كابتعاد جذرى عن السياسات السابقة. كذلك كان هناك قلق من الطابع المثير لحلف الاحتواء[١٤]. كذلك كان البريطانيون مترددين فى إنشاء أحلاف مشتركة، مفضلين بدلاً عنها التزاماً امريكياً بريطانياً بسيطاً بالتعاون، وهى الاستراتيجية التى سوف تسمح باستمرار الهيمنة العسكرية البريطانية فى مصر. وقد فضل البريطانيون أن يعملوا فى مصر «كوكلاء للأمريكيين»، لا أن يتقدم عليهم الأمريكيون[١٥].

كذلك ظل صانعو السياسة الأمريكية مقتنعين أنه بدون دفاع عسكرى كافٍ ضد الأهداف التوسعية السوفيتية التى يخشى منها «فإن التقدم الاقتصادى والاجتماعى سيكون بطيئاً وغير اكيد وأن (اقطار الشرق الأوسط) سوف تكون مجالاً مباشراً للسيطرة الشيوعية من الداخل»[١٦]. وكان التقدم الاقتصادى فى الشرق الأوسط يُنظر إليه من قبل ترومان باعتباره «الوجه الآخر لاستعادة أوروبا لقوتها»[١٧].

وقد كان من المعتقد أن المعونة لتقدم الزراعة والصحة والخدمات التعليمية هى أداة هامة فى النضال ضد الدعاية الشيوعية وكأسلوب جذاب لزيادة مستوى الاستثمار الخاص واستيراد المنتجات والتكنولوجيا الأمريكية.

وكان الملك فاروق غير سعيد برفض الولايات المتحدة تزويد مصر بالأسلحة، خاصة منذ أن افترض أن إسرائيل لن تواجه صعوبة في شراء الأسلحة[١٨]. وفي ظل برنامج المساعدة العسكرية الأمريكي، والذي كان نتيجة للحرب الباردة، كان لمصر ثمانية ضباط فقط يتدربون في الولايات المتحدة. ولم يكن تقديم قطع الغيار والموافقة للبريطانيين على تحويل ٣٥٠,٠٠٠ مدفع ميدان من نظام الإعارة والتأجير، كافياً بالنسبة للملك المصري، والذي كان يأمل الحصول على التأييد الأمريكي لتقليل النفوذ البريطاني.

على أن ما كان مصدر قلق أكبر هو «الوطنية المصرية المتطرفة، بل والمعادية للأجانب» وهو ما اعتبرته الخارجية البريطانية السبب الرئيسي لعدم التناسق في العلاقات المصرية الأمريكية. ولم يكن الرسميون الأمريكيون باستمرار على بصيرة كافية لكي يدركوا القومية المصرية كمظهر لقوى هامة وحيوية في مصر. ونظروا إلى المرارة المصرية حول تأييد الولايات المتحدة لإسرائيل وبريطانيا، لا على أنها إحساس مشروع بالظلم قائم على حسابات سياسية لا علاقة لها بالعاطفة، وإنما نتيجة لقومية محمومة، وغير عقلانية بشكل متطرف، والتي ستعمل الولايات المتحدة على تهدئتها «من خلال النصيحة الصديقة»[١٩]. وقد سجلت مذكرة مجلس الأمن القومي رقم ٢/٤٧، والتي وافق عليها ترومان في ٢٠ أكتوبر ١٩٤٩، نية الولايات المتحدة على توسيع المساعدة الاقتصادية الجماعية والمنفردة للعالم العربي (وإسرائيل) في النضال ضد الثورة الاجتماعية المعادية للغرب.

وقد نوقشت الحاجة لسياسة أمريكية أكثر نشاطاً في مصر خلال المناقشات التي جرت في واشنطن في ١٤ نوفمبر بين رسميين على مستوى متوسط. وقد عالج Gergemc Ghee مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى المأزق الذي فرضه وضع الولايات المتحدة كقوة تحافظ على الوضع الراهن وتواجه واقع المعاني المعادية للغرب التي تنطوي عليها القومية العربية، يقول:

«إن المشكلة بالنسبة للجانب الأمريكى هى إلى أى مدى نذهب فى قبول مسئوليات جديدة واتخاذ دور أكثر إيجابية فى المنطقة؟ إنه ليس كافياً مجرد صد الشيوعية فى الشرق الأوسط، وإنما من الجوهرى مساعدة شعوب الشرق الأوسط على تحسين مستوياتها المعيشية ومؤسساتها الاجتماعية والسياسية والحصول على احترام الذات ومكانها المناسب بين أمم العالم. ولقد وجدت حكومة الولايات المتحدة من المفيد أن تساند القومية ضد الشيوعية. ولكن القومية ليست بالضرورة صديقة للمصالح البريطانية والأمريكية. ويجب أن تستهدف وضع بلدان الشرق الأوسط على أقدامها وحثها على أن تتجه بإرادتها نحو الغرب. إن الولايات المتحدة هى فى سبيل تقرير المدى الذى يجب ويمكنها أن تذهب إليه بشكل إيجابى إلى المنطقة لتحقيق الأهداف السابقة»(٢٠).

وقد قوى هذا المؤتمر بشكل أكثر من «توافق» الأهداف البريطانية والأمريكية، واستبعاد أى نية للتنافس أو إعاقة أى طرف للطرف الآخر فى شئون الشرق الأوسط، فى الوقت الذى لم يتحدد فيه مدى «المسئولية» الأمريكية فى المنطقة. أما القومية العربية فيجب توجيهها «إلى قنوات صديقة للقوى العربية» و«متحالفة ضد الشيوعية»(٢١).

وقد ناقش رؤساء البعثات الأمريكية فى الشرق الأوسط نتائج محادثات واشنطن تلك فى اجتماعهم فى استنبول فى ٢٢ ـ ٢٦ نوفمبر ١٩٤٩، وأيد المشتركون الافتراض القائل بأن الاستقرار السياسى فى مصر، وكذلك فى جميع بلدان المنطقة، هو شرط أولى للتقدم الاجتماعى والاقتصادى. وأدرك الرسميون الأمريكيون مدى انتشار الفساد السياسى فى مصر، ولكنهم تراجعوا نتيجة للأخطار التى يمكن أن يحدثها معارضة فعالة لهذا الفساد.

وكتب برتون برى مساعد ماكجى بعد ذلك:

«إنك أمام موقف غير صحى فى كل العالم الإسلامى ولكنك لاتستطيع أن

تعالجه ما لم تصفى العنصر الذى يحكم الآن، الأمر الذى يمثل مخاطرة لا تستطيع أن تقدم عليها، ذلك ان رد الفعل سيأخذ شكل حركة معادية للغرب».

وفى ١٨ أغسطس ١٩٤٩ انهى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الحظر على مواد الحرب للدول العربية وإسرائيل، الذى كان قد فرضه بعد اشتعال الحرب الفلسطينية. كما قللت الهدنة المصرية الإسرائيلية فى فبراير ١٩٤٩ التهديد بتجديد الحرب بين الدولتين. كما بدأت المحادثات السرية بين رجال الأمن المصريين والبريطانيين حول الدفاع العسكرى بحماس فى يوليو ١٩٤٩. وكان استمرار حظر السلاح فى الوقت الذى حاول فيه البريطانيون ترتيب اتفاقية ترضى الطرفين على بقاء القوات البريطانية فى مصر، سيثير حتماً الشكوك المصرية ويسبب ضيقاً شديداً للبريطانيين.

وقد تطلع أنصار إسرائيل فى الكونجرس الذين أزعجهم احتمال بيع أسلحة بريطانية لمصر إلى وزارة الخارجية الأمريكية لتؤيدهم. وكان رأى البريطانيين أن تزويد مصر بالسلاح سوف يقوى احتمالات بقاء بريطانيا فى منطقة القناة. ورغم أن الخارجية الأمريكية قد أدركت أن مصر كانت تخطط لبناء «واحد من أمنع الجيوش فى الشرق الأوسط»، فقد اعتقدت أن مصر سوف تظل غير قادرة على شن «حركة عدوانية ضد إسرائيل»[٢٤]. وأعاد دين أتشيسون فى ١٢ يناير ١٩٥٠ تأييده للموقف الأمريكى فى خطاب يرد فيه عضو مجلس النواب جاكوب جافيتس وهو مؤيد قوى لإسرائيل بقوله بأن تزويد مصر بالأسلحة البريطانية مثل الطائرات والطائرات الحربية الخفيفة إنما يخدم مصالح الولايات المتحدة[٢٥].

كذلك أشار أتشيسون فى حديثه مع السيناتور هربرت لهمان فى ١٠ مارس ١٩٥٠ إلى «أن مصر يمكن أن تكون مفيدة فى الدفاع عن قناة السويس وعن حقول بترول الشرق الأدنى»[٢٦].

وعندما هدد عضو مجلس النواب بقطع المبالغ المخصصة للتعاون

الاقتصادى مع بريطانيا إذا ما زودت مصر بالأسلحة، أشار أتشيسون أن خطر جولة ثانية بين مصر وإسرائيل هو أقل فى الأهمية الاستراتيچية بالنسبة للولايات المتحدة من مصر القوية عسكرياً والتى لها دور تلعبه فى الدفاع ضد العدوان السوفيتى(٢٧).

واعتقدت الخارجية الأمريكية أن إسرائيل قد خرجت من الحرب بتفوق عسكرى نوعى على العرب مجتمعين، وأنه على الرغم من فشل الولايات المتحدة وبريطانيا فى عام ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ لمنع الحرب فى فلسطين، فإنهما الآن قادرتان «على اتخاذ كل عمل فعال لمنع أى محاولات لاستئناف الحرب»(٢٨). وفى أى الأحوال، فإن تزويد مصر بالسلاح لن يؤثر إلا بشكل قليل فى التوازن العربى الإسرائيلى، طالما أن مثل هذه الأسلحة ذات أهمية سياسية أكثر من أهميتها العسكرية. وقد أسرّ أتشيسون بهذا لمبعوث إسرائيل للولايات المتحدة إلياهو آلان فى ٣١ يناير ١٩٥٠(٢٩).

على أن ضغوط مؤيدى إسرائيل قد دفعت إلى إدراك أن إطاراً مناسباً يجب إقامته من جانب القوى الغربية لتقنين إمداد مصر بالأسلحة وتخفيف معارضة هذه السياسة فى الكونجرس والحزب الديمقراطى(٣٠).

وخلال شتاء وبداية ربيع عام ١٩٥٠، جرى إعادة تقييم لمصالح الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط. ففى الفترة من ٧ ـ ١١ مارس، اجتمع فى القاهرة ٥٢ دبلوماسياً أمريكياً لاستعراض نتائج مؤتمر استنبول، وأبرز المؤتمرون الحاجة إلى ردع «الاستغلال الشيوعى»، فى الوقت الذى كرروا فيه معارضة أى أحلاف دفاعية إقليمية. فقد نظر إلى المساعدة العسكرية كأمر ضرورى للأقطار المجاورة للاتحاد السوفيتى، تركيا وإيران، بينما زيدت المعونة الاقتصادية للدول العربية. وقد اعتبر أن العقيدة، والنظام الاجتماعى الحديث، والاقتصاد المزدهر والتقاليد الديموقراطية السياسية، هى العناصر الجوهرية التى يحتاجها العالم العربى. وبغض النظر عن ترديد العزم على «خلق

الظروف التى تجعل أسلوب الحياة الديموقراطى أكثر جاذبية للشعب من الشيوعية» فإن الدبلوماسيين كانوا بحزم إلى جانب الوضع الراهن.

وقد كانت المشكلة التى تواجه الولايات المتحدة كما وضعها هؤلاء الدبلوماسيون، حادة فى تناقضاتها الداخلية، فقد اعتقدوا أنه من الضرورى:

«أن ندخل فى النظم السياسية والاجتماعية للشرق الأدنى درجة ملزمة من الفكر المتحرر والرغبة فى العدالة الاجتماعية بدون فرض تغير سريع إلى حد كبير فى النظام القائم والذى يمكن أن يخلق فرصة للشيوعية أن تتطور بشكل سريع»[٣١].

وقد عكست المذكرة التى أعدت لاستعمالْ السفير كافرى خلال مؤتمر مارس حول «وضع القوى الكبرى فى مصر»، عكست الثقة التى كان يواجه بها الدبلوماسيون الأمريكيون مشكلات السياسة المصرية:

«ثمة رصيد من حسن النية تجاه الولايات المتحدة، يقوم من ناحية على ما قد يأتى من مساعدات، ويستند من ناحية أخرى على الاعتقاد بأن تنزه الولايات المتحدة عن الأغراض سوف ينتج فيما بعد ضغطاً على بريطانيا لكى تفعل الشئ السليم تجاه مصر. كذلك يرجع هذا جزئياً إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة بما لديها من وفرة لن تطلب مكافأة، مادية لنفسها أو حتى استعارة ما قدمته لمصر من مساعدات نقدية إذا ما ساعد الحظ مصر فى الحصول عليها.

وإن أحد أوجه الثقة المصرية فى الولايات المتحدة تبدو فيما يتكرر اقتراحه من معاهدة ثلاثية أمريكية بريطانية مصرية تقف فيها الولايات المتحدة كضامن لمستوى بريطانيا الحسن. كما أن من وجوه الثقة الأخرى هو التأكيد من وقت لآخر بأن السلام مع إسرائيل هو أمر عملى فقط إذا ما ضمنت أمريكا تطبيق إسرائيل للمعاهدة»[٣٢].

وفى سبتمبر ١٩٤٩، اختبر الاتحاد السوفيتى بنجاح قنبلته الذرية الأولى،

وكان هذا التغير المفاجئ فى الميزان الاستراتيجى مصدر اهتمام كبير للمخططين الاستراتيجيين وأعطى اهتماماً أكبر للجمهور المتطلع لبيان الولايات المتحدة لغايات وأهداف سياستها الخارجية. وقد كانت مذكرة مجلس الأمن القومى رقم ٦٨ التى صيغت فى أوائل عام ١٩٥٠ ووافق عليها ترومان بعد ذلك بعام، أكثر البيانات اكتمالاً حول استراتيجية الولايات المتحدة العالمية. فقد قدمت المذكرة دلالة جيدة على النزعة العامة المعادية للسوفييت السائدة فى هذا الوقت وكان لها تأثير مباشر وعاجل على سياسة الولايات المتحدة نحو مصر.

قد صورت المذكرة ٦٨ العالم فى لونين: «أحرار» و«عبيد»، وشخصت كل مشكلة فى الشئون الدولية كمصدر للحرب الباردة، ووفقاً للمذكرة، كانت مصر معقلاً «للحرية»، الأمر الذى يبرر تأييد استمرار الوجود البريطانى فيها وكذا حكم الباشاوات والقصر. وقد اعترف المناصرون للمذكرة بالنقد الذى نشأ داخل الإدارة والقائل بأن المنطق الجدلى حول الحرية والعبودية يزيد من غموض الواقع فى أمم مثل مصر والتى ليست حرة ولا عبدة[٣٣].

وقد كانت وجهات النظر المبالغ فيها حول التوسع السوفيتى عنصراً رئيسياً فى تطور سياسة الحرب الباردة فى الشهور الأولى من عام ١٩٥٠. وحذر Paul Nitze ، مدير هيئة التخطيط، وهى مركز التفكير فى وزارة الخارجية التى استخدمها أتشيسون بشكل واسع، حذر من العمل السياسى السوفيتى العدوانى ضد «المواقع السهلة» على الحدود السوفيتية[٣٤]. ورغم أن الاهتمام بوجه خاص كان بجنوب شرق آسيا، فقد كان الاعتقاد أن السوفييت لم يكونوا فقط يخططون بل لديهم بالفعل خطة لاستثمار «الموجة الصاعدة للتغيير الاجتماعى» فى «مناطق الاستعمار» آملين أن «يستولوا» على نصف العالم على الأقل قبل أن تتراجع هذه «الموجة»[٣٥]. وإن الاتحاد السوفيتى الذى يمر بمرحلته الثانية فى نضاله ضد الغرب يشرع فى «هجوم ثورى مفتوح» يستغل موجة الثورة ضد الإمبريالية فى العالم الثالث.

وكانت مساعدات النقطة الرابعة هو إجابة الغرب على التخوف من التخريب السوفيتى[٣٦]. ونظر إلى السياسة الاقتصادية الخارجية، وبشكل لايدعو إلى الدهشة، كأداة ملائمة بوجه خاص لظروف الحرب الباردة. وكانت الرابطة بين الاستقرار، والتى كانت بلاد مثل مصر فى امس الحاجة إليه، وبين رأس المال الغربى رابطة لايمكن تجاهلها. ولم يُلتفت إلى التحذيرات التى صدرت حتى عن جهات رسمية عن عدم ضرورة ذلك. وقد حذر چورج كينان الوثيق الصلة بتطور سياسة الحرب الباردة الأمريكية بأنه «يجب أن نكون على وعى بأن النمط المفضل المتفق عليه والقائل بأن المستويات المعيشية المنخفضة تسبب الشيوعية، بعكس المستويات المعيشية العالية، هى مقولة لم يثبت صحتها ومن الممكن الا تكون سليمة»[٣٧].

وفى معالجة الضعف التقليدى للغرب إزاء الاتحاد السوفيتى، فقد أوصت مذكرة الأمن القومى ٦٨ بتغير جذرى فى نظرية الولايات المتحدة وقدراتها لكى تلائم بشكل أكبر مسئولية الدفاع العالمى التى تتطلبها سياسة الاحتواء. وفى الوقت الذى أيدت فيه المذكرة زيادة ضخمة فى النفقات الدفاعية، فإنها قد تبنت نظرة البنتاجون حين أكدت عدم قدرة الولايات المتحدة على حماية القواعد العسكرية الحيوية فى الشرق الأوسط إذا ما وقعت الحرب مع السوفييت عام ١٩٥٠[٣٨].

فى مثل هذا الجو صاغت الجهات المسئولة عن السياسة استجابتها للحاجة إلى سياسة أمريكية تتعلق بتزويد مصر بالسلاح فى الشهور الأولى من عام ١٩٥٠. فمع حلول شهر أبريل، قبل ترومان ومستشاريه فى وزارة الخارجية والبنتاجون خطط هيئة أركان الحرب البريطانية كما تقررت فى مذكرة الأمن القومى ١/٦٥، حيث دعت الخطط البريطانية إلى:

«... شكل من المشاركة الأمريكية البريطانية للمساعدة فى الدفاع عن الشرق الأدنى فى حالة عدوان سوفيتى. وتدعو هذه الخطط إلى تقوية الجيش

المصرى بمعدات عسكرية بريطانية بما فيها المواد الثقيلة.. وإحدى نتائج هذا التطور سيكون الاعتماد المتزايد للجيش المصرى على المملكة المتحدة فى المعدات العسكرية وقطع الغيار، وهو ما سوف يقوى فرص وجود عسكرى بريطانى مستمر فى منطقة قناة السويس... ومن خلال السيطرة على قطع الغيار والإحلال، فإن البريطانيين يعتقدون أنهم سيكونون قادرين على جعل المصريين يمتنعون عن المغامرات العسكرية التى لاترتبط بالدفاع الإقليمى وأهدافه والتى تقدم الأسلحة البريطانية من أجلها.. وهم يخططون بعد ذلك لجذب الدول العربية وإسرائيل إلى مشروع الترتيبات الدفاعية للشرق الأدنى. وبهذه الوسائل فإن الموقف الاستراتيجى للغرب فى الشرق الأدنى سوف يتحسن. وأنه من الضرورى بالطبع ألا تتضمن هذه العملية استئناف العمليات العدائية من جانب الأطراف فى النزاع الفلسطينى»[٣٩].

هذا التقدم الرئيسى فى منطق الدفاع عن الموقف البريطانى فى السويس قد أصبح جزءاً من الحكمة المقبولة لهؤلاء الذين شكلوا وصاغوا مذكرة الأمن القومى ١/٦٥. وأنه لما له أهميته، القلق من أن اشتعال جديد لعمليات عدائية عربية إسرائيلية قد تعيق خطط الدفاع عن المنطقة.

أما ترومان فإنه فى الوقت الذى أيد فيه سياسة استمرار تزويد بريطانيا لمصر بالأسلحة فإنه قد ظن أن مذكرة الأمن القومى ١/٦٥ متحيزة ضد إسرائيل. وقد أخذ دين أتشيسون مذكرة بذلك واقترح طريقاً لحل مسألة إمدادات السلاح للدول العربية وإسرائيل والتى اقترحت فى مناقشة سابقة مع أعضاء الكونجرس. وأوضح أتشيسون أنه إذا أمكن للبريطانيين، والفرنسيين والولايات المتحدة أن يحصلوا على إعلان علنى بعدم الاعتداء من دول الشرق الأوسط، فإن الولايات المتحدة وبريطانيا يمكنهما الاستمرار فى تسليح مصر بدون خوف من معارضة إسرائيلية داخلية، وأنه يمكن تطبيق المذكرة ١/٦٥[٤٠].

وفى ٢٤ أبريل اقترح أتشيسون رسمياً فكرة الإعلان الثلاثى (متضمناً فرنسا) حول شحنات الأسلحة للشرق الأوسط[٤١]. وكان ترومان مقتنعاً بأن مثل هذا الإعلان سوف يزيل اعتراضاته حول تحيز المذكرة ١/٦٥ ضد إسرائيل. وهكذا وضعت فكرة مثل هذا الإعلان على جدول أعمال المؤتمر المقبل لوزراء الخارجية.

وفى ١٧ مايو رُفعت إلى ترومان مذكرة الأمن القومى ٣/٦٥، وهى صورة معدلة للمذكرة الأصلية. وقد دمجت رغبة ترومان فى عدم التحيز ضد إمدادات السلاح لإسرائيل بتوجيه للحصول على اتفاق علنى للثلاثة الكبار يقضى:

«بأنه لن يسمح بشحن أسلحة لأى دولة من دول الشرق الأدنى ما لم تقدم الدولة المشترية للدولة البائعة تأكيدات رسمية بالتعهد بعدم الاعتداء ضد أى دولة من دول الشرق الأدنى. واستمراراً فى حث البريطانيين والفرنسيين على أهمية تفادى أى خطر لتجدد الأعمال العدائية الفلسطينية، وطلب موافقتهم على إصدار بيانات علنية موازية بالتصميم على اتخاذ عمل قوى داخل وخارج الأمم المتحدة إذا ما بدا أن محاولة لتجديد الأعمال العدائية سوف تجدى. مثل هذا العمل لن يتضمن استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة الأمريكية»[٤٢].

ومما له أهمية، فإن هذه الجملة الأخيرة قد أدخلت بناء على إصرار وزير الدفاع السوفيتى. وكان التردد لإدخال مسئولية الولايات المتحدة العسكرية حول الشرق الأوسط يمثل سياسة قديمة. فخلال الحرب الثانية، جادلت وزارة الحرب ضد تحمل المسئولية للدفاع عن مصر ضد النازى. كذلك اعتبرت هيئة أركان الحرب أن مصر لا تستحق أكثر من مساعدة عسكرية رمزية[٤٣].

وقد نظرت هيئة أركان الحرب مثلما صورت سلسلة مذكرات الأمن القومى رقم ٦٥، إلى الشرق الأوسط ككل استراتيجى. وفى حساباتهم للاحتواء

والاستراتيجية النووية، لم يفرقوا بين إسرائيل والدول العربية. وبينما إعتقدت هيئة أركان الحرب أن الشرق الأوسط هو منطقة تالية الأهمية لأوروبا فقط فى نطاق تقديرات الأمن العسكرى الأمريكى السوفيتى، إلا أنها لم تولد إلا اهمية ضئيلة (٤٤).

وهكذا كانت هيئة أركان الحرب معارضة بشدة للفكرة التى عبر عنها بعد ذلك فى الإعلان الثلاثى والتى تضمنت التزام قوات الولايات المتحدة بالحفاظ على تكامل دول الشرق الأوسط فى حالة حرب عربية إسرائيلية(٤٥).

وكانت معارضة المؤسسة العسكرية، وتحفظات أتشيسون والذى كتب فى بداية العام بأن وزارة الخارجية الأوروبية «مستمرة فى معارضتها القوية لأى ضمانات» فى الساحة الإسرائيلية ـ العربية، قد ناقضت المزاج السائد فى الإدارة. وكانت مذكرة الأمن القومى ٦٥/٣ قد فصلت رغبة الولايات المتحدة فى التحكم فى تشدد مصر ضد إسرائيل وضد بريطانيا عن طريق التسامح مع إمدادات الأسلحة الثقيلة لمصر وعن طريق ضمان سياسة مشتركة للقوت الثلاث حول السلاح وعدم الاعتداء بين الدول العربية وإسرائيل. وكانت إمدادات السلاح لمصر تكمن وراء هذه الجهود فضلاً عن استثمارها سياسيا مع بريطانيا وقد كانت نية الثلاثة الكبار فى الضمان الإقليمى تهدف بوضوح «للتقليل من إمكانية التطورات الضارة التى تنشأ من شحنات السلاح لدول الشرق الأدنى(٤٦).

وقد جرت المناقشات الأمريكية البريطانية خلال شهر مايو لإعطاء شكل محدد للمقترحات التى وضعت خطوطها مذكرة مجلس الأمن القومى ٦٥/٣. وحذر بيڤن من خطر «أن تتحول دول فى المنطقة إلى الاتحاد السوفيتى والدول التابعة له للحصول على أسلحة إذا لم يحصلوا عليها من الغرب»(٤٧). أما أتشيسون وبعد أن لاحظ أن موضوع شحنات الأسلحة قد تسبب فى «إحداث إثارة عامة يمكن أن تهدأ فى الداخل أو فى الشرق الأدنى» فقد عبر عن اعتقاده أن صيغة مجلس الأمن القومى ٦٥/٣ سوف تهدئ من هذه المخاوف(٤٨).

وفى ٢٥ مايو أصدرت الولايات المتحدة وإنجلترا بالاشتراك مع فرنسا، والتى احيطت علماً أخيراً فقط بالخطط الأمريكية البريطانية، الإعلان الثلاثى.

ولاحظت التقارير الصحفية الأولية ضيق الرسميين فى الإدارة الأمريكية من التحليلات التى أخذت بالافتراض الواضح بأن الإعلان الثلاثى هو «تحرك قوى ضد الاتحاد السوفيتى فى الحرب الباردة» وأنه «حافز لشحنات الأسلحة». وقد حاول هؤلاء «الرسميون المطلعون» والذين كانوا بالتأكيد غير مطلعين على مذكرة الأمن القومى ٣/٦٥ أن يشرحوا الإعلان الثلاثى على النحو التالى:

١ ـ أنه يهدف فى المقام الأول إلى خفض التوترات فى الشرق الأوسط.

٢ ـ وأنه وسيلة لخفض شحنات الأسلحة.

٣ ـ وأنه موجه إلى الاتحاد السوفيتى عن طريق المصادفة فقط[٤٩].

وعلى الرغم من هذه الافتراضات العكسية، فإن الإعلان الثلاثى كان أولاً وأخيراً وسيلة لتقييد تزويد الأسلحة لدول الشرق الأوسط، وخاصة مصر، سعياً وراء مكافآت إمبريالية (بريطانية) أو تتصل بالحرب الباردة بالنسبة للولايات المتحدة[٥٠].

وقد كان التكوين السرى للجنة غير الفعالة لتنسيق الأسلحة للشرق الأدنى دلالة على النية إلى زيادة لا الحد، من تصاعد مبيعات السلاح والمساعدة للشرق الأوسط. وقد بدأت الحرب الكورية فى أقل من شهر بعد إعلان الإعلان الثلاثى.

وفى رسالة خاصة من الرئيس ترومان للكونجرس فى ١٩ يوليو، أعلن:

«أن الهجوم على جمهورية كوريا يجعل من الواضح بعيداً عن أى شك أن الحركة الشيوعية الدولية مستعدة لاستخدام الغزو المسلح للسيطرة على الأمم المستقلة. ولذلك فإننا يجب أن ندرك إمكانية أن يحدث عدوان مسلح فى مناطق أخرى»[٥١].

وقد طبق معهد بروكنجز دروس كوريا تلك على الشرق الأوسط. فباعتباره «نقط حساسة على حدود النفوذ والقوة السوفيتية» فإن الشرق الأوسط هو هدف محتمل للمخطط السوفيتى. وبالتركيز على ضرورة مشروعات دفاعية جماعية مثل التى تجرى فى كوريا، فقد اعتبر معهد بروكنجز فى تقرير له عام ١٩٥٠ أن أمن الشرق الأوسط لايمكن أن ينظر إليه «ببساطة فى ضوء أمن دول المنطقة منفردة، فيما يتعلق ببعضها البعض، أو فيما يتصل بالاتحاد السوفيتى. إن هذا أسلوب محدود للغاية فى الوضع الراهن للعلاقات الدولية»(٥٢).

وقد أيد هذا الذى استخلصه معهد بروكنجز كل من الرأى العام الأمريكى وكذلك دوائر صنع السياسة الأمريكية. هذا الوعى المتزايد بالحاجة إلى مسئولية جماعية أعطى الوجود العسكرى البريطانى فى مصر صلاحية أكثر.

ولم يعتقد أحد فى واشنطن بشكل جاد أن مصر قادرة على تنظيم دفاعها الخاص. وكان فشلها فى فلسطين فقط أوضح مذكر بالمستوى المنخفض للقوات المسلحة المصرية، كذلك نظر إلى حلف الدفاع العربى الجماعى الذى وقع أخيراً على أنه نمر من ورق(٥٣). وبالنسبة لهؤلاء الذين راقبوا الكرملين بعيون ساهرة قدروا مراكز القوة. وفى عام ١٩٥٠ كانت القاعدة البريطانية فى السويس مازالت قادرة على أن تدعى مثل هذه المكانة التى ترضى الولايات المتحدة.

فى هذا المناخ السائد، ظلت جهود مصر لتطوير علاقات عسكرية سياسية مستقلة مع الولايات المتحدة غير ناجحة. ولم تقابل بالتشجيع طلبات بعثة عسكرية مصرية، وكذلك الاستفسارات عن اشتراك مصر فى الناتو أو فى حلف للبحر المتوسط يكمل الناتو.

وقد أصر القصر والباشاوات على أن المشكلات التى تفرق بين مصر والغرب نشأت عن تصورات مختلفة لمصالح مصر الوطنية. وكان فى اعتقاد

صناع السياسة الأمريكية أن المعارضة المصرية لوجود عسكرى بريطانى إنما هى من عمل الانتهازية السياسية أكثر منه عن مبدأ. كما كانت التحليلات الأمريكية أسيرة التصورات المسبقة والمحكومة بالصراع بين الشرق والغرب، وغالباً مصطنعة ومضللة. فكان التعاون المصرى السوفيتى مثلاً فى التجارة والمحافل الدولية ينظر إليه فى واشنطن كشهادة على عدم المسئولية الناجمة عن القومية المتعصبة(٥٤).

ولم تلق الفوارق الدقيقة للسياسة المصرية اهتماماً فى واشنطن. وفضل صناع السياسة الأمريكية من القمة للقاعدة أن ينغمسوا فى الحيرة والغموض عند تحليل احتجاجات مصر ضد سياسة بريطانيا والولايات المتحدة. ومما له دلالة فى هذا الشأن موقف مصر حول كوريا ورد فعل الولايات المتحدة كذلك. فقد كانت الولايات المتحدة تأمل أن الأحداث فى كوريا سوف تزيد رغبة مصر فى أن تقيم اتفاقاً مع إسرائيل. وقد صحح السفير كافرى هذا الانطباع حيث أنه لم يلمس مثل هذا الاتجاه(٥٥). وقدم تقريره، الذى سنورده بالتفصيل، نظرة نفاذة قيمة فى سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر:

«إن رضاء مصر عن نفسها فيما يتعلق بامتناعها عن التصويت على قرار مجلس الأمن حول كوريا، يجعل من المرغوب فيه إجراء تحليل أكثر تفصيلاً للعوامل والأسباب التى أدت لقرار الحكومة المصرية أن تتخذ موقفاً صارماً ضد ما اعتبرته تكتيكات «الضغط» الغربى.

وأول الأسباب هو حقيقة أن مصر حين ووجهت بفرصة التصرف كدولة ناضجة لم تستطع أن تقاوم الفرصة التى عرضت بالتصرف بطريقة طفولية وأن تضرب الغرب وخاصة الولايات المتحدة مباشرة فى أسنانها.

وثانى هذه الأسباب، وهو تطوير للسبب الأول، يأتى من حقيقة أن أولويات الكراهية المصرية تتدرج على الوجه التالى: ١ـ اليهود، ٢ ـ الاتحاد السوفيتى،

٣ ـ الولايات المتحدة، ٤ ـ بريطانيا العظمى. وما اعتبره المصريون فرصة للانتقام من ثلاثة أهداف للكراهية (اليهود، الولايات المتحدة، بريطانيا) فى وقت واحد، كانت فرصة أعظم من أن تفقد»[٥٦].

وقد ظل موقف الولايات المتحدة من محادثات الجلاء عن مصر عام ١٩٥٠ موقفاً متباعداً بدرجة محسوبة. وكانت واشنطن مدركة لتفضيل مصر لجلاء كامل، وكانت بدرجات مختلفة، متعاطفة مع افتراض أن بقايا الإمبريالية البريطانية لايخدم النظام المعاصر للعلاقات الدولية. ومع هذا استمرت الولايات المتحدة فى موالاة الجهود البريطانية للاحتفاظ بوجودها العسكرى فى السويس.

وفى اجتماع فى واشنطن فى ١٧ يوليو اجتمع السفير المصرى محمد بك كامل عبدالرحيم مع ماكجى مساعد وزير الخارجية. ركز السفير على أنه رغم أن فلسطين مازالت «نقطة مؤلمة بالنسبة للمصريين، إلا أنها ثانوية فقط بالنسبة للمسألة الأكثر أهمية وهى المفاوضات المصرية البريطانية». وتساءل عبدالرحيم عما إذا كانت الولايات المتحدة تستطيع أن تقدم لبريطانيا «نصيحة صديقة» لإعطاء دفعة أكثر للمحادثات المتوقفة. وقد اقترح السفير المصرى أنه بعد الجلاء البريطانى، فإن هيئة مشتركة للدفاع والتى يأمل أن تشترك فيها الولايات المتحدة وتؤيدها، يمكن أن تنسق الدفاع عن مصر. وقد سارع ماكجى إلى أن يوضح أن الولايات المتحدة لن «تكون مستعدة للاشتراك فى مثل هذا الترتيب»[٥٧].

ولم يشجع هذا الاجتماع كثيراً آمال مصر فى حسن نية الولايات المتحدة أو فى أن تسرع بالمفاوضات ذاتها.

ولشعور بريطانيا بالإحباط نتيجة للافتقار للتقدم حتى بعد عودة الوفد للحكم، أعلنت فى ١١ سبتمبر وقف تصدير المركبات والدبابات والرادار لمصر والتى كان ثمن بعضها قد دفع فعلاً. وقد جاء هذا التصرف لكى يشير إلى

تحول كبير عن سياسة بريطانيا فى تأكيد حسن نيتها للمصريين ولقواتها المسلحة، خاصة فى ضوء المفاوضات الأمريكية البريطانية المكثفة فى الربيع الماضى والتى هدفت إلى استمرار تزويد مصر بالسلاح.

وقد وصف محمد بك صلاح الدين وزير خارجية مصر فى اجتماعه مع ماكجى فى ١٩ أكتوبر وقف السلاح عن مصر بأنه مؤامرة من جانب القوى الكبرى الثلاث للإبقاء على مصر ضعيفة وحتى لايصبح على بريطانيا أن تنسحب حين ينقضى أجل معاهدة ١٩٣٦ فى عام ١٩٥٦. وحذر صلاح الدين ماكجى من أن مصر «قد تضطر للتحول للكتلة السوفيتية والتواقة لتقديم الأسلحة» إذا لم تستأنف شحنات الأسلحة البريطانية[٥٨].

وفى مناقشته مع الممثل المصرى، أيد وزير الخارجية الأمريكى المنطق البريطانى. ومع هذا فقد ركزت البرقيات من القاهرة على الدوافع السياسية بكشل أكثر وراء القرار البريطانى. فقد أشار كافرى إلى «أن البريطانيين يجب ألا يسمحوا لكراهيتهم للوفد لأن تدفعهم إلى تصرفات أو نشاطات متهورة»[٥٩]. وقد ظلت الشروط المقيدة التى تحكم مبيعات السلاح الأمريكى للدول العربية وإسرائيل، والتى وضعت أصلاً منذ عام حين رفع قرار الحظر الذى فرضته الأمم المتحدة، بقيت هذه الشروط بدون تغيير وكذلك نية الولايات المتحدة فى ألا تزود مصر بالأسلحة الثقيلة[٦٠].

وبعد عدم استطاعته كسب تأكيدات الولايات المتحدة بتأييدها فى المفاوضات المصرية الأمريكية المتوقفة، أثار السفير المصرى فى واشنطن بشكل غير رسمى إمكانية ارتباط مصر بالناتو. وقد ناقش بيفن وصلاح الدين هذ الفكرة حين تواجد الاثنان فى الأمم المتحدة فى نهاية سبتمبر. وقد خُدع بيفن بالاقتراح[٦١]. وكان ميشيل رايت مساعد بيفن فى وزارة الخارجية قد ناقش قبل ذلك مزايا اشتراك مصر فى الناتو وخاصة إنشاء قاعدة للناتو فى أبو صوير مع الرسميين فى القوات الجوية الأمريكية. غير أن وزارة الخارجية الأمريكية كانت معارضة للفكرة، فقد اعتقد ماكجى أن الولايات

المتحدة «يجب أن تعطى هذه الأقطار (فى العالم العربى) مساندة معنوية قوية ولكنها لاتحتاج ولا يجب أن تقدم لها التزامات مماثلة لتلك التى تعهدت بها فى ميثاق حلف الأطلنطى». وقد كان الاقتراح غير نهائى بحيث أنه لم يناقش خلال اجتماع أكتوبر بين أتشيسون وصلاح الدين فى واشنطن.

وفى محادثات عسكرية أمريكية بريطانية مشتركة فى نهاية أكتوبر، أكد الجنرال لاوتون كولينز مرة أخرى تفرقة الولايات المتحدة بين تأييد الموقف البريطانى فى الحرب الباردة وبين عدم قدرتها على المساعدة فى «حرب ساخنة» على الأقل خلال العامين الأولين، فعلى بريطانيا ببساطة أن تحتفظ بمسئوليتها باعتبارها المدافعة الأولى عن الشرق الأوسط فى حالة حرب. واعتبر كولينز أن الولايات المتحدة تفتقر إلى القدرات المادية ولنقل الجنود وتموينهم التى تمكنها من أن تتولى مسئولية فى عمليات الدفاع عن السويس وما بعدها(٦٣).

على أن البريطانيين، وحيث كانوا مواجهين بالمشكلة السياسية الكبيرة لاتفاق أمريكى مصرى، اقترحوا خلال المحادثات اتفاقية حول قاعدة ثلاثية مصرية بريطانية أمريكية لقاعدة قناة السويس. وكانت محادثات الجلاء تواجه مأزقاً يتعلق حول التصرف خلال زمن السلم فى التسهيلات التى تتحكم فيها بريطانيا. وقد هدد النحاس بالفعل بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى نوفمبر. ورغم أن الفكرة البريطانية لم تكن تصلح كبداية للمفاوضات إلا أنها قد أبانت عن تحرر بريطانيا من وهم الترتيبات الثنائية التى تهدف إلى تأكيد سيطرتها العسكرية على المنطقة.

ولم تتصور بريطانيا أكثر من واجهة للمساواة المصرية وفقاً للترتيبات المقترحة، واحتفظت بريطانيا برفضها قبول مسئولية أكثر بمد التزام الولايات المتحدة الأمنى لمصر. وكان موقف وزارة الخارجية الأمريكية الذى صاغه السفير كافرى وماثيوز وكيل الخارجية يعتبر أنه رغم وجود «إمكانية طفيفة»

فقط لموافقة مصرية، فإن القاعدة الثلاثية مع هذا هى وسيلة مفيدة للإبقاء على المناقشات (المصرية ـ البريطانية) مستمرة[٦٤].

وكان كافرى وبشكل أكثر تماسكاً من عدد من المسئولين فى الخارجية الأمريكية، يؤكد على ضرورة «نظرة جديدة» محددة بشكل عام لسياسة الولايات المتحدة تجاه مصر إذا كانت الولايات المتحدة تأمل فى الإبقاء على السيطرة البريطانية فى السويس. ففى مذكرة لأتشيسون تاييداً لفكرة القاعدة الثلاثية، أشار كافرى إلى مزايا سياسة أمريكية أكثر جرأة تهدف إلى المحافظة على القاعدة البريطانية فى السويس. فقد اقترح كافرى أن السلاح والاشتراك المصرى فى الدفاع الإقليمى «على أساس ظاهر من السيادة الكاملة.... وواجهة من المشاورات العسكرية وشئ حول فلسطين» سيكون ضرورياً إذا ما أريد تهدئة «ما يسمى بالأمانى القومية لمصر»[٦٥].

وقد أبرزت محادثات أكتوبر، الخلافات بين الولايات المتحدة وبين الاهتمامات البريطانية الاستراتيجية فى الشرق الأوسط، وهى الخلافات التى كانت نذيراً بما أصبح بعد ذلك اختيار الولايات المتحدة والذى سوف يعرف «بالحزام الشمالى». وكانت بريطانيا، بالبقايا الواهنة لتفوقها العسكرى فى قلب الشرق الأوسط، مهتمة «بالحزام الداخلى» للمنطقة وبشكل أخص مصر. أما الولايات المتحدة، والتى كان يسيطر عليها احتواء الاتحاد السوفيتى، ومهتمة بالبترول فى المناطق التى يقوم فيها نزاع الحرب الباردة، فإنها فضلت أن تترك مصر للمبادرة البريطانية فى الوقت الذى منحت فيه اهتماماً أعمق «للحزام الخارجى» للشرق الأوسط: إيران، تركيا، العراق، والسعودية، حيث تتجه معظم المساعدات الأمريكية[٦٦].

مراجع الفصل الأول

1. Phillip j. Baram, The Department Of State in the Middle East: 1919-1945, P. 197.

2. Foreign Relations of the United States-- 1947, (Department of State Publication), Vol. 5, P. 800: Henderson to Lovett, 28 August 1947.

3. Foreign Relations--1946, Vol. 5, p.6.

4. John C, Campbell, Defense of the Middle East, P.162.

5. Foreign Relations-- 1947, Vol. 5, P. 510 (no date).

6. New York Times, 25 January 1948, P. 34.

7. Memo from Satterthwaite to Lovett, 3 Sept. 1947.

8. I bid.

9. Daniel Yergin, Shattered Peace, P. 378.

10. Foreign Relations--1949, Vol. 6, P. 44: Mertian Memo, 13 June, 1949.

11. Foreign Relations-- 1948, Vol. 1, P. 665: NDC 20/4, 23 Nov. 1948.

12. Foreign Relations--1949, Vol, 1, P. 286.

13. New York Times, 7 March 1949, P. 3.

14. Foreign Relations--1949, Vol. 6, P. 32, 13 June 1949.

15. Airgram 6809: USEm Cairo to Acheson, 29 Maich 1949.

16. Foreign Relations--1949, Vol, 6, P. 33, See also NSC. 19/3, P. 40.

17. Foreign Relations---1949, Vol. 6, P. 52: "Memo of Conversation by the Secretary of State on the Washington Talks," 4 April 1949.

18. Ibid., P. 223: Caffery to Acheson, 12 Oct. 1949.

19. Ibid., P. 216: "Policy Statement on Egypt Prepared by the Department of State," 5 May 1949.

20. Ibid., P. 63: "Introductory Discussions at the Washington Talks," 14 Nov. 1949.

21. Ibid., P. 64.

22. Foreign Relations--1950, Vol, 5, P. 287: Handwritten note on memo from Nelson to Berry, 24 Feb. 1950.

23. Douglas (USEm Lon) to Acheson, Control 2752, 3 Apr 1, 1949.

24. Foreign Relations---1950, Vol. 5, P. 287: Nelson-Berry, 24 Feb. 1950

25. Foreign Relations -- 1949, Vol. 5, P. 685: Acheson, Javits, 12 January 1950.

26. Foreign Relations--1950, Vol. 5, PP. 800, "Memorandum of Conversation" By Acheson, 10 Mar. 1950.

27. Ibid., P. 127: "Conversation of the Secretary State With US Congressmen," 28 March 1950.

28. Ibid.

29. Ibid., P. 715: Acheson to Elath, 31 January 1950.

30. There was no question as th the desirability excluding the USSR from any arrangement, wh, excluded the UN as a forum for action. Ibid.

31. Foreign Relations--1950, Vol. 5, P. 4: "Report on the Near East Reqional Conference in Cairo," 16 Marcl 1950.

32. ?

33. Foreign Relations--1950, Vol. 1, PP. 302-3.

34. Ibid., P. 147.

35. Ibid., P. 293.

36. For an opposing view of the possible effect of po 4, see report on "Near East Regional Conferener Cairo, 7-11 March, 1950," Ref. no. 120. 4374/3-1650, P. 84. Returned to author under Freedom Information Act (FOLA).

37. Foreign Relations--1950, Vol, 1, P. 166.

38. Ibid., P. 262.

39. Ibid., P. 132: NSC 65: "US Policy Toward Aims Shipments to the Near East," 28 March 1950.

40. Ibid., P. 138: "Arms Shipments to the Arab States Israel," 20 April 1950.

41. Ibid., P. 166: NSC 65/3. "US Policy Toward Arms Shipments to the Near East."

42. Ibid., P. 135: NSC 65, 28 March 1950.

43. Foreign Relations--1949, Vol. 1, P. 261.

44. Foreign Relations-- 1950, Vol, 5, PP. 122-23: Memo by Chief of program Staff MDAP (Bray) to Dep. Dir. MDA in the State Dept. (Ohly), 25 January 1950.

45. Ibid., P. 141-42: JCS to the Seeretary of Defense, May 1950.

46. Ibid., P. 135: "Report Prepared in the Dept. State," 20 April 1950.

47. Ibid., P. 158-59: Acheson memo, 11 May 1950.

48. Ibid,. P. 159.

49. New York Times, 26 MAY 1950, P.1.

50. "Conference of Middle East Chiefs of Mission--Aqor Conclusions and Reçommendations," Istanbul, 14. February 1951, Ref. no, 120.4502/3-1551, P. 19, FOTA request.

51. Foreign Relations-- 1950, Vol, 1, P. 346.

52. The Security of the Middle East, P. 38.

53. Foreign relations-- 1950 Vol. 1, P. 353.

54. Brookings, Security of the Middle East, PP. 23-24.

55. Foreign Relations-- 1950, Vol, 5, P. 999n2: Telegram 283, Caffery to Acheson, 14 September 1950.

56. Telegram 1952, Caffery to the State Department, Ref. No, 330/7-650, 6 July 1950.

57. A Summary of the 17 July meeting Can be found in Foreign Relations-- 1950. Vol, 5, PP. 293-95: "Memorandum of Conversation," 17 Julv 1950.

58. Ibid., P. 313: "Memorandum of Conversation," 19 October 1950.

59. Ibid., P. 302: Caffery to Acheson, 3 October 1950.

60. "Egypt is not at the present time authorized to receive military equipment from this country on a grant or cash reimbursable basis.... With regard to Such equipment as Egypt may Locate of the domestic (Commercial) market, the Department Will consider applications for its export in light of the policy set forth above" in Foreign Relations-1950, Vol. 5, P. 309: "Department of State Views concerning Egypt," 11 October 1950.

61. Ibid., P. 319: Ambassador in United Kingdom (Douglas) to Acheson, 9 November 1950.

62. Mcghee address before CFR, 15 February 1950, Council on Foreiqn Relations (CFR) Archives, "Records of Meetings," Vol, 15.

63. Foreign Relations-- 1950, Vol, 5, P. 234: "United States Minutes of United States-United Kingdom Political-Military Conversations--Washington," 26 October 1950.

64. For a review of the British proposal and the U.S. reaction see Ibid., PP. 321-30.

65. Ibid., PP. 323-24: Caffery to Acheson, 25 November 1950.

66. Ibid., P. 231: Minutes of Conversation: "Middle East and Iran," 24 October 1950.

الفصل الثانى

قيادة الشرق الأوسط

سياسة جديدة للشرق الأوسط

كانت الحرب فى كوريا، وعدم المقدرة المستمرة لبريطانيا على حل الوضع فى السويس على أساس ثنائى يضمن المصالح البريطانية، والقبول المتزايد لدفاع جماعى فى أوروبا، كانت هذه جميعاً وقائع لا تنكر بالنسبة لاستراتيچية الولايات المتحدة وهم يقومون بمسح الشرق الأوسط عام ١٩٥١. وقد خلقت هذه الوقائع مجتمعة بيئة أصبحت فيها معارضة الولايات المتحده لترتيبات دفاعية جماعية للتسهيلات العسكرية المقامة فى مصر امراً لايمكن الدفاع عنه.

وقد كان المعتقد أن الحرب فى كوريا هى مجرد الطلقات الأولى فى النضال العالمى الواسع بين الشرق والغرب. وقد دخل الشرق الأوسط فى النقاش حول الدفاع الغربى واستعداداته ووجد أنه ضعيف إلى حد بعيد.

واستمرت الخارجية الأمريكية فى تقديرها بأن الوجود البريطانى فى منطقة القناة هو «بالتأكيد قوة رمزية» والتى «تعطى درجة من الاستقرار للمنطقة»(١). ومع هذا، فإن واشنطن كانت على وعى حاد بالمأزق الذى يفرضه الضعف البريطانى على سياسة الاحتواء. وأوضح ج. لويس چونز مدير إدارة الشرق الأدنى الموقف فى ندوة لمجلس العلاقات الخارجية حول سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط:

«... خلال ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ توصل الرسميون الأمريكيون المعنيون إلى عدة استنتاجات. ففى المقام الأول، كان الشعور أن الوقت قد حان الذى لم تعد فيه الاتفاقيات الثنائية صالحة تماماً فى الشرق الأوسط، وإن كانت العربية السعودية هنا تمثل حالة خاصة. وأصبح ينظر إلى الدول العربية التى كنت أطرافاً فى معاهدات ثنائية على أنها «عملاء» للقوى الغربية التى ترتبط معها بهذه المعاهدات.

ويجب أن نعترف أن العراق والأردن مازالتا أقوياء، ولكن من المحتمل أنه لن يمر وقت طويل قبل أن تنفجر القومية المحلية ضد ترتيباتهم مع البريطانيين.

وثانياً، فإنه من وجهة نظر الخبراء الأمريكيين فى المنطقة والذين يرغبون فى سياسة إيجابية تنظر إلى الأمام، أن الولايات المتحدة إنما تفتقر إلى كل من الوسائل والإدارة القومية ذاتها لكى تحاول القيام ببرنامج ثنائى متسع.

وأخيراً، وفيما يتعلق بالمسألة المصرية البريطانية، فقد كان المعتقد أن النزاع لا يمكن حله وفقاً للشروط المصرية أو البريطانية الصارمة. وقد بدأت الولايات المتحدة تشعر بأن الغرب لديه مطلب أدنى تجاه مصر وهو أن قاعدة قناة السويس تظل فى أيدى أمنة وتبقى فى وضع يسمح بأن تكون مستعدة للاستخدام فى الحرب».

وعلى أساس الاعتبارات السابقة، اقترح خبراء الشرق الأوسط فى واشنطن أن «سياسة جديدة» متعددة الأطراف قد تكون هى الإجابة الفعالة لهذه المشكلة(٢).

وعقب حضور اجتماع الدبلوماسيين الأمريكيين فى استنبول فى منتصف فبراير، أوفد چورچ ماكجى إلى القاهرة لشرح وجهات النظر الأمريكية. وكان الأدميرال روبرت كارنى قائد الأسطول الأمريكى فى البحر المتوسط قد حضر اجتماعات استنبول بعد حضوره لتوه مؤتمراً فى مالطة عن الدفاع الجماعى

بين الحلفاء. كذلك كان يجتمع فى هذا الوقت فى أنقرة الملحقون الجويون الأمريكيون كشهادة أخرى على اهتمام الولايات المتحدة بالتخطيط للدفاع عن الشرق الأوسط.

وقد قدم ماكجى لمصر تأييداً أمريكياً اقتصادياً وعسكرياً غير محدد كجزء من دفع الجهود لاحتواء التخريب الشيوعى، وإذا ما احتاج الأمر لصد هجوم سوفيتى. وكان ثناؤه على اليونان وتركيا لاشتراكهم فى «العمل الجماعى» حول كوريا إشارة متعمدة من قلق الولايات المتحدة من أن «الحياد» المصرى هو عقبة أمام دعم تحالف معادٍ للاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط(٣). وقد خاب امل المصريين من ان ماكجى كان يضع شروطاً اكثر تطرفاً لتقديم الأسلحة أكثر مما سبق التعبير عنه فى الإعلان الثلاثى. كذلك لاحظت الصحافة المصرية أن ماكجى قدم أملاً ضعيفاً لمساعى الولايات المتحدة الحميدة فى المفاوضات حول الجلاء البريطانى(٤).

وكانت تعليمات ماكجى قائمة على خطاب من اتشيسون لوزير الدفاع ماريشال فى نهاية يناير يطلب فيها تعاون وزارة الدفاع فى استعراض السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط. وقد فصل الخطاب، وفقاً لمذكرات اتشيسون، الحاجة إلى بث النظام فيما بدا بعد الحرب من انقسام المسئولية الغربية تجاه تسليح الشرق الأوسط فى فترة الحرب الباردة(٥).

وقد قننت مذكرة الأمن القومى ٤٧/٤ التى صدرت فى شهر مارس وجهات النظر هذه كسياسة للولايات المتحدة. وعبرت عن وجهة النظر الأمريكية الملحوظة بأن التردد العربى العام فى التعاون مع الولايات المتحدة فى الحرب الباردة وبوجه خاص فى تصويت الأمم المتحدة حول كوريا وجمهورية الصين الشعبية، إنما يرجع إلى فشل الغرب فى أن يؤكد للعالم العربى تأييده فى الحرب الباردة. ولم يذكر حتى لتأييد الولايات المتحدة للموقف البريطانى فى السويس باعتباره مصدر الخلاف المصرى الأمريكى، وللمداراة العربية تجاه سياسة الولايات المتحدة الفلسطينية ولم تعالج إلا بشكل خاطف.

ولكى «تغيير الاتجاه الذى اتضح أخيراً نحو الحياد»، أوضحت المذكرة برنامج محدود لإمدادات السلاح للدول العربية وإسرائيل. وفى مقابل هذا، فقد كان المتوقع أن الدول المستفيدة سوف:

(أ) تتجه بشكل أكثر نحو الولايات المتحدة.

(ب) تكون أكثر قدرة على حماية الأمن الداخلى.

(ج) تساهم بعد فترة فى الدفاع عن المنطقة.

(د) تكون قادرة على ممارسة حرب العصابات وعمليات الإزعاج فى حالة ما إذا اجتيحت المنطقة أو جزء منها[٦].

وقد ربطت تعديلات أخرى فى سياسة الولايات المتحدة مسألة إمدادات السلاح بشكل متين بأهداف الولايات المتحدة فى الحرب الباردة والأمن الإقليمى. وقد أوصت مذكرة هيئة أركان الحرب رقم ٢٠٩٩/١١٢، التى وافق عليها فى ١٧ يوليو ألا تتلقى مصر أسلحة أمريكية غير تلك التى تحتاجها متطلبات برامج الأمن والدفاع المتبادل. وقد أعلن ترومان فى نهاية مايو برنامج الأمن المتبادل باعتباره أداة فى الحرب ضد الحياد والثورة الاجتماعية. كذلك كان برنامج الأمن المتبادل يستهدف الجانب الآخر من سياسة الاحتواء وهو دعم العناصر الموالية للغرب بين الدول المستفيدة[٧].

وكان الجيش الأمريكى ثقة منه فى أن القبول العربى للشروط التى أوضحها برنامج الأمن المتبادل سوف يقدم له دوراً متسعاً فى العالم العربى، قام بتسجيل ثلاثين ضابطاً فى الجامعة الأمريكية ببيروت لتلقى حلقة مكثفة فى الجامعة الأمريكية، فى التاريخ، والسياسة والثقافة العربية[٨].

وقد واصلت مذكرة مجلس الأمن القومى ٤/٤٧ خط السياسة الذى ووفق عليه فى مايو ١٩٥٠ بالإعلان الثلاثى، والذى سجل بداية السيادة الجماعية المشتركة التى أوصى بها الغرب لحماية مصالحه فى الشرق الأوسط. ومرة

أخرى دفعت مشكلات السياسة مع مصر إلى البحث لخلق نظام جديد لاستبدال القوة البريطانية الآخذة فى الضعف.

وقد زاد من شعور الولايات المتحدة بالخطر تأميم صناعة البترول الإيرانى فى فارس. وكان عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى فى إيران مجرد تأكيد للاتجاه الجديد لسياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط. فكان «الحل» للمشكلات التى فرضتها القومية فى الشرق الأوسط توجد فى التجمعات الإقليمية التى يتحكم فيها الغرب. وقد كتب هانسون بالدوين فى النيويورك تايمز يعكس وجهات نظر مصادره العليا فى الإدارة الأمريكية «بأن الحاجة إلى منظمة سياسية عسكرية سريعة للمنطقة هى أكثر الدروس أهمية للأزمة الإيرانية الراهنة»(٩).

وفى ١١ أبريل رفض النحاس مقترحات بريطانية جديدة حول السودان والجلاء. وبعد مناقشات عقيمة أخرى مع وزير الخارجية هربرت موريسون أعلن النحاس فى ٦ أغسطس أن موريسون «قد أغلق الباب» أمام مزيد من المناقشات(١٠). وتضمنت خطبة للنحاس فى ٢٦ أغسطس تحذيراً بأن مصر سوف تلغى بشكل منفرد المعاهدة المصرية البريطانية لعام ١٩٣٦ «قريباً جداً»، وهو العمل الذى كان سيقوض الشرعية الدولية للوضع البريطانى فى مصر(١١). فليس غريباً إذن أن يُنظر إلى الشرق الأوسط على أنه «أضعف حلقة، سياسياً وعسكرياً وسيكلوجياً فى التحالف العالمى ضد روسيا الشيوعية»(١٢). هذا التصور قننته مذكرة مجلس الأمن القومى رقم ١/١١٤ التى أقرت فى أغسطس مؤكدة «أن الموقف فى الدول العربية قد تدهور أبعد من كل التوقعات».

وكان التقدم فى التنسيق حول الدفاع عن المنطقة عليه أن ينتظر حل خلافات القوى الثلاث الكبرى حول منظمة الدفاع عن البحر المتوسط وكذلك حول قرار عضوية اليونان وتركيا فى حلف شمال الأطلنطى، وحيث

الاستراتيجيون البريطانيون اشتراك الأتراك واليونانيين فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط والتى ستتضمن أيضاً الدول العربية وربما إسرائيل وباكستان وإيران[١٤].

وقد وافق مخططو الولايات المتحدة على الدفاع الجماعى للشرق الأوسط بشرط أن تقبل اليونان وتركيا أولا فى الناتو[١٥]. وقد رفضت تركيا، التى كانت الولايات المتحدة تأمل أن تبرز «كنموذج للعالم العربى للمزايا الناجحة عن التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة»، وقادرة على القيام بدور قيادى فى المنطقة، رفضت التعاون مع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط حتى يتأكد قبولها فى الناتو[١٦].

وبينما كان الحلفاء يتشاحنون، كانت العلاقات المصرية البريطانية تقترب من انخفاض جديد. فقد أشار النحاس إلى أنه إن لم يكن الموقف البريطانى مساعدا قبل نهاية دورة البرلمان المصرى فى ٢٦ سبتمبر، فإنه سوف ينفذ تهديده بإلغاء معاهدة ١٩٣٦. وكان تصويت مجلس الأمن فى ١ سبتمبر لصالح قرار يدعو مصر لرفع القيود على المواد الاستراتيجية المارة عبر قناة السويس متجهة لإسرائيل، قد زاد من غضب مصر.

وقد اتخذ قرار قبول اليونان وتركيا للعضوية الكاملة فى الناتو فى اجتماع لمؤتمر الناتو فى أتوا فى ٢١ سبتمبر، مقدما بذلك الشرط الضرورى لاشترك تركيا فى مشروع قيادة الشرق الأوسط.

وقد لاحظ الجورنال دى چيبت، الموالى للقصر على قرار أوتوا فى افتتاحية فى صفحته الأولى:

«لقد قبلت كل من اليونان وتركيا وهما من قوى عالمنا فى البحر المتوسط فى معاهدة الأطلنطى. وهذا يعنى أن الحرب سوف تأتى بالتأكيد إلينا إذا ما اندلعت فى مكان آخر. كما أنها بالتأكيد سوف تنتشر فى مكان آخر إذا ما

اشتعلت هنا فى منزلنا. إن العقدة قد ربطت. ولكن اليونان وتركيا ليستا بمفردهما فى البحر المتوسط. فماذا سيستطيعان عمله بدون مصر فى أحد الأركان الهامة، وبدون أسبانيا فى ركن آخر؟»(١٧).

وعلى الرغم من هذا الحماس، فقد ظل القصر متشككا فى أن القوى الكبرى سوف تكون قادرة على تقديم تنازلات ضرورية لاشتراك مصر:

«هل صيغة الاتفاق مازالت ممكنة؟ وهل ستولد أخيرا الواقعية غير المتوقعة للقوى العظمى الثلاث ورغبتهم المفاجئة للتفاهم مع أمم البحر المتوسط الشروط الضرورية لتعاون حقيقى ودائم. إن أمم البحر المتوسط ترغب فى هذا ولكن ليس بأى ثمن»(١٨).

وقد تبع قرار أوتوا اتفاقية أمريكية بريطانية فى ٨ سبتمبر حول شكل قيادة الشرق الأوسط التى طال انتظارها.

ووفقا لمذكراته، فإن أتشيسون لم يكن متحمسا للاقتراح، معتبرا أنه مجرد إجراء لوقف تآكل النفوذ البريطانى أكثر من أى شىء آخر. ورغم هذا فإن الخارجية الأمريكية أيدت قيادة الشرق الأوسط ونجحت فى إقناع الرئيس بقيمتها(١٩). وباستمرار تصميمها على الإبقاء على البريطانيين كالقوى العسكرية الأولى فى المنطقة، فإن الولايات المتحدة وجدت خيارات ضئيلة فى العدد. وبإدراك بأن الهيمنة البريطانية هى شىء من أمور الماضى وأنها أصبحت تعتمد على الولايات المتحدة، فقد أيدت واشنطن المشروع بأمل أن تكون آثاره المعلنة حاسمة.

وكما كان يمكن توقعه، فإن قيادة الشرق الأوسط كانت قاصرة إلى حد بعيد عن تلبية الشروط الدنيا المصرية للتقارب مع مصر. فمعاهدة ١٩٣٦ سوف تستبدل باتفاقية جماعية. وقدمت بريطانيا، والولايات المتحدة، وفرنسا، وتركيا الدعوة لمصر لكى تصبح «عضوا مؤسسا» للقيادة الجديدة.

وكانت نيوزيلاندا، استراليا، أطرافا أخرى يمكن أن ترتبط بالقيادة. وسوف تبقى القوات البريطانية فى مصر تحت واجهة قيادة جماعية للشرق الأوسط لم تنتظم بعد، والتى سوف تشارك فيها مصر نظريا على قدم المساواة مع الدول الأعضاء الأخرى.

وعلى مستوى التصور الذهنى، فإن المشكلة كما تصورتها الولايات المتحدة كانت فى كيفية إقامة إطار لاستمرار الهيمنة البريطانية ترضى بها مصر، ويقدم فى نفس الوقت مركز اهتمام للعالم العربى غير إسرائيل / فلسطين. ومما كان له أهمية فإن الاقتراح نفسه قدم إلى المصريين كخطة بريطانية تؤيدها الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا «لتسوية الخلافات الأساسية بين مصر والمملكة المتحدة حول مسألة القوات البريطانية فى منطقة القناة وحول المسألة العامة للدفاع»[٢٠]. ورغم هذا العرض، الذى وصفته الصحافة والساسة الأمريكيون باعتباره «مشاركة متكافئة» مع الغرب، فإن الحكومة المصرية قد فهمت أن هذا «التناول الجديد» للخلافات المصرية الأمريكية ليست شيئا جديدا، وأن «الصفقة الجديدة» التى تنتظر مصر هى مجرد إطالة للنفوذ البريطانى التى عانت منه مصر.

وكان توقيت دعوة القوى لمصر سيئا وإن لم يكن من الممكن تجنبه. فقد جعل النحاس من الواضح نية مصر على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ مع نهاية سبتمبر. ولم تعرب تركيا عن استعدادها للاشتراك مع القوى الثلاث الكبرى فى عرضهم لمصر. وقد أعلنت الدعوة لمصر بعد خمسة أيام من تقديم النحاس أربعة مشروعات قرارات لإلغاء المعاهدة إلى مجلس النواب، وهى القرارات التى القت بقفاز من المشاعر الوطنية والتى لم يكن اقتراح القوى الكبرى يأمل فى مجاراتها. فقد عبر إلغاء المعاهدة عن الإرادة الشعبية بشكل أكثر أصالة من الإقتراح الغربى كما قدم للوفد فرصة لكى يستعيد على الأقل جانبا صغيرا من الاعتراف الشعبى به كحزب وطنى معادٍ للبريطانيين.

ومن ناحية الجوهر، فإن قيادة الشرق الأوسط كانت شيئا زائفا. فقد وصفها سى. لويس جونز بشكل محط على أنها «محاولة لبناء شىء من فراغ»[٢١]. فلم يفكر فى منظمة سياسية جديدة مشابهة لمجلس الناتو لتقديم التوجيه السياسى للقيادة العسكرية، وكان دور الولايات المتحدة «محدودا بالاشتراك فى هيئة القيادة الموحدة (التى يراسها جنرال بريطانى)، وبتقديم بعض المساعدة العسكرية»[٢٢]. وإن كان جونز قد رأى فائدة فى الافتقار إلى مؤسسة سياسية فى قيادة الشرق الأوسط. وقد أوضح هذا أمام جمهور من المستمعين الصديقة بأنه «كان من الجوهرى إبقاء الساسة بعيدا عن قيادة الشرق الأوسط، حيث إنهم سوف يحاولون التحدث عن الأمور السياسية بين اقطار الشرق الأوسط. وبدلا من هذا فإننا (الولايات المتحدة). يجب أن نعلم الشباب (العسكرى) الحكمة، وأن نطور رصيدا عسكريا لنا[٢٣].

ويوحى البيان الأخير بالنفور المتزايد لمديرى سياسة الولايات المتحدة بما وصفوه «بالعصبة القديمة» من الساسة العرب فى مصر وسوريا والعراق، والذين كانوا يثبتون عدم قدرتهم على «تقديم» بلادهم للغرب. كما عبرت أيضا عن اهتمامهم المتزايد فى جيل جديد من القيادة العربية يخرج من الصفوف المتوسطة للعسكريين. وقد لاحظ جونز أن:

المشكلة الأبعد... هى فى إيجاد طبقات من الشعب يمكن جعلها مهتمة بقيادة الشرق الأوسط.

«إن الإجابة هنا يمكن أن تكون فى الجنود. هذا لايعنى الجندى العربى المتوسط كما لا تعنى القيادات العليا التى تعتمد ترتيبها عادة على «الثقل لا القدرة» هناك مع هذا فريق من الضباط الشبان من الدرجة الأقل والمتوسطة، وكثير منهم قد تعلم فى المدارس العسكرية فى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وهم منفصلون عن «العصبة القديمة». وأفراد من هذا الفريق من الضباط الشبان كانوا مسئولين عما تحقق فى بعض الأوقات من ترتيبات مؤقتة فى مناطق الحدود عن طريق قادة ميدان عرب وإسرائيليين.

إن وزارة الخارجية تشعر أن هذا فريق يستعصى الوصول إليه من أجل أن تطور مفهوم الدفاع عن الشرق الأوسط»[٢٤].

نجد أنه بالنسبة لسوء حظ وزارة الخارجية الأمريكية فإن العسكريين لم يكونوا قد تقلدوا السلطة بعد فى مصر[٢٥]. وهؤلاء الذين كانوا فى السلطة فى مصر رأوا الإصلاحات العسكرية كما اوضحتها اقتراحات القوى الكبرى كجبهة لاستمرار الخضوع السياسى والعسكرى.

وقد أوضح بيان سفير مصر فى الولايات المتحدة أسباب رفض مصر لقيادة الشرق الأوسط.

١ ـ أن مصر لم تُستَشـر من قبل حول المقترحات المشتركة التى قدمت إليها، كما لم تُدع للاشتراك فى صياغتها كما لم تعلم بمحتويات هذه المقترحات إلا فى يوم تصريحها.

٢ ـ ومع هذا، فإن هذه المقترحات قد درست بعناية من السلطات المصرية التى فيها استمرار احتلال مصر لا بواسطة بريطانيا فقط بل أيضا من قوى أخرى، وهو الاحتلال الذى تثور ضده مصر وتحتج منذ سبعين عاما.

٣ ـ وقد فشلت هذه المقترحات فى أن تعترف بالأمانى الوطنية لمصر ولم تضع حدا لاحتلال أرض مصر من جانب القوات البريطانية ضد الإدارة المعلنة لشعبها كما تفشل هذه المقترحات فى أن تضمن لمصر استقلالها وسيادتها وهى الحقوق التى منحها الله لشعب حر[٢٦].

وقد كان ادعاء أتشيسون «أن المصريين لم يقرءوا الوثيقة قبل رفضها» هو دليل على التصور الشائع فى الولايات المتحدة أن استجابات مصر للعروض الغربية هى نتيجة لردود فعل عاطفية غير رشيدة وليست للوقائع التى تضمنتها مذكرة السفير المصرى[٢٧].

وبالنظر إلى الشكوك التى عبر عنها اتشيسون نفسه حول قيادة الشرق

الأوسط، فإنه ربما كان أكثر صحة إذا ما كان قد لاحظ بدلا من ذلك بأن هناك من الأسباب القليلة التى تجعل المصريين يقرأون الاقتراح أساسا. وقد أثارت فى الحال إلغاء مصر لمعاهدة ١٩٣٦، واتفاقية السودان لعام ١٨٩٩ عاصفة بين الرسميين الأمريكيين حجبت رد الفعل لرفض مصر مشروع قيادة الشرق الأوسط. وأعلن متحدث باسم هيئة أركان الحرب الأمريكية «ان قناة السويس هى الآن مشكلة الناتو» وأن «الناتو لن يوافق أبداً أن تكون قناة السويس بغير دفاع»[٢٨]. ومنذ ٣١ أكتوبر، بدأت هيئة أركان الحرب الأمريكية تتلقى تقارير من البريطانيين حول تدهور الموقف حول السويس[٢٩].

وواصلت بريطانيا سياسة المواجهة التى بدأتها حين توقفت إمدادات الأسلحة فى سبتمبر وصاحبت اصطدامات العنف المتزايدة سيطرة البريطانيين على السكك الحديدية والكبارى فى منطقة القناة فى أعقاب إلغاء المعاهدة. وفى نوفمبر ألغيت جميع أشكال الإمدادات العسكرية من بريطانيا إلى مصر، وارتفع عدد القوات البريطانية فى منطقة القناة من المستوى المصرح به وهو ١٠,٤٠٠ إلى ٨٠,٠٠٠ [٣٠]. وقد أثار انتصار المحافظين فى بريطانيا فى أول نوفمبر الغضب فى مصر حين أعاد إيدن تأكيد تأييد سياسة الحكومة السابقة.

وقد نُظر إلى الأعمال البريطانية فى النطاق الأوسع «لتدهور وضع الغرب فى الشرق الأوسط»، والذى كان إلغاء مصر لأحد الاتفاقيات، ورفضها لأخرى، مجرد عرض لذلك. وكما هو الحال فى إيران، كان أتشيسون أقل إهتماما بالخلاف نفسه، من اهتمامه بآثاره الضارة على توزيع السلطة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى المنطقة[٣١].

وكانت واشنطن متوجسة وغاضبة من التكتيكات المصرية. ورغم أى تحفظات كانت لأتشيسون على مشروع القوى الأربع، فإنه قد وصف المشروع على أنه «أساس سليم للاتفاق» حول المأزق المصرى البريطانى[٣٢]. وأعلنت الولايات المتحدة فى ١٧ أكتوبر أن «حكومة الولايات المتحدة يجب أن تعيد

تأكيد اعتقادها أن عمل الحكومة المصرية فيما يتعلق بالمعاهدة المصرية البريطانية لعام ١٩٣٦ واتفاقيات عام ١٨٩٩ الخاصة بالسودان لا يتفق مع الاحترام الواجب للالتزامات الدولية. ومن جانبها فإن حكومة الولايات المتحدة تعتبر عمل الحكومة المصرية بدون صلاحية»[٣٣].

وقال أحد الرسميين الأمريكيين الذين كانوا يصوغون سياسة بريطانية أمريكية مشتركة تجاه إيران ومصر:

«إننا لانعارض التغيرات فى هذا الجزء من العالم، ولكننا نعارض أى ابتزاز، ونعارض تحدى الاتفاقيات الدولية المشروعة، ونعارض خلق مواقف عسكرية والتى لن يستفيد منها أى أحد إلا الروس»[٣٤].

وقد عاق هذا الإطار من التحليل الفهم الموضوعى للسياسة المصرية، وقُيمت «القومية العربية»، «والعقل» استقرائيا من خلال تعقد الأحداث، وما لوحظ أنه ابتزاز، واعتبر أحدهما معارضا للآخر، وأن مصر اصبحت تُظهر التحدى والابتزاز. وأن ما تشعر به من ظلم هو كراهية غير رشيدة للأجنبى. وعلى هذا فلم تكن لمثل هذه الأمة أن تأمل فى تحدى إرادة الولايات المتحدة، والتى أضفى عليها التقديس بأعلى ضرورات الإمبريالية وهو المصير. ولم يمر وقت طويل قبل أن تسمى النيويورك تايمز إلغاء مصر للمعاهدة بأنه «مناقض للقانون الدولى والأخلاقية»[٣٥].

وقد مرت المناقشة حول قيادة الشرق الأوسط بعملية مشابهة من التشويش وذهاب المنطق فى الدعوة إلى الخطة فى الولايات المتحدة إلى أن الاتحاد السوفيتى له مخططاته حول الشرق الأوسط وخاصة بتروله. وأن مصر وقناة السويس هما جوائز أساسية فى استراتيجية التوسع السوفيتى. وليس مهما أن الشيوعيين لم يأخذوا بعد اهتماما نشطا بالمنطقة، ولكن أن الظروف تولد نفسها لصالح التخريب السوفيتى وباعتبار أن مصر غير قادرة كلية على الدفاع عن قناة السويس، فإن الدفاع عنها يجب أن تقوم به قوى خارجية (بريطانيا)، ومن هنا كانت قيادة الشرق الأوسط.

غير أن الواقع الذى صوره افتراض البنتاجون بأن الغرب سيظل غير قادر على الدفاع عن الشرق الأوسط بما فيه السويس ضد غزو سوفيتى متعمد، لم يشجع أى فحص أكثر للدوافع الغربية[٣٦]. فالضرورات الإمبريالية تطلبت إشباع سياسة عدوانية تجاه مصر، إن لم تكن للدفاع الجماعى، فهى لخلق اقتصاد تابع، وعميل سياسى فى قلب الشرق الأوسط.

وقد جعل إلغاء مصر للمعاهدة، والميلاد السياسى المتوقف لقيادة الشرق الأوسط، من السهولة أن تبدو وجهات النظر الأمريكية متماثلة مع وجهات النظر البريطانية بشكل علنى ومن منظار السياسة وعلى المستوى الفكرى. وقد لاحظت افتتاحية النيويورك تايمز فى ٢٤ أكتوبر والمعادية للقرارات المصرية هذا التطور، وأعلنت «أن أكبر خطأ فعله المصريون هو إجبارهم الولايات المتحدة على اتخاذ موقف علنى ضدهم».

فبفعل القرارات المصرية، والتى كما هو مفهوم قد أكدت التحيزات الأمريكية المسيطرة، شعرت الولايات المتحدة أنها ملزمة لأن تدعم بشكل أكثر التوافق المضمون بالفعل لوجهات نظرها مع بريطانيا ففى ٦ نوفمبر، أعلنت الولايات المتحدة تأييدها لوجهة النظر البريطانية، مطالبة باستمرار مسئولية مصر عن التمسك بالتزاماتها وفقا لمعاهدة ١٩٣٦ ـ وفى ١٧ نوفمبر رفضت الولايات المتحدة أن تمنح فاروق الاعتراف به كملك للسودان. «وهكذا»، كتب س.ل سلزبرجر كبير المراسلين الدبلوماسيين للنيويورك تايمز:

«قامت جبهة دبلوماسية قوية بسرعة أكبر من المعتاد فى أساليب المناورة الدبلوماسية، وعلى المتطرفين المسلمين أن يفكروا مرتين قبل التفكير فى أى أعمال متعصبة»[٣٧].

وحيث أصبحت سياسة الولايات المتحدة متفقة بشكل واضح وعاملة مع السياسة البريطانية، أصبحت التصورات المصرية عن الولايات المتحدة ودورها

فى الشرق الأوسط مريرة واكتسبت التصورات عن سياسة متوازية تجاه الكتلة السوفيتية لمقابلة ذلك احتراما أعظم(٣٨).

وبحركة كانت بالتأكيد ستثير صوراً فى واشنطون، وصل إلى القاهرة رئيس الوزراء الإيرانى مصدق. فى ٢٢ نوفمبر، وأيد فاروق كملك للسودان وناقش إمكانية قيام كتلة إسلامية محايدة بما فيها مصر وباكستان وإيران.

أما الاتحاد السوفيتى فإنه فى مذكرتين عبر عن معارضته الشديدة «للخطط الصهيونية الجديدة فى إقامة قيادة الشرق الأوسط فى منطقة تقع قريبا من حدود الاتحاد السوفيتى»(٣٩). كما أعلنت المذكرة الثانية أن:

تكوين قيادة الشرق الأوسط تهدف إلى تطويق الاتحاد السوفيتى والديموقراطيات الشعبية، وتوسيعا أكبر لخطط الاستعداد للحرب.

وفى فقرة كان يمكن أن يكتبها المصريين (وهى بالتأكيد مكتوبة من أجلهم) أكدت مذكرة ٢٤ نوفمبر:

«إذا تحدثنا عن تهديد استقلال وسيادة دول الشرق الأوسط، فإن هذا التهديد ينشأ تماما من البلدان صاحبة المبادرة بإنشاء قيادة الشرق الأوسط والتى تستمر فى أن تردد ـ بدون أن تقصد ـ فكرة أن شعوب الشرق الأدنى والأوسط شأن الشعوب الأخرى ذات السيادة لها حقوق لاتنكر لإدارة شئونها القومية المستقلة عن أى شكل من الضغط الخارجى».

وقد لاحظت جريدة النيويورك تايمز تزايد الاهتمام السوفيتى حين ذكرت فى ٧ نوفمبر إمكانية معاهدة عدم اعتداء سوفيتية مصرية واعتراف مصر بجمهورية الصين الشعبية.

وقد قدمت زيارة رئيس الوزراء البريطانى الجديد ونستون تشرشل لواشنطن فى يناير ١٩٥٢ الفرصة الأولى لتقييم على مستوى عال للسياسة البريطانية الأمريكية منذ أن رفضت مقترحات القوى الأربع. وأعلن بيان

مشترك أن الولايات المتحدة وبريطانيا «قد وجدت توافقا كاملا فى الأهداف بيننا فى هذا الجزء من العالم وسوف يواصل وزير الخارجية صياغة سياسات مشتركة متفق عليها لتنفيذ هذا الهدف.. وفيما يتعلق بمصر فإننا واثقون أن أسلوب القوى الأربع يقدم أفضل الأمل فى الخلاص من التوتر الحالى»(٤٠).

ومع هذا، فإنه تحت هذا «التوافق فى الآراء» العلنى، فإن خلافات حقيقية فى النظرة الاستراتيجية قد بقيت، ففى خطاب لتشرشل أمام الكونجرس فى ١٧ يناير تحدث وكأن قيادة الشرق الأوسط قد أنشئت بالفعل وعلى نطاق أوسع مما وافقت عليه الولايات المتحدة:

«إنه لم يعد علينا أن نتحمل كل عبء المحافظة على الملاحة فى الممر المائى الشهير لقناة السويس. ونحن لا ننشد أن نكون سادة مصر، ونحن هناك فقط كخدام وحراس لتجارة العالم.

وسوف تساعدنا بشكل ضخم فى هدفنا إذا ما تواجدت قوات ولو رمزية للشركاء الآخرين فى مقترحات القوى الأربع فى منطقة القناة كرمز لوحدة الهدف التى تهمنا»(٤١).

وكان تشرشل بالطبع على إدراك كامل لرفض الولايات المتحدة لإدخال قوات محاربة حتى ولو بأعداد رمزية إلى مصر(٤٢). وقد ظلت مسألة السويس مسألة أكثر إلحاحا وتهديدا للبريطانيين وتتعلق «بالإمبراطورية» و«المكانة» مثلما تتعلق باعتبارات الجغرافيا السياسية. وكانت الولايات المتحدة، مع تأييدها لموقف بريطانيا، ولكن أيضا متعبة لعدم قدرة بريطانيا على تسوية النزاع مع مصر، كانت تتطور فى سياستها العسكرية الإقليمية الخاصة.

«فى حالة حرب عامة، فإن المصالح السياسية والعسكرية للولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط، والتى تضم إيران والسعودية العربية، ليست محدودة بأمن منطقة قناة السويس وقواعدها الملاصقة. فنحن نعتقد أن

مصالح الحلفاء سوف تخدم بشكل أفضل بإجراءات تستهدف الاحتفاظ على الأقل بمناطق كبيرة فى تركيا وجزء من منطقة الخليج الفارسى المنتجة للبترول. ومن رأينا فإن أكثر الإجراءات فعالية من أجل هذا الهدف سوف تتكون من الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط ككل، وقريبة من حدود الاتحاد السوفيتى كأمر عملى. وفى أى حدث، فإن الإجراءات الهادفة إلى الاحتفاظ بمنطقة فى تركيا والخليج الفارسى سوف تستخدم فى كل الاحتمالات كمفتاح للدفاع عن منطقة السويس»[٤٣].

وبعد أن لاحظت قيادة هيئة الأركان أن «الأزمة الراهنة» فى مصر (مع تلك التى تجرى فى إيران) قد ينتج عنها ضرر خطير لمكانة المملكة المتحدة فى الشرق الأوسط والعالم بوجه عام»، اقترحت على وزير الدفاع «أن تؤيد الولايات المتحدة موقف بريطانيا فى مصر، على الأقل حتى قيام منظمة فعالة للدفاع عن الشرق الأوسط»[٤٤].

وكان الاستراتيجيون العسكريون فى البنتاجون، حتى مع استعداد تأكيدهم لمسئولية بريطانيا الأولى عن الشرق الأوسط، ينظرون إلى قيادة الشرق الأوسط باعتبارها المؤسسة التى ستعكس تحول الدخول البريطانى فى مصر من دورها الأسبق كقوة إمبريالية إلى وضعها الراهن كعميل لقوة الولايات المتحدة. وقد كان البريطانيون مدركين لهذا تماما وكارهين له، ومع هذا، فقد كانوا مجبرين على القيام بجهد مستمر لحث الولايات المتحدة على تعاون أكبر من أجل الاحتفاظ بسيطرتهم. وحين رفضت الولايات المتحدة أن تخضع أولوياتها الاستراتيجية للأولويات البريطانية، فإن الخصومة التى لم تكن باستمرار تبدو بشكل مهذب، بين القوة الإمبريالية المتراجعة وبين خليفتها الأمريكية، التى بدأت فى النمو.

(NOTES CHAPTER 2)

1. Foreign Relations-- 1950 Vol, 5, P. 695: "he Lnternationalization of Jerusalem, Palestinran Problems, and Other Matters of Concern to Egypt" 17 January 1950.

2. CFR Study Group on American Policy in the Micle East, 11 December 1951, CFR Archives, Vol. 42, p. 2-3.

3. Al Mokkatam, 26 February 1951, in the Private Papers of George McGhee.

4. Ibid.

5. Dean Acheson. Present at the Creation, P. 562.

6. NSC 47/4, P. 3. (Annex), found in "Collection of NSC Documents" Mod. Mil. Records, Box 4, P. 2 (Annex).

7. The MSP for FY 1952: Basic Data Supplied by the Executive Branch, Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1951.

8. New York Times, 18 June 1951, P. 563.

9. New York Times, 18 June 1951, P. 563.

10. Acheson, Present at the Creation, P. 563.

11. New York Times, 27 August 1951, P. 13.

12. New York Times, 18 June 1951, P. 15.

13. Foreign Relations--1951, Vol. 1, P. 131.

14. New York Times, 25 August 1951, P. 3, and 16, 1951, P. 12.

15. Acheson, Present at the Creation, P. 563.

16. Foreign Relations-- 1951, Vol. 1, PP. 243, 375.

17. New York Times, 25 September 1951, P. 9,.

18. Ibid.

19. Acheson, Present at the Creation, P. 564.

20. Command 8419, "Anglo-Egyptian Conversations on the Defence of the Suex Canal and on the Sudan 12/50- 11/51," Appendix M: "The Four Power Proposal of October, 1951, Concerning Egyptian Participation in MEC," P. 43.

21. CFR Study Group on American Policy, CPR Archives, Vil, 42, P.5.

22. "Commonwealth Capabilities and Intentions in the Middle East," P. 3, Acheson to Lovett, 4 Janua 1952, Declassified Documents, Ref. 77 - 67E.

23. CFR Study Group on American Policy, CFR Archives, Vol. 42, P.6.

24. Ibid., P. 5.

25. Jones believed that the Shishakley coup of December 1951 might improve chances of Syrian participation in the MEC. See Ibid., P. 6.

26. "Egyptian News October -November 1951." Egypt til Middle East Institute Library.

27. Acheson, Present at the Creation, P. 564.

28. New York Times, 10 October 1951, P. 8.

29. Letter from Air chief Marshall Sir W. Elliot Lo Om Bradley, CJCS, 31 October 1951, Modern Milita Records: O. Bradley File 091 Egypt (1951).

30. New York Times, 12 October 1951, P. 10.

31. Gaddis Smith, Dean Acheson, P. 348.

32. New York Times, 11 October 1951, P. 1.

33. Department of State Bulletin, 29 November 1951.P. 702.

34. New York Times, 12 November 1951 P. 24 (editorial) For press reaction see: New York Times 15 October 1951, P. 24: Anne Mecormick, New York Times, October 1951: New York Times, 12 November 1951: P. 24 (editorial).

35. New York Times, 18 October 1951, P. 28.

36. Foreign Relations-1951, Vol. 1, P. 195.

37. New York Times, 21 October 1951.

38. See New York Times, 21 November 1951, P. 6, reporting Possible purchase by Egypt of Czech arms. See al New York Times, 28 October 1951, P. 17, For feprir of Egyptian press survey by Antoine Fataal in la Bourse.

39. The first Note was delivered to the Four Powe Shortly after delivery to the Arab states Israel, The U.S. responded on 19 December. For Te of the first Soviet Note and the U.S. response, see: New York Times, 20 December 1951, P. 1. For text of second Note see New York Times, 29 January 1952, P.

40. New York Times, 10 January 1952, Sec. IV, P. 5.

41. New York Times, 17 January 1952, P. 4. The British First Suggested the "Token forces" Idea at the May 1950 foreign ministers meeting. See Forei Relations-1950, Vol, 5, P. 189.

42. Ibid.

43. "Commonwealth Capabilities..", Declassified Document: P. 2.

44. Foreign Relations-1951, Vol. 1, P. 242.

الفصل الثالث

التفكك وإعادة البناء

سقوط الملكية وصعود الكولونيلات

ضربت «غوغاء» القاهرة ضربتها فى ٢٦ يناير ١٩٥٢، كتعبيرعن الإحباط الشعبى ضد الباشاوات الحاكمين وكذا ضد السيطرة الأجنبية. وقد نبه التعبير الضخم عن قلق الولايات المتحدة والتى نظرت إلى الثورة الاجتماعية فى العالم العربى كشئ مفيد للاتحاد السوفيتى إن لم يكن بالفعل من المهام السوفيتية والشيوعية. وكان من الأهمية العاجلة للولايات المتحدة إنقاذ سفينة الدولة المصرية الغارقة. وكان استعادة «الاستقرار»، حتى ولو بهذه الطبيعة المحفوفة بالمخاطر تحت الحكم المستمر للنظام القديم، ينظر إليه من جانب واشنطن (وحتى من جانب الضباط الأحرار)، باعتباره البديل الوحيد المتاح عندئذ.

وقد بعث برتون برى Burton Beray مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشرق الأدنى، بعث كرميت روزفلت Kermit Roosevelt ، أحد العاملين بالمخابرات المركزية والذى خدم فى مصر خلال الحرب العالمية، إلى القاهرة وهى تحترق «لكى يقوم المصريين. إن لى صديقاً مصرياً (صحفياً)، وقد قررنا أن على ماهر هو أفضل رهان (لكى يحل محل النحاس كرئيس للوزراء). وعندئذ ذهبنا وأقنعنا الناس بتعيينه»[1].

ومع الأخذ فى الاعتبار فردية العاملين فى المخابرات المركزية، فإن مهمة

روزفلت كانت مهمة من ثلاث وجوه، الأول هو أن استعداد واشنطن لإرسال بعثة إلى القاهرة بتعليمات «لتقويمهم» سجلت عهداً جديداً فى السياسة الأمريكية تجاه مصر، والتى كانت حتى ذلك الوقت إما خاضعة للنفوذ البريطانى أو ممتنعة عن التدخل المباشر فى مجرى السياسة المصرية. وثانياً، فإن اختيار موظف المخابرات المركزية، وإن يكن ذا خبرة طويلة فى مصر، لتمثيل وتنفيذ سياسة الولايات المتحدة، كان بشيراً باعتماد متزايد على المخابرات المركزية لتنفيذ سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر. وثالثاً، فإن هذا الارتباط المتزايد للولايات المتحدة كان إشارة على تراجع متساو للنفوذ البريطانى، وفى أقل من حقبة بعد إنذار سير مايلز لامبسون للملك فاروق.

وقد كان حماس الولايات المتحدة للنظام العميل لبريطانيا فى مصر آخذاً فى الضعف. وعكس الشعور المختلط الذى نظرت به الولايات المتحدة إلى النظم العربية اعتقاد واشنطن بأن:

«الحكومات العربية التى يتملكها الشك والبعد عن الوهم نحو الغرب، والتى تعادى الشيوعية، وتجد نفسها ملزمة بالاحتفاظ بعلاقات مستقيمة وربما فاترة مع الغرب بهدف الحماية النهائية ضد روسيا وإسرائيل ومن أجل التجارة والقروض، والمساعدة الفنية»[٢].

وفى الخارجية الأمريكية، فإن التحيز الطويل ضد الظلم التى ظلت منذ أيام غطرسة الإمبريالية البريطانية قد تعززت. فكثير من دبلوماسيى الولايات المتحدة كانوا مبشرين سابقين أو رومانسيين يميلون إلى الاعتقاد بأن:

«تغيير القيادة فى أقطار الشرق الأوسط، وخاصة الدول العربية، هو أمر يتصل بإزاحة بعض الدعامات التى ظلت فى الحكم، والذين كانوا فى الحقيقة، يجب ألا يكونوا فيه فى المقام الأول»[٣].

وزيادة على ذلك، فإن الأسس الاجتماعية التى حافظت تقليدياً على النفوذ

البريطانى كانت تتحول بطريقة من الممكن جداً أن تكون معادية لمصالح الولايات المتحدة. وقد كتب جوردون مريام فى بداية عام ١٩٤٩ «إننا لا نستطيع الاعتماد على النزعة المحافظة التى بثها الإسلام والهيكل الاجتماعى القديم لحماية العالم العربى ضد انتشار الشيوعية. إن الإحباط والغضب فيما يتعلق بالغرب يمكن أن يكون من القوة لهدم البناء القديم»(٤).

وكان الرسميون البريطانيون أيضاً، ورغم اعتمادهم على الوضع الراهن السياسى، كانوا فى لحظات وضوحهم، قادرين على إدراك الوضع الثورى الذى خلقه فساد النظام القديم. وفى برقية إلى وزير الخارجية عنوانها «ثورة فى مصر» كتب القائم بالأعمال الأمريكى فى لندن:

«فى محادثة خاصة وشخصية جرت حديثاً لاحظ موظف مسئول فى الخارجية البريطانية والذى يعالج مباشرة الشئون المصرية لموظف فى هذه السفارة وبمزاج عميق الكآبة أنه من الطريقة التى تجرى بها الأمور من سيئ إلى أسوأ فى مصر فإنه يبدو لى أن ثورة فى مصر أمر لا مفر منه»(٥).

ومع هذا، فقد كان ثمة أسباب ثلاثة جعلت سياسة الولايات المتحدة قبل السبت الأسود لاتقوم على التبرؤ من النظام القديم فى مصر. الأول هو أن الخارجية الأمريكية كانت واثقة من خضوع الجماهير المصرية(٦). والثانى أن الخارجية الأمريكية أيضاً لم تكن قادرة على اقتراح نظام بديل يتحالف بشكل وثيق مع المصالح الغربية(٧). وفى الوقت الذى أثبت فيه الجيش المصرى المرتبط بالقصر أنه غير قادر على القيادة، كان فشل انقلاب الزعيم فى سوريا فى مارس ١٩٤٩ (الذى كان صبى الأمريكان وأخرج بانقلاب مضاد فى أغسطس)، نكسة لموظفى الخارجية والمخابرات الذين كانوا يتطلعون إلى صياغة العالم العربى وفقاً لرؤية ما بعد الحرب عن السلام الأمريكى. وعقب فشلهم سادت نصيحة محافظة بشكل أكثر، فى الوقت الذى كانت فيه المخابرات المركزية تعيد تقييم قدراتها(٨).

وثالثاً، أن الولايات المتحدة وهى محصورة بين تناقضات تأييدها لنظام قديم مضى زمنه، ومع هذا، فقد كانت تأمل فى أن الرفاهية الاقتصادية والتحديث، بالإضافة إلى المصالح الأمنية الغربية، يمكن أن تتحقق من خلال إصلاحات يقوم بها نظام فاسد.

وكانت مصر هدفاً أولياً لهذه «الثورة السلمية من أعلى» وهى الاستراتيجية التى استندت بشكل أكثر على احتياجات السياسة الأمريكية أكثر من الواقع السياسى لمصر. ومع هذا، فإنه فى إطار النطاق الضيق للتغير السياسى المقبول للولايات المتحدة، فإن الفكرة كان لها صلاحيتها. فخطط التقدم الاقتصادى من داخل النظام السياسى القائم كانت تُشجع من واشنطن كنموذج غير ثورى للتقدم الاقتصادى والسياسة المحافظة. وقد شرح الرئيس ترومان وهو يقدم مقترحات برامج الأمن المتبادل إلى الكونجرس فى مايو ١٩٥١ أن الشرق الأوسط يقع تحت «ضغط ثابت لا يلين» من الاتحاد السوفيتى. كما لاحظ أن أمن الشرق الأوسط كان:

«مهدداً بعدم الاستقرار السياسى والاقتصادى: إن هدف الأمن فى المنطقة يجب أن يخلق استقراراً بوضع أسس صلبة الآن، للتقدم الاقتصادى ويخلقه، والآن، الثقة بأن تقدماً أكثر يمكن أن يتم».

وواصل ترومان، أن سياسة الولايات المتحدة كانت:

«مساعدة القادة المسئولين على تطبيق إصلاح وتنمية منتظمة، والتى تجد فيها طاقات الشعب توسعاً بناء. وإن هدفنا هو أن نثبت لهذه الشعوب، بالجهد المتعاون المحدد، أنهم أنفسهم عليهم تحقيق رغباتهم فى التقدم الاقتصادى والاجتماعى كجزء من العالم الحر، وإن الشعب الذى لديه دليل على ذلك لن يتحول فى يأس إلى الشيوعية»(٩).

ولخيبة أمل واشنطن، وبالنسبة لمصر، فإن هذه السياسة ثبت استحالتها

طالما بقى الملك والباشوات. فهم لم يكونوا فحسب قادرين على إصلاح أنفسهم، وانهم ايضاً توقفوا عن العمل كوكلاء للغرب يمكن توجيههم بل غير مستعدين لتقديم موافقة مصر على اتفاقيات تضع أمن مصر ضمن شبكة الأمن العسكرى للغرب.

وقد كانت مسألة تدخل الولايات المتحدة فى السياسة العربية على جدول أعمال ندوة لمجلس العلاقات الخارجية فى ديسمبر ١٩٥١. ومما له اهمية، فإن المناقشة قد أصبحت أكثر صراحة حين تحولت المناقشة إلى «الوضع الراهن فى مصر». وقد نوقشت مزايا تدخل الولايات المتحدة بشكل لم يؤد إلى نتيجة. وما يلى هو جزء من تسجيل هذه المناقشة:

«اقترح المستر Bromnell خطاً جديداً للمناقشة، وبالتحديد سياسة الولايات المتحدة تجاه التدخل فى حكومات الشرق الأوسط، والمشكلة هى ما يمكن أن تفعله الولايات المتحدة لتقوية حكومات المنطقة. فإذا ما اتبعنا أسلوب تغيير حكومات هذه المنطقة فإنها سوف تعارض سواء فى الداخل أو الخارج. ومن ناحية أخرى فإنه إذا قدمنا نقوداً فإنه يجب أن نرى أنها تستخدم بشكل ملائم. وهذا يخلق معضلة، فهل تمارس الولايات المتحدة ضغطاً لتغيير الحكومات فى الشرق الأوسط، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف نفعل ذلك؟

وقرر مستر Duce انه يعارض تدخل الولايات المتحدة فى حكومات الشرق الأوسط. واقترح بدلاً لذلك وبالإضافة لبرنامج التدريب العسكرى، أن يتدرب شباب الشرق على الإدارة فى الولايات المتحدة. وكان يأمل أن يؤدى هذا إلى بداية حركة يمكن أن ينتج عنها ان يغير الشرق الأوسط نفسه. وأثار مستر Duce كمثل على هذا الأسلوب برنامج ARAMCO التدريبى والذى يتعلم السعوديون بمقتضاه أن يصنعوا الأشياء بأيديهم. ثم يخرج هؤلاء ويؤثروا بدورهم فى الآخرين»[١٠].

وقد عبر المشتركون عن مخاوفهم أن تتعرض الولايات المتحدة للاتهامات

بالإمبريالية، وتساءلوا عن فائدة تثبيت نماذج صغير من بيرون[11]. ومن التشويش العام حول ما يجب أن تكون عليه سياسة الولايات المتحدة، كانت هنا ثلاثة استنتاجات، الأول هو أن تغيراً فى الوضع السياسى المصرى الراهن قد أصبح ذا أهمية خاصة لحكومة الولايات المتحدة. والثانى، هو أن القادة السياسيين ورجال الأعمال الأمريكيين اعتقدوا أن الولايات المتحدة، باعتبار العناء المصرى، والعجز البريطانى، لها الحق فى التدخل فى الشئون الداخلية المصرية لحماية مصالحها. والثالث، أن الجميع اعتقدوا أن مسألة التدخل هى احتمال قصير الأجل أكثر منه طويل الأجل. فالمسألة كانت «أين» أكثر منها «إذا»، و«كيف» أكثر منها «لماذا».

وقد كانت بعثة روزفلت لمصر فى يناير ١٩٥٢ الفصل الأخير فيما كان يؤمل فيه من زمن طويل من «ثورة سلمية من أعلى» وبداية تدخل الولايات المتحدة فى شئون مصر الداخلية والسياسية. فقد أعادت البيروقراطية السياسية، والصحافة فى مصر إحياء فاروق الملك الفاسد العاجز، وبعد أن يجرى إصلاحه، على أنه الإجابة لمشكلات مصر والولايات المتحدة[12]. وقد اعتقدت بيروقراطية المخابرات فى الخارجية الأمريكية أن فاروق قد ارتفع بالفعل فى التقدير العام نتيجة لاستجابته لعنف السبت الأسود[13].

فإذا ما صدقنا روزفلت، فإن الولايات المتحدة فى هذا الوقت كانت نشطة فى مجالات متتالية وإن كانت غير مثمرة لإعادة تشكيل رجال مصر القدامى المرهقين على أمل استعادة الثقة فى النظام القديم. وقد أدى هذا بداءة بالولايات المتحدة إلى تأييد على ماهر لمنصب رئيس الوزراء فى نهاية يناير. وقد أثار أمل على ماهر فى تكوين جبهة متحدة لتهدئة عدم الاستقرار الشعبى، وترويض القصر، أثار معارضة فاروق. وقد أدرك روزفلت الكتابة على الحائط وكان شغوفاً للتخلص من على ماهر لصالح الهلالى باشا. ولم يوافق كافرى، ولفزع روزفلت لم تفعل واشنطن شيئاً:

«فقد كان كافرى يرسل البرقيات إلى واشنطن تقول إن على ماهر يتصرف بشكل رفيع وأنه ليس هناك سبب للقلق. وكنت أرسل برقيات من خلال قنوات الوكالة بأنه من الضرورى المضى فى تصحيح هذا الموقف. فقد أصبح عليه ـ على ماهر ـ أن يذهب، وأن الهلالى هو الرجل الذى يجب أن يحل محله. وكان برتون بررى هو الذى يتسلم هذه البرقيات ويحتفظ بها ولا يريها لدين أتشيسون أول لأحد آخر»[١٤].

وكانت الولايات المتحدة أكثر تنبهاً للخطر حول صحة النظام من بريطانيا والتى راقبت عدداً من الأزمات السياسية فى مصر. وقد ارسلت برقية إلى وزارة الخارجية التى رددت تقييم روزفلت المتشائم: «إن معلوماتنا تؤدى بنا إلى الاعتقاد أنه مع مرور كل يوم بدون تقدم محدد نحو حل المشكلات الرئيسية، فإن احتمال بقاء الحكومة الحالية (لعلى ماهر) يتزايد تضاؤله»[١٥]. وقد سقط على ماهر بالفعل فى بداية مارس، وحل محله الهلالى.

وقد دفعت مخاوف الولايات المتحدة من سقوط وشيك للنظام القديم، الجهود لإقناع إيدن بالامتناع عن سياسة المواجهة والالتقاء مع مطالب مصر حول السودان ومنطقة القناة. واقترح أتشيسون أن تنهى بريطانيا الحظر الذى كانت بريطانيا قد فرضته كرد على إلغاء مصر للاتفاقيات المصرية البريطانية[١٦]. وكان كافرى ـ ولغضب بريطانيا المتزايد ـ فى مقدمة هؤلاء الذين أثروا على واشنطن من أجل الحاجة إلى تنازلات كافية لعدم تفاقم الموقف[١٧]. وفى مارس قدم سفير الولايات المتحدة فى بريطانيا اقتراحاً حول «صفقة» تتضمن اعتراف بريطانيا بفاروق ملكاً للسودان، والجلاء العاجل للقوات البريطانية من مصر[١٨].

وقد قيل إن الهلالى قد وافق من حيث المبدأ على:

١ ـ التخطيط المشترك لإجراءات الدفاع والتى ستصبح سارية فى حالة وضع دولى طارئ يهدد أمن مصر.

٢ ـ التعاون المصرى البريطانى فى الدفاع الجوى.

٣ ـ توظيف الفنيين البريطانيين فى قاعدة قناة السويس.[١٩]

وكانت رحلة رئيس الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية Henry Bynoada إلى الشرق الأوسط ولندن فى مايو ـ يونيو، ومناقشات أتشيسون وإيدن فى نهاية يونيو، جزءاً من هذه الاستراتيجية غير الناجحة للضغط على بريطانيا للتنازل عن السودان لفاروق، وتسوية مسألة الجلاء لمنع انهيار السلطة السياسية فى القاهرة. ولم تخدم هذه الجهود إلا فى إغضاب الخارجية البريطانية وإقناع فاروق أنه يستطيع تجاهل البريطانيين والاعتماد على الولايات المتحدة لكبح جماح الغضب البريطانى.

وقد أرجع الهلالى سقوطه من السلطة فى نهاية يونيو إلى كافرى، والذى ادعى الهلالى أنه قد رتب لسقوطه مع الوفد فى مقابل تأييد الوفد لقيادة الشرق الأوسط[٢٠]. وعلى الرغم أن من غير المحتمل أن مثل هذه الصفقة قد تمت، فإن تصرفات كافرى التى تنسب إليه قد تكون متماسكة مع إطار التدخل الذى بدأه روزفلت فى يناير.

وفى نهاية يونيو، كانت الولايات المتحدة قد نجحت فى أن تقوض كلية النفوذ البريطانى على الملك والذى أصبح الآن ينظر أولاً للولايات المتحدة من أجل التأييد. كذلك برزت الولايات المتحدة كوسيط بين القصر والباشاوات. وفى الوقت الذى نجحت فى أن تحل محل البريطانيين، فإنها لم تكن قادرة أو راغبة فى أن تتحكم فى انفعالات الملك.

وقد أثارت معارضة فاروق لتعيين نجيب وزيراً للدفاع، وأمره بحل مجلس إدارة نادى الضباط، قرار الضباط الأحرار فى ١٦ يوليو لوضع الترتيبات لانقلابهم الذى يخططون له منذ فترة طويلة.

وكان عدم الرضى بين صفوف العسكريين واضحاً منذ زمن طويل لمراقبى الولايات المتحدة فى القاهرة:

«تفيد التقارير الدبلوماسية من القاهرة عن عدم رضاء الجمهور عن حزب الوفد والذى كان يمثل الأمل الكبير للرجل العادى. وتضج أسواق المدينة القديمة بالحديث عن انقلاب فى الجيش. ويبرز الإخوان المسلمون المدانون كقوة علنية مرة أخرى. ويثير التضخم، ورضاء الباشوات الذى يتمثل فى السهرات الخاصة الكبيرة، يثير غضب الفقر الداخلى..

ومنذ شهور ثمة تهديد بثورة الضباط الشبان. ويعبر كثير من الضباط بهدوء أن سجل الجيش يجب أن يوضح بالفضح العلنى لنوع المعدات التى تلقتها القوات خلال الصراع الفلسطينى والتى كانت غير مناسبة بشكل مجلب للكارثة، وكنتيجة لمحاولات الكسب غير المشروع»[٢١].

وقد نظرت واشنطن إلى الحكم العسكرى بحماس متزايد كبديل مناسب لما سبق أن وصفه G. Lawis Jons بشكل محط «بالعصبة القديمة» للقيادة السياسية العربية. كما نظرت الخارجية الأمريكية بالرضى لحكم يتولاه الضباط الشبان لنفس الأسباب التى تأمر بها هؤلاء الضباط أنفسهم للاستيلاء على السلطة. فباعتبار أن الضباط الشبان يثيرهم الفساد الذى يحظى بتأييد الحكم، وعدم الكفاءة، وشغفهم لتخليص أمتهم من الاستعمار وعملائه المحليين لكى يشرعوا فى بناء جيش قوى واقتصاد حديث، وخوفهم من ثورة تلقائية من جانب الجماهير، فإن العسكريين فى الأقطار العربية بوجه عام قد نظر إليهم من جانب الخارجية الأمريكية كشريك يتفق مع ظروف إمبريالية الحرب الباردة[٢٢]. ومع نهاية عام ١٩٥١، كانت واشنطن تسأل نفس السؤال الذى تأمل فيه طويلاً جمال عبدالناصر: «إذا لم يقد الجيش حملة للإصلاح السياسى والاقتصادى، فمن سيقودها؟»[٢٣].

وفى تقرير سرى للغاية لوكالة المخابرات المركزية فى سبتمبر ١٩٥١، اعتبرت القومية العربية المعادية للغرب - وليست الشيوعية - باعتبارها الخطر الرئيسى لمصالح الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط[٢٤]. كذلك فإن القومية المصرية «غير المسئولة»، و«المتعصبة» للملك، والباشوات قد أهانت

البريطانيين، وهى الآن تعيق خطط تكامل مصر فى تحالف الحرب الباردة، وكذا تقدم مصر الاقتصادى. أما وطنية النظام التكنوقراطى للعسكريين من الصفوف المتوسطة فهى تمثل الصفات «التقدمية، البناءة، والقومية» التى أصبح صانعو السياسة الأمريكية يأملون فيها، وأفضل دفاع سياسى ضد التغلغل الشيوعى[٢٥]. وبات من المعتقد أن تأييد النظام العسكرى سوف يمكن واشنطن من أن تستخدم قوة القومية العربية لمصلحة الطبقة التكنوقراطية غير الأيديولوچية من البرجماتيين والذين لاينساقون لعواطف الجماهير الجامحة أو لعدم مسئولية وفساد النظام القديم.

وكان الدبلوماسيون يشيرون إلى كمال أتاتورك كنموذج ملائم للتطور السياسى العربى:

«فى بعض المواقف، فإن نظام حكومى ديكتاتورى عسكرى، يمكن أن يخدم ـ كمرحلة انتقال ـ نحو أساس أفضل للرفاهية الاقتصادية ونمو ديموقراطية سياسية حقيقية. ويقفز إلى الذهن أتاتورك الحاكم الديكتاتورى الذى أسرع بالتحديث فى تركيا وترك تراثاً. والذى مع عام ١٩٥٠ قد تعدى بشكل كاف مرحلة الديكتاتورية، وبحيث أصبح الحزب المعارض قادراً على المجئ للحكم فى انتخابات حرة. وإن الديكتاتورية العسكرية للجنرال نجيب فى مصر يمكن أن تثبت أنها مثال آخر حيث تتسع قواعد السلطة السياسية نتيجة إصلاحات لم يكن من الممكن أن تتم بدون مثل هذه الإجراءات غير الديمقراطية ولكسر السيطرة الخانقة للأفكار القديمة فى نظام قديم»[٢٦].

وقد لوحظت المعانى غير الديمقراطية المتضمنة فى مثل هذا البرنامج، ولكن هذه الملاحظة رُفضت وسط آمال مختلطة:

«إن مثل هذه الإقرار بأن التطور الديمقراطى الطويل الأجل يمكن فى بعض الظروف أن يُدفع إلى الأمام بواسطة ديكتاتورية مؤقتة، هو بالطبع نظرية خطرة بالنسبة لهؤلاء الذين يفضلون الحرية البشرية، ذلك أن مثل

هذه النظرية إذا ما طبقت أكثر من اللازم فإنها تؤدى إلى نفس الثغرات التى تؤدى إليها النظريات الشيوعية.. فكيف يمكن لأى شخص أن يقول ما إذا كانت ديكتاتورية «مؤقتة»، والتى قد تبدو أنها أداة أفضل للتحديث من النظام القديم، سوف تكون حقاً مؤقتة أم أنها سوف تحكم قبضتها على البلد وتسد الطريق أمام التقدم الديمقراطى إلى ما لا نهاية؟»(٢٧).

وفى اجتماع لمجلس العلاقات الخارجية فى ديسمبر ١٩٥١:

«علق مستر (چورچ لويس) چونز بأنه بوجه عام، فإن تركيا لديها أنجح حكومة فى الشرق الأوسط. وهذا نتيجة لرجل قوى تخلى بشكل تدريجى عن الديمقراطية. وكان مستر چونز حريصاً على الإشارة على أنه لن يذهب بعيداً إلى القول بأن ما تحتاجه المنطقة هو مزيد من المستنيرين المتنورين. وقال المستر چونز إن ما تحتاجه المنطقة بحق هو نوعية أفضل من القيادة. لقد كانت مدارس القانون فى الشرق الأوسط غير ناجحة فى تخريج عدد من القادة. بينما الطبقة السفلى مسحوقة. والحل يكمن فى طبقة متوسطة قوية، والتى هى فى مجموعها صغيرة للغاية»(٢٨).

فمن هو الأفضل لدعم نفوذ الطبقة المتوسطة العربية من الضباط الشبان، مثل هؤلاء الذين دخلوا الكلية العسكرية المصرية عام ١٩٣٦؟ فقد كانوا موضع فخر البرجوازية الصغيرة، والقسم الوحيد من المعتدلين والمؤهلين بما فيه الكفاية لمحاولة تولى القيادة. وقد أشار انقلاب حسنى الزعيم - فى سوريا - والتى ساعدته وكالة المخابرات المركزية إلى استعداد الولايات المتحدة أن تربط بشكل خفى إذا اقتضى الأمر، المد المتزايد للعسكرية السياسية فى العالم العربى لمركبتها الإمبريالية الخاصة وقد قدم تفكك الوضع السياسى القائم فى مصر فى الشهور الأولى من عام ١٩٥٢ فرصة أخرى لتدخل الولايات المتحدة.

ورغم أن روزفلت قد أبرق إلى أتشيسون فى بداية عام ١٩٥٢ بأن فاروق قد انتهى، فقد ادعى روزفلت أنه رفض أن يتقابل مع أعضاء من الضباط الأحرار

الذين برزوا من وضعهم المغمور نسبياً بعد انتصار نوفمبر فى نادى الضباط[٢٩]. فى هذه الأثناء عين ليكلاند Bill Lakeland فى القاهرة كسكرتير ثانٍ، كضابط اتصال بين الضباط الأحرار والسفارة فى الشهور التى سبقت الانقلاب. وكان ليكلاند، ضابط البحرية السابق البالغ من العمر ٢٩ عاماً قد خدم من قبل فى وظيفتين حساستين فى فترة الحرب الباردة: فى أنقرة فى الفترة من ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، وميونيخ عام ١٩٤٩. ولكنه بشبابه وخلفيته العسكرية استطاع أن يتصادق بسهولة مع الضباط الأحرار وخاصة ناصر والذى كان بالصدفة المواتية Prfitious Concidence جاره. ومن خلال ليكلاند ابلغ ناصر كافرى أن الكولونيلات يريدون صداقة الولايات المتحدة. ومن الواضح أن كافرى كان مقتنعاً بذلك، مقدماً الجيش باعتباره العامل الوحيد القادر على ضمان استقرار موالٍ للغرب[٣٠].

ونتيجة لعلاقة ناصر ولكيلاند فى المقام الأول، فإن السفارة الأمريكية، وافتراضاً، واشنطن، كانت على علم بأهداف الضباط الأحرار فى النصف الأول من عام ١٩٥٢. ومع هذا فإنه من المشكوك فيه أن كافرى أو ليكلاند كان لديهما معرفة أكبر من نجيب بالخطة التى أقرها الضباط فى ١٦ يوليو حيث استبعد نجيب من هذه المداولات الحيوية حتى ٢٤ ساعة قبل الانقلاب. ومع هذا فإن كل ما حدث فى الشهور الأخيرة للنظام القديم قد أعد الولايات المتحدة لانقلاب ٢٣ يوليو، وحين وقع، كانت السفارة سريعة للوقوف وراء الكولونيلات.

وفى الساعات الأولى ليوم ٢٣ يوليو، ولحرص ناصر على إحباط تدخل بريطانى، فقد وجه على صبرى لإبلاغ كافرى أن الانقلاب مسألة داخلية بحتة. وأخذاً فى الاعتبار تجارب ١٨٨١ ـ ١٨٨٢، ١٩٤٢، فإن الضباط كانوا يأملون فى إحباط تدخل بريطانى بإبلاغ كافرى بذلك، وقد كان كافرى، بتعبير محمد نجيب، «واحداً من الدبلوماسيين الأجانب القلائل الذين يعتقد

أننا يمكن أن نثق فيهم»[٣١]. وكما اعتمد فاروق فى الشهور الأخيرة له كملك على الولايات المتحدة لكبح جماح إيدن، كذلك فعل الضباط الأحرار فى الساعات الأولى من الانقلاب.

وعلى أساس المعلومات التى تلقتها من سفارتها فى القاهرة، فقد نقل عن الخارجية الأمريكية أنها اعتبرت الانقلاب:

«كأمر داخلى، وأساساً ونتيجة لسياسات الجيش ومناورات القصر، فقد نُظر إلى الانقلاب هنا فى واشنطن على أنه على الأقل فإن قائده الجنرال محمد نجيب قد يكون أكثر تقبلاً لرابطة ما مع قيادة الشرق الأوسط إذا ماحصل جيشه الجديد على أسلحة ومعدات أفضل وأكثر»[٣٢].

ومما أرضى الكولونيلات فإن چوزيف سباركز، السكرتير الأول للسفارة، قد أخبر نجيب أن أتشيسون اعتبر الانقلاب كمسألة داخلية ولكنه أراد أن يعامل فاروق «بشرف».

ومنذ الساعة ٨ صباحاً يوم الانقلاب كان القصر على اتصال مستمر مع كافرى لإنقاذ عرش فاروق، وبنداءات مباشرة للبريطانيين طلب فاروق من الچنرال سليم الطلب إلى إيدن الذى أبلغ بدوره واشنطن ـ وكانت استجابة ترومان سلبية ـ أن الولايات المتحدة لن تؤيد تدخلاً أجنبياً لإنقاذ الملكية[٣٣]. وفى صباح ٢٦ يوليو، أبلغ كافرى فاروق بقرار الكولونيلات بالسماح له بالخروج سالماً إلى المنفى. وكان سفير الولايات المتحدة حاضراً عند رحيل فاروق فى هذا المساء.

ورغم أن الخارجية الأمريكية كانت أقل ميلاً من الصحافة لاتخاذ موقف حازم بالنظر إلى الغموض الواضح الذى صاحب الانقلاب، إلا أنها كانت متشجعة. وكانت الأهداف الثلاثة المباشرة للانقلاب التى أعلنها أنور السادات:

١ ـ تطهير العناصر الفاسدة فى الجيش.

٢ ـ الإعادة العاجلة للحياة الدستورية.

٣ ـ اجتثاث الفساد من الحياة الوطنية.

كانت تتفق مع آمال الولايات المتحدة منذ وقت طويل للإصلاح[٣٤].

وكتب أتشيسون بعد هذا «بأن التغير قد بدا لنا مشجعاً بشكل معتدل مثلما كانت الثورة الروسية فى فبراير ١٩١٧ بالنسبة للرئيس ويلسون»[٣٥]. وكتب مايلز كوبلاند، والذى سيصبح حالاً مدير وكالة المخابرات المركزية فى القاهرة بأن «الرسميين فى واشنطن كانوا مبتهجين بالانقلاب»[٣٦]. ولم يكن الاتحاد السوفيتى بنفس الرأى، فقد وصف الكرملين الانقلاب بأنه عمل «الضباط الرجعيين المرتبطين بالولايات المتحدة»[٣٧].

وكانت الصحافة بعد أن تلقت هذه الإشارات المشجعة من وزارة الخارجية قد بدأت تتحمس للنظام الجديد. فسالزبرجر الذى كان داعية لفاروق «وللثورة من أعلى» لحق الآن بالركب وراح يدفع بنجيب إلى الأمام واصفاً إياه «بجورج واشنطن النيل» وهى الصورة التى أيدها الضباط الشبان الذين بقوا القوة وراء «العرش» الجديد[٣٨].

وكما لاحظت الدورية الإنجليزية «الشئون الدولية»:

«لقد عاد عدد من التقاليد الأمريكية موضع الاعتزاز للظهور فى شخص محمد نجيب. الجندى الجاد الذى يتولى أعلى المسئوليات فى الدولة فى وقت الأزمات، والذى استأصل الملك المستبد الذى جعل نفسه غريباً عن رعاياه الذين كانوا موالين له، والذى ألغى ألقاب القرون الوسطى، والذى روض الامتيازات التى أوقعت الفلاح الصغير فى شبكاها، ورجل العائلة الصارم الذى يتحدث لغة الشعب. ونجحت وسائل الإعلام المصرية من جانبها، ومن أجل خدمة أمانيها القومية، فى أن تتحدث عن إعلان الاستقلال وميثاق الأطلنطى، وهى السوابق العزيزة على العقل الأمريكى. وكانت العقبة الوحيدة الباقية

أمام تطابق مصر محمد نجيب مع «العالم الحر» هو وجود القوات البريطانية وسلطتها في منطقة القناة والسودان»[٣٩].

أما جريدة النيويورك تايمز، فبعد أن هاجمت «قومية الشرق الأوسط» وتحسرت على ضعف الديمقراطيات في المنطقة «والتي تتلاشى بسهولة بواسطة عنف الغوغاء أو اغتصاب العسكريين للسلطة» لإرضاء واشنطن، أيدت الصيغة المصرية للأتاتوركية، التي مكنت تركيا من أن تأخذ الطريق إلى «العالم الحر»، والتي سوف تفعل نفس الشئ مع مصر إذا واتاها الحظ تحت قيادة نجيب:

«إن العالم الغربي يجب أن يوطن نفسه على إمكانية أن أمم الشرق الأوسط قبل أن تحصل على حكومة ذاتية كاملة فإن عليها أن تمر خلال فترة من الوصاية مثل تلك التي فرضها كمال أتاتورك على تركيا. ولكن إذا استطاع محمد نجيب أن يحد من طموح أبعد لشخصه، ويكبح الوطنيين المتطرفين، ويلتزم بتصميمه المعلن على إزالة الفساد في المستويات العليا، فإنه لن يحتاج إلى تدخل أجنبي وسوف يتصرف وفقاً لاسمه الجديد».

وقد نظرت واشنطن إلى نجيب الرجل الأول للثورة على أنه رجل قوى تستطيع واشنطن أن تتعامل معه. وسوف يبرر استخدامه لسلطات ديكتاتورية، على الأقل في أعين واشنطن فقط، مثلما فعل أتاتورك من قبل، إذا ما استطاع أن «يقدم» مصر للولايات المتحدة والغرب «بتطويعه» الوطنية المصرية لأهداف بناءة وبعيداً عن «الأساليب التي تغضب العقل».

ولم يكن الأمريكيون وحدهم في اندفاعهم في الحماس لتتويج «الملك الجديد». فقد كتبت The New Stateman and Nation :

«أنه للمرة الأولى من ١٩٤٥ تبتسم العناية الإلهية للبريطانيين في الشرق الأوسط. فبعد سبع سنوات تآمرت فيها النصيحة السيئة مع الحظ السيئ

لتقويض مركزها، ظهرت فرصة فى مصر لتصنع بداية جديدة فى علاقتنا مع العالم العربى. إن الجنرال نجيب قد يثبت أنه الهدية من السماء التى طالما حلم بها وزراء الخارجية ولكن نادراً ما حصلوا عليها»[٤٢].

ومن وجهة نظر واشنطن، كانت أعمال النظام الجديد وإقامة حكومة على ماهر الإصلاحية انتصاراً للطبقة المتوسطة المصرية والتى وجدت فى النهاية أداتها السياسية التى يمكن الاعتماد عليها. ألم تعدل قوانين الشركات وقوانين الأجانب «لتشجيع الاستثمارات الأجنبية» ؟ ألم يثبت النظام الجديد خوفه من عمل تلقائى من جانب الجماهير يكبت ثورة العمال فى كفر الدوار فى بداية أغسطس؟ وبإصدار نجيب تحذيراً لجميع الطبقات «وخاصة الطبقة العاملة» بأن أى محاولات أخرى لإثارة الاضطراب سوف تعاقب باعتبارها خيانة عظمى»[٤٣]. ألم يطبق الضباط الأحرار صيغتهم الخاصة من «الثورة من أعلى» مطالبين بالنظام فى مجتمع يرتج بالعنف الثورى؟

وقد كانت «الثورة» بأكثر من معنى تسمية قوية بشكل كبير لكى تلصق بالمرحلة التى أثارها الانقلاب وخاصة بالنسبة لهؤلاء فى واشنطن الذين فضلوا أن يروا انقلاباً معتدلاً نحو الإصلاح السياسى والاقتصادى. وكان يُعتقد أن ثورة الكولونيلات إذا ما نجحت سوف تحد من الدوافع الثورية والتى تفرض تهديداً واضحاً وفى الحال ليس فقط للطبقات المصرية الغنية بل للنفوذ الغربى فى كل مظاهره. وكما ذكر تقرير للخارجية الأمريكية، «كان الاتجاه السائد نحو ديكتاتوريات عسكرية فى العالم العربى سوف يعدل بالحتم الوضع الراهن ولكنه يحتمل أن يعيق إقامة ديمقراطيات شعبية شيوعية فى المستقبل القريب فى أى من دول الشرق الأوسط فيما عدا إيران»[٤٤]. وعلى عكس مصدق الذى برز حديثاً كديكتاتور، فإن نجيب كان وطنياً مهتماً بشكل حقيقى بمشكلات مصر الملحة (وخاصة انهيار صادرات مصر من القطن)، ومتلهفاً للوصول إلى تسوية عادلة مع الغرب على أساس

من استراتيجية الحرب الباردة. هذا التصور استفاد من عملية مصرية ماهرة فى العلاقات العامة وكذلك من الحماس الرسمى للنظام الجديد. وقد نظر إلى ظهور النظام الجديد من جانب الولايات المتحدة (وبريطانيا وإسرائيل)، كفرصة ذهبية للولايات المتحدة لأثبات أن المعونة الاقتصادية التى تقدمها الكتلة الغربية، وليست الوعود الفارغة للشيوعية، هى الإجابة لهدف التطور الاقتصادى الذى يواجه الأقطار النامية ككل[٤٥].

وإذا كانت الخارجية الأمريكية على وعى بأن نجيب كان مجرد الرجل الأول الذى تحول له الضباط الأحرار فقط بعد أن صدهم الجنرال فؤاد صادق، فإنها كانت تفضل أن تفترض غير ذلك. وكما لاحظ كرميت روزفلت« فإن أحد المشكلات التى قابلتها من البداية أنهم (أتشيسون وبرى) أخذوا نجيب مأخذ الجد باعتباره الرجل الذى يهم.. كما أخذ كافرى الأمور على شكلها الظاهرى..»[٤٦].

وفى ٣ سبتمبر، عبر أتشيسون عن الأمل فى أن برنامج الإصلاح للنظام الجديد فى مصر سوف «يتوج بالنجاح»[٤٧]. ولم يسبب انقلاب نجيب ضد على ماهر واعتقال قرابة خمسين من المنتمين للنظام القديم اى تغيير فى تقييم الولايات المتحدة[٤٨].

وبعد توليه رئاسة الوزارة مباشرة، طلب نجيب رسمياً استئناف شحنات الأسلحة البريطانية (وخاصة الطائرات المقاتلة ودبابات سنتريون)، التى كانت قد أوقفت قبل ذلك بعام. وكان الكولونيلات على وعى كامل بأن المطلب الأساسى لنجاح النظام هو إرضاء الإحساس بالضيم داخل القوات المسلحة. وقد سبق لنجيب أن رحب باحتمال تسلم إمدادات عسكرية أمريكية وتدريب، وإن كان قد أوضح أنه «إذا ما رفضت الولايات المتحدة والديموقراطيات الغربية مساعدتنا.. فإن علينا أن نطلب من أحد ما...»[٤٩].

وقد ألحق نجيب هذا الطلب الرسمى بمسعى سرى فى سبتمبر لسفارة

الولايات المتحدة عارضاً التعاون مع مشروع القيادة المشتركة المعلق مقابل مساعدة اقتصادية وعسكرية(٥٠). وقد تحققت واشنطن بشكل كامل أنه أياً ما كان الكولونيلات يعتقدون بحق حول القيادة المشتركة فإن «مركز نجيب يعتمد على قدرته على جعل الجيش قوة محاربة قوية» ليس فقط لمواجهة نفوذ الوفد، أو الإخوان أو الشيوعيين، ولكن أيضاً لتقوية جاذبية الخطط العسكرية الغربية»(٥٢). وكان الوضع يبدو إن «نجيب ولجنة ضباطه الأحرار يستطيعون إرعاب السفارة الأمريكية، والخارجية الأمريكية بمجرد الإشارة أنهم قد ينسحبون من الحكومة، تاركين البلد للأحزاب القديمة والمتطرفة»(٥٣).

وتوقعاً من الخارجية الأمريكية لمصلحة النظام الجديد فى الوصول إلى تسوية مؤقتة بما يتعلق بالشئون العسكرية، فقد طلبت فى ١٥ أغسطس أن تعد وزارة الدفاع دراسة عن مستويات القوة المطلوبة والتكاليف التى تتضمنها خطط تسليح الشرق الأوسط. وفي أكتوبر، وبعد أن أعطى ناصر تأكيدات شخصية لكافرى بأن أى أسلحة تزود بها مصر سوف تستعمل فقط فى الدفاع عن النفس، فقد طلب من مصر أن تقدم قائمة بالمعدات العسكرية المطلوبة.

وباقتراب سنوات ترومان ـ أتشيسون فى الحكم على الانتهاء، بدأ يظهر اتجاه أكثر صقلاً فى السياسة الأمريكية يهدف بشكل أقل إلى المواجهة مع مصر. فقد كان ثمة إشارات على تصميم جديد لكسب ولاء الكولونيلات من خلال حملة من زيادة المساعدة الاقتصادية والعسكرية. وكان كافرى من أبرز هؤلاء الذين اعتقدوا أن:

«نجيب والرجال الذين حوله يريدون الاشتراك فى تنظيم دفاعى معنا ولذلك فهم مستعدون لأن يكونوا حلفاء لنا إذا صممنا على أن يكونوا ـ وهم أيضاً يريدون مساعدة عسكرية واقتصادية ـ وهم ليسوا (كما يظن كوف روموفيل السفير الفرنسى فى القاهرة) ذو عقلية تميل نحو «الحياد».. فهم يعرفون ماذا تعنى روسيا..

إن نجيب يريد قطعاً سلاماً فى فلسطين. ولكن هذا يجب أن يجرى ببطء. وأن تأتى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط MEDO أولاً. وليس هناك تطرف حول المسألة الفلسطينية»[٥٤].

وفى ٥ نوفمبر أشارت الخارجية الأمريكية فى خطاب إلى و. أفريل هاريمان، مدير برنامج الأمن الأمريكى إلى التزام مصرى سرى بالتعاون مع الغرب حول السويس ومنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط مقابل مساعدة اقتصادية وعسكرية، وهو المنظور «الذى سينتج عنه بالتأكيد انضمام دول عربية أخرى» وسوف تستخدم المعونة الغربية لمصر «كشئ مقابل شئ» لضمان حقوق وتسهيلات عسكرية معينة للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط تطلبها وزارة الدفاع[٥٥].

وفى نفس اليوم الذى أرسل فيه هذا الخطاب وصل وليم فوستر نائب وزير الدفاع إلى القاهرة فى زيارة قصيرة لكى يناقش مع ناصر مسألة مساعدات السلاح الأمريكية. وبكل الحسابات تجاوز فوستر بشكل كبير سلطته بتشجيع ناصر على الاعتقاد بأن فى إمكان مصر أن تطلب أى كمية من السلاح من الولايات المتحدة. ووفقاً لباركر هارت مدير الشرق الأدنى بالخارجية الأمريكية وقتئذ:

«إن مشكلتنا مع مصر ليست مشكلة ثنائية. إنها مشكلة البريطانيين.. إنهم مستعدون للتفاوض حول جلائهم من السويس ولكنهم لايريدون..

وحين ذهب وليم فوستر إلى مصر وقدم بعض الوعود التى ظن أنه يستطيع تقديمها، فإنه فى الواقع لم يستوضحها على مستوى السياسة مع الخارجية الأمريكية على الإطلاق.. لقد ظن أنه يفعل الشئ الصحيح لأننا قد تفاوضنا مع حكومة فاروق حول اتفاقية قصيرة الشكل للمساعدة العسكرية لبيع معدات للبوليس بعد حريق القاهرة. وقد كنا مستعدين لتوقيع اتفاقية طويلة مستحقة الدفع وربما وقعناها بالفعل والتى سمحت لنا ببيع معدات للجيش. ولكن هذا لم يكن برنامجاً على شكل منحة. وهكذا فقد وجدنا فجأة

على صبرى يقفز فى الحال فى طائرة بقائمة طويلة من المواد لشرائها. وقد كان البريطانيون يعارضون بشكل مطلق بيعنا أسلحة لمصر ولكنهم أيضاً قالوا: «لقد كنا فى العادة البائعين لمصر.. إنها سوقنا». لقد كانوا حقاً منزعجين.

وكان علينا أن نتخلى عن الفكرة. وكان يجب ألا يحضر على صبرى بهذه السرعة.. فقد عاد خالى اليدين وبمرارة إلى حد ما. وكنا فى نهاية عهد إدارة وبداية عهد دالاس. ولم تكن الزيارة لتأتى فى وقت أسوأ من هذا»[٥٦].

ومع نجاح البريطانيين فى حث الولايات المتحدة على الإبقاء على ما قرب من حظر على توريد الأسلحة لمصر، ظلوا غير قادرين على كسب أى أرض حول مفاوضات الجلاء، أو حول اقتراح قيادة الشرق الأوسط. وفى بداية أغسطس اقترحوا بديلاً أقل طموحاً من قيادة الشرق الأوسط وهو منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط MEDO ، والتى كانت ستكون إطاراً تنظيمياً ولكن بلا قوات. وقد تضمن الاقتراح الجديد موافقة بريطانية على الجلاء عن قاعدتهم فى السويس فى مقابل:

١ ـ موافقة مصرية على حق بريطانيا فى العودة.

٢ ـ اتفاق بين البريطانيين والأوروبيين والأمريكيين وحلف الكومنولث على جعل التخطيط الدفاعى للشرق الأوسط «اهتماماً مستمراً» بمساهمة عربية وفى الاحتمال الأكثر بدونها[٥٧].

وقد تساءلت الولايات المتحدة عن حكمة استبعاد الدول العربية (وإسرائيل) من مراحل المنظمة الأولى. وقد نظرت الولايات المتحدة إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط «على أنها أساساً وسيلة لدفع التعاون بين دول المنطقة وبين هذه الدول والغرب. وهو التطور الذى سيكون مساعداً على زيادة الاستقرار الداخلى فى المنطقة»[٥٨].

وقد بدأت تصورات الولايات المتحدة عن دور مصر فى التخطيط الدفاعى

عن الغرب فى الظهور، باستقلال متزايد عن النظرية البريطانية، بعد فترة طويلة من التبعية لهذه النظرية. وقد لاحظ تقرير للخارجية الأمريكية فى أكتوبر أن «تعاون مصر مع الغرب تحت التوجيه البريطانى لن يتحقق إلا بالقوة القاهرة وفى حالة حرب مع الاتحاد السوفيتى»(٥٩). وفى تلقين أداره رئيس هيئة الأركان عمر برادلى فى ٢٦ نوفمبر، أخبر وزير الدفاع مارشال أن العراق والأردن هما البلدان العربيان القادران على المساهمة فى الدفاع الخارجى ضد السوفييت. كما قيل إن القوات المصرية قادرة فقط على القيام بوظائف الأمن الداخلى(٦٠). ولاهتمام الولايات المتحدة الدائم ببناء نطاق ثابت من الاحتواء على الحدود السوفيتية، ومع فشل خطط بريطانيا لتحالف مركزه مصر، فقد كانت تنظر، مع انتهاء العام، إلى تركيا وباكستان لتشكيل جوهر الكتلة المعادية للسوفييت(٦١).

وقد ذكر أتشيسون وهو يتذكر تعامله مع العالم العربى «إن لدى شعوراً بعدم الارتياح مع كل شئ فعلناه فى الشرق الأوسط»، وقد كان فى هذا على حق. فقد بددت سياسة الولايات المتحدة فى الصراع الفلسطينى وتأييدها للموقف البريطانى حول السويس كثيراً من رأس المال السياسى الذى احتفظ به المصريون نحو الولايات المتحدة. كما أن بريطانيا التى أغضبتها سياسات الولايات المتحدة المعارضة لبريطانيا لسياسة السيطرة البريطانية، أصبحت تحمل مرارة متزايدة حول شكوك الدبلوماسية الأمريكية، معتقدة أنه، فى التحليل الأخير، فإن الولايات المتحدة تعتمد على بريطانيا فى الإبقاء على النفوذ الغربى فى مصر.

وكما لاحظ أتشيسون فى ملاحظات له حول موضوع مصر فى ديسمبر ١٩٥٢ «ربما كان من الأفضل للولايات المتحدة لو أنها ركزت على تطوير قوة حقيقية ذات مضمون للولايات المتحدة وحلفائها فى المنطقة وأن يكون قلقها أقل حول اشتراك الدول الضعيفة هناك»(٦٢).

(NOTES CHAPTER 3)

1. Interview With the author, 31 January 1980.

2. Memorandum from Merriam to Kennan, 18 March 1949. Records of the PPS 1947-53, Box 50.

3. Miles Copeland, The Game of Nations, P. 34.

4. Merriam to Kennan Memo.

5. Foreign Relations - 1949, Vol. 6, P. 187: Chatge in United Kingdom (Holmes) To Acheson, "Revolution in Egypt," 7 January 1949.

6. Merriam to Kennan memo, PP. 2-3.

7. Foreign Relations - 1950, Vol, 5. P. 287, "Problem Summary for Egypt," 24 February 1950.

8. Copeland, The Game of Nations, P. 42.

9. Reprinted in William R. Polkm The United States and the Arab World, P. 268-69.

10. CFR Study Group on American Policy in the Middle East, 11 December 1951, CFR Archives Vil, 42, P. 8.

11. Ibid., P. 9.

12. Only ane year earlier Egypt's ambassador had complained to Mcghee about press attac ks upon Farouk, See Foreign Relations-1950, Vol. 5, P. 696.

13. "Some Political Implications of the Cairo Riots of January 26, 1952," Intelligence and Research #5808, 7. February 1952, P. 1: Prepared by Department of State Office of Intelligence and Research.

14. Interview With the author.

15. Anthony Eden, Full Circle, P. 233.

16. G. Smith, Dean Acheson, P. 350.

17. New York Times, 16 July 1952, P. 4.

18. Eden, Full Circle, P. 233.

19. The Times (London). 28 March 1952, reprinted in Survey of International Affairs - 1952. (London: Oxford University Press 1955). P. 205.

20. For Hilali, see New York Times, 30 June 1952, P. 6. For Eden, see Full Circle, P. 237.

21. New York Times, 24 November 1950, P. 12.

22. See Copeland, The Game of Nations, for a discussion of United

States involvement in the Za'im coup.

23. Gamal Abd el Nasser, Nasser Speaks, PP. 26-7. For U.S. Discussion of this issue see CFR Study Group, December 1951, CFR Archives, Vol. 42.

24. Foreign Relations- 1951, Vol, 1, P. 205.

25. New York Times, 27 February 1950, P.10.

26. Eygene Stanley, "Working Paper #7: Problems of Sequence and Balance in Expanding Production," Presented at CFR Study Group on the Political Implications of Economic Development, December 1952, P. 5, CFR Archives.

27. Ibid,

28. CFR Study Group on American Policy in the Middle East, 11 December 1951, CFR Archives, Vol, 42. P. 8.

29. Interview with the author.

30. Copeland, The Game of Nations, P. 67.

31. Mohammed Naguib, Egypt's Dostiny, P. 118. The British were of no mind to interfere. Stevenson Was not even in Cairo.

32. New York Times, 24 July 1952, P.3.

33. Naguib, Egypt's Destiny, P. 119.

34. For Press reaction, see New York Times (editorial), 28 July 1952, P. 14., and New York Times, 24 July 1952, P. 26. See also editorials 28-9 July 1952.

35. Dean Acheson, Present at the Creation, P. 566.

36. Copeland, The Game of Nations, P. 15.

37. Charles B. Mclane, Soviet-Middle East Relations (London: Central Asian Research Centre, 1973), Vol. 1, P. 30.

38. G. Smith, Dean Acheson, P. 352.

39. Survey of International Affairs- 1952, ed, by the Royal Institute of International Affairs, (RIIa), P. 220.

40. New York Times, 29 July 1952, P. 20.

41. New York Times, 28 July 1952, P. 14.

42. Reprinted in the New York Times, 17 July 1952, P. 20.

43. Survey - 1952, RIIA, P. 213.

44. "The British Position in the Middle East," Office of Intelligence and Research (OIR) 5980, 2 October 1952, P. Iv.

45. For Israel's reaction to the coup see New York Times, 3 August

1952, P. 15. and D. Ben Gurion, My Talks with Arab Leaders, ed. Misha Louvish (Jerusalem: Keter, 1972), PP. 269-70.

46. Interview with the author, See also Richard Crossman, "Egypt's Nine Just Men," New Statesman and Nation (17 January 1953), P. 16.

47. Middle East Mirror, 6 September 1952.

48. New York Times, 9 September 1952, P. 8.

49. New York Times, 8 August 1952, P. 1.

50. Acheson, Present at the Creation, P. 567.

51. New York Times, 10 August 1952, Sec, IV, P. 2.

52. Stanley, "Working Paper #7," P. 5.

53. New York Herald Tribune, 21 November 1952, reprinted in Survey- 1952, RIIA, P. 220.

54. C. L. Sulzberger, A Long Row of Candles, P. 803, 13 December 1952 entry. Sulzberger Later wrote (New York Times, 14 February 1952) that on 10 December Naguib also told him that he desired not only foreign military aid but also a military mission, as in Turkey.

55. Declassified Documents - 1978, Ref. DD78 415B, 5 November 1952.

56. Interview with the author, 28 January 1980.

57. Sulzberger, A Long Row of Candles, P. 805: See also Statement by Anthony Head in Survey - 1952, RIIA, P. 222.

58. NSC 129/1, Summarized in JCS 1887/65, "Military Planning with Respect to Pakistan," 14 April 1953, P. 492, Modern Military Records.

59. "The British Position, in the Middle East," OIR #5980, 2 October 1952, P. 2.

60. "Military Requirements for the Defense of the Middle East," JCS 1887/61, 26 November 1952.

61. JCS 1887/65, "Military Planning," 14 April 1953, P. 493-95.

62. G. Smith, Dean Acheson, P. 352.

الفصل الرابع

إدارة أيزنهاور ومصر

يناير ـ يوليو ١٩٥٣

أشرفت إدارة أيزنهاور على التفكك المستمر للعلاقات المصرية الأمريكية خلال السنوات التى تفى بها هذه الدراسة.

ولم تكن السياسات التى وجهها الرئيس أيزنهاور وبشكل أدق وزير خارجيته جون فوستر دالاس ديمقراطية أو جمهورية فى أساسها، وإنما سياسات كان أساسها المتين هو حسابات المصلحة الوطنية التى شارك فيها صفوة صناع السياسة الأمريكية. وكانت أوهام المصير الإمبريالى التى كانت تقع فى مركز جهاز صنع السياسة الخارجية الأمريكية، وما يتملكه من اعتقاد فى شمولية سعى السوفيت للسيطرة العالمية، والاعتقاد فى محاولات أمم مابعد الاستعمار لصياغة سياسات خارجية مستقلة وذات سيادة معادية لأولويات واشنطن، قد أنتجت بيئة معادية لتطور علاقات متبادلة بشكل مرضى مع مصر. وقد شهدت السياسة المتبعة من ١٩٥٣ ـ يوليو ١٩٥٦ نضجا لهذه التميزات القائمة بالفعل. ولا يعنى هذا القول بأن دالاس كان مجرد أداة لسياسة تقررت من قبل ولكنه يعنى أنه نظرا لإجماع شامل من مؤسسة السياسة الخارجية حول صور مشتركة وأفكار عن مايجب أن يكون عليه دور الولايات المتحدة فى العالم، وكنتيجة لإجماع عام حول الاستراتيجيات الضرورية لتضيق هذا الهدف، فإن دالاس كان يعمل داخل

إطار ضيق من الاختيارات المقبولة. وقد نمت سياسة الولايات المتحدة بشكل متزايد مستقلة عن سياسة بريطانيا، كما نما أيضا الاغتراب المصرى الأمريكى.

وخلال ١٩٥٣ ـ ١٩٥٦، فإن الافتراضات المتغطرسة لسياسة الولايات المتحدة فى الحرب الباردة سوف تؤدى إلى تباعد النظام المصرى، كما كان الافتقار إلى مساعدة الولايات المتحدة العسكرية والاقتصادية سيدفع إقامة مصر لعلاقات مريحة مع الكتلة السوفيتية. وسوف يرتفع رفض مصر الخضوع للمتطلبات الأمريكية للدفاع الأقليمى من أصولها النفعية إلى سياسة ذات حياة وديناميكية خاصة بها.

وكانت نظرة الإدارة الجديدة إلى العالم، تتفق مع تلك التى اتبعتها وعبرت عنها إدارة ترومان، خاصة فى فترة مابعد كوريا واستقرار الحرب الباردة فى أوروبا. وقد ظل الاتحاد السوفيتى ـ إن لم يكن القوة الخفية خلف كل فكرة أو حركة تحدت تدعيم السيطرة الغربية، فقد كان على الأقل المستفيد. وفى خطاب ألقاه دالاس قبل توليه منصبه فى بداية عام ١٩٥٣، لاحظ حاجة الولايات المتحدة لإعادة توجيه سياستها نحو أسيا والشرق الأوسط.

وفى خطاب حول الشرق الأوسط، حط دالاس من أصاله القومية فى الشرق الأوسط فى الوقت الذى انتقد غياب سياسة الولايات المتحدة لإحباط التطورات الثورية فى مجتمعات الشرق الأوسط والموصى بها من السوفييت:

«إن الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا هى المناطق التى يشجع فيها السوفييت منذ فترة طويلة شعار القومية وإثارة العداء للقوى الإمبريالية غير أنه ليس هناك بعد سياسة التعامل مع هذا الخطر والتوفيق بين الموقف الغربى وبين المزاج الثورى لنهضة الشعوب(٢).

وبعد ستة أيام من توليه منصبه كرر دالاس هذا الاتجاه:

«... فى الشرق الأوسط نحن نجد أن الشيوعيين يحاولون الإيحاء للعرب بالكراهية المتطرفة للبريطانيين ولنا. وتحتوى هذه المنطقة الآن على أعظم احتياطات معروفة فى العالم. وقد ظهر الاهمام السوفيتى حين كان ستالين يتفاوض مع هتلر عام ١٩٤٠ حيث ذكر أن هذه المنطقة يجب أن ننظر إليها كمركز للأمانى السوفيتية.

فإذا وقع هذا فى أيدى أعدائنا المحتملين فإنه سيحدث تحولا ضخما فى ميزان القوة الاقتصادية، وأكثر من هذا فإن هذه المنطقة لها أيضا سيطرة على قناة السويس التى هى جزء من العالم والطرق المائية له والتى طالما حرست وسميت خط الحياة الذى جعل من الممكن لأوروبا أن تكون على اتصال بآسيا»(٣).

وجاءت رغبة دالاس فى توسيع تركيز واشنطون أبعد من أوروبا وإلى الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا بعد إدراك الاستقرار الذى تحقق بتقسيم أوروبا بعد الحرب وهو التطور الذى حرر بدوره الطاقات لتطور أكثر نشاطا للاستراتيجيات الموجهة إلى مناطق من العالم كانت مازالت بعد خارج نطاق المنافسة المفتوحة للحرب الباردة ولم يكن هذا التغير من صنع الجمهوريين ولكنه كان يعكس متطلبات موضوعية للسياسة الإمبريالية بعد الحرب وفى الشرق الأوسط، وبتدهور نظم السيطرة الاستعمارية لم يكن هناك إطار متفقا عليه للاحتفاظ بالهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة وأدى عدم قدرة البريطانيين للإشراف على مثل هذا الانتقال إلى تزايد اهتمام الولايات المتحدة وإلى تحمل مسئوليات أعظم وإن كانت مازالت محدودة (٤)وكان التركيز المستمر على تقديم مساعدات السلاح لمصر وباكستان والذى بدأ مع نهاية عام ١٩٥٢ واضحا فى هذه العملية(٥).

وانشغاله بمواجهة السعى السوفيتى للهيمنة على العالم، وعدم قدرته على إدراك الطبيعة الحقيقية للمشاعر المعادية للغرب التى عبر عنها القوميون

العرب، كان دالاس يعكس تحيزا أمريكيا طويلا. ففى نظرة للعالم يسيطر عليها تنافس ثنائى نحو التفوق، فإن فشل أى بلد فى أن يقف فى جانب «ديموقراطية العالم الحر» كان دائما «رذيلة» أكيدة. وتحت قيادة دالاس وتزايد تركز الاهتمام «على الدول غير المنحازة» فإن أخطار عدم التعاون سوف تتزايد.

وقد وصف Robert Baule، الذى رأس هيئة التخطيط فى عهد دالاس، اتجاه دالاس نحو الاتجاهات غير المتعاونة للأمم العربية الآسيوية:

«كان دالاس يشعر أن الحياديين لايرون الأشياء من منظارها الصحيح واتجه إلى رؤية مناطق مثل الشرق الأوسط أو الهند أساسا فى علاقتها بالخطر السوفيتى والمواجهة المباشرة بين الشرق والغرب. ولكنى أعتقد أنه أدرك بعد هذا، وربما فى عام ١٩٥٦، ماكان يبدو واضحا تماما، أن هذه الشعوب كان لابد أن ترى العالم من خلال منظار مختلف، ومن خلال نظرة مختلفة، وأنه فى جانب من هذا كان ضروريا أن نضع أنفسنا مكانهم، وأن نرى العالم إلى حدما من خلال نظرتهم.

وأعتقد أن بيانه الذى يذكر دائما حول كون الحياد عملا غير أخلاقى إنما يعكس بالفعل نفاذ صبره المطلق من السياسات التى تتبعها هذه الأمم»[٦].

وقد أعاد اتفاق ١٢ فبراير حول السودان تأكيد الأهمية الدبلوماسية النامية للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط وخاصة الدبلوماسية المتعلقة بمصر، وكذلك التحيز العملى الموالى للغرب لمجلس قيادة الثورة. وقد أثنى نجيب فى ملاحظات أبرزتها صحافة الولايات المتحدة على جهود سفير الولايات المتحدة جفرسون كافرى «فى التقريب بين وجهة النظر» فى المفاوضات بين مصر وبريطانيا، وذكر «أنه من خلال مساعى السفير كافرى أمكن حل عدد من النقاط الصعبة، وكان لذلك تأثير مباشر على نجاح التوصل إلى هذه الاتفاقية»[٧]. وفى لحظة تحمس أعلن نجيب أيضا عن نيته فى زيارة الولايات المتحدة «فى المستقبل القريب جداً».

وكما كانت الولايات المتحدة مستعدة فى ربيع عام ١٩٥٢ للاعتراف بلقب فاروق ملكا على السودان لتمهيد الطريق لقبول مصر لخطط الغرب الدفاعية، كذلك كان هناك أيضا افتراض عام أن الاتفاقية المصرية الإنجليزية حول السودان كانت انتصارا من انتصارات الحرب الباردة والتى أذنت بعهد جديد لتعاون مصر مع الغرب.

وفى فبراير بعث سالزبرجر بتقرير عن مقابلة له مع محمد نجيب أعرب فيها عن استعداده لقبول ليس فقط مساعدة عسكرية من الولايات المتحدة بل أيضا بعثة عسكرية أمريكية مثل تلك التى تعمل فى تركيا «إن الأمل الكبير للقوى الغربية الكبرى أن الاتفاق المصرى البريطانى المتوقع حول السويس سوف يتبع بإقامة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط مرتبطة بالناتو وهى مايشار إليها بالفعل الآن فى شرق البحر المتوسط بـ EDO وكأنها قائمة بالفعل[٨].

ولم يكن مثل هذا الحماس في موضعه. فلم يكن المرء فى حاجة لان ينظر بعمق فى ديناميكيات مجلس قيادة الثورة لكن يكتشف التزاما قوى الإرادة بإبعاد مصر عن اى ارتباط علنى مع الغرب. فقد أدان المبدأ الأول من المبادىء الست للثورة، والعديد من المنشورات التى وزعت قبل انقلاب يوليو «مؤامرات الإمبريالية الأنجلو أمريكية»، وأعلنت معارضتها «لأى تحالف او حلف دفاعى مع الكتلة الإمبريالية» وطالبت «بالحرية، والاستقلال الكامل، والحياد التام، والنضال المسلح لتحرير الوطن»[٩]. وكان نجيب ماهرا جدا فى أن يبلغ الدبلوماسين الغربين ماكانوا شغوفين بسماعه، وحتى حين لم يكن يفعل ذلك، فكانوا دائما يفضلون الاعتقاد انه فعل. وفى عدة مناسبات سواء كمستضيف للكتلة الآسيوية الأفريقية غير المنحازة أو فى عشاء على شرف ديكتاتور سوريا أديب الشيشكلى، وضع نجيب خط النظام الذى لامساومة فيه:

«فى هذه الأوقات الصعبة، حين تشن الكتلتان العظميان واحدا من أعظم الصراعات التى شهدها التاريخ، فإننا نود أن نثبت للعالم أن هذا الجزء من العالم ينتمى إلى مواطنيه ولم يعد يقبل سيطرة أى أحد»(١٠).

وحتى النيويورك تايمز، لم تكن تتجاهل دائما هذا الواقع:

«إنه يبدو ممكنا، وحتى محتملاً، أن جميع المصريين يطلبون بأن يخرج البريطانيون من كل من السودان ومنطقة القناة كمرحلة أولى، لا لاتفاقية للدفاع عن الشرق الأوسط، وإنما لإكمال موقف حيادى لمصر لامساومة فيه»(١١).

وقد كان اهتمام الولايات المتحدة الغالب لكسب تحالف نظام مصر، وتأكيدات نجيب وناصر المتعددة لإمكان الاعتماد على مصر، وقانون الإصلاح الزراعى التقدمى ـ الإصلاحى، والشخصية النظامية للعسكريين، كان ذلك مسئولا عن خلق أوهام كان يمكن أن يزيلها تقييم أكثر وضوحا لدوافع النظام.

وقد ظلت العقبة الرئيسية أمام علاقات مصرية أمريكية أفضل، هى فشل واشنطن فى تقديم إثبات محدد لتأييد الولايات المتحدة لقادة الانقلاب الشبان وخاصة بالنسبة للسلاح. وتركت إدارة ترومان طلبات السلاح التى قدمها على صبرى لكى تتصرف بها إدارة أيزنهاور. وقد قدمت مذكرة مجلس الأمن القومى رقم ١٤١ المؤرخة فى ١٣ يناير ١٩٥٣ تفكير بيروقراطية متخذ القرار فى إدارة ترومان للحكومة الجديدة. وقد دافعت الوثيقة عن إثبات قوى لالتزام الولايات المتحدة للنظام المصرى كجزء من استراتيجية لا يعيقها التزامات قديمة للعهد الاستعمارى، وتهدف إلى زيادة نفوذ الولايات المتحدة وتدعيم الأمن الداخلى والاستقرار السياسى لمصر واعتبر أى إنشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط هدفا سياسيا فى المحل الأول فى منطقة يأتى فيها التهديد السوفيتى من التخريب الداخلى. وفى ملاحظتها «أن مصر يحكمها فى

الظاهر ديكتاتور متنور، والذى يبدو حكمه أبعد من أن يكون مؤكدا ويعتمد على التصميم السريع لمزايا ملموسة للشعب، حذرت الوثيقة من :

«أنه مع استمرار البرامج الحالية لايمكن توقع وقف الاتجاه المتدهور فى إيران، أو تحقيق تحسن فى العلاقات الإسرائيلية المصرية، أو الوصول إلى تسوية للنزاع المصرى البريطانى، وبذلك نضع أساس التعاون الفعال مع الدول العربية لتحقيق قيام منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط باشتراك دول المنطقة. وهكذا وضع أسس لنظام الدفاع عن المنطقة وتقديم قاعدة مستقرة بشكل معقول للحكومات المعتدلة فى مصر وباكستان، ولتحسين العلاقات مع هذه الحكومات، أو تقديم مقابل فعال لعدوان سوفيتى محلى إذا ما حدث فى أى مكان فى المنطقة خارج تركيا».

ودعت مذكرة مجلس الأمن القومى رقم ١٤١ إلى ارتباط أمريكى أكثر وضوحا بالشرق الأوسط وشرق آسيا بالنظر إلى تناقص القوة البريطانية فى الشرق الأوسط، وفصل الولايات المتحدة عن السياسات الإمبريالية والاتهامات تحيز الولايات المتحدة نحو إسرائيل. كذلك قدمت النصيحة ببرنامج محدود من المساعدة العسكرية الأمريكية تقدم لمصر كمنحة من أجل زيادة الاستقرار السياسى الداخلى وكسب تعاون النظام السياسى. ومع هذا فإن أى مساعدة إضافية سوف تعتمد على «تقدم مرضى» فى تسوية مستقبل تسهيلات قاعدة قناة السويس.

ومع هذا، فقد نجح ضغط بريطانيا فى منع الولايات المتحدة من اتباع سياسات تزويد الأسلحة التى دافع عنها مجلس الأمن القومى. ويدعى محمد هيكل أن أيزنهاور تلقى طلبا من تشرشل بعد توليه منصبه مباشرة يحثه على «عدم بيع أسلحة للمصريين ويشكل يبدأ رئاسته بتقديم أسلحة يمكن أن تستخدم ضد البريطانيين الذين قدموا تحت قيادة أيزنهاور فى الحرب». كذلك ادعى هيكل أن الولايات المتحدة نظرا للخلط البيروقراطى، كانت تنظر فى

قائمة قديمة من المعدات الصالحة للأمن الداخلى (وكذلك لنشاط رجال العصابات ضد البريطانيين)، والتى قدمها فاروق، وليست قائمة الأسلحة الثقيلة التى قدمها على صبرى[١٢]. وأيا كان الشك فى صحة أى من الروايتين، فإن البريطانيين استمروا فى ممارسة مايقرب من الفيتو على شحنات السلاح لمصر. وفى خطاب بتاريخ ٢٣ يناير، وبعد أسبوع من ظهور مذكرة الأمن القومى رقم ١٤١ وبموافقة وزير الدفاع، أكد رئيس الأركان عمر برادلى وهو فى الأيام الأخيرة فى منصبه لقائد الطيران البريطانى المارشال وليم إليوت:

«إننا نفهم أن وزارة الخارجية الأمريكية سوف ترفع إلى السلطات فى لندن القائمة المقترحة للمعدات المتاحة حتى يمكن أن توضحوا البنود التى ترونها بشكل خاص غير مرغوب فيها وبهذه الطريقة، وحتى إذا ما استمرت حكوماتنا فى نظرتها الحالية بأننا يجب أن نقدم بعض المعدات فى وقت مبكر، فقد تكون قادرين على التحكم فى الأصناف لكى تكون أقل خطرا فى اى عمل مقبل من جانب المصريين. إننى آمل أننا نستطيع أن نتوصل إلى نوع من التسوية فى وقت قريب حتى يمكن إزالة هذا الخلاف فى وجهة النظر بين حكومتينا»[١٣].

وبالنظر إلى الخطر البريطانى المستمر، وفى ضوء رغبة الولايات المتحدة فى أن لاتخسر حليفا فى الحرب الباردة، فإن الافتقار إلى التقدم حول إمدادات السلاح الأمريكى إلى مصر كان نتيجة متوقعة. وحين سئل دالاس فى مؤتمر صحفى فى ١ فبراير حول خطط الخارجية الأمريكية لتزويد مصر بمساعدة عسكرية محدودة، عبر دالاس عن السياسة الغامضة للإدارة الجديدة:

«هذه مسألة لا أستطيع أن أقطع فيها بلا أونعم. فلفترة من الوقت كانت هناك مناقشات حول إمكانية إقامة منظمة للأمن الإقليمى التى سوف تتضمن على ما نأمل الدول العربية وإسرائيل. وقد ترتبط مع الناتو من خلال تركيا

وهكذا. وهذا كله فى نطاق المناقشة. فإذا ما تم تنفيذها فإنها سوف تتضمن طبعا بعض المساعدة العسكرية.

وحين سئل عما إذا كانت الخارجية الأمريكية لديها خطط ستقدم بمقتضاها بعض المعونة الاقتصادية والعسكرية لمصر بوجه التحديد أجاب دالاس:

أعلم أن ثمة مناقشة تجرى للسماح للمصريين كى يشتروا من هنا قدرا صغيرا من المعدات العسكرية من النوع الذى لن يكون ملائما لأى حرب مع إسرائيل أو أى شىء من هذا النوع. ولم نتخذ بعد قرارا محددا حول هذا مما يتعلق بما يريدون أو بما يمكن السماح به»[١٤].

ولم تيأس مصر من تقوية روابطها مع الولايات المتحدة، أو مصلحتها فى تقوية علاقاتها مع تركيا، وحليف الولايات المتحدة الوليد باكستان ـ ففى ٣١ يناير دعى نجيب لزيارة باكستان، وفى ١٠ فبراير غادرت بعثة عسكرية مصرية لجولة لمدة ١٦ يوما فى باكستان وسط تقارير حول تعاون مصرى باكستانى للدفاع عن الشرق الأوسط. وفى ١٤ فبراير ادعى سالزبرجر فى تقرير ظل يحتفظ به منذ ديسمبر، أن نجيب كان مستعدا لقبول بعثة عسكرية أمريكية بالإضافة إلى الأسلحة الأمريكية[١٥].

كذلك كان يمكن تمييز إشارات مشجعة. فقد وعد أيزنهاور، بعد محادثات مع الأمير السعودى فيصل فى ٢ مارس، أن «يستعيد» العلاقات العربية الأمريكية الطيبة[١٦]. وكان دالاس، والذى كان صبره قد فرغ مع الفشل البريطانى لتحقيق استقرار فى الشرق الأوسط وآسيا، قد أعلن فى ٧ مارس خطط لزيارة القاهرة.

وقد ظلت العلاقات الإنجليزية المصرية متوقفة كما ظل إيدن وتشرشل، بعد أن نجحا فى جهودهم لمنع تزويد الولايات المتحدة لمصر بالأسلحة، يأملان

فى كسب التزام الولايات المتحدة فى أن تزج بنفسها بشكل مباشر فى المفاوضات الإنجليزية المصرية حول السويس. وقد أرسل إيدن إلى واشنطن فى أوائل مارس لإقناع الولايات المتحدة بالموافقة على مبدأ الاعتماد المتبادل بين الجلاء البريطانى عن السويس، وبين دور مصر اللاحق فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، وهو الجهد الذى عارضته مصر بشدة لعدة سنوات وأن تحصل على موافقة مصر على الدخول فى المفاوضات المصرية البريطانية كشريك متساو. وبعد اجتماع تمهيدى مع أيزنهاور ودالاس، أبرق إيدن بالتقرير التالى إلى تشرشل:

«لقد وافق معى الرئيس على أنه كان من الجوهرى الاحتفاظ بالقاعدة فى مصر وإنه إذا ما جلونا عن منطقة القناة قبل أن نقيم ترتيبا للدفاع عن الشرق الأوسط، فإننا سنعرض أنفسنا للابتزاز المصرى. وقد أوضحت له بقوة أن مصر أساسية فى الدفاع عن الشرق الأوسط ولكن إذا كنا سنضمن اتفاقية مرضية فإن علينا أن نعمل معا. إن التوقعات بالنسبة لمصر تدعو إلى الأمل إلى حد معقول»(١٧).

وكان عدم الحب الشخصى الذى يحمله إيدن لدالاس أمراً مؤكدا تماما فى الوقت الذى كانا يتصادمان شخصيا نشأت عداوة أكثر أهمية بين الرجلين: فأحدهما كان يحارب ضد تراجع لايحتمل من العهد الاستعمارى، بينما الآخر يتطلع لأن يقيم شكلا آخر من الهيمنة الإمبريالية. وكان من الواضح أن دالاس فارغ الصبر من فشل بريطانيا فى الوصول إلى اتفاقية مقبولة مع مصر، وكان مع موظفى الخارجية والدفاع يأخذ خطا مستقلا بشكل متزايد عن بريطانيا حول عناصر اتفاقية ناجحة. وكان هذا الاستقلال المتزايد سببا فى قلق وغضب إيدن.

فى ٦ مارس أبلغ أيزنهاور إيدن أن الولايات المتحدة مستعدة للاشتراك فى المفاوضات بناء على دعوة من مصر. وكان هذا الاستعداد للاشتراك، وفى

الحقيقة لضمان اتفاقية مصرية إنجليزية، قد سجل تصاعدا أكثر فى الزج بالولايات المتحدة فى الشئون المصرية. وعلى الرغم من الإصرار على شرط أن توافق مصر وبريطانيا على اشتراك الولايات المتحدة، فإن موافقة أيزنهاور أعطت دليلا مؤكدا بأن الولايات المتحدة الآن مصممة على أن تأخذ دورا قياديا فى تنظيم إطار الحرب الباردة فى الشرق الأوسط.

وفى ٩ مارس وافقت الولايات المتحدة على الصفقة المتكاملة التى قدمها إيدن لتسوية المسألة المصرية، والتى تضمنت عناصرها المتداخلة:

(أ) الابقاء على قاعدة القناة في وقت السلم بهدف تنشيطها الفورى فى حالة الحرب.

(ب) ترتيب للدفاع الجوى عن مصر.

(ج) انسحاب على مراحل للقوات البريطانية من الأراضى المصرية.

(د) اشتراك مصر فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط.

(هـ) برنامج للمساعدة العسكرية والاقتصادية لمصر[١٨].

وقد زار كل من كافرى وستيفنسون معا نجيب لتقديم اقتراح المحادثات الثلاثية ووفقا لإيدن لم يقدم نجيب أى اعتراض [١٩]. ومع هذا فإن مجلس قيادة الثورة رفض أن يكون اشتراك الولايات المتحدة أكثر من «المساعى الحميدة» التى قدمها كافرى خلال المحادثات حول السودان.

ومن هذه المحاولة الوليدة لتوجيه المفاوضات مع مصر فى صالح بريطانيا، استخلص إيدن أن نجيب كان أسيرا للضباط الشبان تقريبا، وغير قادر على أن يتغلب على العناصر الأكثر تحمسا والمعادية لبريطانيا فى المجلس وأن واشنطون، وخاصة كافرى، لاتبدى تأييدا لبريطانيا بشكل واضح بما فيه الكفاية[٢٠]. وكان إيدن يتخوف أن تردد الولايات المتحدة قد شجع اعتقاد المصريين على:

«.. أنهم يستطيعون تسوية مسألة السويس كلية وفقا لشروطهم ثم يطلبون التأييد الأمريكى لإجبار بريطانيا على الموافقة. وزيادة على ذلك، فهم يعتقدون أن مصر مقتنعة بأن الولايات المتحدة وحدها سوف تمنح مصر عندئذ قدراً كبيراً من المعونة العسكرية والاقتصادية».

ولم يكن البريطانيون أبدا واثقين ١٠٠٪ من التأييد الأمريكى لموقفهم فى السويس. وهذه المخاوف ـ وقد تلاشت مؤقتا باتفاق واشنطن ـ قد ثارت من جديد. وهم لايعتقدون أن واشنطن توضح للقاهرة بشكل كافٍ تأييدها لبريطانيا[٢١].

وفى خطاب فى ١ إبريل إلى أيزنهاور، حذر إيدن من أن مصر يجب أن لايسمح لها بتكرار تكتيك مصدق فى أن تضرب الولايات المتحدة بريطانيا[٢٢] ويجب على مصر أن تفهم أن ثمن المعونة الأمريكية هو اتفاق مع بريطانيا ينص على استمرار الوصول إلى قاعدة السويس والتى لم يكل إيدن أبدا فى الدفاع عن ذلك باعتبار أنه حيوى لمصالح بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة (كطريق للإمدادات للقوات فى الهند الصينية).

وقد زادت زيارة دالاس المقبلة من آمال المصريين بأن «دالاس سوف ينجح فى مهمته الحساسة فى إزالة كل آثار السياسة غير العملية الضارة التى اتبعتها إدارة ترومان نحو مصر والبلدان العربية» كما شجعت مصر على أن تتبنى خطا متشددا تجاه بريطانيا. ولشغف نجيب فى استعادة ثقة أغلبية مجلس الثورة بعد جهده الذى فشل فى مارس، فقد أصبح أكثر قوة فى إدانة الإمبريالية البريطانية وكرر رفضه قبول أى حل غير «الجلاء الكامل غير المشروط»[٢٣]. كما استمر ناصر فى موقفه العدوانى الذى بدأه فى نوفمبر الماضى[٢٤].

وقد أيد الإعلان ذو الثمانى نقاط حول شئون الشرق الأوسط الصادر فى بداية مايو عن مؤتمر لوزراء الخارجية العرب «حق مصر الطبيعى» فى الجلاء

غير المشروط[٢٥]. وكانت آمال العرب فى بديل لمقترحات الدفاع التى قدمها الغرب قد ظلت مركزة حول المناقشات الطويلة بشأن ميثاق للأمن العربى الجماعى، والذى رغم أن بعض الدول العربية قد صدقت عليه إلا أنه لم ينفذ.

أما الاتحاد السوفيتى، فقد احتفظ بالشكوك حول حقيقة اختيارات النظام المصرى. وفى إبريل حذر الوزير السوفيتى فى القاهرة كوسيرف وزير الخارجية فوزى من الاشتراك فى أى منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط[٢٦].

وحين أعلن دالاس لأول مرة عن نيته لزيارة الشرق الأوسط، تحدث فقط عن أهداف عامة.

وبالتأكيد فإن ماكان فى ذهن وزير الخارجية هو إلقاء نظرة سريعة، فقد كانت وزارات الخارجية والدفاع فى الولايات المتحدة مشغولة لعدة شهور فى استعراض على مستوى عالمى لسياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، وهى العملية التى نتج عنها افتقاد متزايد للثقة فى البريطانيين وما يقابلها من حاجة سريعة لتوسيع نفوذ الولايات المتحدة من أجل وقف تدهور العلاقات الأمريكية العربية. وقد قدم هارولد ستاسن ـ والذى كان بأعتباره مدير الأمن المتبادل مسئولا عن تنسيق برامج المعونة العسكرية والاقتصادية المتصلة بالحرب الباردة ـ قدم نظرة أكثر صراحة حول المهمة التى كان سيقوم بها مع دالاس.

ففى تقرير للجنة العلاقات الخارجية قدمه فى ٦ مايو، لاحظ ستاسن أن مكانة الغرب قد تدهورت بشكل متزايد بين الدول العربية منذ الحرب الثانية، وأن ثمة حاجة إلى «إجراءات علاجية عاجلة وحاسمة»، وأن الشرق الأوسط، بسبب عدم الاستقرار السياسى، والضعف الاقتصادى، والافتقار شبه الكامل للقوة العسكرية، إنما يقدم «دعوة مفتوحة لقوى التخريب من الداخل والضغط السياسى والعسكرى المعادى من الخارج» ولذلك، فإن الأهداف الأمريكية فى المنطقة يجب أن تكون:

١ ـ تنمية الحكومات المستقرة والعلاقات السلمية.

٢ ـ توسيع التطور التجارى والاقتصادى.

٣ ـ المساعدة فى تحقيق الاقتصاديات المعتمدة على النفس.

٤ ـ تنمية العلاقات العريقة مع الغرب، والمتطلع إلى الاشتراك الكامل لشعوب الشرق الأوسط فى الدفاع عن العالم الحر والشرق الأوسط بوجه خاص.

٥ ـ التعاون النشط والفعال لبلدان المنطقة فى حالة حرب عامة.

ومشيرا إلى البرنامج الجديد لإدارة المساعدات الخارجية، أكد ستاسن أن المساعدة الاقتصادية الأمريكية سوف تقدم فقط لهذه البلدان التى وافقت على الاشتراك فى الأمن الجماعى للمنطقة، وأن المعونة العسكرية ستكون محصورة فى هذه البلدان «التى تساعد فى تقدم الخطط للسلام بين إسرائيل والدول العربية وفى إقامة منطقة إقليمية للدفاع»[٢٧].

وبينما كان لكل من ستاسن ودالاس خلافاتهم حول السيطرة على جهاز السياسة الخارجية، فإن آراء ستاسن عكست توافقا عاما فى الآراء فى واشنطن[٢٨]. وقد كان دالاس ومرافقوه قادمون إلى مصر بمجموعة محددة تماما من الأولويات. فالمعونة العسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة إنما تعتمد على تحالف مصر مع محور الدفاع الغربى فى النضال ضد قوى محلية معادية للنفوذ الغربى، وبدرجة أقل حيوية مع حلف عسكرى موجه ضد الاتحاد السوفيتى.

وكانت هذه السياسة، فى خطها العام، تختلف قليلا عن أيام أتشيسون، ومع نمو تصور واشنطن لمسئولياتها فى الشرق الأوسط، ومع هذا، فقد أصبح من الضرورى على الولايات المتحدة أن تتبنى وجهة نظر أكثر تحديدا لما كانت مستعدة أو غير مستعدة أن تفعله. فبينما كانت هذه العملية من ناحية

تعبر عن نفسها فى سياسات تستند إلى المصالح الأمريكية أكثر من استنادها إلى المصالح البريطانية فإنه من ناحية أخرى كانت تعنى أن المسائل التى كانت قائمة لمدة طويلة بشكل سليم فى مؤسسة السياسة الخارجية ولكنها لم تكن حاسمة فى تقرير السياسية أصبحت تطفو الآن كمؤشرات هامة للسياسة. وكانت إشارة ستاسن لإسرائيل دليلا على ذلك(٢٩).

وقد بدد بيان دالاس بعد وصوله يوم ١١ مايو أى أمل مصرى فى سياسة امريكية مشجعة حول موضوع القاعدة(٣٠).

ومما كان مثيرا للدهشة، أن مناقشة دالاس الأولى مع فوزى فى ١١ مايو بدأت بملاحظة قصيرة من وزير الخارجية المصرى حول اهمية مشروع السد العالى(٣١). فقد لاحظ فوزى أن مصر عليها أن تعتمد على «أصدقائها» فيما يتعلق برأس المال والمعرفة الفنية. وأكد أنه لايقدم طلبا رسميا للمساعدة وإنما فقط «لإعطاء الصورة» لوزير الخارجية.

وأثار فوزى بعد ذلك المسألة الرئيسية وهى منطقة القناة، مركزا على أن مصر تحاول حل المشكلات التى تفرق القاهرة ولندن بالأسلوب الأمريكى:

Shirt sleve American way.

وأن إصرار بريطانيا على الاحتفاظ «بالNدارة الفنية» للقاعدة هو امر معوق لاتفاقية نهائية، ودافعfوزى بأن السيادة المصرية هنا تصبح فى خطر. إن المخازن البريطانية والمتبقية والفنيين يجب أن لا يستخدموا كذريعة لاستمرار السيطرة الخارجية ولاحظ فوزى «أن منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط هى بالتاكيد خارج نطاق التركيز». وأضاف «أنه فى بعض الأوقات هناك خلاف عميق بين أوراق موقعة وبين طبيعة الأشياء».

إن على الولايات المتحدة أن تثق فى أن مصر لن تستخدم قوتها ضد الغرب وإنما لصد العدوان من «دوائر أخرى». وإن التزاما رسميا بدفاع جماعى تتبناه

الولايات المتحدة قد يثير الصعاب، بإشارة خفية للمعارضة الشعبية لمثل هذه الرابطة الرسمية مع الغرب.

وواصل فوزى قوله إنه بدون حل فى فلسطين فإن سلاما حقيقيا هو أمر مستحيل. ومستخدما اللغة التى ظن أن دالاس سوف يتفهمها، قال فوزى إن التأخر فى حل مشكلات المنطقة هو واحدة من أفضل الطرق لصنع الشيوعيين.

وافتتح دالاس ملاحظاته بقوله إنه بدون تحيز لسياسات الماضى، فإن الإدارة الحالية تحاول أن تصيغ منهجا يقوم على المصلحة الذاتية المتنورة للولايات المتحدة ككل. وركز دالاس على «أنه لايعنى المصلحة الذاتية لجماعات بذاتها من الأمريكيين» بإشارة قاطعة للوبى الصهيونى، والذى سوف يوضح دالاس لنجيب بعد هذا أنه سبب تحيز إدارة ترومان نحو إسرائيل.

ثم اتجه وزير الخارجية الأمريكى بعد هذا نحو تبرير تعليمى للموقف البريطانى فيما يتعلق بالفنيين الذين يجب أن يوجدوا فى قاعدة قناة السويس. وأوضح أنه ليس ثمة أمة مستقلة استقلالا كاملا. وكمثال على ذلك قدم دالاس وجود القواعد الأمريكية فى بريطانيا، وشركة فورد فى مصر. وفى كلا الحالتين فإن الاتصالات المباشرة تصل من مركزها الرئيسى فى الوطن.

وقد حذر فوزى من مقارنة الوضع فى مصر ببريطانيا، ولاحظ باختصار أنه لايمكن القول أن عمليات مؤسسة فورد فى مصر تمس السيادة المصرية.

وكان اجتماع دالاس مع نجيب الذى دام ساعتين ذا مضمون أكثر. ولاحظ الرئيس المصرى أن الولايات المتحدة تهبط فى نظر العرب كنتيجة لسياستها فى فلسطين وتأييدها لبريطانيا وكيف أن هذا قد أثار الرأى العام حول فكرة أحلاف تضم الولايات المتحدة وبريطانيا. وأبان نجيب أن الاتفاقيات «تحترم» فقط حين تعقد بين أطراف متساوية، وحذر دالاس بأنه «إذا قلت إنى سوف

أعقد حلفا فسوف أفقد كل مؤيدى» وأنه «حينما يجد الناس أنفسهم أحرارا» ويفقدون شكوكهم فسوف يكونون مستعدين للثقه فى أى أحد حتى المملكة المتحدة. حررونا من الاحتلال البريطانى وعندئذ نستطيع أن نتعاون بحسن نية».

وعبر نجيب عن اعتقاده أن حلف الأمن الجماعى العربى يمكن أن يتطور إلى «شيء جيد». وأضاف أن حل الخلافات المصرية البريطانية سوف تحقق «ماتريدون وما نريد» فى الدول العربية. وقال «إن روسيا ليست صديقتنا».

حتى الصراع مع إسرائيل سيكون مفتوحا للحل القائم على إنشاء طريق برى للمشرق العربى من مصر حينما يتم التوصل إلى اتفاقية جلاء. وأكد نجيب لدالاس أنه «بعد خروج البريطانيين فإنى واثق أنى أستطيع التوصل إلى اتفاقية مع إسرائيل».

ورد دالاس بقوله أن نقطة انطلاق السياسة الأمريكية ستكون هى «التهديد الشيوعى». وحين أثار مسألة السلاح قال دالاس إن تزويد الولايات المتحدة مصر بالأسلحة سيكون صعبا بالنظر إلى حاجتهم الماسة إليها فى جنوب شرق آسيا وأوروبا، ولكن إذا وجد أن المطالب المصرية لها ما يبررها، فإن واشنطن ستكون مستعدة لان تجعل الجيش المصرى قوة حقيقية فى العالم.

على أن الولايات المتحدة لن تزود المصريين بالسلاح لمحاربة البريطانيين فإن إتفاقية للجلاء هى شرط مسبق لمزيد من المناقشات حول المساعدة الأمريكية، وكذلك السلام مع إسرائيل والأمن الجماعى. وفيما يتعلق بالأخيرة، أقر دالاس أن منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط غير مناسبة وقال إنه يعتقد أن شيئا آخر يمكن أن يوجد.

وركز وزير الخارجية الأمريكى على أن اهتمامه «بالصورة الكبيرة» هو السبب لرفضه الزج بنفسه فى مفاوضات الجلاء. ثم تابع تقديم وجهات نظره

حول المسألة قائلاً لنجيب إن قاعدة السويس هى «الرادع الفعال الوحيد فى المنطقة اليوم». وكرر المطلب البريطانى بأن الأمر المهم هو «أن تكون المستودعات والمعدات متاحة فى الحال فى القاعدة»، ونصح دالاس بأن إدارة المستودعات والمعدات بواسطة الفنيين البريطانيين يمثل نظاماً «لاتود واشنطن أن تراه قد تحطم بدون بديل ملائم». واقترح أن تتحرك مصر بحذر فى هذا الشأن.

وكان من الواضح أن الركود حول مسألة الفنيين كانت تثير دالاس. فقد ذكر «أنه سيكون من الغباء ألا توجد طرق لمواجهة وجهات نظر كلا الجانبين حول مسألة الفنيين» وأنها ستكون جريمة ضد الإنسانية إذا ما لم يتمكن الجانبان من حل «هذا الجزء الأخير الباقى من المشكلة».

ورغم تأييده البريطانيين لموقفهم حول الجلاء، فقد أراد دالاس أن يقيم مسافة بين سياسة الولايات المتحدة وسياسة بريطانيا، ففى الوقت الذى لا تشعر فيه الولايات المتحدة بالخجل من روابطها الوثيقة مع البريطانيين، فإنها لن تقبل السياسات البريطانية بشكل مطلق. فقد أوضح دالاس «أننا نشترك مع المملكة المتحدة فى التقاليد الثقافية والدينية وهذا ما يجعل لنا وجهة نظر متشابهة حول معظم المشكلات فى الوقت الذى نحتفظ به فى كل الحالات بحكم مستقل كل الاستقلال. وسيكون من الخطأ أن يقول بعض الناس إن المملكة المتحدة تقود الولايات المتحدة من أنفها». ولكى يزيد من وضوح استقلال واشنطن، لاحظ دالاس أنه ربما أساء البريطانيون تقدير قدرات المصريين على إدارة قاعدة قناة السويس.

وما كان يتخوف منه نجيب والكولونيلات بشكل أكبر حول سياسة الولايات المتحدة هو افتقارها للحساسية تجاه حاجات النظام والذى مازال يشعر بعدم الأمن حول قيادته والذى مازال مشغولاً فى ارتجال سياسات تهدف إلى تدعيم سيطرته. وفى نهاية أبريل أشار بايرود مساعد وزير

الخارجية لشئون الشرق الأوسط إلى انه «إذا ما فشل نجيب، فإن هذا يعنى أن الجيش قد فشل، وإذا ما فشل الجيش، فإنه لا يعرف ماذا يحدث بعدئذ فى مصر»(٣٢). ووفقاً لهيكل، فإن ناصر فى مناقشاته مع دالاس كان قوياً فى التركيز على رسالة مماثلة بمعنى أن صيغة القومية التى تبناها النظام هى القوة الوحيدة فى مصر القادرة على منع انتصار حركة ثورية مناهضة بشكل اساسى للغرب، وأن الولايات المتحدة بدلاً من أن تتبع سياسات تضر بالتأييد القومى لمجلس قيادة الثورة، يجب أن تؤيد جهوده بتزويده بالأسلحة والمساعدة وبقبول الجلاء البريطانى الكامل بدون أى ارتباط مصرى رسمى لمنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط المقترحة أو لحلف البلقان الثلاثى الذى تحقق مؤخراً.

فهل اقتنع دالاس بهذه الحجج؟ بدون شك فقد انتفع دالاس من فرصته للتقييم الشخصى للموقف فى مصر. كما أنه تعرف على سلطة ناصر داخل النظام وكان أكثر قدرة على تقييم آراء أعضاء السفارة الأمريكية. على انه حول المسائل الرئيسية التى كانت تفسد العلاقات المصرية الأمريكية مثل مساعدات الأسلحة، دور مصر فى الدفاع الغربى، والجلاء، فإن الزيارة كانت مفيدة فى تأكيد اتجاهات كانت قائمة بالفعل داخل جهاز السياسة الخارجية الأمريكية، وهى الاتجاهات التى كانت فى مجملها مناهضة للنظام وتفضيله عدم الزج بنفسه فى الحرب الباردة البازغة فى الشرق الأوسط.

وقد أفادت برقية لنيويورك تايمز من تل أبيب وهى المحطة التالية لدالاس بأن وفد الولايات المتحدة كان «مذهولاً بخطورة الصراع البريطانى المصرى حول مسألة قناة السويس» وأضاف أن النظام «يصر على رؤية مشكلة السويس كنزاع حامى بين مصر وبريطانيا، بدون أى وعى بالآثار الدولية للمشكلة. ومن المفهوم أن المصريين مشغولون بالسويس بحيث إنهم ليسوا مهتمين بشكل كبير بالحديث حول العلاقات المصرية مع إسرائيل»(٣٣).

وفى زياراته لإحدى عشر دولة فى الشرق الأوسط وآسيا، وقد حذفت زيارة إيران مصدق بشكل يدعو إلى الاهتمام، واصل دالاس موعظته حول الدفاع الجماعى. وقد ذكر فى الهند:

«أعتقد أنه من المهم أنه يجب إقامة منظمة إقليمية دفاعية فى الشرق الأوسط. وأنه من المكلف كثيراً لهذه الأقطار كل على حدة أن يكون لها مؤسسات دفاعية ملائمة خاصة بها. إن نظاماً جماعياً هو أقل تكلفة كما يُعتمد عليه بشكل أكثر.

وليس لدى وجهات نظر حازمة حول الشكل الدقيق لمثل هذه المنظمة ولكنى آمل فى أنه يمكن أن يكون هناك نوع من التطور الإقليمى نحو الأمن الجماعى»(٣٤).

وقد أوحت تقارير من استنبول لها الطابع الرسمى بخطوط السياسة الأمريكية كما كانت تصاغ. فإنه من المفهوم الآن أن تفاهمات ثنائية رسمية للتعاون العسكرى والاقتصادى تحل الآن محل فكرة تحالف جماعى ملزم فى الشرق الأوسط على غرار الناتو، والذى على الرغم من تفضيل الولايات المتحدة له، «فإن الدول العربية المتحمسة فى قوميتها لم تكن على استعداد لقبوله». وهذه «التفاهمات غير الرسمية» ستكون الخطوة الأولى نحو التقدم إلى «نظام دفاعى إقليمى كامل» للمنطقة. وكانت الأقطار الأكثر احتمالاً لأن تقيم مثل هذه العلاقات مع الولايات المتحدة تقع على الطرف الشمالى للمنطقة الواسعة التى عبرها دالاس ووفده. وكان يبدو أنه فى العراق، وباكستان، وبشكل أقل فى سوريا ثمة تحقق أعظم من الخطر السوفيتى عما كان فى مصر وأقطار أخرى أبعد جنوباً..»(٣٥).

وقد قدم تقرير دالاس إلى الأمة بعد عودته أكثر العروض اكتمالاً لسياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، فأولاً، ظلت الصراعات الداخلية الإقلمية

فى الشرق الأوسط جزءاً من الصراع الأمريكى السوفيتى، كما ظلت غيوم الحرب الباردة التى جعلت دالاس يرى فقط الذراع الخفى للاتحاد السوفيتى مستفيداً من أنه إن لم يكن موجهاً لكل نزاع إقليمى، ظلت هذه الغيوم قائمة. ولم يكن ذلك لأن دالاس ظل غافلاً عن العداوات الكامنة للنزاع البريطانى المصرى أو العربى الإسرائيلى، وإنما لأن ذلك قد بدا له مجرد ظاهرة انتقالية وأهميتها هى بقدر ما تعيق أو تساعد جهود الولايات المتحدة لكسب الحرب الباردة أو للإعداد لحرب ساخنة.

وثانياً، فإن دالاس قد ميز الشرق الأوسط وجنوب آسيا كأهداف حيوية لمصالح الولايات المتحدة فى الحرب الباردة. ومثال الصين الشعبية الذى استخدمه دالاس إنما يكشف عن تحديد مصدر قلق الولايات المتحدة. فقد جاء الشيوعيون إلى الحكم فى الصين الشعبية كنتيجة لعملية ثورية داخلية وليس غزواً سوفيتياً. ولذلك ظل القلق حول عدم الاستقرار الداخلى فى بلدان الشرق الأوسط القوة الموجهة للولايات المتحدة لبناء «وحدة أعرض» بتقديم «إلهامها وتوجيهها الإمبريالى» إلى «الدول غير المستقلة» فى المنطقة.

وثالثاً، كان توضيح دالاس المكون من جزأين لمبادرة أمريكية لتأييد الهيمنة الغربية فى أعقاب تراجع بريطانيا عن الإمبراطورية. فسياسة الولايات المتحدة سوف ستكون مؤيدة لهذه الأمم التى تحتفظ «بتطور منظم». كما أن الاتجاهات القومية التى تتضمن الإشراف الجماعى، والدوافع الإصلاحية المعتدلة، واهتماماً بحماية مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية والأمنية (أكثر من المصالح الغربية) يمكنها أن تعتمد على فضل واشنطن. وتطورات مثل تلك التى حدثت فى إيران إنما تقع أبعد من حدود تسامح الولايات المتحدة. وكانت مصر التى طالما قورنت بإيران قد نظر إليها رغم هذا كضحية ممكنة لقومية معادية للغرب لا تساوم والتى استطاع الكولونيلات إلى حد بعيد احتواءها. وقد دافع دالاس عن سياسة جديدة للولايات المتحدة متحررة من

القيود التى فرضتها قرار الولايات المتحدة لما بعد الحرب لأن تحافظ على ما بقى من الميراث الاستعمارى لبريطانيا وبدرجة أقل لفرنسا فى الشرق الأوسط. وكان دالاس يريد سياسة تعلو ولكن لا تهدد وحدة القوى الكبرى الثلاث.

وكانت الولايات المتحدة حريصة على أن تقيم إطارا لنظام جديد موال للغرب لا يكون رهينة للتناقضات القائمة فى سياسات تتبعها فرنسا وبريطانيا من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى. ولم تكن هذه السياسة أكثر وضوحاً فى مكان منها فى مصر حيث سارت الولايات المتحدة مباشرة وإن لم يكن بحماس منذ عام ١٩٤٧ وراء عديد من المبادرات البريطانية تهدف إلى تأكيد استمرار الهيمنة البريطانية. وفى الوقت الذى ذهب فيه دالاس إلى مصر ٤ مايو، لم يعد للولايات المتحدة ثقة فى الآمال البريطانية «فى صفقة متكاملة» مع مصر والتى تتضمن اشتراك مصر فى تحالف ما بعد الجلاء. وكان رفض مصر للمحادثات الثلاثية فى مارس الماضى فى سجل نهاية عهد كانت فيه سياسة واستراتيجية الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط يسيطر عليها تحالفات تحركها بريطانيا وتقع مصر فى مركزها.

وكان العنصر الهام وإن لم يكن حيوياً فى هذا التغير فى التركيز هو حالة الجمود فى الوضع العربى الإسرائيلى. ولم تكن مسألة اشتراك إسرائيل فى تحالفات يسيطر عليها الغرب قيداً على الخطط الأمريكية البريطانية (غير الناجحة) لتحالف موالٍ للغرب بين الدول العربية والغرب[٣٦]. ومع هذا، ورغم أن دالاس قد تحقق أن خطط اشتراك عربى ـ وخاصة مصرى ـ هى فى حد ذاتها مشكلة، فإنه قد فكر فى أن يدخل اهتماماً أمريكياً بسياسة متوازنة بين الدول العربية وإسرائيل كشرط لسياسة فشلت بالفعل.

وكان دالاس فى تقييماته الخاصة، أكثر دقة ووضوحاً فى استنتاجاته حول مصر ومستقبل سياسة الولايات المتحدة. ففى مذكرة عنوانها «نقاط هامة

حول رحلة»، أكد دالاس على الحاجة إلى جهد أمريكى مكافح لإنهاء المأزق القائم بين مصر وبريطانيا. وفى النقطة السابعة من المذكرة كتب دالاس:

(أ) موقف متوتر جداً. وهناك إمكانية أعمال عدائية علنية بين مصر والمملكة المتحدة.

(ب) نجيب ليس ديكتاتوراً مائة فى المائة، وإنما يشترك فى السلطة مع مجلس قيادة الثورة الذى يسيطر عليه ناصر. ولنجيب شعبية حقيقية ولا يستطيع الضباط الشبان العمل بدون نجيب، ولا يستطيع نجيب العمل بدون مجموعة ناصر.

(ج) ويفضل نجيب ومجموعته، الذين يشعرون شعوراً مَرَضياً تجاه المسألة البريطانية، أن يستشهدوا، أو يدفعوا بمصر إلى الخراب، من أن يوافقوا على أى شئ قد يعتبره الجمهور افتئاتاً على السيادة المصرية.

(د) النقاط الفنية للنزاع ليست هامة. والمشكلة الحقيقية هى ما إذا كانت بريطانيا ستلزم نفسه بانسحاب كامل نهائى للفنيين. وأساس المسألة هى أن القاعدة تزود المنطقة بأسرها وفقاً للأوامر البريطانية. فإذا تولى المصريون الإشراف فهل نأخذ بكلمتهم بأنهم سيطيعون الأوامر البريطانية حول حركة الإمدادات؟ أيضاً هل سيحتفظون بالقاعدة فى ظروف يمكن استخدامها؟ وماهو أكثر أهمية هو ما إذا كانت مصر ستوافق للغرب بما فى ذلك المملكة المتحدة لاحتلال واستخدام القاعدة فى حالة الطوارئ.

(هـ) نجيب غير مستعد لإلزام حكومته بشكل علنى بترتيبات أمنية مع الغرب فى هذا الوقت بسبب الرأى العام. يعد «بكلمة شرف منه» بالتعاون مع الولايات المتحدة، ومع البريطانيين وآخرين، بمجرد قيام مشاعر أفضل.

(و) ويشعر نجيب أن التقدم نحو ترتيبات مع إسرائيل ليست بالغة الصعوبة إذا ما حل مشكلته مع بريطانيا. فإلى أى حد يعتبر هذا غطاء من أجل الحصول على تأييدنا فى الوقت الحالى؟ إنه سيصر على ترتيب يربط مصر بالدول العربية الأخرى.

(ن) إن الولايات المتحدة يجب أن تضغط على بريطانيا للتخفيف من موقفها. وعلينا أيضاً أن نمارس نفوذاً قوياً للإبقاء على نجيب. من الضرورى التصرف بعد وصول واشنطون فى الحال حيث إن الجانبين ينتظران موقف الولايات المتحدة»(٣٧).

وفى مذكرة ثانية عنوانها «استنتاجات حول رحلة»، اقترح دالاس بما يتفق مع روح مذكرة مجلس الأمن القومى رقم ١٤١، طرد النفوذ الاستعمارى والجيوش من الشرق الأوسط وأن يتوازى مع ذلك نفوذ أوسع لسياسة الولايات المتحدة، تأخذ ملامحها الرئيسية: خلق استقرار وعدم تشجيع الحياد، عدم التحيز فى العلاقات بين إسرائيل والعالم العربى، والمحافظة على وحدة القوى الكبرى الثلاث، ولاحظ دالاس أن:

«الاستقرار السياسى المطلوب للتقدم الداخلى وبناء قوة دفاعية للمنطقة مفقود.. فمعظم المنطقة تتفشى فيها الروح الثورية المتطرفة والتى تتسبب فى تضخيم مشكلاتهم المباشرة والتقليل من شأن التهديد السوفيتى الأساسى».

وركز دالاس على أن وجود القوات البريطانية فى الشرق الأوسط هو «عامل عدم استقرار أكثر منه عامل استقرار» وأن «العامل الإسرائيلى، وارتباط الولايات المتحدة فى عقول شعوب المنطقة بالسياسات الاستعمارية والإمبريالية البريطانية والفرنسية هى أحجار تلتف حول أعناقنا». وفى الخلاصة عبر دالاس عن اعتقاده أن على الولايات المتحدة:

«١ ـ أن تنشد كل الطرق لتخفيف مخاوف العالم العربى حول الأهداف الإسرائيلية المستقبلة، وأن تقنع العالم العربى أن الولايات المتحدة تتصرف وفق سياسة من عدم التحيز الحقيقى.

إننا يجب أن نجعل العرب يدركون أننا نقبل دولة إسرائيل كحقيقة وأن أى تفكير لقلب صفحات التاريخ هو أمر غير واقعى كلية.

ويجب أن نعمل على تخفيف التوتر خطوة خطوة فى المنطقة وتسوية

سلمية نهائية. وأى تحرك من جانبنا لسلام عاجل وكامل سيكون غير واقعى. وإنما يجب أن نتحرك إلى الأمام حول مشكلات مثل إعادة توطين اللاجئين، خفض التوتر، خفض الخلاف حول الحدود وتعديلها بشكل واقعى، والتعويض، وإعادة اللاجئين، ووضع القدس.

٢ ـ أن نمارس كل جهد مناسب لإيجاد حل أو على الأقل نهدئ الموقف فى مصر، إيران، السعودية العربية وحول مشكلة العلاقات الهندية الباكستانية.

والبنود الثلاثة الأولى تثير مشكلات أساسية مع البريطانيين. وجهود الولايات المتحدة، والتى بميلها الطبيعى، ومصلحتها الذاتية، تجد نفسها فى مكان ما من الربط بين مواقف البريطانيين ودول الشرق الأدنى، هى جهود تكرهها بريطانيا بشكل متزايد. فهم يفسرون سياستنا على أساس أنها فى الحقيقة تسرع بخسارتهم لمكانتهم فى المنطقة. وإلى حد ما، وبغض النظر عن جهودنا التى تملى ذلك، فإن هذا قد يكون صحيحاً. ومع هذا، فى جانب كبير منه يرجع إلى التطور الطبيعى فى المنطقة، ويغير من علاقات القوى العالمية بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، أكثر من أن يكون بسبب عمل محدد من جانبنا.

إن الولايات المتحدة عليها دور حساس تلعبه فى هذه المواقف. ويجب أن نحاول حلولاً للمشكلات المحلية فى الشرق الأدنى بدون أن نسوئ علاقتنا مع بريطانيا بشكل يضعف أو يحطم تحالف الناتو. وجهودنا مع بريطانيا يجب أن تكون بشكل نتفادى معه أن نوضع فى موقف علينا أن نختار فيه بين المحافظة على تحالف الناتو وبين العمل على الإبقاء على جزء كبير من العالم الذى مازال حراً من الانزلاق إلى أيدى السوفييت. ويجب أن نعمل على التعامل مع هذه المشكلات المحددة كل على حدة فى نطاق هذا المجال المحدود من المناورة.

٣ ـ أن نقنع الدول العربية أن الولايات المتحدة تعمل وفقاً لسياسة خاصة بها فيما يتعلق بهذه المشكلة. وهذه السياسة هى التعاطف مع الأمانى

المشروعة للشعب وفقاً لتقاليدنا التاريخية الخاصة. ويجب أن نضغط على البريطانيين والفرنسيين للتحرك فى هذا الاتجاه. ويجب أن نقنع الدول المحلية أن هذه العملية من التطور يجب أن تكون بشكل منتظم. ويجب أن نذكرهم بكشل ثابت بفلسفة الكرملين، التى تعطى دلالة واضحة أن الاستراتيجية السوفيتية تخطط لاستخدام القومية المتطرفة لأهدافها الخاصة.

٤ ـ تقديم قدر صغير من مبالغ التنمية الاقتصادية فى بعض دول المنطقة وتشجيع استخدام التنمية الاقتصادية لموارد البترول حين يكون ذلك متاحاً. ويجب أن نستخدم المبالغ التى نقدمها فى المقام الأول لتطور مشاريع المياه والتى ستخفف بعض المشكلات المحددة مثل إعادة توطين اللاجئين. ومن مصلحتنا أيضاً تقديم قدر صغير من المعدات العسكرية لبعض الدول المختارة. مثل هذه المساعدة العسكرية سوف تستخدم فى أغراض الأمن الداخلى أو تقوية دفاع المنطقة والحصول على مزايا مناسبة.

٥ ـ أن نقبل حقيقة أنه ليس هناك تقريباً دفاع فى المنطقة فيما عدا وضع الجناح التركى. كما يجب أيضاً أن نقبل حقيقة أن موقفاً سياسياً مثل هذا فى الدول العربية لن يشترك ـ فى هذا الوقت ـ بشكل علنى فى ترتيبات دفاعية مع مجموعة من القوى الغربية وأن هذا سيشكل فجوة خطيرة فى الجانب الشمالى الحساس للتهديد السوفيتى. ولذلك يجب ألا نصبح مفتونين بمفاهيم لا واقع لها. وإنما يجب من خلال إجراءات مثل الموضحة عاليه أن ننشد تحسين الموقف العام بدون أن يتطلب هذا مقابلا من جانبنا. وحين نطلب بعض الضمانات من دول المنطقة فإن هذه الضمانات يجب أن تكون بسيطة، مباشرة وخالية من الجوانب القانونية. وبوجه عام فنحن لسنا فى موقف لكى نطلب عائداً محدداً لاستثمارنا فى هذه المرحلة. والفرصة الوحيدة هى التقدم بما يوحى بالثقة والصداقة والأمل فى الحصول على نتائج»[٣٨].

وهكذا، وضع جدول أعمال لسياسة الولايات المتحدة فى المستقبل. وقد قننت توصيات دالاس كسياسة فى مذكرة مجلس الأمن القومى رقم ١٥٥/١، والتى وافق عليها أيزنهاور فى ١١ يوليو.

(NOTES CHAPTER 4)

1. John Foster Dulles, address before the New York Board of Trade, 14 October 1952.

2. Ibid.

3. New York Times, 28 January 1953.

4. W. W. Rostow, The United States in the Worild Arena, P. 305.

5. For arms aid to Pakistan See Mid East Mirror, 6. Cecember 1952, P. 20.

6. Bowie interview with john Foster Dulles, Oral History Collection (JFDOH), P. 11.

7. New York Times, 13 February 1953, P.

8. Sulzberqer reeounts the same 10 December meetiaq in an entry dated 13 December, see sulzberqer, A Long Row of Candles, P. 804. According to this account, Naguib did not reply to the question of a U.S. military mission. The question must also be aised as to why sulzberger beld such "good news" for the two-month period 10 december to 14 february. also New York Times, 14 February 1953, P. 3.

9. Survey- 1952, RIIA, P. 222.

10. Ibid.

11. New York Times, 21 November 1952.

12. Mohammed Heikal, Nasser, P. 39.

13. CJCS 71321, 23 January 1953, CJCS 091 Egypt tile.

14. Private Papers of John Foster Dules, Box 9. P. 5, It Heikal's account is Correct, the Unlted States was awate of the speeiric items Iequested by Egypt as early as December 1952. See Heikal, Nasser, P. 37.

15. New York Times, 14 February 1953, P. 3.

16. New York Times, 8 March 1953, P. 36.

17. Eden, Full Circle, PP. 249-59.

18. Eden, Full Circle, P. 251.

19. Sulzberger, A Long Row of Candles, P. 849, New. York Times, 15 March 1953, P.1.

20. Sulzberger, A Long Row of Candles, P. 850, New York Times, 26 March 1953, P. 12.

21. Ibid.

22. New York Times, 4 April 1953, P. 4.

23. Mid East Mirror, 28 March 1953, P. 5.

24. Keesing's Contemporary Archives, Vol, 9, 1952 - 51, P. 12914.

25. New York Times, 10 May 1953, P. 73.

26. New York Times, 9 April 1953, P. 12 Soviet-Egypt lan Relations were raised to ambassadorial level on 22 March 1954.

27. Keesing's, P, 12957.

28. See NSC 141, P. 15. "Any increase in present military assistance programs should depend upon the contribution such an increase can make to the collective security of the free world." (Note no mention of Arab-Israeli peace.).

29 Britain too was adopting a more forthcoming Iine toward Israel. See Keesing's. PP. 12910-11.

30. Mid East Mirror, 16 May 1953, P. 3, New York Times, 12 May 1953, P. 1.

31. The following Summary of Dulles's 11 May talks is based upon: Memorandum of Conversation, 11 May 1953, Egypt ST D-1: Memorandum of Conversation, 11 May 1953, Egypt ST D-1/1: Telegram 2417, Caffery Summary of meetings, 12 May 1953, FOIA.

32. CFR Seminar "Problems of United States Policy in the Middle East," 30 April 1953, Record of Meetings, Vol. 18, CFR Archives.

33. New York Times, 14 May 1953, P. 1.

34. New York Times, 23 May 1953, P. 1.

35. New York Times, 27 May 1953, P. 1.

36. "It is not Possible to include Israel initially in the M.E.D.O., and the Government of Israel is aware of and accepts this fact." Declassified Documents- 1978, 5 November 1952, ref. 415B, author undetermined.

37. Private Papers of John Foster Dulles, Box 93, PP. 1-2.

الفصل الخامس

واشنطن تشرع فى طريق جديد

الحـزام الشـمالى

وعاد وزير الخارجية إلى واشنطن مستعداً للنجاح حيث فشلت دبلوماسية الولايات المتحدة من قبل. وكان دالاس مصمماً على تنظيم شبكة جديدة من دول الشرق الأوسط التابعة تحت حماية دفاع متبادل ضد السوفييت. ولكى يحقق هذا فإن عليه أن يوجه سياسة الولايات المتحدة إلى طريق مستقل، وإن لم يكن معادياً نحو تفضيل بريطانيا فى الإبقاء على استراتيچية ترتكز على السويس. وبعد سنوات من مراقبة فشل الخارجية الأمريكية فى تأكيد أن مصر مستعدة للبقاء كنقطة انطلاق للنفوذ الغربى، فإن دالاس أصبح الآن مستعداً لأن يفعل هذا.

وتقدمت الضغوط على بريطانيا للإسراع فى الجلاء عن السويس، فى نفس الوقت مع الجهود المستقلة عن بريطانيا لإقامة تعاون عسكرى وثيق مع أقطار «الحزام الشمالى». ولم تعد الولايات المتحدة تقيم خطط تغلغلها فى الشرق الأوسط على حل الخلافات المصرية البريطانية. وكان تعليق دالاس حول موضوع «الحزام الشمالى» بعد رحلته فى يونيو يشير إلى استعداد لأن يحيل مسألة العلاقات المصرية البريطانية ودور مصر فى المشروع الأمريكى للدفاع المشترك إلى مركز تابع وإلى درجة هامة مستقلا عن اندفاع الولايات المتحدة نحو النفوذ فى الهلال العربى الخصيب.

وهذه المبادرة ذات الحدين بدت مرضية للعديد من الأهداف الأمريكية المبسطة المعادية للسوفيت وفى مواجهة الحركات الثورية، فى الوقت الذى قدمت فيه لمصر مجموعة من الإشارات المتناقضة والتى أدت فقط إلى إفساد العلاقات المصرية الأمريكية.

وفى الوقت الذى شجعت فيه مصر من ناحية استعداد الولايات المتحدة لكسب تأييد بريطانيا على الجلاء، فإنها من ناحية أخرى راقبت واشنطن وهى تتولى تنظيم شبكة من الدول العربية موالية للولايات المتحدة، وتعزل مصر عن الدائرة التى تسعى لقيادتها.

وفى الوقت الذى كان وزير الخارجية يرسم المبادرات الأمريكية التى يجرى التفكير فيها منذ زمن طويل، أعاد أيزنهاور تأييد موقف الولايات المتحدة الاستراتيجى الأساسى والذى أيد بشكل متماسك الموقف البريطانى فى السويس. وفى ١٠ يونيو وبعد عودة دالاس مباشرة كتب أيزنهاور فى خطاب موجه إلى تشرشل أنه حالما تحل المسائل البارزة حول صيانة وجعل قاعدة السويس متاحة فى المستقبل، فإن الولايات المتحدة سوف تؤيد عقد مؤتمر حول الدفاع عن الشرق الأوسط والذى تعترف أنه سيشبع الرغبة البريطانية الدائمة فى تنسيق كامل بين القوتين فى تحالف الشرق الأوسط[١].

وخلال يونيو عمل دالاس فى اجتماع القوى الكبرى الثلاث فى واشنطن (١٠ ـ ١١ يونيو)، وكافرى فى اجتماعات عديدة مع وزير الخارجية فوزى، على تجديد المفاوضات الإنجليزية المصرية.. وفى منتصف يوليو وفى خطاب لأيزنهاور اعرب نجيب عن أستعداده لقبول الشروط البريطانية فيما يتعلق بالجلاء عن السويس وجعلها متاحة مقابل أسلحة أمريكية[٢] ويبدو أن تنازلات نجيب قد اقنعت البريطانيين بتجديد المحادثات مع المصريين التى توقفت فى ٦ مايو وفى ٣٠ يوليو جرى أول اجتماع غير رسمى إنجليزى مصرى فى القاهرة.

وكان دور الولايات المتحدة كوسيط يوجهه كافرى، يغضب البريطانيين الذين ظلوا على اعتقادهم القديم بأن الولايات المتحدة وخاصة كافرى نفسه، يحاولون إضعاف الموقف التفاوضى المصرى فى صالح مصر[٣]. وقد دعم الشكوك البريطانية ثناء صلاح سالم وزير الإرشاد القومى على الموقف الأمريكى حيث لاحظ أن «عدة نقاط، فى الموقف الأمريكى، تتفق مع وجهة نظرنا»[٤].

وكانت جريدة المصرى، وهى تنتقد استئناف المفاوضات، قد أيدت بدلا من المفاوضات، التعبئة ضد البريطانيين، ولاحظت أنه «حتى إذا ما أقنع الأمريكيون البريطانيين بالجلاء فإن هذا فقط سوف يعنى استبدال النفوذ الأمريكى بالنفوذ البريطانى، وهو شر لايقل عن شر الاحتلال»[٥].

وكانت هناك عدة دلالات على أن مصر لاتسعى إلى علاقات مع الدول الغربية فقط. فقد أشارت تقارير من القاهرة أن النظام يبحث الاعتراف بالصين الشعبية[٦]. وقابل نهرو ناصر فى منتصف يونيو. وفى أغسطس زار وفد من ١٠ ضباط مصريين يوغوسلافيا. وفى أغسطس ضمن تقرير لوزارة الخارجية الاتحاد السوفيتى والدول الأوروبية التابعة كأكثر المصادر احتمالا للأسلحة، وتبعه بوقت قصير إعلان عن اتفاقية تجارية سوفيتية مصرية تتضمن اتفاق مقايضة القطن المصرى بسلع سوفيتية لم تحدد[٧] وفى نوفمبر عرضت على بعثة مصرية للسلاح إلى كل من الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية مساعدة لمشروع سد أسوان، وهو العرض الذى رفضه المصريون[٨].

وفى ٢٠ نوفمبر انتقد ناصر الولايات المتحدة لفشلها فى تقديم معونة النقطة الرابعة التى كانت قد وقعت عليها للنظام السابق. وفى اليوم التالى، وضعت ترتيبات لثلاثة ملايين دولار سرية قدمتها وكالة المخابرات الأمريكية، وهو المبلغ الذى استخدمه ناصر باحتقار لبناء برج القاهرة[٩].

خلال هذه الفترة من استئناف وتوقف المفاوضات الإنجليزية المصرية، ومن

كبت النظام للعناصر المضادة له، وصلاته المتسعة مع السوفييت ومعسكر عدم الانحياز، كانت الولايات المتحدة منشغلة فى تنفيذ المرحلة الأولى من المساعدة الاقتصادية والعسكرية لمنطقة الهلال الخصيب وما بعدها. وبينما حررت هدنة يوليو فى كوريا اهتمام مؤسسات السياسة الخارجية والدفاع الأمريكية، فإن الانهيار الفرنسى فى فيتنام، وتفجير الاتحاد السوفيتى فى أغسطس لقنبلته الهيدروچينية الأولى، أضافت أصواتاً عاجلة للفريق الذى ينادى الولايات المتحدة «أن تفعل شيئاً»، فى منطقة الشرق الأوسط المهمة استراتيچياً. كذلك كان البريطانيون قلقين من أن الاتحاد السوفيتى، وقد انتهت أوروبا، بكلمات تشرشل، إلى «استمرار السلام المسلح أو حرب باردة لفترة طويلة»، سوف يحول اهتمامه للشرق الأوسط كهدف أقل خطراً لطموحه الإمبريالى.

ومن خلال دراسة للاختيارات السياسية ناقشها فريق أيزنهاور للسياسة الخارجية فى نهاية يوليو، تقرر أن تستمر سياسة الاحتواء مع ملء «الفراغات الاستراتيچية» فى الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا «بتحالفات استراتيچية جديدة» (وهو ما أصبح وظيفة فوستر دالاس)»[١٠]. وأخبر الأدميرال روبرت كارنى، الذى أصبح رئيس العمليات البحرية، فى اجتماع مغلق أن ثمة حاجة إلى مزيد من التركيز على البحر المتوسط والشرق الأوسط فى التخطيط الاستراتيچى[١١]. وقد أوضحت اعتبارات نقل البترول، وإعادة الإمدادات الفرنسية لفيتنام، أهمية القناة الاستراتيچية المستمرة.

وواصلت الولايات المتحدة تنسيق التخطيط الاستراتيچى «غير الرسمى» للشرق الأوسط مع البريطانيين وكذا مع الأتراك، بينما قامت فى نفس الوقت بشكل منفرد بدراسات تخطيطية. واتفق رئيس هيئة الأركان مع جدال الخارجية الأمريكية بأنه «لن يكون الآن من المرغوب فيه بشكل علنى إقامة ترتيبات تخطيط غربية للدفاع عن الشرق الأوسط فى وجه معارضة عربية..»

وبدلاً من هذا، وكما أوضحت مذكرة الأمن القومى ١٥٥/١، طورت الولايات المتحدة بشكل سرى خططاً للدفاع عن المنطقة مع الولايات المتحدة وتركيا، وآخرين كما قد يكون مرغوباً فيه»[١٢]. هذه الاجتماعات الثلاثية، والتى جرى أولها فى أزمير من ١٨ ـ ٢٣ مايو، اعتبرت كإجراء مقبول، وإن كان مؤقتاً، بالنظر إلى فشل منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط. ورغم هذا، فقد لاحظت هيئة الأركان فى مذكرة لها بتاريخ ١١ أغسطس لوزير الدفاع، أن غياب الاشتراك العربى كان عقبة خطيرة للتخطيط الفعال[١٣].

وكان مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط قد وضع على الرف بشكل دائم وكان عدم صبر المخططين الاستراتيجيين فى وزارة الدفاع يتزايد بالتشويش الذى يمثل سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط. وكان التشويش يبدو بدرجة كبيرة كخطأ المؤسسة الدفاعية، والتى ارتضت لفترة طويلة أن تلعب دوراً ثانوياً للبريطانيين فى مسائل الشرق الأوسط، (على الرغم من السعودية)، مثلما كان خط وزارة الخارجية، والتى كان إذعانها للبريطانيين وأفكارهم لما بعد الحرب حول التحالفات الموالية للغرب بعد الحرب، أبرز سبب فى عدم الحسم المستمر. فقد لاحظ الجنرال ماثيو ريدچواى رئيس أركان الجيش الأمريكى فى مذكرة فى ١٣ أكتوبر إلى رئيس هيئة الأركان «غياب تحديد شامل للأهداف الاستراتيچية فى الشرق الأوسط، فى داخل خدماتنا وكذلك بيننا وبين البريطانيين. إن هناك العديد من الدراسات حول أهمية المنطقة ولكن ليس هناك دراسة واحدة تتضمن كل جوانب المشكلة»[١٤]. فثمة أسئلة أساسية ضرورية لتكوين سياسة كفء مازالت فى حاجة إلى أن تعالج فى نطاق تخطيط شامل.

وكانت استجابة دالاس لهذه الفجوة فى التخطيط الاستراتيجى هو إقامة اتفاقيات ثنائية للسلاح والمساعدة مع البلدان المهتمة بذلك فى الهلال الخصيب وباكستان كمقدمة إلى رابطة للدفاع المتبادل. وكانت هذه المبادرة فى الدرجة

الأولى أداة لإقامة الهيمنة الأمريكية فى منطقة مازال يقوم بها «فراغ الحرب الباردة». ووفقاً للشروط التى وضعها تشريع الأمن المتبادل الذى يحكم هذه الاتفاقيات الثنائية، فإن الدول المستفيدة كان مطلوباً منها أن تعلن التأييد للحملة ضد الاتحاد السوفيتى، وأن تحظر تصدير المواد الاستراتيجية للاتحاد السوفيتى، وأن تسمح بإقامة بعثات عسكرية للولايات المتحدة.

ومن المحتمل بشكل كبير أن مصر قد أحيطت علماً بالمناقشات الأمريكية الباكستانية وذلك خلال زيارة وزير خارجية باكستان محمد ظفر الله خان للقاهرة فى ٦ أكتوبر.

وفى ٢٠ أكتوبر انتقد ناصر نائب رئيس الوزراء «العالم الحر» لفشله فى إتاحة رأس مال للتنمية واشتكى بمرارة لفشل الولايات المتحدة تقديم مساعدة عسكرية أو اقتصادية للنظام، وهو فشل واضح بالنظر إلى الصفقة الأمريكية الباكستانية المتوقعة. وهاجم ناصر الولايات المتحدة قائلاً إنها لن تفعل شيئاً يغضب بريطانيا. وقبل ذلك هاجمت جريدة المصرى النقطة الرابعة وإدارة ترومان من زاوية أخرى مفترضة أن:

«نستطيع شراء العرب بملايين قليلة من الدولارات.. وقد كان من الأفضل كثيراً وأكثر فعالية إذا ما اخترعت (الولايات المتحدة) نقطة رابعة أخلاقية، نقطة روحية، تستطيع أن تساعد الأمم المستفيدة أن تستعيد حريتها وحقوقها.

إذا كانت قد فعلت ذلك، فإن الأثر كان سيكون أكثر فعالية مائة مرة من النقطة الرابعة، التى لاتعرف لغة إلا لغة الدولار ولا كلمات إلا الجانب المادى»[١٨].

وفى ٣٠ نوفمبر تحدث نجيب بحرية فى مؤتمر صحفى حول كل الموضوعات فيما عدا العلاقات المصرية الأمريكية التى قال حولها بحدة: «لا تعليق».

وبدون الموافقة البريطانية، بقيت المساعدة الأمريكية لمصر مجرد قضية نظرية. وقد فضل بايرود لمدة طويلة «مساعدة عسكرية على نطاق صغير» كإثبات «الثقة» الولايات المتحدة في الضباط الشبان والثقة في «نواياهم الحسنة»[١٩]. وتخوف بايرود من أن الأحداث تتهدد الحياد الطفيف الذي أمكن للولايات المتحدة حتى الآن أن تحافظ عليه بين القاهرة ولندن. وفي غياب اتفاقية اعتقد بايرود أن تجدد حرب العصابات ضد بريطانيا وقواتها التي تبلغ ٨٠ ألفاً يرابطون في السويس كان أمراً ممكنا قبل العام الجديد. وسوف يضع استئناف العمليات العدائية الولايات المتحدة في موقف صعب حيث سيتعين عليها تأييد حليفتها بريطانيا ضد مصر[٣٠].

وقد فشلت مناقشات القوى الكبرى الثلاث في برمودا في أوائل ديسمبر أن تكسر الجمود حول السويس. وفي مناقشات غير رسمية على إفطار مع إيدن، لم ينجح في أن يفرض جدل الولايات المتحدة بأن إمكانية اتفاقية إنجليزية مصرية سريعة وما يتبعها من مساعدة أمريكية سوف تؤكد استمرار حكم نجيب وتحالف مصر النهائي مع الغرب[٣١]. وحتى لو كان ناصر سيحل محل نجيب والذي اعتقد بايرود أنه «يزداد قوة يوماً بعد يوم»، فإن ناصر أيضاً مفهوم أنه يريد أن يعقد «صفقة» حول السويس[٣٢]. وقد واجه إيدن حجج دالاس باتهام أن الولايات المتحدة وخاصة كافري وبايرود، يضعفون موقف بريطانيا التفاوضي، كافري لأنه معاد لبريطانيا، وبايرود من قبيل الجهل المطبق بالمسألة موضع الخطر. وقد أبلغ المصريون بفشل دالاس في كسر الجمود في اجتماع في ١٢ ديسمبر بين فوزي وكافري في القاهرة، وبين السفير حسين ووزير الخارجية في واشنطن.

وفي أعقاب الجمود الذي حدث في برمودا، استدعى سفراء مصر في الولايات المتحد وبريطانيا والاتحاد السوفيتي والهند وباكستان لإعادة تقييم واسع النطاق لسياسة مصر الخارجية. وفي ٢٧ ديسمبر، أعلنت وزارة

الخارجية نية مصر على أن تباشر سياسة «عدم التعاون» فى الحرب الباردة، بحيث ستتضمن عناصرها الأولية الاعتراف بالصين الشعبية، وإقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية المانيا الديمقراطية، وزيادة عدد وحجم البعثات المصرية فى الكتلة السوفيتية(٣٣).

وفى إعلانه عن هذا التحرك أعلن صلاح سالم وزير الإرشاد القومى:

«إننى هنا أعلنت أن مصر قد اتخذت خطوات عملية لتقوية التعاون فى كل أشكاله مع دول أخرى فى العالم، فى الغرب والشرق على قدم المساواة. ولن نفرق بين دولة وأخرى إلا فى استجابتها لمطالبنا وتأييدها لنا فى المجالات المختلفة سواء الاقتصادية أو السياسية.. إن هناك إمكانية كبيرة أن روسيا قد تنفذ (بعض هذه) المشروعات فى مصر إذا حدث اتفاق نهائى حول التفاصيل»(٣٤).

وقد ذهب دبلوماسى أمريكى إلى أن يلاحظ «إذا لم تستطع الولايات المتحدة أن تقنع المصريين أننا لا نستخدم ضغطاً لإجبارهم على الاتفاق مع البريطانيين والإسرائيليين، فإنهم قد يتحولون ضدنا بانتقام»(٣٥).

وكان المحللون على حق جزئياً فى افتراض أن إعادة توجيه السياسة المصرية الخارجية هو فقط حركة تكتيكية تهدف إلى إشعار الولايات المتحدة بالحاجة إلى فرض تغيير فى شروط الجلاء البريطانية، إلا أنهم فشلوا فى أن يدركوا ارتباط ذلك بتفضيل النظام العميق الجذور لسياسة خارجية مستقلة، والمعركة المستمرة التى تشنها العناصر المعادية للنظام، والعزلة المتزايدة لمصر فى العالم العربى الذى مازال يسيطر عليه النفوذ الاستعمارى والاستعمار الجديد، والاعتقاد السائد بأن مساعدة الولايات المتحدة الاقتصادية تعتمد على الاتفاق مع إسرائيل وكذلك مع بريطانيا. وهذه الصراعات الأخيرة تمتد أصولها فى قضايا لا تنحصر بمسألة قاعدة السويس. إلا أن كلا منها كانت تزداد حدة بسببها وكذلك برفض الولايات المتحدة تقديم المساعدة، وسياستها

التى لم تنضج فى مبادرة لاتعتمد على مصر للتغلغل السياسى والعسكرى فى الشرق الأوسط العربى.

وكان ناصر فيما اعتبر مقابلة صحفية استرضائية فى أبريل، قد أشار للاختيارات الاستراتيجية التى تنتظر قراراً من مصر، ملاحظاً أهمية عدة نقاط التى لم ينجح دالاس فى أن يلفت إليها اهتمام إيدن فى برمودا:

«إن ما نريده حقاً هو علاقة ودية مع بريطانيا حتى تستطيع مصر أن تتطلع إلى فترة من التقدم، خالية إلى الأبد من مصدر الإزعاج المستمر وهو نزاعها مع بريطانيا. فإذا أقرت بعدالة قضيتنا ولم تصر على عدم إجبارنا على حلف إقليمى آخر، والذى ينظر إليه الشعب كشكل آخر من الاحتلال، فإننا نستطيع أن نتناقش حول الباقى.

إن الحكومة البريطانية يجب أن تدرك أنه مع كل شهر فإن الموقف يزداد سوءاً من وجهة نظرها. فمثلاً فقد أيدت مشروع اتفاقية صدقى بيفن عام ١٩٤٦ . ولكن لا أستطيع تأييده الآن. فثمة أشياء كثيرة حدثت.. وبشكل مشابه، فإن مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط قد قدمت بشكل مهين بحيث أننا لا نستطيع أن نتحدث حولها أو أى شئ مشابه لها.

وتسأل ماهى سياستنا؟ إنها الجلاء. والاستقلال التام. ولكننا أيضاً نريد أن تعمل قاعدة قناة السويس بشكل كفء ونحن على استعداد لأن نناقش كيف يمكن المحافظة على كفاءتها كقاعدة مصرية..

فإذا اعتقدت بريطانيا أنها تحت غطاء الفنيين تستطيع أن تبقى احتلالها فإنه بالطبع من غير المجدى أن نناقش المسألة. وإذا كانت مستعدة لأن تنظر إلى الأمر من زاوية مصالحنا وكذلك مصالحها وأن تتبين تماماً ماهو المطلوب فإننا نستطيع أن نتحدث.. قد نفشل فى الاتفاق ولكننا نستطيع أن نحاول.

ومرة أخرى تسأل عن الدفاع عن الشرق الأوسط. وفقاً لطريقتنا فى التفكير فإن الدفاع الإقليمى ليس شيئاً مكتوباً على الورق.

وأعتقد أنه من الحقيقى أن البلدان العربية تريد أن تبنى دفاعاتها. وهم فى هذه اللحظة ضعفاء. فإذا حصلنا جميعاً على المساعدة فسوف نبنى قوتنا، وسوف يكون ثمة ترتيبات استراتيچية والتى ستكون لفائدة أصدقائنا. ولن نستطيع أن نبنى مثل هذه الدفاعات إلا بمساعدة أصدقائنا.

وفى النهاية فإن الأمر سينتهى إلى هذا السؤال: من سيكونون أصدقاؤنا؟»[٣٦].

وقد اكتسبت مبادرة الولايات المتحدة حول «الحزام الشمالى» قوة دفع فى الشهور الأولى من عام ١٩٥٤. وتبع إعادة شاه إيران الذى يمكن الاعتماد عليه سياسياً إلى عرشه برنامجاً للمساعدة العسكرية الأمريكية لتأمين إيران للشاه وللولايات المتحدة من خلاله. وكانت العراق وباكستان تسعيان بنشاط إلى المعونة العسكرية الأمريكية وهو توقع كان موضع ترحيب واشنطن. وكانت العربية السعودية، والتى كان بترولها ومصالحها الأمنية ذات أهمية حيوية للخارجية الأمريكية، تقترب من عقد اتفاقية حول الأسلحة[٣٧].

وكانت مناقشات الولايات المتحدة مع الأقطار الواقعة على حدود الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط وغرب آسيا ثنائية فى ظاهرها وبشكل يختلف عن المحاولات السابقة غير الناجحة لتنظيم ترتيبات جماعية. ومع هذا فقد كانت ثنائية فقط إلى الحد التى كانت ترتبط فيه بمسائل المساعدة والإمدادات العسكرية.

«وهذه المفاوضات الثنائية كانت تجرى بالنية الواضحة لدعم حلف دفاعى جماعى. وكانت المفاوضات مع تركيا وباكستان والعراق تتم مباشرة من خلال الجهود لإقامة «دفاعات ذات علاقة متبادلة» على سبيل المثال أمن جماعى معاد للسوفييت تموله الولايات المتحدة. وفى يناير ١٩٥٤ كانت الصحف تنشر تقارير عن تكوين تحالف تركى ـ باكستانى ـ عراقى «بتشجيع» الولايات المتحدة باعتباره «حلقة أخرى فى سلسلة الغرب ضد التوسع السوفيتى للجنوب الاستراتيچى»[٣٨].

وقد تجوهلت أساسا معارضة الهند لخطط الولايات المتحدة لتسليح باكستان. كما لقى قلق بريطانيا حول رد فعل مصر للحلف المقترح اهتماماً قليلاً كذلك. وبالنظر إلى رغبة باكستان فى أن «تثبت فى وجه الضغط وأن يحسب حسابها»، فإن اهتمام رئيس الوزراء نهرو فى أن يبقى المنطقة خارج حدود الحرب الباردة، وارتباط ذلك بتعبيرات مصرية مماثلة فى نهاية ١٩٥٣، قد اعتبر أمراً غير واقعى بالنسبة لاستراتيجية الاستقطاب فى واشنطن(٢٩).

ومما كان ذا معنى، فيما يتعلق بمستقبل السياسة نحو مصر، رفض واشنطن لأن تنظر بشكل جاد لإمكانية تسليح الاتحاد السوفيتى للهند كرد لمعونة الولايات المتحدة لباكستان. وكما ذكرت النيويورك تايمز فى ١٠ يناير:

«لاتعطى أى أهمية هنا لفكرة أنه إذا سلحت واشنطن باكستان فإن الهند سوف تطلب مساعدة من روسيا، وإن الهند سوف تصبح شيوعية، إذ إنها سوف ترفض بيع مثل هذه المواد الاستراتيجية كالمنجنيز والميكا للولايات المتحدة وذلك لحاجتها الشديدة للدولارات. وأن أى بيانات بهذا المعنى من هنود فى الولايات المتحدة حين تقارن بتأكيدات من الخارجية الهندية وأخرين، تبدو كمجرد تكتيكات للتخويف.

ومما له اهمية أيضاً فى تقييم علاقات الولايات المتحدة بالقاهرة فى الشهور المقبلة هو التحقق ليس فقط من أن الولايات المتحدة بتسليحها باكستان سوف تفقد وضعها فى الهند أياً ما كان هذا الوضع وما يمثله»، وإنما أيضاً أن ذلك ثمن غير مقبول لدفعه مقابل فوائد يفترض أنها سوف تنتج عن مد سياسة الاحتواء»(٣٠).

وقد زار دالاس باكستان خلال رحلته فى الشرق الأوسط ووجد هناك حماساً للمساعدة الأمريكية وفقاً للشروط الأمريكية، وهو ما تناقض بشكل حاد مع ما استقبل به فى الهند ومصر. وقد أبرزت التقارير اتجاه الهند

المتعاون كما روت التقارير الراى أو الأمل بأن نمو نفوذ باكستان فى العالم العربى «ربما يتحدى حتى نفوذ مصر، بعدد سكانها الذى يقترب من ٨٠ مليوناً بما فيهم من قدرات عسكرية متميزة، وميول للنمط الغربى للتقدم المادى، فإن باكستان تبدو مرشحة لدور قوة إسلامية قيادية»[٣١].

ومما له دلالة على سعى باكستان للقيادة هو الإعلان الذى صدر فى ديسمبر عن تحولها إلى «دولة إسلامية» وهو الإعلان الذى وإن كان قد أغضب الهند إلا أنه يفترض أنه قد أرضى الخارجية الأمريكية. فإن باكستان الإسلامية المؤيدة بالمساعدة الأمريكية العسكرية والاقتصادية سوف تكون قادرة ـ فى أعين بعض مخططى السياسة الأمريكية ـ على قيادة الدول العربية من المعسكر الحيادى التى ترأسه الهند إلى المعسكر الغربى[٣٢].

وقد تحركت الدول المتلهفة للاستفادة من سخاء الولايات المتحدة وفقا لشروط تهدف إلى ربطهم بالمحيط الأمريكى المعادى للسوفييت، تحركت بسرعة لوضع الأساس لمد نفوذ الولايات المتحدة. ففى ١٩ ديسمبر أعلنت باكستان وتركيا عن عزمهما لعقد معاهدة وصفها محمد على رئيس وزراء باكستان «بأنها فى المقام الأول اتفاقية للتعاون والصداقة والتى لاتزج بالدولتين فى التزامات دفاعية رسمية». وبعد ذلك بثلاثة أيام طلبت باكستان أسلحة وفقا لشروط التشريعات الأمريكية للأمن المتبادل. ووافق أيزنهاور على طلب باكستان فى ٢٥ فبراير، وقد لحقت العراق بسرعة طالبة أسلحة فى ٢٤ فبراير وفى مقابلة صحفية لوزير خارجية باكستان ظفير الله خان فى ١٤ مارس، دعا الدول ذات التفكير المشابه لتتبع تركيا وباكستان، اللتين وقعتا فى ٢ إبريل معاهدتهما للمساعدة المتبادلة. وفى زيارة مفاجئة للقاهرة بعد ذلك بشهر لم ينجح وزير خارجية باكستان فى حث مصر لأن تطلب دورها فى الدفاع عن المنطقة.

وفى البداية قوبل توسيع وجود الولايات المتحدة فيما كان تقليديا احتكار

بريطانيا بمعارضة قوية، والتى استمر استراتيچيوها يعتقدون أن بريطانيا يجب أن تحتفظ بالمسئولية الأولى عن الدفاع عن الشرق الأوسط وأن أى تحالفات جديدة يجب أن تكون نتيجة لاتفاق ثنائى إنجليزى أمريكى[٣٣]. وقد نظر البريطانيون إلى المبادرة الأمريكية فى باكستان وإيران والعراق كسياسة أمريكية مستقلة والتى لن تضعف فقط النفوذ البريطانى المتبقى فى المنطقة بل سوف يتعارض أيضا مع استراتيجيتهما الدفاعية المرتكزة على السويس. وكتب جيمس سبين فى Middle Earst Journal، أن «الفكرة الأمريكية عن الحزام الشمالى»:

«هى بوضوح ليست على اتساق مع السياسة القائمة على السويس.. وأن تحول التركيز الأمريكى الأول لخطط الدفاع الأمريكية من قاعدة القناة يخفض سلطة بريطانيا على مصر ويتجه إلى أن يظهر نزاع السويس فى نطاق الحجج الأوروبية الاستعمارية اكثر منه فى نطاق تنظيم الدفاع المشترك. إن من النفوذ الأمريكى المباشر إلى جنوب آسيا يستكمل «الاضطلاع» الأمريكى بالشرق الأوسط»[٣٤].

وقد اكدت التقارير القادمة من لندن الاقتناع البريطانى بأن جلاء القوات البريطانية التى تقدر بـ ٨٠,٠٠٠ من السويس يمكن أن يتم بشكل آمن فقط إذا ماتم تنسيقه مع السياسة الأمريكية فى الحزام الشامالى[٣٥].

وعلى الرغم من تحفظاتها كانت الخارجية البريطانية شغوفة لتأمين وضع بريطانيا فى العراق، والذى لايمكن ضمانه بالتنقيح البسيط للمعاهدة البريطانية العراقية لعام ١٩٣٠ والتى كانت سوف تنقضى قريبا. وكانت المصالح الأمريكية التى لم تحمها الإتفاقية يجب أن توضع فى الاعتبار فى أى اتفاقية جديدة. ومن أجل تقليل خسائرها للولايات المتحدة الأكثر قوة استراتيچية، واجهت بريطانيا ضرورة الإذعان للاستراتيچية الأمريكية التى اعتبرتها غير ملائمة عسكريا.

وفى ضوء الاعتبارات الاستراتيجية العسكرية كان إنجاز دالاس فى الجناح الشمالى حول الحلف التركى الباكستانى عديم الفائدة «وإعطاء الضعف شكلا رسميا»[٣٦]. ومع هذا، فإن التقارير الصحفية ربطته بحلف بروكسل. وكان الأمريكيون وبالتأكيد البريطانيون تحت هذا الوهم. وقيل إن رسميين أمريكيين كبار قد أكدوا، وكثمن للتعاون البريطانى، للبريطانيين أن الاتفاق «التركى الباكستانى» يتصور تعاونا سياسيا ومشاورات عسكرية ولكنه لايتضمن تخطيط دفاعى مشترك[٣٧].

ومع هذا فإن ماكان الاتفاق يعنيه هو إعلان علنى من تركيا وباكستان عن تقديرهم «للأخطار الخارجية المشتركة وتهديدات التخريب الداخلى»، وحماسهم لتوسيع النفوذ الإمبريالى الأمريكى كسلاح ضد الانشقاق الداخلى. وقد ظهر هذا الهدف الأخير بشكل بارز بين أهداف الولايات المتحدة كما ظهرت خطوطها العامة فى تقرير هيئة الأركان المشتركة حول «الأهداف العسكرية العامة فى الشرق الأدنى، إفريقيا وجنوب آسيا» وكان أول هذه الأهداف هو «تحسين الوضع فى كافة المنطقة من خلال استعادة وصيانة الأمن الداخلى فى كل بلد ككل»[٣٨].

ولم تستقبل القاهرة بحرارة تزويد الولايات المتحدة للعراق بالأسلحة وهو ماكشف عنه فى بغداد فى ٢٥ إبريل، حيث كانت مصر قبل بريطانيا، وإن كان لأسباب مختلفة، قلقة حول آثار مبادرة أوروبية ناجحة على محادثات الجلاء المتعثرة. وقبل ذلك بثلاثة أسابيع أعلنت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية، برئاسة مصر، معارضتها لأى بلد عربى ينضم لأحلاف دفاعية غربية. وأخبر فوزى كافرى أن مصر سوف تقاوم «بكل الطرق» اشتراك العراق فى الحلف الباكستانى التركى[٣٩]. وكان أى إنقسام فى الصفوف العربية، والذى أوحت به بقوة اتفاقية السلاح العراقية، سوف يضع ضغطا متزايدا على مصر لكى تعقد صفقة أكثر مواءمة للمصالح الغربية.

وفى الأيام المندفعة لربيع عام ١٩٥٤، كانت المعارضة المصرية الناشئة لمبادرة الولايات المتحدة ذات أهمية قليلة بالنسبة لواشنطن. وكانت استراتيجية شاملة توضع بواسطة دالاس والمؤسسة الدفاعية. كما كانت الحقوق فى القواعد تناقش بنجاح فى أسبانيا، وليبيا، والعربية السعودية. كما كانت مراكش وتونس فى الطريق إلى الاستقلال عن فرنسا. كما أشارت نظرة أيزنهاور الجديدة، وسياسة دالاس فى «الانتقام الشامل» تخفيضا فى قدرة الولايات المتحد التقليدية كما أعطت ضرورة جديدة لاستخدام قوى عسكرية إقليمية تابعة. وكان الدفاع الجماعى يمثل بالنسبة لإدارة أيزنهاور «أكثر دفاع تستطيع الحصول عليه بأقل قدر من المال»[٤٠].

وقد انعقد فى استنبول فى منتصف مايو ولمدة أربعة أيام مؤتمر لثلاثة عشر رئيسا لبعثات الولايات المتحدة من اليونان حتى باكستان ونقل عن بايرود مساعد وزير الخارجية قوله خلال المناقشات أن واشنطن تعتبر:

«أن حلف أنقرة - كراتشى أهم تطور فى الشرق الأوسط منذ الحرب العربية الإسرائيلية، وأنها تضع كل سياستها للشرق الأوسط على افتراض أن الحلف يمكن أن يوسع لكى يضم دولا أخرى من الشرق الأوسط وخاصة إيران والعراق. إن الحلف التركى الباكستانى هو بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ما لمعاهدة الدفاع الأوروبية بالنسبة لسياسة واشنطن الأوروبية»[٤١].

وقد عبر الرسميون فى المؤتمر عن ثقتهم فى أن الانتخابات العراقية المقبلة سوف تخلق المناخ الداخلى الضرورى لإخلاص العراق للتحالف، وهو التحالف الذى كان البعض فى واشنطن يأمل انه سوف يملأ الفراغ الناجم عن منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التى شوهت سمعتها، وجامعة الدول العربية «سيئة الطالع»، وأن ينتهى الحديث عن حلف للأمن الجماعى العربى، وأن يحول اهتمام العرب عن إسرائيل، وأن يضمن لباكستان عباءة القيادة الإسلامية[٤٢].

وقد حملت كل من هذه الاختيارات إمكانية عزل مصر عن عالمها العربى. وكانت رغبة مصر فى منظمة للأمن الجماعى العربى قد نوقشت عام ١٩٥٠، ومع أكتوبر ١٩٥٣ ضمت المنظمة جميع أعضاء جامعة الدول العربية فيما عدا ليبيا. وكان الهدف الأول من الحلف هو خلق جيش عربى من ١٥٠,٠٠٠ رجل يعمل تحت قيادة الجامعة العربية. ولم تكن الولايات المتحدة من جانبها تواقة لأن ترى تطور حلف عربى والذى ستكون نقطة التركيز التى ستوحده هى «حل» المشكلة الفلسطينية، كما سوف يحول انتباه العالم العربى بعيدا عن «التهديد السوفيتى الحقيقى». وكان المأمول أن مصر بدون تأييد الجامعة العربية، وبإحباط باكستان الموالية للولايات المتحدة لمناوراتها، سوف تجبر على أن تحول نظرها جنوبا «للقائد المسلم لأفريقيا»، وهو ماكان أكثر أمانا وأيسر على التحكم فيه فى نظر واشنطن من ادعاءات القاهرة للقيادة العربية تحت الستار المثير من «عدم التعاون»[٤٣]. ووصفت زيارة صلاح سالم التى استمرت أربعة أيام للعربية السعودية فى أوائل يونيه لمناقشات حول التعاون العسكرى أنها قد جرت «لإنقاذ مصر من التفكك الواضح لقيادتها للشرق الأوسط»[٤٤].

وقد أدى إصرار مصر على رفض أن «تقف وأن تثبت أنه يمكن الاعتماد عليها» إلى فصلها عن بقية العالم العربى، وأن تجعل صناع السياسة الأمريكية الذين تعودوا على أن يشقوا طريقهم فى العالم الثالث، يعتقدون الاحتمال، واستمراراً للتصور المألوف للأزمة والذى حجب لمدة طويلة الواقع المصرى فى الولايات المتحدة، كتب أيزنهاور مقارنا مصر بإيران «أن الموقف فى مصر ليس أفضل على الأقل فيما يتعلق بقدرته الكامنة على الإضرار بالولايات المتحدة».

وحتى لو قبلت سياسة الولايات المتحدة، وحتى لو زادت من عزلة مصر، فإن نجيب والضباط الشبان ظلوا يتمتعون باحترام كبير فى واشنطن. وكان

جون بادو، والذى سيكون سفيرا للولايات المتحدة فى مصر فى عهد كنيدى، ممثلا لهؤلاء الذين نظروا إلى «حكم الرجل الواحد» كعودة إلى النمط المصرى الأصلى (وكذا فى سوريا وإيران) «لحكومة الرجل القوى». ولم يمثل دور نجيب كوسيط فى مجلس قيادة الثورة أى صعاب منهجية لبيدو الذى واصل أعجاب الولايات المتحدة قياسا بأتاتورك كتبرير لتأييد النظام المصرى[٤٥].

وحين تحرك ناصر علانية فى فبراير لإخراج نجيب، تكيفت الخارجية الأمريكية بسرعة مع هذا التغيير.

وكان بايرود يرى نجم ناصر فى الارتفاع فى نهاية عام ١٩٥٣، وذكر أن الدبلوماسيين الأمريكيين لم يفاجأوا تماما حين استقال نجيب من منصبه كرئيس، وكرئيس للوزراء، وكرئيس لمجلس قيادة الثورة فى ٢٢ فبراير[٤٦]. وقد رأت النيويورك تايمز فى إعادة نجيب بعد ذلك كرئيس فى ٢٨ فبراير كدليل على «عدم النضج، وعدم الخبرة السياسية والتى تبعث على الخوف».

وكاستجابة لبروز ناصر كرئيس للوزراء فى ١٨ أبريل، كتبت النيويورك تايمز فى افتتاحيتها مرددة خط بايرود وكافرى الذى طالما دافعا عنه بأن «الحجة العسكرية»:

«هى أن الضباط الشبان لم يقوموا بالثورة لكى يروا السلطة تعود مرة ثانية للجمهور القديم الفاسد الذى يقوده الوفديون والسعديون ويستغله الإشتراكيون والشيوعيون والإخوان المسلمون. فإذا كان البديل لذلك هو حكم صارم بواسطة مجلس قيادة الثورة فإن هذا يبدو مفضلا والجيش هو الوحيد القادر على استعادة الاستقرار، وبدون استعادة سريعة للقانون والنظام فقد يكون هناك فوضى من نوع خطر. وقد أوقظ الجمهور المصرى كثيراً فى السنوات الأخيرة وفى الأغلب بواسطة الوفديين المعاديين للأجانب لكى يكون من السهل السيطرة عليه..

فإذا توحدت مجموعة الضباط فإنها تستطيع إنقاذ مصر، وهذا مايبدوا أنها

تفعله. ولذلك فإن المرء يمكنه أن يؤيد التفاؤل الحذر، إلا أنه من الواضح تماما أن أحدا لايستطيع أن يتأكد من شيء فى مصر اليوم»(٤٨).

إن اللاعبين المصريين قد تغيروا، ليس فى هذا أى شك. ومع هذا فقد ظل المخطط للدور الأمريكى كما هو. وظلت صورة مصطفى كمال تمارس تأثيرا هاما فى الولايات المتحدة، والتى كانت غير قادرة على أن تتفهم تحول القيادة فى الشرق الأوسط العربى إلا كشكل مختلف من الديكتاتور الفاسد الموالى للغرب إلى الديكتاتور المصلح ذى العقل المتنور والموالى أيضا للغرب. وقد قوبل تولى ناصر للسلطة بالترحاب من أولئك الذين سبق وأن رحبوا بنجيب بلغة المتغيرات التى يفهمها رجال الدولة الغربيون. وباختصار كان ناصر أيضا ممن يستطيع الغرب أن يتعامل وفقا لشروطه طبعا(٤٩).

وأدى الاستعداد الطبيعى من جانب الصفوة الأمريكية صانعة السياسة لفرض أفكارها الإمبريالية الضيقة كالمرشد الأول لتقييم للأحداث المشوشة فى مصر مثل تولى ناصر، إلى أن يعميهم عن خصائص هامة تميز النظام الجديد عن تطورات مصرية وغربية سابقة فى فترة مابعد الحرب. فقد فُهمت القومية المصرية فى واشنطن بشكل غامض فقط رغم التحذيرات العديدة، وإن كانت غير كاملة، من جانب الرجال الذين يعملون فى الميدان. وأظهر دالاس بوضوح فهما معيبا للحركات الشعبية والقيادة فى العالم الثالث بشكل عام، وهو وضع سوف يتدهور بشكل أكثر مع استمرار سنوات توجيهه للسياسة الخارجية الأمريكية. وكان ظهور برجوازية عسكرية إصلاحية طيعة «أخرى» أمر يتسق مع خبرة الولايات المتحدة فى العالم العربى المثقل بالانقلابات بما بعد الحرب، على أن ناصر أصر لا على إدارة سياسة مصرية مستقلة فحسب بل أيضا سياسة خارجية عربية والتى حين لم ترى فى واشنطن كمعادية للمصالح الغربية فقد نُظر إليها باعتبارها لاتتمشى مع رغباتها. وكان هذا تطورا لم يفكر أى أحد فى واشنطن ذو مسئولية فى صنع السياسة أنه ممكن، دعك من أن يكون مقبولا.

وقد تحقق تقدم في محادثات الجلاء في أعقاب فشل دالاس في برمودا، وأساسا حول موافقة القاهرة على السماح باستخدام قاعدة السويس في حالة هجوم على تركيا[٥٠]. وبقى تزويد الولايات المتحدة لمصر بالسلاح، والذى ظل في أعين المصريين عاملا حاسما في العلاقات، بقى مشروطا بالشرط السياسى الذى لم يتحقق بعد وهو الاتفاق التام مع البريطانيين، وكذلك على شروط الدفع المقيدة لثمن السلاح (بالنقد فقط لا بالإقراض) وهى الشروط التى لم تكن مقبولة لمصر[٥١].

واستمرت العلاقات مع النظام المصرى في الشهور التى سبقت اتفاقية الجلاء تدور حول مسألة إمدادات السلاح، وقد لاحظ ناصر في ١٩ إبريل (قبل ٦ أيام من الإعلان عن مساعدة الولايات المتحدة العسكرية للعراق) أن رفض الولايات المتحدة لتزويد مصر بالسلاح قد يجبر مصر على النظر إلى الكتلة السوفيتية، وهو التهديد الذى اكتسب مصداقية حين ذكرت مجلة US News and World Reportr أن مائتى صف ضابط يتدربون في بولندا[٥٢]. ومع هذا فقد أكدت أن مصر ظلت حريصة على تلقى أسلحة أمريكية ولكن بدون الشروط التى يقتضيها تشريع الأمن المتبادل التى أصرت عليها واشنطن[٥٣].

ولم تكن طلبات النظام المستمرة للسلاح لأسباب تتعلق فقط بالأمن الداخلى أو المكانة. فقد كان لدى ناصر أسباب للقلق حول ميزان القوى مع إسرائيل والتى كانت وفقا لتقارير تدور في الدوائر الدبلوماسية العربية على وشك أن تعقد صفقة أسلحة سرية مع فرنسا[٥٤]. وكانت لجنة التنسيق للسلاح للشرق الأدنى، والتى انشئت سرا كجزء من الاتفاقية الثلاثية لمايو عام ١٩٥٠ للإشراف على بيع الأسلحة الغربية للشرق الأوسط، قد أشرفت على إقامة:

«توازن كمى تقريبى بين إسرائيل والعرب، وهو الميزان الذى مال قليلا لجانب العرب فقط في حالة ما إذا أخذ في الاعتبار جميع جيران إسرائيل،

ولكنه بصراحة مال ناحية إسرائيل ضد أى خصم محتمل لإسرائيل بما فى ذلك مصر.. وتظهر المعلومات أنه وفقا لنظام الحصص كانت إسرائيل قادرة على الحصول على تفوق عسكرى كافى لهزيمة أى تجمع محتمل لمعارضة عربية»[٥٥].

وقد تعرضت سياسة الولايات المتحدة للهجوم من جانب ناصر وصلاح سالم بأشد لهجة انتقادية استخدمها النظام فى بياناته الرسمية. ففى خطب فى ١٣ إبريل اتهم القادة المصريون أن المصريين ينظرون إلى برنامج النقطة الرابعة الأمريكى «كشكل من التغلغل الأمريكى الاستعمارى فى الشرق الاوسط» وهى التهمة التى كانت ملحوظة فى جراتها أكثر من دقتها»[٥٦]. وقد تضمن تحرر المصريين من الوهم فيما يتعلق بالولايات المتحدة دور كافرى فى محادثات الجلاء، والتى استؤنفت فى ٢٦ مايو بعد توقف عدة شهور. فقد ادعت تقارير فى منتصف يونيو حول اتفاقية إنجليزية مصرية لاستبعاد الولايات المتحدة وخاصة كافرى من أى اشتراك بعد ذلك فى المحادثات[٥٧]. وكان من المعروف تماما عداء بريطانيا لما تصورته تفضيل الولايات المتحدة لمصر، رغم أن كافرى كان أداة هامة فى كسب تنازلات مصرية حول مسائل تتعلق باستمرار وجود الفنيين البريطانيين وإعادة النشاط للقاعدة فى حالة هجوم على تركيا.

وكان استمرار غياب تسوية مع لندن يضعف مركز ناصر الداخلى الذى مازال مهتزا ويعطى اليساريين والمتعصبين الإسلاميين مادة لحملتهم المستمرة ضد النظام. ولاشك أن معارضة ناصر المستمرة لاتفاقية حول حقوق إعادة النشاط للقاعدة كانت مدفوعة بالقلق حول رد الفعل الداخلى لمثل هذا التنازل[٥٨]. وفى مقابلة مع جريدة صنداى تايمز فى ١٣ يونيو، أوضح ناصر أن اتفاقية (الجلاء) سوف تنهى حملة الإشاعات والاتهامات الموجهة ضد النظام من «الشيوعيين والمعارضة».

وكانت الولايات المتحدة أيضا حريصة على أن تضع حدا للمشكلة التى اعتقد دالاس أنها عامل عدم استقرار الذى يستفيد منه السوفيت فقط. وكان من بين ما يقلق الولايات المتحدة حقيقة أن عشرين مليون دولار من المساعدة الاقتصادية لمصر والتى دافع عنها طويلا بايرود وكافرى ولكنها أوقفت كلفتة تأييد للندن، كان يجب إعادة رفعها للكونجرس للموافقة بعد نهاية السنة المالية فى ٣٠ يونيو.

وقد سافر كل من إيدن وتشرشل، واللذان كانت علاقاتهما مع دالاس متوترة بالفعل بسبب الخلاف على مؤتمر جنيف حول الهند الصينية، سافرا إلى وشنطن فى ٢٥ يونيو لمناقشات حول الجلاء. وضغط أيزنهاور على تشرشل للوصول إلى اتفاق سريع مع مصر محذرا أن الولايات المتحدة سوف تنفصل عن لندن وتتبع سياسة مستقلة عن الاهتمامات البريطانية أن لم يتم هذا قريبا(٥٩).

وقد سجل هذا التهديد التخلى عن سياسة الولايات المتحدة التى اتبعت بشكل متماسك خلال فترة مابعد الحرب وأعيد تأكيدها فى مؤتمر برمودا حين وافق دالاس ـ ضد غرائزه ـ على استمرار الإذعان للرغبات البريطانية فيما يتعلق بشروط المساعدة العسكرية والاقتصادية. وهذا لايعنى أنه أن لم تكن القيود البريطانية موجودة فإن المعونة كانت ستكون قريبة.

والحقيقة أن ملاحظة الولايات المتحدة على الالتزام على الموقف البريطانى القائم على ربط المساعدة بتنازلات مصر قد ساعد على تعتيم الخلافات الحقيقية بين مصر والولايات المتحدة والتى سوف تتضح تماما فى فترة مابعد اتفاقية الجلاء. ومع هذا، فإن مؤسسة السياسة الخارجية، ودالاس بوجه خاص، لم يتصوروا موقفا ترفض فيه مصر حقا الاعتراف بالتزامات الحرب الباردة المرتبطة بالمساعدة الأمريكية.

وكانت الفترة مابين برمودا ومناقشات واشنطن مثمرة بالنسبة

لدبلوماسية الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، والتى أمدت دالاس بثقة كافية لكى يواجه تشرشل ودالاس. وكان مركز الولايات المتحدة على الحدود السوفيتية من تركيا إلى باكستان قد تدعم باتفاقيات ثنائية للسلاح واتفاقيات للدفاع المتبادل. وفى ضوء هذا وغيره من النجاحات العسكرية والسياسية، اعتبر الوضع البريطانى فى مصر بشكل متزايد كشىء يمكن الاستغناء عنه، خاصة إذا ما عاق دعم نظام موالٍ للولايات المتحدة فى مصر وحيث بقيت مساعدة الولايات المتحدة التى مازالت محظورة عاملا حيويا وحاسما.

وفى ٢٧ يونيو ظهرت تقارير تتحدث عن اتفاق إنجليزى أمريكى حول عرض بريطانى للجلاء. وكما روى إيدن فى مذكراته، كان وعد الولايات المتحدة بعمل منفرد أقل من أن يكون إنذارا للبريطانيين من أن يكون ضمانا ملزما لولاء مصر لاتفاق نهائى. فقد كتب إيدن:

«لقد وافق الأمريكيون على استخدام نفوذهم الاقتصادى لكى يساعد كحافز لحث المصريين على التوصل والالتزام باتفاقية وفقا لشروط مقبولة. كان هذا مفهوما من جميع الأطراف المعنية، وإن كان لم يعبر عنه بشكل صريح»(٦٠). وكما نجحت بريطانيا فى منع معونة الولايات المتحدة من الوصول إلى المصريين بكميات هامة فى الفترة التى سبقت اتفاقية الجلاء، فإنها تفتقد الآن أن واشنطن يجب أن تمول مصر للإبقاء على شروط الاتفاقية المقبلة. فمادامت المعونة قد استخدمت للترغيب، فإنها يجب أن تستخدم الآن كأداة.

ولحق محادثات واشنطن نشاط محموم من جانب دبلوماسيين وممثلين لمصر والولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتى وإسرائيل، حيث حاول كل جانب تأمين مصالحه فى الأسابيع التى سبقت اتفاقية بريطانية مصرية. وفى ٩ يوليو أفرجت بريطانيا عن أرصدة استراتيجية مجمدة لمصر «كخطوة

هامة نحو إعادة فتح السوق المصرية للصادرات البريطانية» وكبادرة حسن النية بمناسبة استئناف المفاوضات. والتقى السفير السوفيتي في القاهرة دانيل سولود في اليوم التالي بناصر في محاولة غير ناجحة لكسب التزام ناصر برفض إحياء حقوق لبريطانيا(٦١).

كذلك بدأت في هذا العام محادثات بشكل جاد مع كافرى الذى قام بدور صانع الكلمة رغم ماتوارد عن انتفاء الوهم لدى مصر فى «المساعى الحميدة» للولايات المتحدة . وفى ١٤ يوليو وبعد تفجير قنبلة فى مكتبه مكتب الاستعلامات الأمريكى فى القاهرة اعتقل مخربون يعملون لحساب إسرائيل التى اتهمت لإعاقة ماكانت تخشاه زعامة إسرائيل من تقارب متزايد بين القاهرة وواشنطن.

وكان أهم تطور هو وعد الولايات المتحدة بالبدء فى المساعدة الاقتصادية التى طال الوعد بها. ففى ١٥ يوليو وعد إيزنهاور فى خطاب لنجيب الذى كان مازال يحتفظ بالرئاسة، أنه «بالتزامن» مع توقيع اتفاق الجلاء، فإن الولايات المتحدة سوف تدخل فى التزامات صارمة فيما يتعلق بتقديم مساعدة اقتصادية لدعم القوات المسلحة المصرية(٦٢). ولم يكن وعد أيزنهاور شيئا جديدا منفصلا عن سياسة الولايات المتحدة فى الماضى، والتى لاحظت دائما أن مساعدة ذات شأن ليست متوقعة فى غيبة اتفاقية إنجليزية مصرية. على أن ماأشار إليه وعد أيزنهاور، وفى الأيام النهائية للمحادثات، هو التزام واضح وإيجابى من الولايات المتحدة للبدء سريعا فى برنامج للمساعدة الاقتصادية اعتبرتها بريطانيا ـ وبدرجة أقل ـ الولايات المتحدة، حيوية.

(NOTES CHAPTER 5)

1. Dwight D. Eisenhower. Manbate for Change, P. 153.

2. Ibid., P. 158. Before te Big Three meeting, Egyptian "Shifts in attitude" were communicated to washington. See New York Times. 30 July 1953, P.2.

3. For an appraisal of the British concern, see Winthrop W. Aldrich interview (U.S. Ambassador to Britatn) in John Foster Dulles Oral History Collection (JFDOH), P.5.

4. Mid East Mirror, 1 August 1953, P.3.

5. Reprinted in Mid East Mirror, 15 August 1953, P. 3.

6. Mid East Mirror, 20 June 1953, P. 12.

7. New York Times, 11 August 1953, P. 8, 12 August 1953. P. 12.

8. "The Evolution of Egyptian Neutrality,"9 August 1956, OIR-IR #7292, P.4.

9. Heikal, Nasser, P. 306.

10. Rostow, The United States in the World Arena, P. 306.

11. New York Times, 26 July 1953, P. 1.

12. NSC 155/1, P. 8.

13. "Defense Arrangements for the Middle East," 11 August 1953. Ref. CCS 3331 E. MEd. and ME Sec. 15.

14. "Middle East Oil," JCS 1887/71, 14 october 1953. PP. 587-89. Ref. RG 218.

15. "Security Arrangements for the Middle East," 14 Nov. 1953, P. 1., Ref. RG 218.

16. Mid East Mirror, 28 November 1953, P. 6.

17. Suizberger, A Long Row of Candles, PP. 923-26.

18. Al Misri, 11 May 1953, JFD Papers, Box 440.

19. CFR Seminar: "Problems of United States Policy in the Middle East", 30 April 1953, Vol, 18, CFR Archives.

20 New York Times, 7 December 1953, P.1.: Sulzberger, A Long Row of Candles, P. 933.

21. New York Times. 30 December 1953, P. 3.

22. Byroade to Sulzberger, see Sulzberger, A Long Row of Candles, P. 932,

23. New York Times, 28 December 1953, P. 3. "non-cooperation"

was the wording chosen by the Arab League Council on 1 Jauary 1954.

24. New York Times, 14 February 1954, P. 1.

25. Ibid.

26. Mid East Mirror, 18 April 1953, PP. 2-3.

27. New York Times, 5 January 1954, P. 5.

28. New York Times, 6 January 1954, P. 1.

29. New York Times, 4 January 1954, P. 5

30. New York Times, 10 January 1954, Sec. IV, P. 10

31. New York Times, 16 January 1954, P. 1

32. Ibid., See Also Dulles' memo "Important Points of Trip", Written after May 1953 Visit to pakistan, JFD Papers.

33. New York Times, 17 January 1954, P. 26.

34. James Spain, "Middle East Defense," Middle East Journal 8, P. 260.

35. New York Times, 24 January 1954. P. 13.

36. New York Times, 16 January 1954, P. 6

37. New York Times, 24 January 1954, P. 13.

38. JCS 2099/374, 12 May 1954, in Declassified Documents, 365A.

39. New York Times, 23 March 1954, P. 7.

40. Nohn E. Hughes, The Ordeal of Power, P. 81.

41. New York Times, 16 May 1954 P. 21.

42. New York Times, 16 May 1954, P. 21: 30 May, Sec. IV. P. 3.

43. New York Times, 30 May 1954, Sec, IV, P.3.

44. New York Times, 12 June 1954.

45. "The Significance of the Suez Canal in Current International Affairs," Vital Speeches of the Day, XX, PP. 200-5.

46. New York Times, 25 February 1954, P. 31.

47. New York Times, 25 February 1954, P. 31.

48. New York Times, 30 April 1954, P. 26.

49. See, For Example, Herman Finer, Dulles Over Suez, P. 24.

50. New York Times, 21 March 1954, P. 20.

51. Kennett Love, Suez: The Twice Fought War, P. 90.

52. US News and World Report, 6 April 1954.

53. New York Times, 29 April 1954, P. 13, Mid East Mirror, ! May, P. ! 29 May 1954, P. 3.

54. Love, Suez, P. 75, Albert Hourani to the author.

55. Paul Jabbar, "The Politics of Arms Transfer and Control, The Case of the Middle East" (UCLA ph. D. Thesis, 1974). P. 174.

56. New York Times, 14 April 1954, P. 12.

57. New York Times, 14 June 1954, P. 7.

58. A 28 April coup against Nasser failed. See Mid East Mirror, 12 June 1954, P. 7, for Nasser's denials, See New York Times, 21 March, P. 20 and 14 April 1954. P. 12.

59. New York Times, 1 August 1954, Sec. IV, P. 2.

60. Eden, Full Circle, P. 260.

61. New York Times, 15 July 1954, P. 3,

62. New York Times, 22 August 1954, P. 8, Similar Policy Can also be found in NSC 5428, "United States Objectives and Policies with Respect to the Near East" (Censored copy), 23 July 1954, P. 7 FOIA.

الفصل السادس

الجلاء والتحالف

القاهرة - واشنطن وحلف بغداد

رأت واشنطن فى الاتفاقية الإنجليزية المصرية التى وقعت بالأحرف الأولى فى ٢٧ يوليو ١٩٥٤ كنموذج لانتصار دبلوماسية الولايات المتحدة فى الحرب الباردة. فلم تحم الاتفاقية فحسب مصالح استراتيجية غربية، وإنما فتحت أيضا الباب لمعونة الولايات المتحدة للمساعدة فى تدعيم المجموعة العسكرية المصرية الموالية للغرب. ومما كان له أهميته فى ضوء صراع الدعاية الدائر بين الشرق والغرب، فإن الاتفاقية قد مثلت تطبيق النزول السلمى الذى دفعته الولايات المتحدة من نظام استعمارى قديم إلى نظام يحترم استقلال مصر الوطنى. وقد رأى صناع السياسة الأمريكية وساطة الولايات المتحدة الناجحة كدليل لا يخطئ على تفوق سياسة الولايات المتحدة فى الأسلوب المتدرج على الاستراتيجية السوفيتية الشيوعية فى دعم القومية غير العقلانية والتخريب. وبعد أن تحررت من القيود التى فرضتها التزامات حماية المصالح البريطانية، فإن الولايات المتحدة تستطيع أخيرا أن تزيل القيود وأن :

«تتحدث بشكل مقنع ضد الاستعمار.. ويعتقد الرسميون فى الولايات المتحدة أنهم يستطيعون ذكر عبارات باين وجفرسون دون أن يبدو أنهم يسيئون إلى فرنسا أو بريطانيا. وبنفس المعنى سيجد الشيوعيون من الأصعب مما فعلوا فى الهند الصينية، أو مازالوا يفعلون فى الشرق الأوسط، استغلال قضية القومية لأهدافهم الخاصة»(١).

وقدمت شروط الاتفاقية التزاما مصريا غير مشروط للمشاركة فى الدفاع ضد السوفيت. وقد نظرت مجلة ميدل إيست جورنال ذات المكانة للفوائد التى جنتها مصر من بريطانيا نتيجة للاتفاقية كشىء سيكلوجى تماما[٢]. وقد استفاد بسرعة معارضو ناصر السياسيون الذين مازالوا نشطين من الحل الوسط الذى توصل إليه مع البريطانيين، واصمين الكولونيل الشاب بأنه «عميل الغرب» الذى ضن باستقلال مصر مرة أخرى مقابل وعد ببضعة دولارات من الغرب.

ووفقا لشروط الاتفاقية، احتفظت بريطانيا بحق الوصول إلى القاعدة حتى ١٩٦١، بما يعنى ٥ سنوات أطول مما نصت عليه اتفاقية ١٩٣٦ والتى كانت سوف تنفض قريبا. أما المواد المتعلقة بتنشيط القاعدة، بما فيها إعادة إدخال قوات بريطانية فى حالة «هجوم مسلح من أى قوة خارجية» على أى عضو فى الجامعة العربية أو تركيا، فقد بدت أنها تصدق على مصير مصر المعادى للسوفيت، ورغم إصرار مصر المستمر على أن الولايات المتحدة تؤيد جهود حلف الدفاع العربى الجماعى، فإن الاتفاقية كانت تسجل بداية عهد من التعاون المصرى مع جهود الدفاع الغربية بدون أى قسر[٣]. وكما ذكرت إفتتاحية النيويورك تايمز فى اليوم التالى لإعلان الاتفاقية، فإن الحل الوسط «لم يحم فقط قاعدة عسكرية قوية لدفاع العالم الحر»، ولكنها أيضا، وما هو أكثر أهمية، قدمت الفرصة لتوسيع الروابط العسكرية النامية بين يوغوسلافيا واليونان، وتركيا، وباكستان إلى «إيران والعراق، وربما دول أخرى من الشرق الأوسط بما فيها مصر وإسرائيل نفسها»[٤].

وكان توافق مصر الوثيق مع سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، وشرط المساعدة المصاحب لذلك يحتل مرتبة عالية فى عقول دالاس وأيزنهاور حين قيموا أثر اتفاقية السويس. وكان القرار الإسرائيلى فى الضغط من أجل استراتيجية لاتعتبر السويس مركزها قد اتخذ من وقت طويل. ومع هذا ظلت

مصر عاملا استراتيجيا حيويا وكذا جائزة فى الحرب الباردة والتى يمكن لولائها أن يثبت الصلاحية الجوهرية للطريق الذى تصورته واشنطن للتهديدات والتحديات التى تواجه العالم العربى.

وقد افترضت مذكرة الأمن القومى ٥٢٤٨ فى ٢٣ يوليو:

«أن ربط مصر بترتيبات الأمن إذا ماطلبت هى ذلك، والتوضيح لها أن مفهوم «الحزام الشمالى» لايحط من الأهمية التى تعلقها الولايات المتحدة لدعم مصر... استمرار المعونة العسكرية للدول التى تكون «الحزام الشمالى» (تركيا، باكستان، إيران، العراق) والتعهد بالمساعدة العسكرية لمصر حين تتطلبها التطورات المتعلقة بقاعدة السويس»[٥].

وفى مؤتمره الصحفى الذى عقده فى ٢٨ يوليو، أثنى أيزنهاور على اتفاقية الجلاء لإشباع «الأمانى الوطنية المشروعة لمصر» وكذلك متطلبات الأمن الغربية.

وفى نفس اليوم أذاع دالاس بيانا أضاف فيه آمال الإدارة بأن تسجل الاتفاقية «عهدا جديدا من التعاون الوثيق» بين الغرب والعالم العربى[٦].

وقد أقر ناصر «بمساعدة واشنطن ومعاونتها» فى المفاوضات وأعاد تأكيد دعوة واشنطن لبداية «عهد جديد لتعاون وثيق مع الولايات المتحدة وكذا مع دول صديقة أخرى» وهى إشارة بالغة الدقة لاهتمام مصر بتنمية العلاقات بدون نظر إلى معانيها المتصلة بالحرب الباردة[٧].

وتنبأ الرسميون الباكستانيون بتحقق سريع لتحالف مصرى باكستانى والذى كان بالفعل فى شكل مشروع وفقا لخطوط المعاهدة التركية الباكستانية الموقعة فى مايو. وتنبأ مراقبون دبلوماسيون فى كراتشى قبول مصر الفورى لمعونة الولايات المتحدة وفقا للشروط التى يطلبها تشريع الأمن المتبادل، ولاحظوا أن مصر من خلال اتصالات غير رسمية من جانب الولايات

المتحدة بدت مستجيبة لفكرة العضوية فى «المعاهدة المقترحة لمنظمة الشرق الأوسط»(٨).

وقد تجاهل صانعو السياسة الأمريكية الخطوط الدقيقة والغامضة لسياسة مصر، وكذا قيود ناصر الداخلية رغم إدراك الدبلوماسيين لها. وفى التحليل المبسط ذى البعد الواحد الذى سيطر على دبلوماسية دالاس للحرب الباردة، فإن حل النزاع الإنجليزى المصرى، إن لم يكن قد أزال كل العقبات لاشتراك مصر فى تحالف أمريكى، قد جعل على الأقل تحدى مصر لاشتراك العراق فى مثل هذا الحلف أقل احتمالاً. ووفقا للنيويورك تايمز، فإن زملاء ناصر العسكريين وهم «اكثر واقعية وأقل ديماجوجية من أسلافهم المدنيين قد أدركوا أن الحديث عن نظام دفاعى عن الشرق الأوسط بدون مساعدة قوات من خارج المنطقة هو ضرب من الوهم». وكانت هذه الحجة تقول إن ناصر يفهم هذا إلا أنه كان مقيدا «بميل بين كل طبقات المجتمع لكى يتطلعوا بشكل غير واقعى لسياسة حيادية»(٩).

وحاول ناصر أن يوضح لجمهور أمريكى مترقب وكذلك لأبناء وطنه الذين يتملكهم الشك دقة السياسات التى يحاول اتباعها، فقد ذكر لمراسل النيويورك تايمز بعد توقيعه لاتفاقية الجلاء:

«بعد تسوية السويس ليس هناك مايقف فى طريق علاقات طيبة مع الغرب، ولكن هذا الطرق، الطرق، الطرق من أجل الأحلاف سوف يبقى حيا فقط الشكوك القديمة فى عقول الشعب، ويعلم الشيوعيين جيدا كيف يستغلون هذه الشكوك. إنها مسألة سيكلوجية لجماعة ذات جذور عميقة وحتى يتيقن العرب أنه لم يعد أية سيطرة خفية أو أى أشراف من هذا النوع، فإن أى ضغط لاستمالتهم سيكون سابقا لأوانه بشكل خطير.

وباعتبار أن تاريخ العلاقات بين جماعتين (العرب والغرب) قد تميز

بالخداع والافتقار للثقة، فإن الشكوك تموت ببطء لدى الجانب الأضعف. وأنتم الأمريكيون لا تدركون هذا الشعور لأنكم كنتم مستقلين عبر تاريخكم الحديث.

وبمرور الوقت سيتعلم الناس أن يفكرون استراتيجيا ويميزون بوضوح بين أصدقائهم وأعدائهم. وسوف يتعلموا أن يسألوا «إذا ما وقع عدوان، فهل ستكون القوى الغربية أو الشيوعية هى التى ستهاجمنا وتحتل أرضنا؟» إنه من الواضح أن أى عدوان سوف يأتى من الجانب الآخر - من العالم الشيوعى - إن المصالح الغربية - البترول والصداقة - لم تمس الآن، والروس فقط هم الذين سيربحون من عدوان فى الشرق الأوسط.

والخطوة التالية ستجيئ حين يفهم الشعب أنه لا يستطيع الوقوف بمفرده ضد هجوم من قوة كبرى. حينئذ سيكون وقت الأحلاف لأنهم سوف يطلبون مساعدة هذه القوى الكبرى، حيث سيدركون أنهم أصدقاؤهم»[١٠].

وفى خطاب فى ٢١ أغسطس ألقيى من جبهة التحرير التى أنشئت حديثا، دافع ناصر عن بنود الاتفاقية التى تعالج إعادة تنشط قاعدة القناة والاندماج مع الغرب.

«إن قبولنا لجعل تركيا أحد الشروط لعودة بريطانيا لقاعدة القناة قد أعطى فقط من أجل ضمان الجلاء الكامل، وكجندى يعى من قبيل الإسراف فى التفاؤل القول بأن البريطانيين لن يعودوا. ذلك أن الحرب العالمية الثالثة بعيدة ولن تحدث فى السنوات السبع التالية (وهى مدة السريان القانونية لاتفاقية الجلاء المصرية الجديدة) فمن سيهاجم تركيا؟ بالطبع الاتحاد السوفيتى فى مجرى حرب عالمية. وهدف المعتدى الوصول إلى حقول البترول فى عبدان والموصل والظهران والوصول إلى مصر باعتبار موقعها الاستراتيجى ذى الأهمية، فهل أنتظر حتى تشتعل النار فى دارى؟. أو علىّ أن أفكر فى وقف العدو على مسافة من بلدى؟. منطقيا فإن الحل الثانى هو المفضل. أما فيما يتعلق بالحياد، فإن الأقوياء فقط هم الذين يضمنونه لأنفسهم»[١١].

وفى مقابلة سابقة قدم ناصر شكلا مختلفا لنفس الفكرة: إن وضع مصر الطبيعى كان مع الغرب ولكن الشعب المصرى ليس مستعدا بهذا الشكل بعد طرد البريطانيين لربط مصر بقوة كبرى أخرى. وأوضح ناصر «أن الدعوة إلى الأحلاف سوف تستخدم بواسطة الشيوعيين والوطنيين المتطرفين لتحريك الكراهية والعنف ضد الغرب»(١٢). كذلك حاول أن يهدىء المخاوف بأن انسحاب القوات البريطانية العازلة سوف ينتج عنها سياسة مصرية أكثر تطرفا نحو إسرائيل(١٣).

وقد اتجه رد الفعل الغربى لهذه البيانات التى صدرت من ناصر وآخرين فى مراكز قيادية إلى أن يركز على رفض قادة مصر الإسراف فى الدفاع الجماعى أكثر من التركيز على التعبير المتكرر عن التوافق الأساسى بين وجهات النظر المصرية والغربية(١٤). ومن أجل توضيح أى سوء فهم، أصدر مجلس قيادة الثورة فى ٢ سبتمبر للصحافة الأجنبية ورقة تفسيرية وصفها مراسل النيويورك تايمز فى القاهرة بأنها «أكثر الإعلانات صراحة حول اشتراك المصالح مع الغرب والعداء نحو الشيوعية العالمية صدرت عن رسميين مصريين»(١٥). ومع هذا فإنه فى الوقت الذى وافق على تطابق المصالح، فإن البيان قد حافظ على موقف ناصر بأن تحالفا جديدا مع الغرب سوف ينظر له فى مصر «كخضوع لضغوط غربية».

وكان البريطانيون الذين كانوا من سنوات طويلة من المفاوضات الصعبة مع المصريين، أقل حماسا فى حكمهم على أهمية البيان من حلفائهم الأمريكيين.

ولاحظ مراسل التايمز اللندنية فى ٣ سبتمبر أن «هذا التقديم والسياسة المصرية سيكون أكثر فعالية إذا ما كان قد صدر بشكل علنى ولكن طبيعته ذاتها تعارض هذا». وفى الحقيقة أن البيان قد أنكر رسميا بعد ذلك بيوم واحد. فقد اعتبر أن الجمهور المصرى ليس مستعدا لقبول بيان موالٍ للغرب بهذا

الشكل من الصراحة ومعادٍ للسوفييت[١٦]. وفى الوقت الذى عبرت فيه عناصر فى الولايات المتحدة عن غضبها من «هذا التحول غير العادى للأحداث حيث تقول حكومه للعالم إلى حيث ما لا تجرؤ على قوله لشعبها»، فإنه كان من الصعب على الرسميين الأمريكيين تفسير هذا التغير التام باعتباره يتطلب إعادة التقدير الأمريكى الإيجابى بما يتعلق بتحالف مصر الأساسى مع الغرب[١٧]. وفى الحقيقة فإنه إذا أخذنا كل شىء فى الاعتبار فإن الإشارات من مصر من المحتمل أن تكون قد اعادت تأكيد صحة السياسة الأمريكية المتشددة حول السلاح والمساعدة الأمريكية فى عقول الرسميين الأمريكيين.

وكان وعد أيزنهاور فى ١٥ يوليو بالمساعدة الاقتصادية والعسكرية دليلا ملموسا على نظرية الولايات المتحدة. ففى نفس اليوم الذى وقعت فيه اتفاقية الجلاء أبلغ كافرى فوزى استعداد واشنطن الجديد فى مناقشات حول المعونة. وحدد دالاس فى مذكرة إلى أيزنهاور فى ٦ أغسطس مبلغ المعونة موضع الاعتبار، فقد أوضح دالاس أن ٢٠ مليون دولار لمساعدات التنمية و٢٠ مليون مساعدة عسكرية كمنحة هى «الارقام الغير نهائية» الذى فوض كافرى للبدء فى المفاوضات حولها. وأشار دالاس أن مثل هذه الأرقام من المحتمل أن تخيب أمل المصريين، ولاحظ أنه فى نهاية العام الماضى «ناقشنا مع مصر بشكل غير رسمى مشروعات للتنمية الاقتصادية بما قيمته ٢٥ مليون دولار فى مجالات الرى ومعدات السكك الحديدية، وإنشاء الطرق. وفى نفس الوقت ذكرت السفارة فى تقاريرها أن دراسة احتياجات مصر المالية وطاقتها على السير فى مشروعات مخططة جيدا أشارت إلى أن ٨,٦ مليون دولار إضافية قد يكون من المفيد تخصيصها. ولكن بسبب المناقشات السابقة لأرقام أوسع والتوقعات المبالغ فيها التى تثور عادة فى الشرق الأدنى حول توقعات المعونة الأمريكية، يخشى السفير كافرى أن مصر سيخيب أملها فى الأرقام الحالية. إن التقرير النهائى للمبالغ المتاحة لمصر يجب بالضرورة أن تنتظر اكتمال العمل بواسطة الكونجرس»[١٨].

وفى عام انتخابات سوف يفقد فيه الحزب الديمقراطى أغلبيته، فإن الجو العام فى الولايات المتحدة وخاصة فى الكونجرس كان بشكل حاسم معادى للمعونة الأجنبية. وجادل المعارضون أن المعونة الاقتصادية لا تعد بأى مزايا سياسية واضحة للولايات المتحدة فى الحرب الباردة، بينما لها أثر هامشى فقط على الاقتصاديات التى تفتقر إلى البنية الأساسية لاستخدام رأس المال الأجنبى بشكل فعال.

وقد شكل هارولد ستاسن رئيس إدارة معونة الأمن المتبادل، والورث بنكر سفير الولايات المتحدة فى نيودلهى جهدا غير ناجح فى الأيام الأولى للإدارة لتحقيق الشروط المرتبطة بالمساعدة الأجنبية وخاصة فى حالة الأمم الراغبة فى الاشتراك فى الأحلاف العسكرية التى تتبناها الولايات المتحدة. ففى الوقت الذى بدأت فيه تقريبا المفاوضات المصرية الأمريكية حول المساعدة، استبدل ستاسن بجون هوليسر، الذى كلف بتحقيق مستويات المساعدة الأمريكية الأجنبية. وأعطى وكيل الخارجية هربرت هووفر مسئولية الإشراف على برنامج المساعدة الأجنبية مؤكدا خط المتشددين:

«إن المساعدة لهذه الأمم التى لا تتعاون مع خطط الولايات المتحدة العسكرية واحتياجاتها هى تبرير أسيئ تقديمه. ومثل هذه الأمم هى فى الواقع معادية للولايات المتحدة وتقصد إرباكها».

ولم تكن المساعدة لمصر استثناء من هذه القاعدة. فقد صعبت مذكرة مجلس الأمن القومى رقم ٥٤٢٨ من مقترحات المعونة العسكرية التى فصلتها مذكرة المجلس رقم ١٤١ ونصحت «بأن الولايات المتحدة يجب أن تكون مستعدة لتقديم مساعدة رائدة لمصر إذا ما سويت مسألة السويس بطريقة تتواءم مع مصالح الولايات المتحدة الأمنية»[١٩].

وتمشيا مع مذكرة دالاس فى أغسطس. فإن المبلغ الذى قدم لمصر كان أقل من ١٠٠ مليون دولار التى طلبتها مصر وفقا لحساباتها الخاصة[٢٠].

وأكدت دراسة أعدتها شركة آرثر ليتل بتفويض من إدارة التعاون لنفس الادعاء المصرى بأن مبالغ كبيرة من الاستثمار الأجنبى مطلوبه للتنمية. وأثار التقرير، الذى رأى أن التنمية الصناعية تمثل أفضل أمل للتغلب على مشكلات الأرض والسكان فى مصر، بعض التشريعات المصرية المقيدة كعائق لتكوين رأس مال بواسطة مستثمرين أجانب(٢١).

ومع هذا فإن النظام فى مصر كان يقوم بجهد كبير لجلب الرأسمال الأجنبى لمصر. ففى خطبة أمام رابطة المحاربين القدماء الأمريكيين أكد السفير أحمد حسين:

«أن كل شىء ممكن ومعقول لتأمين راحة وتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية بالفعل للاشتراك فى اقتصاد مصر المتوسع.. والتركيز الأساسى فى سياستها للتنمية الاقتصادية هو فى خلق المناخ المفضل لتشجيع المشروع الخاص وتوسيع الاستثمار المحلى والأجنبى»(٢٢).

وقد أراد حسين أن يؤكد لمستمعيه وكذلك لهؤلاء فى واشنطن أن مُثل مصر هى مُثل الغرب، وأن الحكم العسكرى ليس عصبة من الثوريين المتطرفين وإنما هم بفضل تاريخهم ودينهم وأيديولوچيتهم مخلصون ومتحمسون للعقيدة الرأسمالية.

وحيا وزير الخارجية محمود فوزى إعلان ٦ نوفمبر عن اتفاقية لتزويد مصر بـ ٤٠ مليون دولار كمنحة للمساعدة الاقتصادية «كرمز للصداقة وللاتجاه البناء والمحدد للتعاون الأمريكى المصرى»، وأعلن كافرى الذى دافع طويلا عن المساعدة للنظام أنه «بهذه الاتفاقية أثبتت الولايات المتحدة ثقتها فى المستقبل الاقتصادى لمصر». وعكست التقارير الصحفية الحماس الرسمى موضحة أن مساعدة الولايات المتحدة سوف تسمح بنظام.. «يحسب أساسا كصديق للغرب أن يحقق مزايا محددة للشعب وهكذا يدعم مركزه لصالح

الاستقرار[٢٣]. ورغم أن الـ ٤٠ مليون دولار قد خصصت للاستخدام فى مشروعات تنمية جانبية، فإن الرسميين شجعهم نجاح المفاوضات على أن يأملوا فى أن الولايات المتحدة سوف تقدم كلا من التأييد المادى والمعنوى لطلب مصر من البنك الدولى للإنشاء والتعمير لقرض بـ ٦٠٠ مليون دولار لتمويل إنشاء سد أسوان والذى كان تحت المناقشة منذ وزارة دالاس فى مايو ١٩٥٣.

ونتج عن فشل المفاوضات حول المساعدة العسكرية إضافة ٢٠ مليون دولار للرقم الأصلى للمساعدة العسكرية الذى حددته مذكرة دالاس إلى أيزنهاور. وبينما أزال اتفاق يوليو الإنجليزى المصرى أحد الحواجز أمام المساعدة العسكرية الأمريكية، فإنها أيضا دفعت بشكل واضح المقدمات المتناقضة للسياسة المصرية الأمريكية حول المساعدة الأمريكية العسكرية التى تقدم كمنحة. وقد بقيت متطلبات الولايات المتحدة من الدول التى تتلقى هذه المساعدة حازمة وخاصة الوجود الإشرافى للمجموعة الاستشارية الأمريكية للمساعدة العسكرية (MAAE) للإشراف على نقل الأسلحة والمتطلبات غير التشريعية وإن كانت متطلبات ملزمة للتعاون مع الولايات المتحدة فى الدفاع العالمى. وقد أكدت موافقة العراق فى إبريل عام ١٩٥٤ على هذه الشروط تصورات الولايات المتحدة لصلاحيتها رغم رفض مصر المستمر للألتزام بها. ورغم هذه الخلافات فإن المناقشات حول المعونة العسكرية فى نهاية عام ١٩٥٤ كانت مستمرة فى جو من التوقعات الإيجابية التى اشتركت فيها الحكومتان. وقد استضاف وزير الجيش الأمريكى روبرت ستيفيز رئيس الأركان المصرى اللواء محمد إبراهيم فى سبتمبر خلال جولته التى دامت ثلاثة أسابيع فى المنشآت الأمريكية العسكرية. وقد عومل كممثل دولة ستتلقى أسلحة أمريكية معاملة ذات امتيازات واضحة بما فيها منحه وسام الاستحقاق الأمريكى. وكتب جون كامبل الذى كان يعمل فى إدارة التخطيط

السياسى بوزارة الخارجية، كتب بعد ذلك، أن تقييم الولايات المتحدة لناصر استمر على أساس أنه «أساسا صديق للغرب ويحتاج فقط للوقت ومعاملة كريمة لكى يجعل مصر على علاقة ذات نفع وتعاون متبادل»[٢٤].

وقد تحدد موقف الولايات المتحدة فيما يتعلق بتزويد الأسلحة لمصر (والعراق ولبنان) فى خطاب بتاريخ ١١ اغسطس موجه من ثرستون موزتون مساعد وزير الخارجية لشئون الكونجرس، إلى النائب امانويل سيها نائب بروكلين، وكان سيها قد احتج على نوايا الولايات المتحد تسليح الدول العربية باعتباره تهديدا لإسرائيل فقد كتب موزتون «أن التهديد الذى تفرضه الأمبريالية السوفيتية هو ذو طابع نشعر أننا ملزمون معه لاتخاذ إجراءات فورية لدعم قوة الدفاع المحلى وأن لانؤخر من هذه الخطوات انتظارا لتسوية نهائية لمشكلات المنطقة الداخلية». وأثار موزتون نتائج إضافية حول السياسة الدفاعية للشرق الأوسط «أنه لم توجد دلالة على أن إيا من الدول العربية قادرة أو راغبة على اتخاذ خطوة عدوانية ضد إسرائيل». وقد تم التوصل لهذا الاستنتاج بعد دراسة البيانات الرسمية المصرية وتقارير متزايدة من عدة مصادر وخاصة تلك الواردة من بعثاتنا الدبلوماسية». كما كتب موزتون إن طلب إسرائيل للمساعدة العسكرية «مازال موضع الاعتبار من هذه الحكومة» ولكن «وضع إسرائيل العسكرى الحالى ليس ضعيفا». وكانت الرسالة لإسرائيل ولمؤيديها فى الولايات المتحدة واضحة: أن اعتراضات إسرائيل لن يسمح لها بإعاقة تسليح العالم العربى. وفى ٣٠ اغسطس رفعت بريطانيا الحظر الذى كانت تفرضه على مصر فى ٦ اكتوبر ١٩٥١[٢٦].

وقد اعتبر اللوبى اليهودى فى الشهور التى سبقت انتخابات الكونجرس توقع تزويد مصر بأسلحة أمريكية كشىء موالٍ للعرب. وعارض الصهاينة فى الولايات المتحدة تزويد مصر بالأسلحة طالما ظل الصراع مع إسرائيل بدون تسوية وفى توافق مصر على أن تشترك فى الكتلة المعادية للسوفييت فى

الشرق الأوسط. وقد لاحظت أنقرة وكراتشى بقلق الحملة الصهيونية ضد محاولات الولايات المتحدة تسليح الدول العربية، حيث خشيا ضعف تصميم الولايات المتحدة ونهاية الجهود لتوسيع التحالف الذى يضم تركيا وباكستان إلى دول عربية أخرى(٢٧). وبينما وضعت هذه المناقشة العلنية للمسألة ضغطا إضافيا لاشك فيه على الإدارة لكى لاتنحرف عن سياستها القائمة منذ وقت طويل، فإنه لايمكن القول إنها كانت حاسمة تماما فى تقرير شروط الاقتراح الأمريكى للمساعدة الأمريكية فى أكتوبر أو رفض مصر له فى ديسمبر. وظلت العقبة أمام الاتفاق هو إصرار الولايات المتحدة على أن تلتزم مصر بمطالب التشريع الأمريكى حول الأمن المتبادل. وقد أوضح صلاح سالم للصحفيين فى ٢٧ ديسمبر «أننا رفضنا العرض فى المقام الأول لتقديمه» وأضاف سالم «أن مصر كان يمكنها ضمان تسوية مع بريطانيا فى اليوم التالى لمجيئنا للحكم إذا ما كانا مستعدين لقبول مبدأ الدفاع المشترك»(٢٨).

وفى مناسبتين، بدأت محاولات لحل الخلافات التى عاقت اتفاقية حول مساعدات السلاح. وقد حكى، باركر هارت، ممثل الولايات المتحدة فى اللجنة السرية لحصص السلاح التى انشئت فى نفس وقت ظهور الاتفاق الثلاثى فى مايو ١٩٥١، خلفية المحاولة الأولى والتى تمثلت فى بعثة وزارة الدفاع التى رأسها Eveland Gerhardt واستمرت لعشرة أيام:

«واعترض ناصر على عروض الولايات المتحدة للمساعدة العسكرية فقال «إننى لا أريد توقيع اتفاقية أخرى». ولأن اتفاقيات كثيرة على أى حال بتوقيع قدر من الاتفاقيات فسوف نبدو وكأننا ندخل فى علاقة حماية شبيهة بتلك التى كانت مع بريطانيا، فلماذا لانفعلها بدون اتفاقية». أما نحن فقد قلنا «لا، إن خمسة وثلاثين دولة أخرى تتلقى منحاً عسكرية من الولايات المتحدة وفقا لهذه الاتفاقية. إنها نص موحد بطلب الكونجرس، فقانونيا، وكذا من الحكمة السياسية، عدم إجراء أى استثناء فى حالة مصر، ولماذا نقدم عليه على أى

حال؟ ولماذا لانستطيع توقيعه؟ إنه ليس فيه جديد، فقد وقعته بالفعل. لقد وافقت أنك لن تحول السلاح لأحد بدون موافقتنا أو تستخدمه للعدوان. كما وافقت على أنه إذا أردت التخلص منه فسوف تنتهز أقرب فرصة لاسترداده، الشيء الوحيد الذى، وفقا للقانون، هو أنه يستلزم حضور فريق هنا وتسليم الأسلحة إلى الوحدات ولكنهم لن يبقون، فسوف يكون بقاؤهم بالقدر الكافى لتسليم الأسلحة».

وقد اعترض ناصر خاصة على هذه المادة، ومن ثمة أرسلنا فى النهاية بعثة خاصة للتشاور معه فى نهاية العام بشكل خاص وسرى»[٢٩].

وقد درس كوبلاند هذه البعثة بشيء من التفصيل، مبرزا المواقف المصرية الأمريكية المتعارضة بما وصفه كوبلاند « بالاجتماع الأول الذى ظهرت فيه الاختلافات الأساسية المصرية الأمريكية على السطح» ووفقا لكوبلان، شرح بل إيفلاند لرئيس أركان حرب ناصر عبد الحكيم عامر، ولمساعد ناصر حسين التهامى وجهة نظر واشنطن فى الدفاع الإقليمى.

وقد رفض ناصر، الذى ظل صامتا خلال المناقشة، الغموض النظرى فيما يتعلق بـ«العدو» ووصفه بالتزيد، فالمخططون العسكريون العرب سوف يرون إسرائيل باعتبارها العدو، بينما يشغل الإسرائيليون الأمريكيين أنفسهم بالاتحاد السوفيتى. وقال ناصر «إن العرب سيقولون إنكم تحاولون أن تجعلوهم يتحدون لمحاربة عدوكم أنتم، بينما هم يعلمون أنهم إذا أظهروا أى نية لمحاربة عدوهم هم فسوف توقفون بسرعة كل مساعدتهم. إن أى اتفاقية عسكرية إقليمية لاتأخذ فى حسبانها هذا الاتجاه ستكون خداعا». ورد ناصر على بيان لدالاس قال فيه إن العرب «يجب أن يدركوا إن عدوهم الحقيقى هو الشيوعية الدولية» ورد ناصر على ذلك بقوله: فى هذه المنطقة نحن نعرف فقط عدوين: الإسرائليون والذين مازلنا معهم من الناحية الفنية فى حرب، والبريطانيون الذين يحتلون أراضٍ عربية. إن العرب لايعلمون شيئا عن الروس. إنه من الحماقة أن تحاولون تحريكهم للخوف من غزو سوفيتى».

وكـرر إيفـلانـد موقف الولايات المتحـدة الدائم بأن المسـاعـدة العـسكرية والاقـتصـادية لدول الشـرق الأوسط سـتكون متنـاسبـة مع توافق كل منها مع خطة الولايات المتحـدة للدفـاع ضـد السـوفـيـيت. أمـا ناصـر الذى لـم تنجح سياسته مرة أخرى فى التأثير على أحدث ممثلى الولايات المتحدة فقد أجاب:

«إن نورى باشـا قد يكون مـسـتعـدا لاتخاذ قـراراته على أسـاس ما إذا كانت تتناسب مع استراتيجيتهم العالمية أم لا، أمـا أنا فغير مستعد. وأعتزم أن أحكم على المسائل وفقا لخصـائصها وأن أتخذ قراراتى على أساس ماهو مـفيد لمصر فقط. إن امتلاكنا لمثل هذه الحرية هو هدف هام مثله مثل الرخاء الاقتصادى.

وزيادة على ذلك وعلى الرغم مما تقـوله فـإنى أعـتـقـد أن حكومـتك سـوف تكون على المدى الطويل أكثر مساعدة لدولة حرة منها لدولة تابعة».

وقـد عكس رد فـعل إيفـلاند بشـكل رقـيق علـى مـاعـرضـه عـبـد الناصـر الأسلوب المباشـر وذا البـعد الواحـد والمغـرور الذى ينظر به «خـبـراء» الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط للعلاقات مع مصـر. فقد ذكر إيفلاند:

«إنه ليس هناك شىء اسـمه الاسـتـقلال الكامل لأى دولة فى العـالـم وبشـكل أكـثـر بلد كـمصـر يعـتـمـد على المسـاعـدة الخـارجية، فـإذا قـدمنا له المسـاعـدة الاقـتصـادية التى يريدهـا فـإن عليه أن يقـدم بعض الاعـتبـار لمصـالحنا. فـإن لـم يتـمـاشـى مـعنا فـإن هـنـاك آخـرين سـوف يـفـعلون. لقـد حـصلنا بـالفـعل على العراق، ولبنان، والأردن، السعودية العربية وتركيا وإيران وباكستان»[٣١].

وقـد جـاء فـشل مـهـمـة إيفـلاند ـ جـيـرهـاورت لإقـناع ناصـر بالموافـقـة على الالتزام بمواد قانون الأمن المتبادل لكى تضـع نهاية للمناقشات حـول مساعدة الولايات المتـحـدة العـسكرية لنظام ناصـر. ورغم هذا فـإن المراقبين الأمـريكيين لشـئـون مـصـر ظلوا مـتـفـائليين بشكل حـاسم حـول النظام وتحـالف مـصـر المتـوقـع مع الولايات المتـحـدة. وكـتب كينيت لوث مـراسل النيـويورك تايمـز فى القـاهرة بـحـمـاس حـول نوايا الـنظام التى تسـتحـق الثنـاء مـتلمسـا العذر ـ لحكم

ناصر السلطوى. ووصفه بأنه أداة مقبولة «التطوير إحساس فى المصريين وقادتهم القادمين بالكرامة الوطنية والمسئولية الجماعية» وذلك قبل أن «تحل حكومة ديمقراطية مسئولة» محل العسكريين. وشرح لوث، مشيرا إلى استمرار صلاحية تشابه ذلك مع أتاتورك، أن «نوايا ناصر المثالية تتطلب يدا حازمة قد تأخذ جيلا لكى تتحقق كما تحققت فى تركيا»، كذلك نظر مراقبون «غير متحيزين» إلى تولى ناصر لسلطات نجيب الرئاسية فى ١٤ نوفمبر «وتحطيمه لأى سلطة سياسية فى مصر غير سلطته» باعتبار ذلك «أعمالا لتحقيق الاستقرار»، وهى التصرفات التى أنهت أى شكوك حول بقاء ناصر والعسكريين فى السلطة.

ولاحظ لوث أن ناصر يمكن أن يتهدد فقط بمحاولات اغتيال أخرى وهو الاحتمال الذى قال «دبلوماسيون غربيون» سيكون كارثة للغرب ولأن مصر هى المربط الذى يدور حوله الشرق الأوسط وقد أنزله ناصر فى مياه غربية»[٣٢].

وقد لاحظ كافرى، والذى كان سينهى قريبا خدمته الدبلوماسية، فى غمرة حماس أن النظام «قد فعل لمصر فى عامين أكثر مما فعلته كل الحكومات التى سبقته»[٣٣]. وفى استعراض عام فى ٥ ديسمبر تبرع كافرى بالرأى بأن مستقبل مصر «يبدو مضيئا أكثر» تحت حكم العسكريين منه فى أى وقت فى الماضى. وقد أثنى كافرى بشكل علنى على أعضاء مجلس قيادة الثورة العشرة باعتبارهم «أمناء، مخلصين، تقدميين وأذكياء»[٣٤].

ومع هذا ، فإن هذا الثناء قد أخفى الخلافات الناشئة التى كانت تقسم البلدين وتجبر ناصر على اتباع طريق مستقل عن الولايات المتحدة. وكان هذا الثناء هو تاج الأمل بأن تسوية مسألة منطقة القناة وبقاء الإخوان المسلمين فى موقف الدفاع، فإن ناصر مثله مثل نورى السعيد، مندريس، والشاه سوف يسلكون نفس الخط ويظهر نفس الإرادة للحرب» مثل العراق وتركيا وإيران.

وكانت التنازلات التى قدمها ناصر حول إعادة دخول القوات وبيانات مثل ورقة سبتمبر بمثابة حجج قوية لدبلوماسيين مثل كافرى وبايرود الذين اعتقدوا أن كل ما يتطلبه ناصر من الولايات المتحدة هو الصبر وتزويده بكميات متواضعة من المساعدة العسكرية والاقتصادية قبل أن يضع مصر كلية فى محيط الولايات المتحدة. وكان ناصر فى شغفه بالمساعدة الأمريكية قد استخدم مثل هذه الحجج. ومع هذا فإن واشنطن لم تكن فى مزاج يسمح لها بالانتظار(٣٥).

وقد شجعت نوايا النظام الطيبة آمال الدبلوماسيين المصريين. ومع هذا، فإن السياسة المصرية الوليدة التى بشرت بتعاون عربى مستقل تحت قيادة مصر كمطلب أساسى لمناقشة التحالف مع الغرب، كانت فقط تخيب أمل دالاس والمؤسسة العسكرية الأمريكية، والتى مع صيف عام ١٩٥٣ كانت قد حررت بالفعل تكريس تركيز أولى على إقامة نظم تابعة فى الإطار الشمالى.

وفى ١١ يناير ١٩٥٥ أبحر السفير كافرى من الإسكندرية قبل يوم واحد من إعلان العراق وتركيا بمناسبة زيارة منديس لبغداد، عزمهما على عقد اتفاقية دفاع.. ولم يكن هنرى بايرود الذى سيخلف كافرى سيصل القاهرة حتى نهاية فبراير تاركا الولايات المتحدة بدون دبلوماسى كبير مسئول فى العاصمة المصرية خلال فترة حرجة وحين بدت الأحداث وكأنها تتآمر لكشف ضعف مصر وثنى عزمها. وسواء كانت النتيجة تصميما مقصودا أو عجزاً بيروقراطياً وهو الأكثر احتمالا، فإن فراغ الشهرين فى تمثيل الولايات المتحدة لم يكن تقديما مبشرا للأحداث السريعة المتطورة التى سوف تطلق بشكل حاد الخلافات الحقيقية والدائمة التى تقسم مصر والولايات المتحدة حول مسائل ذات أهمية إقليمية ودولية.

وقد عارضت مصر فى وسائل الإعلام وكذلك فى القنوات الدبلوماسية المبادرات العراقية المستقلة نحو تركيا منذ الزيارة الرسمية لملك العراق

لباكستان عام ١٩٥٤. وهذه الزيارة نظر إليها صلاح سالم بعدوانية كبداية لتحركات لعزل مصر[٣٦]. وكانت ردود فعل مصر المبكرة على التقارير حول الحلف مؤيدة التحليل التقليدى للولايات المتحدة وبريطانيا بأن النقد الأولى للعراق لايعنى معارضة مصر كلية لتعاون العرب الموغر من الولايات المتحدة مع الغرب بقدر ما يتصل بتوقيته (قبل تدعيم ناصر لسلطته)، وبإدانة (العراق)[٣٧]. واعلنت الجمهورية ـ التى يرأس تحريرها أنور السادات ـ فى رد الفعل المعلن الأول للإعلان العراقى، أعلنت فى ١٤ يناير أن عمل العراق هو «فى تناقض تام مع روح ميثاق جامعة الدولة العربية وحلف الأمن الجماعى العربى»[٣٨].

وكجزء من حملة إعلانية معادية فى المقام الأول لنورى السعيد، ادعت الجريدة أن هناك حلفا سريا لعدم الاعتداء بين تركيا وإسرائيل.

وفى مؤتمر صحفى فى ١٦ يناير، وصف صلاح سالم القرار العراقى بأنه «حدث خطير قد يهدد كيان الجامعة العربية ويعرض الأمة العربية للخطر». وأضاف أنه حين زار رئيس وزراء العراق القاهرة منذ أربعة شهور قال «إن العراق قد تعقد تحالفا أو تحالفاً دفاعياً إقليمياً مشتركاً يضم تركيا، باكستان، إيران، بريطانيا وأمريكا.

وإن كان قد أوضح أن هذا مجرد اقتراح[٣٩]. وبعد هذا بيوم أكد فوزى للسفير البريطانى سير رالف ستيفنسون والقائم بالأعمال الأمركية جورج لويس جونز أن معارضة مصر للحلف الدفاعى المقترح لا يعنى معارضة مصر للغرب ذاته. وأوضح «أن هناك اختلافا كبيرا بين معارضة مصر ومعارضة روسيا للتحالف»[٤٠]. وقد ردد بيان فوزى المعتدل مشاعر النظام المصرى بما فيهم ناصر نفسه بأن مبادرة العراق سابقة لأوانها، وأنها بدلا من أن تقوى إمكانيات التعاون العربى الأمريكى، فإن «ارتداد» العراق سوف يؤخره بالفعل[٤١]. وكانت الحجة أنه بإضعاف الوحدة العربية تحت القيادة

المصرية فإن الولايات المتحدة إنما تعرض للخطر «الدفاع فى العمق» التى ترغب فيه.

وفى مقابلات تالية وكذا فى تقديرات شخصية أصر على أن أيا من مناقشاته مع الدبلوماسيين الغربيين بما فيهم دالاس لا تقدم أى دلالة على رضاء الغرب عن خطة مصر لإقامة تجمع للدفاع العربى الذاتى. وكما ذكر ناصر فى أبريل ١٩٥٥ من جديد أن «أحدا لم يخبرنى عن عدم الارتياح لهذه السياسة أو عن تبنى سياسة أخرى. ولا أستطيع أن أقيم كل خططى على حل واحد ثم أجد أن هذا الحل ينحى جانبا من أجل حل آخر لم يقدم لى عنه أى معلومات، إن هذا يهمل مصالح مصر وسوف يحول الأقطار العربية لتركيا لكى توجهها»[٤٢]. وكما يدعى كوبلاند ـ فإن من الأكثر احتمالا فإن ناصر قد تلقى تحذيرا بشكل غير مباشر حول القرار العراقى المتوقع خلال زيارة بعثة إيفلاند ـ جير هاردت فى ديسمبر ـ والاحتمال الأغلب أن الزعيم المصرى الحذق عادة كان قادرا على أن يرى فى العلاقة النامية بين العراق والولايات المتحدة تهديدا كامنا، إن لم يكن قائما، لأولويات مصر الإقليمية[٤٣].

وقد تحرك ناصر بسرعة ولكن بلا فعالية لتجميع أعضاء الجامعة العربية لمعارضة سياسة العراق وطلب إعادة تأكيدهم لمبادرة حلف الأمن الجماعى العربى الذى مازال نائما ـ وفى سلسلة سريعة من اللقاءات بدأت فى ٢٢ يناير بعقد اجتماع لرؤساء الوزراء ووزراء الخارجية لدول الجامعة العربية، فيما عدا نورى السعيد، فى القاهرة، وانتهى بمحاولات غير ناجحة لترتيب اجتماع مصالحة بين ناصر ونورى فى بيروت، فشل ناصر فى أن يجمع الجامعة العربية بشكل مباشر وراء القاهرة. ولم يتم التوصل إلى اتفاق فى الآراء حول عمل العراق فى البيان النهائى لمؤتمر القاهرة، كما لم يتم أى إجراء لإقامة قيادة عربية موحدة. التى قصد بها ناصر أن تكون كإثبات عملى لتضامن العرب. وكما لاحظت الكريستيان ساينس مونيتور فإنه حتى لو تخصصت

القيادة العربية الموحدة «فإنه من المحتمل انها كانت سوف تندمج فى سلسلة الدفاع الغربى الممتدة من أوروبا إلى جنوب شرق أسيا»[٤٤]. كما أبدى مراسل النيورك تايمز فى القاهرة مثل هذه الثقة موضحا أن القاهرة سيكون عليها أن تنظر إى الغرب لتسليح جيش عربى، فقد كتبت أنه «حتى فى أكثر اللحظات توترا مع الغرب، فإن مصر لم تبد أبدا أى استعداد لاتخاذ الخطوات اللازمة لطلب مساعدة سوفيتية. فمن الولايات المتحدة فقط تستطيع الدول العربية أن تحصل على الموارد التى تستطيع أن تبنى بها دفاعا فعالا»[٤٥].

وفى أعقاب توقيع حلف بغداد، وبعده بوقت طويل، عبرت شخصيات رئيسية من واضعى السياسة الأمريكية عن اندهاشها، بل إن البعض ذكر أنهم عارضوا اشتراك العراق فى خطة دالاس للحزام الشمالى. هذا رغم أن التوجه الأساسى للسياسة الأمريكية كان واضحاً للجميع. غير أنه ما هو أقل تصديقا من هذا هى التقارير التى قالت أن كلا من دالاس وبايرود قد اندهشوا بتوقيع الاتفاق العراقى التركى فى ٢٤ فبراير[٤٦]. مثل هذه الإدعاءات لا تتناقض فحسب مع التوجه الكلى لسياسة دالاس تجاه العراق فى السنوات التى سبقت الاتفاق، بل إنه ليس لها أى أساس فى الحقيقة.

وحين طلب من دالاس فى مؤتمر صحفى فى واشنطن فى ١٨ يناير أن يعلق على الحلف المقترح قال: «إن الولايات المتحدة تعتبر هذا تطوراً بناءً جدا. إنه تحرك نحو بناء ماسمى «بالحزام الشمالى» والتى تقوده الآن بالفعل كل من باكستان وتركيا. وفيما بين باكستان وتركيا تقع العراق وإيران وهذه الأقطار تأخذ مكانها بغلق الفجوة بين تركيا وباكستان، ونحن نعتقد أن أمن المنطقة سوف يتحسن بشكل كبير»[٤٧].

وقد أوضح فيما بعد والدمار جالمان سفير الولايات المتحدة فى بغداد أن «هذا البيان العلنى من دالاس الذى بارك فيه ما حققه نورى ومنديس وتشجيعهم على المضى فى تجميع جيرانهم، قد فعل الكثير لدعم تصميم نورى فى السير فى هذا الطريق»[٤٨].

وبتشجيعه للعراق، اعترف دالاس وقبل إمكانية عمل معاكس من ناصر، الذى تقوصت جهوده لإقامة أساس جديدللعلاقات بين مصر والولايات المتحدة، ولم يكن دالاس أقل ثقة أن عزلة مصر ستكون قصيرة، ذلك أن الاختيارات المتاحة أمام ناصر، وكما بدت لهؤلاء فى واشنطن، كانت قليلة فى الحقيقة.

وأعلنت مقالة ظهرت فى نشرة تصدرها

Foreign Policey Associatiom

«أن الاختيار الذى يطرحه الشرق الأوسط اليوم ليس بين الشرق والغرب، وإنما بين التحالف مع الغرب والمعارضة له ـ إن الاختيار يجب أن يرى فى ضوء طريقتين للحياة ـ طريق منهما يقوم على التقاليد القديمة وهى تقاليد جميلة ورومانسية ولكنها بالية فى العالم الحديث، وهو طريق يرفض النفوذ الغربى كشىء غريب ومادى. أما الطريق الآخر فيعتمد على المفهوم الذى طوره فى البداية بناء تركيا الحديثة، وهو يعتبر أن البلد الذى يعيش فى الماضى إنما يخاطر بحريته بتعريض نفسه للسيطرة الأجنبية وأن أفضل منهج لمقاومة التدخل الأجنبى هو اللحاق بالغرب عن طريق تبنى الأساليب الغربية»[٤٩].

وفى الإطار الذى أقامه صانعو السياسة الأمريكية لم يكن هناك ببساطة أى بديل معقول للتحالف مع الولايات المتحدة وبالشروط التى تضعها واشنطن. وقد ذكر مراسل النيورك تايمز فى القاهرة فى تقريره أن المتشككين فى السلك الدبلوماسى يعتقدون «أن رذيلة العراق الرئيسية أنها أخذت المبادرة من مصر» وهى وجهة نظر أيدها إيدن الذى اكد لدالاس ان مصر لا تعترض على ضم العراق فى حلف بغداد[٥٠]. كما اكد المراقبون الغربيون اقتناعم بأن اعتراضات ناصر على تحرك العراق لا يتضمن اى اعتراض جاد لمبدأ التعاون مع الغرب وإنما فقط على توقيته، وهو تقييم غالبا ما صدر عن المسئولين

المصريين أنفسهم. ألا تربط اتفاقية السويس مصر بالغرب بشكل وثيق كما تربط حلف العراق مع تركيا؟ إن تأييد مصر الأساسى للعرب يشجع الأمل «... فى أن تقارب مصر الجارى مع تيار الحياد هو أمر مؤقت وتكتيكى أكثر منه سياية تقوم على عقيدة أيديولوچية»(٥١).

وإن عاجلا أو آجلا، فإن مصر «سوف ترى الضوء وتعود إلى الحظيرة» ومما يدعو للسخرية، فإن معارضة مصر لخطط الدفاع الغربى، وهى المعارضة التى دفعت أساسا دالاس أن ينظر تجاه الشمال، أصبحت الآن حجر عثرة كبيرة أمام التزام كامل وعلنى من الولايات المتحدة نحو حلف بغداد. وعلى مدى العام التالى فإن تحركات دالاس نحو الحلف تقدمت بشكل غير ثابت أو منتظم، وبطريقة تركت كل الأطراف المعنية بالحلف غير راضية وفى خيبة أمل فى آراء الولايات المتحدة.

ورغم عزلها لناصر، فإن سياسات واشنطن قدمت له الفرصة لكى يتولى القيادة فى بناء توافق عربى فى الآراء يقوم على قضايا تمس وترا شعبيا له صداه فى العالم العربى. وكأن هذا التوافق فى الرأى سيكون مترادفا مع الأهداف التى تؤيدها الولايات المتحدة ولكن فى معارضة لها. وكأن قرارا علنيا من الولايات المتحدة بالارتباط بحلف بغداد سيكون، إذا ما استعرنا تعبيرا من الفترة الأخيرة للحرب الباردة، سوف يضع الولايات المتحدة «فى مواجهة مباشرة» مع مصر، الأمر الذى يفقد العلاقات مع أكثر المصادر أهمية للنفوذ فى الشرق الأوسط العربى. وفى مواجهة هذه المعضلة عام ١٩٥٥ وما بعدها، رفض دالاس أن تلتزم الولايات المتحدة بالعضوية الكاملة فى الحلف. الأمر الذى سبب دهشة وذعر كل الأطراف المعنية(٥٢).

ومع هذا فإن اشتراك العراق فى الحلف المعادى للسوفيت وقبولها الكامل للقانون الأمريكى الخاص بالأمن المتبادل، قد أصبح المعيار الذى أصبح يقاس عليه علاقات مصر بقضية العالم العربى بما فى ذلك مصر. وفى الوقت الذى

كان دالاس فى الماضى قادرا على تجاهل عدم التماسك فى سياسة الولايات المتحدة فإن التناقضات التى أطلقها بحدة حلف بغداد بدأت تؤكد نفسها.

ومالبث ناصر الذى يعانى بالفعل من المبادرة العراقية ومن فشل مؤتمر القاهرة، أن واجه تحديا جديدا هذه المرة من إسرائيل. فقد كان تأثير الغارة الإسرائيلية على غزة فى ٢٨ فبراير أبعد من الـ ٣٢ قتيلاً مصرياً و٣٩ جريحا. فقد أبرزت ضعف مصر العسكرى وعرضت ناصر لتهمة انه يهمل فى حماية أجنحته الفلسطينية. وأكد الهجوم اقتناع ناصر أن التهديد الخارجى الأول لمصر وكذلك لنظامه ليس الاتحاد السوفيتى كما يفهم دالاس، وإنما إسرائيل:

«كرر ناصر لى شعوره الشخصى بالذنب لموت جنوده فى غزة فقد أدت به اتصالات إسرائيلية وإلى حد ما بواسطة الولايات المتحدة إلى الاستكانة إلى أن إسرائيل تريد حقا التسوية. وأنه نفسه أبلغ الضباط أنه يعتقد أن ثمة فرصة جيدة لعمل ترتيبات أفضل مع إسرائيل، وأنه يسحب مبالغ من الجيش للتنمية الاقتصادية. تحت هذه الظروف، فإن الغارة على غزة قد تركته غالبا فى موقف مستحيل»[٥٣].

وأصبح ناصر وكذلك الجيش موضع السخرية لفشله فى حماية اللاجئين فى غزة، وهى مسألة يستطيع معارضو ناصر السياسيين استغلالها تماما. وحاول ناصر أن يحيد هذا النقد بطريقتين: بالسماح بتكوين «فدائيين» فلسطينيين فى غزة للقيام بحملات عبر الحدود وبالضغط على الولايات المتحدة مرة أخرى من أجل الأسلحة.

ووصل هنرى بايرود إلى القاهرة فى الأسبوع الأول من مارس لتولى المنصب الذى تركه كافرى منذ شهرين. وفى اجتماعهما الثانى فى ١١ مارس أجريا، بكلمات بايرود «مناقشة صريحة للغاية» امتدت لفترة ساعتين. وفى

تقريره المطول عن الاجتماع إلى دالاس حاول بايرود، فى الوقت الذى فصل فيه خوف ناصر من العزلة، أن يقلل من جدية اعتراضه على التطورات فى الهلال الخصيب:

«قال إن الأمر يختلط عليه. بل أنه يشك فى بعض دوافع الولايات المتحدة والتى يرغب فى إيضاح لها، وأعتقد انه كان أمينا فى هذا القول.

وأكثر من أن يكون تلخيصا لمناقشة طويلة، أورد هنا نقاط وانطباعات تبدو هامة:

١ ـ أن مايدور هنا هو شجار عربى، محلى خالص وإن كان خافيا. وهو لاعلاقة له برغبة محلية لدفاع ملائم للشرق الأوسط كما انه لايتضمن أى شىء حول موضوع الحياد بين الشرق والغرب.

٢ ـ ولم ينزعج ناصر كثيرا بأن العراق قد انضمت إلى حلف مع تركيا. وهو لا يحمل تعاطفا كبيرا لقادة العراق لأسباب سيجىء ذكرها ولا يهتم بما يفعلونه خارج العالم العربى.

٣ ـ والنقطة التى أزعجت ناصر هى دعوة نورى لأقطار أخرى فى المنطقة للانضمام إلى الاتفاق التركى العراقى. وهو ينظر إلى هذا باعتباره لا يتعلق كثيرا بالدفاع، وإنما بمحاولة تحقيق طموحات قديمة لحكام العراق لجذب سوريا إليهم والوحدة معها.

٤ ـ وهذا المشروع هو ما يعتقد ناصر أنه الدافع الحقيقى لنورى السعيد والعائلة الحاكمة فى العراق وهو يفوق أى اهتمام لهم حول الأمور الدفاعية. وأكثر من هذه الاستراتيجية الشاملة رغبة العراق فى عزل مصر.

٥ ـ اصبح ناصر يشكك فى اننا قررنا أن نأخذ موقفا منحازا فى هذه المسألة العربية. ودليله على هذا اننا أغرينا سوريا أن تنضم بعد ذلك إلى الحزام الشمالى هو أمر يقترب من الدليل النهائى على أننا نتعاون مع نورى

السعيد فى مشروعاته كما لاحظ بقلق أيضا أنه منذ اتفاق الولايات المتحدة مع ليبيا، فإن التعزيزات العسكرية والفنية الليبية تنتقل من مصر إلى العراق. وقد أخذ السبق لتحقيق علاقات أفضل مع تركيا ولكنه يعتقد أن تركيا أيضا قد انضمت للأمن فى الأمور العربية لعزل مصر. وهو يرى مصر فى النهاية معزولة ومحاطة بتجمعات معادية فى الشمال تحت قيادة العراق، وبواسطة إسرائيل وليبيا، كما يشعر بجهود تبذل فى السودان لنفس الغرض واعترف بأن التاريخ لا يشعر بكل هذا ولكن مصر تحت قيادته لن تعزل.

٦ ـ لقد سمع كثيرا عن فلسفتنا فى الحزام الشمالى وفهم أننا سوف نوافق إذا ما قررت العراق الانضمام. وقد جعلته الأحداث التى تلت ذلك يتساءل إذا ما كنا نحن أيضا قد انضممنا فى جهود عزل مصر.

٧ ـ لقد فاجأته تماما حركة العراق المفاجئة. وشعر أنه يجب أن يتخذ إجراء سريعا لوقف مخططات العراق حول سوريا. وقد بذل جهدا كبيرا فى هذا الاتجاه. وهو يثق الآن أن جيش سوريا فى صفه. وحين سألته عن الميول اليسارية فى الحكومة الجديدة، تحدث بالتفصيل عن لماذا لا يجب أن يكون هذا موضع قلقنا. وتحدث بشىء من التفصيل عن السياسة السورية وعن أسماء لا أستطيع للأسف أن أتعرف عليها وبذلك افتقدت معلومات قيمة.

٨ ـ وحين سألته عن إن كان يشعر أن الحلف الحالى المقترح من مصر سوف يضيف أى قوة لها أجاب بالنفى وقال إنه عبء باعتبار أنه سيتطلب من مصر أن تتحمل مسئوليات جديدة. كما أنه لن يكون له قيمة عسكرية ولكن قيمته كلها ستكون سياسية لوقف العراق عن ابتلاع سوريا ومن ثم جعلها تعمل ضد مصر. لهذا السبب سيعمل فى الظاهر على أن تكون هناك قيادة سورية. ولكنى لنأتحرك أية قوات. وقال إنه لا يريد أن تدخل الأردن ولبنان فى أى ترتيبات على أساس أن حدودهم المكشوفة من إسرائيل سوف تسبب لمصر أعباء إضافية.

٩ ـ اعترف ناصر أنه ربما ارتكب خطأ وكان متشككا أكثر من اللازم وأن عليه أن يتصرف بسرعة وأنه ليس هناك من يتحدث إليه. فإذا ما جرت معه مناقشة بهذا الشكل فى ذلك الوقت لتذكيره بالانطباع العام عن تصرفه خارج العالم العربى ولإقناعه بأن القوى الغربية على الأقل ليس لديها أى دافع لعزل مصر، فربما اختلفت الأمور.

١٠ ـ وهو لا يهتم بوجه خاص بما إذا كانت لبنان أو الأردن ستنضم للجناح الشمالى. فاهتمامه مرة أخرى فقط هو صلة سوريا بالعراق.

١١ ـ وحين سئل عن شعوره حول تحركات اتحادية فى الشمال لا يثق فى دوافع قيادتها، أجاب: إن تجمعاً سورياً أردنياً لبنانياً أو أى اثنين منهم سيكون مقبولاً. وقرر أن حدود هذه الدول مصطنعة وأن مثل هذه الحركة ستكون طيبة طالما أن نورى السعيد والعرش العراقى ليس مشتركاً فيها.

أعتقد أن ناصر مقتنع بأن أصبح متشككاً بشكل علنى وبالتأكيد فيما يتعلق بالولايات المتحدة فى أى تآمر فى الشئون الداخلية العربية. وهو يعلم أننا سوف نستمر فى تأييد الجناح الشمالى ويدرك أننا لا نستطيع أن نبارك ترتيباته الثلاثية الجديدة.

ومن الواضح أن الهدف من ملاحظاته هو أن يجعلنى أعرف «كيف يشعر»، وهو شأن مصرى تماماً، وليس لدى شك فى إخلاصه فى هذه اللحظة. ومن المحتمل أنه بالغ بعض الشئ من أجل أن اعتبر تصرفاته الأخيرة لها مايبررها. والآن وقد أزاح هذا عن صدره فإنى أعتقد أن مناقشات أكثر من هذا حول المستقبل يمكن أن تكون مريحة»(٥٤).

وسرعان ما روجه بايرود بطلب إبلاغ دالاس بحاجة مصر العاجلة للسلاح. وبالإضافة إلى الإهانة الحادة التى سببتها الغارة على غزة، بدأت التقارير عن صفقة أسلحة إسرائيلية فرنسية سرية تظهر فى الصحافة(٥٥).

وطلب ناصر من بايرود الموافقة على شراء معدات عسكرية بـ ٢٣ مليون دولار[٦]:

«وقد سألت مستر بايرود عن الأسلحة. وسألته عن الدبابات وطلبت منه بعض القاذفات. ووافقوا أن يقدموا لنا بعض الدبابات وبعض قاذفات قديمة B-17 . وكانت هناك عقبة وهي الدفع نقداً ـ ٢٩ مليون دولار.. وقلنا إننا لا نستطيع أن ندفع ٢٩ مليون دولاراً نقداً.. وتوقف كل شيء..»[٥٧].

وهذا الجمود المستمر إنما يزيد فقط من إحساس ناصر بالإحباط تجاه سياسة الولايات المتحدة ويغذى قلقه المتزايد حول عزلة مصر. ومما له دلالة على هذا التصور للتعرض للهجوم هو اقتراح سالم غير الممكن كلية والذى قدمه فى ٢١ مارس بالانضمام إلى خطط الولايات المتحدة الدفاعية إذا ما تنازلت إسرائيل عن صحراء النقب لمصر[٥٨]. ومما كان أكثر مدعاة للملاحظة من الشروط التى اقترحها سالم هو عرضه للتعاون مع الولايات المتحدة. ويالون الاختبار هذا استقبل على أكثر الاحتمالات فى واشنطن كدليل على أن معارضة مصر لتصرف العراق بوجه خاص ولخطط الولايات المتحدة الدفاعية بوجه عام إنما هو موقف للمساومة يأمل به ناصر أن يكسب تنازلات أمريكية قبل تقديم مصر إلى منطقة نفوذ الولايات المتحدة.

واستمر ناصر يبعث بإشارات إلى واشنطن شهدت على رغبته فى التوفيق بين الخلافات بينهما. وبعلم ناصر، سلم هارى كرن محرر النيوزويك فى ٣ مارس إلى دالاس محتويات رسالة خاصة تسملها من ناصر. فقد كتب كرن أن ناصر كان قلقاً جداً من ضغط تركيا على سوريا حتى لا تنضم إلى ميثاق الدفاع المصرى السعودية وحول المفاوضات للحصول على قرض لتمويل السد العالى[٥٩].

ومع هذا فإن ناصر فى تصريحاته العلنية أصبح أكثر تعبيراً فى نقده

للولايات المتحدة التى كانت تمنع السلاح عن مصر بينما تحث الدول العربية الأخرى على أن تتبع حذو العراق. وفى خطاب نشر على نطاق واسع فى ٣١ مارس عبر ناصر عن تقييمه المتشائم حول احتمال تسلمه أسلحة أمريكية، ومتذكراً بعثة على صبرى منذ عامين، قال:

«تحدث معنا الغرب حول المساعدة العسكرية والمساعدة الاقتصادية وقال إنه سوف يعطينا كل هذا. وقلنا إننا سنتقبل المساعدة العسكرية ولكن بدون شروط مفروضة. ونحن لسنا مستعدين أن نوقع على شروط نقيد بها أيدى دول أخرى. إنكم تساعدوننا عسكرياً، وطبيعى أننا لن نستخدم الأسلحة إلا فى الدفاع الشرعى.

وقالت الولايات المتحدة سوف نعطيك ما قيمته ٢٠ مليون دولار من الأسلحة فى ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥، وحتى الآن فإن كل الصفقة الكبيرة لم ينتج منها شئ إلا الكلمات المعسولة.

وقلنا لهم إننا مستعدون لأن نشترى. ولكننا لم نصل إلى اى نتيجة معهم، إلا أن الأسلحة سوف تصل. وقلت لكم هذا منذ عامين وذهبت بعثة من النكلاوى وعلى صبرى إلى هناك وتلاها مفاوضات طويلة ولكن لم يتحقق عنها شئ. إن النفوذ اليهودى والنفوذ الصهيونى له اثر ضخم هناك، وأعتقد أنه ستكون أعجوبة الأعاجيب إذا ما حصلنا على اى شئ»[٦٠].

وأُعلن عن انضمام بريطانيا إلى حلف بغداد فى ٥ أبريل، ولاحظت بريطانيا مثل الولايات المتحدة أفضلية إقامة نقطة تتركز فيها الكراهية العربية غير إسرائيل. وكما لاحظ إيدن، والذى سيخلف قريباً تشرشل فى مناقشة لمجلس العموم فى ٣٠ مارس، فإن المبادرة العراقية يجب تأييدها لأنها كانت «المرة الأولى التى تنظر فيها دولة عربية إلى اتجاهات غير إسرائيل»[٦١]. ومنذ اتفاقية السويس، كانت بريطانيا بشكل خاص مهتمة بالاحتفاظ بموضعها

المتميز فى العراق، وهو الوضع الذى كان يناقش كجزء من استعراض الاتفاقية العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠ والتى كان ينقضى أمدها قريباً. وفى الوقت الذى احتفظت فيه بريطانيا بنقاط خطيرة حول الفعالية العسكرية لحلف بغداد وفى الواقع كل مفهوم الحزام الشمالى للدفاع، فإن الانضمام لحلف بغداد قدم للندن فرصة جاءت فى وقتها لإعادة بناء علاقاتها مع دول الهلال الخصيب على أساس سوف يحفظ معظم ما بقى من القوة البريطانية فى المنطقة.

ولم تقدم هذه العضوية لبريطانيا فقط إطاراً شرعياً لما كانت تأمل فيه من سيطرة فى شئون الحزام الشمالى، فإن القرار البريطانى كان أيضاً فى جانب منه سننظر إليه فى تناقض مع حذر الولايات المتحدة التى ساعدت على إنهاء الإمبريالية البريطانية فى العالم العربى. ولاحظت الأيكونوميست التى لم تكن متحمسة لسياسة واشنطن لما بعد عصر الإمبريالية:

«إن أى ميل بريطانى لكى يقاوم بعناد من أجل التزامات صارمة فى الشرق الأوسط وفقاً لخطوط القرن ١٩ قد هزم مرة بعد الأخرى بواسطة الأمريكيين والذين سياستهم البديلة الوحيدة هى شق طريقهم ويأملون أن تكون النتيجة طيبة حين تجيئ لحظة الأزمة. فأى ضمان حقيقى هناك بأن سياسة دالاس ستكون أكثر نجاحاً مما كانت منذ عشر سنوات مضت»[٦٢].

وكما كانت المحافظة على المصالح البريطانية هى التى أملت الاشتراك البريطانى فى حلف بغداد، فإنه بالنسبة للولايات المتحدة فإن الحاجة لتأمين مكانتها كقوة عالمية قد أملت التعاون الوثيق وليس التوافق العلنى كعضو فى الحلف.

وقد توقعت أمم الحزام الشمالى كلية أن تشترك الولايات المتحدة باعتبارها الدافع والممول للتحالف على الأقل لكى تعطى بعض الثقة فيما كان قد تم

بالفعل. وأكدت التقارير من لندن أن الولايات المتحدة سوف تتبع فى الحال السبق البريطانى، وأُرجِع إلى تأخر للعملية الطويلة التى تتطلبها مواقف الكونجرس[٦٣]. وفى نفس الوقت فإن برقيات أكثر دقة من واشنطن لاحظت أن اشتراك الولايات المتحدة ليس محتملاً فى المستقبل العاجل[٦٤]. وكان من أكثر الأسباب للتردد هو الاهتمام بالاحتفاظ بمصداقية واشنطن بين الدول العربية المعارضة للحلف وخاصة مصر[٦٥]. وقد نظر إلى مصر باعتبارها المدخل لأى تقارب محتمل بين الدول العربية التى قسمتها المبادرة العراقية، وكان ينظر إلى ناصر على أنه المدخل لمصر. وكان ادعاء ناصر للدبلوماسيين الأمريكيين بأن النظام مازال معرضاً للهجوم من جانب الإخوان المسلمين والوفد والشيوعيين، سلاحاً قوياً فى أيدى هؤلاء الذين جادلوا ضد أى خطوة قد تبعد مصر أكثر عن الولايات المتحدة.

وكان ثمة أسباب قليلة تفرض توافقاً أمريكياً محدداً كعضو فى الحلف. وكانت الميزة الأساسية للأعضاء فى حلف بغداد تكمن فى أن هذا يؤهلهم للحصول على أسلحة وخبرة عسكرية أمريكية. وهذا ما كان فى إمكانهم الاستمرار فى الحصول عليه بدون أى تغير نوعى فى التزام الولايات المتحدة. وقد لاحظ لوى هندرسون «أن الاشتراك فى حلف بغداد بالنسبة لنا سيزيد الضغط علينا من بلدان أخرى فى الشرق الأوسط وربما حتى من البريطانيين لأن تنشئ هيئة، جيشاً يشبه قوات الناتو فى الشرق الأوسط»[٦٦].

وزيادة على ذلك فإن منطق وسبب وجود الحلف وما أملى أفعال الولايات المتحدة وكذلك الاشتراك العراقى والبريطانى، هو المحافظة على هيمنة العناصر السياسية الموالية للغرب فى الدول المعنية. وكما وصفه واحد من الذين صاغوه، فإن تصورحلف بغداد كان كحزام صحى سياسى وأيديولوچى ضد التخريب الثورى الداخلى أكثر منه كحصن ضد التقدم السوفيتى، والذى اعترف المراقبون المطلعون أنه لا يمكن صده أو حتى تأخيره بواسطة أعضاء الحلف»[٦٧].

وأكد تقرير سرى للغاية لهيئة أركان الحرب أن:

«الآثار العاجلة لمجموعة دفاعية إقليمية واسعة تقوم على ترتيبات الدفاع التركية الباكستانية العراقية وتساندها برامج الولايات المتحدة للمعونة العسكرية يجب أن يكون سياسياً فى المقام الأول وسيكلوچيا أكثر منه عسكرياً. وإن إقامة مثل هذه المجموعة سوف:

١ - يتجه إلى خلق مناخ ملائم لتطور وعى أكبر للتهديد السوفيتى وتعاون دفاعى إقليمى أوثق.

٢ - يمكن أن يشجع الدول المشتركة للتعاون بشكل أكثر حول أمور أخرى مع الحلفاء الأوروبيين وبين أنفسهم.

٣ - تقوية مركز العناصر ذات الاتجاه الغربى فى الأقطار المشتركة.

ومع هذا.. فإن مثل هذه التطورات لن توثر مادياً فى الضعف الداخلى والذى قوض قوة واستقرار الشرق الأوسط ولن يصفى بأية حال التوترات والمخاوف والتى باعدت إلى هذا الحد بين المنطقة والغرب. ومثل هذه المجموعة الواسعة لن ينتج عنها فى ذاتها أى خفض هام لضعف المنطقة العسكرية. ومع هذا، ومع برامج الولايات المتحدة للمعونة العسكرية، فإنها سوف تخلق فرصاً أعظم من الماضى للتقليل من جوانب العجز القائمة فى دفاع الشرق الأوسط. كما أن الحاجة إلى قوات خارجية أرضية يمكن أن تقل بعد هذا بشكل هام. ومع هذا فإن تحقيق هذا الهدف المحدود سيكون عملية طويلة ومكلفة، متضمنة قدراً كبيراً من التدريب والمعدات عبر فترة من السنين، كما سيستمر الدفاع الفعال عن الشرق الأوسط معتمداً فى المستقبل المرئى على مساهمات جوهرية للقوة الغربية»(٦٨).

ولم يكن حلف بغداد أداة غير فعالة فى ظروف الاستقطاب الثنائى الاستراتيجية فحسب، بل إن دراسة لقسم المخابرات والبحوث بالخارجية الأمريكية قد شككت فى قيمته كعلامة تأييد للغرب أو كرادع للاضطرابات الداخلية.(٦٩)

كذلك كان ثمة قيود إضافية موضوعية عرضت اتباع سياسة تؤدى إلى انعزال مصر بشكل أكثر. وقد أخذ العسكريون الأمريكيون بشكل جاد الرأى البريطانى الذى عُبر عنه فى أوائل عام ١٩٥٥ بأن الحزام الشمالى يفتقر إلى «الدفاع عن العمق». فقد اعترفت هيئة أركان الحرب أنه رغم انتباه الولايات المتحدة إلى الحزام الشمالى فإن مصر ظلت «المحور الاستراتيجى لكل المنطقة»(٧٠).

وكان دالاس بالطبع على وعى بهذه التقييمات، وشأنه شأن المؤسسة العسكرية كان يبدو واثقاً أن التخطيط المتعلق بالتموين والنقل يمكن أن يستمر فى ظل الافتراض أن الأرض المصرية مازالت متاحة للولايات المتحدة رغم المعارضة المصرية لخطط الولايات المتحدة الدفاعية. واعتقد وزير الخارجية الأمريكى أيضاً أن رفض الولايات المتحدة الانضمام لحلف بغداد، وهو عمل رمزى فى أحسن تقدير، سوف يعمل لصالح الولايات المتحدة فى القاهرة. وادعى إيدن نفسه أن الولايات المتحدة حاولت أن تبنى رصيداً لها فى القاهرة بالبقاء خارج الحلف(٧٢).

وبشعور بالمرارة من فشل الولايات المتحدة ـ مرة أخرى ـ لأن تؤيد بشكل كامل الالتزامات البريطانية، شرح إيدن سياسة الولايات المتحدة على أنها «فشلت فى أن تضع ثقلها خلف أصدقائها على أمل أن تكون محبوبة مع أعدائها»(٧٣).

ولم يكن هناك أحد وبالذات ناصر، قد هدأه هذا التردد من جانب الولايات المتحدة، وخاصة أن ديناميكية الحلف فى عام ١٩٥٥، ١٩٥٦ تطلبت بشكل متقدم اشتراكاً أوثق للولايات المتحدة فى مداولات الحلف. وكانت تناقضات سياسة الولايات المتحدة، والتى فى الوقت الذى كانت تنظر فيه إلى ناصر باعتباره ممثلاً لجيل جديد من الوطنية البرجوازية الموالية للغرب فى العالم العربى وما وراءه فضلت التملق الذى كان يقدمه الحرس القديم (نورى السعيد)، هذه التناقضات فى السياسة الأمريكية أصبحت من الصعب

احتواؤها. وقد أدى الاتجاه نحو استبعاد مصر من الفوائد التى كان على الولايات المتحدة أن تقدمها إلى تقوية الاتجاهات القوية بالفعل داخل النظام والتى سعت إلى الحد من الاعتماد على الغرب فى الوقت الذى تقرر فيه قيادة مصر فى كل العالم العربى. وقد تطلبت الأحداث تشدداً فى موقف مصر وموقف ناصر إذا كانت تريد ألا يغمرها تقدم الولايات المتحدة.

وإزاء هجوم إسرائيل عليه، وعزل الغرب له، وافتقاره لمن يدافع عنه فى الأمم المتحدة، فإن ناصر كان أمامه مصدران للتأييد الدولى: حركة عدم الانحياز الناشئة، والعالم الشيوعى. وقد شجع كل من تيتو ونهرو عبدالناصر فى معارضته لحلف بغداد، مقدمين للزعيم المصرى تأييداً سياسياً وأيديولوجياً يحتاجه بشدة(٧٤). وقد شجع كلا الزعيمين المخضرمين ناصر، والذى كان على وشك أن يبرز على الساحة الدولية، لكى يقوم فى مؤتمر باندونج المقبل، بدور القائد الوطنى لبلد حررت نفسها حديثاً من الاستعمار الغربى، وتناضل الآن للاحتفاظ باستقلالها فى الحرب الباردة.

وقد أغضب دالاس إعلان ناصر عزمه على الذهاب إلى باندونج، فى نفس الوقت الذى وصل فيه إلى واشنطن فى مارس الطلب العاجل للسلام. بل إن دالاس حاول أن يقنع ناصر بإلغاء ظهوره أمام حركة عدم الانحياز(٧٥). غير أن البعض فى وزارة الخارجية الأمريكية والمخابرات رأوا فى ناصر فرصة لإدخال الاعتدال على الروح المتوقعة العداء للغرب فى المؤتمر. واقترح هارى كرن الذى ظهر مرة أخرى كصحفى ودبلوماسى، وضع طائرة أيزنهاور تحت تصرف ناصر للسفر إلى باندونج. غير أن واشنطن ـ بحكمة ـ نظرت إلى الفكرة نظرة متشائمة(٧٦).

وقد غادر ناصر القاهرة إلى العاصمة الإندونيسية فى ٩ أبريل متوقفاً فى طريقه فى كراتشى، ونيودلهى ورانجون. وفى كراتشى رُحب به فى راديو باكستان باعتباره «ابن مصر المخلص.. وكل بلد عربى وجميع العالم الإسلامى»(٧٧). وفى ١٢ أبريل التقى ناصر فى نيودلهى بنهرو ورتب ـ

باقتراح من سفير الصين ـ للقاء مع شواين لاى. وقد اندهش ناصر، الذى كان يفترض أن الاجتماع سوف يتم فى باندونج، من أن يرى الزعيم الصينى فى الانتظار وهو ينزل من الطارة فى رانجون فى ١٥ أبريل. وفى اجتماع خاص فى هذا اليوم، تناول ناصر مسألة المساعدة العسكرية. هل يختبر شواين لاى الاتحاد السوفيتى حول تزويد مصر بالأسلحة؟ وأبدى شواين لاى بشكل لا يخلو من الكياسة ملاحظته حول الصعاب التى يمكن أن تسببها هذه الخطوة لمصر مع الغرب. وأعلن ناصر أنه مستعد لمواجهة التعقيدات التى لا مفر منها لأن الاتحاد السوفيتى هو المصدر الأخير المتاح له للحصول على السلاح[٧٨].

وكان الاتحاد السوفيتى وبعد بداية غير سعيدة فى طريقه إلى إدراك قيمة جيل ما بعد الحرب من الوطنيين البرجوازيين العسكريين، وكذلك الفرص التى قدمها هؤلاء القادة لمد النفوذ السوفيتى فى مناطق كانت من قبل محرمة عليهم بفعل الاستعمار الغربى. وقد توافق ظهور خروشوف باعتباره الأول بين الأقران فى القيادة السوفيتية فى فبراير عام ١٩٥٥ مع الإعلان السوفيتى بتأييد «المبادئ الخمس لعدم الانحياز». وقد تبع هذا فى ١٦ أبريل تقرير بعنوان «الأمن فى الشرق الأدنى والأوسط» وبعد يوم واحد فقط من طلب ناصر المصيرى إلى شواين لاى. هذا البيان ـ الذى جاء بعد نجاح الغرب لتجنيد دول حلف بغداد ـ وعد بالتأييد السوفيتى لدول الشرق الأوسط التى تنشد الدفاع عن استقلالها من الإمبريالية الغربية.

وفى ١٨ أبريل تحدث ناصر فى باندونج وفقاً لهذه الخطوط، وفى خطاب مفعم بالنقد المرير للأمم المتحدة حول قضية فلسطين وللسياسات الاستعمارية المستمرة للقوى الأوروبية الغربية. وفى إشارة لاتخطئ لتصرفات الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، انتقد ناصر:

«شرطاً آخر (الذى أود أن أشير إليه) والذى غالباً ما يغفل عنه وخاصة من

بعض القوى الكبرى. لعبة سياسات القوة التى يمكن أن تستخدم فيها الأمم الصغيرة كأدوات يجب أن تتوقف إذا ما أريد للتوترات الدولية القائمة أن تنتهى. إن فرض القوى الكبرى لسياسات معينة من أجل مصلحة أنانية لها التأثير الضار لعزل الأمم الصغيرة وإضعاف روابط الوحدة والمصالح المشتركة التى تقوم بينهم، متسببة لهم بذلك أن يقعوا فى قبضة السيطرة الأجنبية. إن الأمم الصغيرة لها الحق وتتجه إلى أن تلعب بشكل مستقل دوراً بناءً فى تحسين العلاقات الدولية وتخفيف التوتر الدولى»[٧٩].

وقد عاد ناصر إلى القاهرة فى ٢ مايو متوهجاً بنجاحه فى باندونج. وتبنت دول عدم الانحياز قراراً فى صالح الفلسطينيين، ونجح ناصر فى إدخال فقرة فى البيان النهائى يدعو إلى الامتناع «عن استخدام ترتيبات الدفاع الجماعى لخدمة مصالح أى من القوى الكبرى». وفى الوقت الذى اختار فيه السلك الدبلوماسى الأمريكى أن يقف بمنأى عن عودة ناصر المنتصرة، رحبت به الجماهير المصرية بصيحات «مرحباً ببطل باندونج»، «مرحباً ببطل السلام والحرية»، «مرحباً ببطل آسيا وأفريقيا»، وكان هذا أول مظهر للتأييد الشعبى الجماهيرى للقائد المصرى.

وبعد وصوله خطب ناصر فى «الجماهير المحتشدة»:

لقد أعلنت باسم الشعب المصرى فى مؤتمر باندونج أن سياستكم هى إقامة العدالة الاجتماعية والتخلص من الإقطاع والإمبريالية ومؤيديها، وإن سياستكم الخارجية هى سياسة مستقلة تماماً. وفى باندونج شاهدت شعور العالم تجاه مصر الدولة المستقلة التى تعمل للعدالة وحدها. وأعلنت باسمكم أن مصر اليوم حرة مستقلة. وقلت إن مصر تسعى لحماية الشعوب وحقها فى تقرير المصير والتخلص من الإمبريالية. وقلت إن مصر تعمل لخلق أقطار مستقلة حتى لا يكونوا أدوات فى أيدى القوى الكبرى».

وبدأ عصر جديد..

(NOTES CHAPTER 6)

1. New York Times, 4 August 1954, P. 2. NSC 5428 Suggested "guiding the revolutionary and nationalistic pressures" in the Middle East into "orderly channels not antagonistic to the West," P. 5.

2. Middle East Journal 8 (1954), P. 446.

3. New York Times, 28 July 1954, P. 2.

4. Ibid,

5. NSC 5428, P. 7.

6. DOS Press Statement No. 413, 29 July 1954.

7. DOS Press Statement No, 419, 3 August 1954.

8. New York Times, 29 July 1954, P. 5.

9. New York Times, 1 August 1954, Sec. IV, P. 5.

10. New York Times, 20 July 1954, P. 1: See also Love, Suez, P. 279

11. Bourse Egyptienne, 23 August 1954, reprinted in "The Turko-Egyptian Flirtation of Autumn 1954, "The World Today: RIIA Chatham House Review, XII, (Nov, 1956). P. 448, no author.

12. New York Times, 20 July 1954, P. 1.

13. Ibid., Washington was more concerned with Israel's "deliberate policy of reprisals" and the possibility of a deliberate resort to preventive war. See NSC 5428, P. 10.

14. Salah Salem denied charges of Egyptian neutrality in Mid East Mirror, 21 August 1954, P. 2. see however New York Times, 3 September 1954, P. 1.

15. New York Times, 3 September 1954, P.1.

16. New York Times, 4 September 1954, reprinted in "Turko-Egyptian Flirtation,"P. 450.

17: Christian Science Monitor, 4 September 1954, reprinted in "Turko-Egyptian Flirtation," P. 450.

18. "Economic and Military Aid for Egypt," 6 August 1954, FOIA.

19. NSC 5428, P. 33.

20. New York Times, 22 September 1954, P. 8. Copeland Claims Congressional Opposition prevented the allocation of a Sum Closer to the Egyptian estimate. See Copeland, The Game of Nations, P. 25.

21. New York Times, 5 January 1954, P. 75.

22. "The New Egypt," Vital Speeches 21 (29 January 1955). P. 1103.

23. New York Times, 7 November 1954, P. 14.

26. In contrast, Spain one month earlier had bowed to United States "concern" by suspending its arms shipments to Egypt. See New York Times, 23 July 1954, P. 3.

27. New York Times, 6 December 1954, P. 10.

28. Mid East Mirror, ! January 1955, P. 7.

29. Copeland, The Game of Nations, P. 39.

30. Interview with the author.

31. Copeland, The Game of Nations, P. 125, Eveland gives a less contentious and more upbeat account of the meeting. See W. C. Eveland, Ropes of Sand, PP. 96-105.

32 New York Times, 21 November 1954, Sec. IV, P. 4.

33. Ibid.

34. New York Times, 6 December 1954, P. 1.

35. The Ankara Correspondent of the Paris Combat, 22 December 1954, noting Egypt's request for one year's delay in order to prepare public opinion, noted, "At Ankara as at Washington, it is thought that such a delay would be too Long." See "Turko-Egyptian Flirtation," P. 455.

36. The Baghdad Pact, British Central Office of Information - Reference Division, London, No. R3782, December 1957.

37. New York Times, 27 February 1955.

38. Reprinted in "Turko-Egyptian Flirtation," P. 455.

39. Mid East Mirror, 22 January 1955, P. 5.

40. Ibid.

41. The Times (London), 21 January 1955.

42. New York Times, 4 April 1955, P. 9.

43. Copeland, The Game of Nations, P. 177, Eveland, Ropes of Sand, P. 100.

44. Christian Science Monitor, 4 April 1966, P. 9.

45. New York Times, 27 February 1955, Sec. IV, P. 5, see also Mario Rossi, "How the West Looks To The Middle East," Foreign Policy Bulletin 34 (15 April 1955).

46. Love, Suez, P. 199, CJCS Nathan Twining opposed Iraqi participation. See JFDOH Twining interview, P. 35.

47. Waldemar J. Gallman, Irag Under General Nuri, P. 46, See also NSC 5428. P. 2.

48. Gallman, Iraq, P. 46.

49. Rossi, "How the West Looks," no page number.

50. New York Times, 21 and 31 January 1955, reprinted in "Turko-Egyptian Flirtation," P. 456, New York Times, 14 Janyary 1955, P. 2 for Eden's remarks.

51. New York Times, 27 February 1955, Sec. IV, P. 5.

52. For an insider's critique of Dulles's Policy see Gallman, Iraq, PP. 185-87.

53. Byroade to Dulles, Cable 1881, 9 June 1955. Freedom of Information Act request.

54. Byroade to Dolles, Cable 1330, 11 March 1955. FOIA request.

55. Mid East Mirror, 7 April 1955, P. 29. Arab sources reported that Israel had received in 1955: 30 Mystere Jests, 15 Orangutans, 33 Sherman tanks, 2 11 mmanti-tank guns, and 24 155 mm artillery.

56. This request was for arms agreed to in 1952 by Farouk. The List was reportedly described by Eisenhower as "peanuts." See Love, Suez, P. 88.

57. Love, Suex, P. 281.

58. The Times (London), 22 March 1955.

59. JFD Papers, 30 March 1955, Box 96.

60. Al Ahram, 1 April 1955, reprinted in Jabbar, "The Politics of Arms," P. 239. For an interesting comparison of the translation of te same speech, see Love, Suez, P. 88.

61. The Baghdad Pact, British Central Office of Information, N.p.

62. Reprinted in the New York Times, 6 December 1954, P. 10.

63. New York Times, 17 March 1955, P. 3.

64. Ibid.

65. Loy Henderson, United States "Observer" at the April meeting of the Pact members in Tehran "clearly implied that the United States refusal to join in the pact so far was based on objections raised by Egypt, Saudi Arabia, and Syria, and on the United States decision to remain on good terms with all the countries of this region." New York Times, 18 April 1956, P.5.

66. Loy Hunderson interview, JFDOH, P. 17.

67. "Defense of the Middle East" ("Sanitized Copy"). Geneva 18-23 1955, Eisenhower Papers, reprinted in Declassified Documents, Ref. 283A, N.P.

68. "Interim Military objectives for Iran," 13 April 1955, JSPC 961/ 48, reprinted in Declassified Documents - 78, Ref. 365B.

69. SThe Outliik for United States Interests n the Middle East," 14 November 1955. OIR 7074, P. 19.

70. "Logistic Support of Our Strategy in the Middle East," 8 December 1955, reprinted in Declassified Documents - 78, Ref. 367B, see also Campbell, Defense, P. 192.

Another report noted that".. Consideration is now being given to providing a small United States nuclear delivery capability in the Middle East..." JSPC 883/78, 11 August 1955, reprinted in Declass-ified Documents- 78, Ref. 366A.

الفصل السابع

مصر تتصرف بنفسها

صفقة الأسلحة المصرى ـ السوفيتية

سبتمبر ١٩٥٥

لم يقدر بايرود تماماً مدى هذا التغيير الجديد فى المناخ فى القاهرة. وفى برقية فى ١٦ مايو أبلغ بايرود دالاس:

«هناك أيضاً دلالات أن تحولاً جذرياً فى السياسة الخارجية المصرية ربما كان فى مرحلة التقديم. وسيكون هذا فى اتجاه خط «الاستقلال» وحرية العمل الذى لا يتأثر بالدول الأخرى بما فيها الدول العربية. وهذا سيعنى أن اى دولة بما فيها الولايات المتحدة، يجب ألا يكون لها نفوذ غير متناسب فى مصر. فإذا اتبعت هذه الفلسفة إلى الحد الذى تتبع فيه مصر سياسة عدم التدخل فى الشئون الداخلية العربية فقد تكون أفضل سياسة تتبعها مصر فيما يتعلق بمصالح الولايات المتحدة، فتستطيع مصر حينئذ أن تركز على تطورها الداخلى بالإضافة إلى هذه الأمور الخارجية التى تؤثر بشكل مباشر عليها مثل السودان وإسرائيل. هذا التناول للسياسة الخارجية إذا ما تبنته مصر بالفعل، لن يعنى بالضرورة فى رأيى تحولاً إلى نفوذ الدول الآسيوية حيث ليس هناك دليل حقيقى على الافتتان بهذا الاتجاه بعد باندونج»[١].

ومنذ باندونج جعل ناصر نفسه بمنأى عن الاتصال بممثلى الولايات

المتحدة بما فى ذلك صديقه السابق بايرود[٢]. وقد اعتبر بايرود أن تصرف ناصر كان راجعاً إلى «العديد من الشائعات عن تصرفات أخيرة للولايات المتحدة موجهة ضده وضد مجلس قيادة الثورة»[٣]. وفى مقابلة مع بايرود فى ١٧ مايو، قدم ناصر «شهادة محددة» عن نشاط أفراد أمريكيين لإشاعة عدم الاستقرار موجه إلى النظام[٤]. ورغم أن بايرود لم يفصل الشهادة المحددة التى قدمها ناصر، فإنه فى برقيته فى ١٦ مايو أبلغ أن ادعاءات ناصر تتضمن:

«١ ـ ما ينشره أفراد أمريكيون فى مصر وبلدان عربية أخرى فيما يتعلق بعدم الاستقرار فى مجلس قيادة الثورة.

٢ ـ عدم ارتياح الولايات المتحدة عن سلوك ناصر فى باندونج.

٣ ـ تآمر ممثل الولايات المتحدة فى الخرطوم ضد مصر.

٤ ـ أن الولايات المتحدة تخرب الآن التأييد الأجنبى لتمويل السد العالى.

٥ ـ أن الولايات المتحدة قررت اتباع سياسة فائض القطن مستهدفة بشكل متعمد تخريب الاقتصادى المصرى.

٦ ـ أن الولايات المتحدة تنوى فى المستقبل القريب أن تضغط على مصر لإقامة سلام مع إسرائيل»[٥].

وقد رفض بايرود أى إيحاء بأن ما أبداه ناصر من قلق كان مجرد محاولة متقنة «لوضعنا موضع الدفاع لهدف تكتيكى» فقد أبلغ بايرود واشنطن أن ناصر:

«غير قادر بشكل شخصى إلى حد ما على مثل هذا التصرف وأميل بشكل أكثر إلى الاعتقاد أنه منذ عودته وهو يمر بفترة من الخوف الحقيقى من أن الولايات المتحدة ربما تتحول ضده. وتدريبه وخبرته ربما قادته إلى الاستنتاج أنه سيكون من المنطقى بالنسبة لنا أن نعمل ضده شخصياً حين لا تتوافق

سياساتنا. وثمة دلالات على أنه مهتم بأنه لا يجب السماح للولايات المتحدة بأن تقوى قدراتها الحالية للتسلل إلى مواضع تأييده لإمكان استخدامها ضده. في الأسبوع الماضي اتخذ خطوات لتقييد اتصالات ضباط الجيش مع الأمريكيين (وهذه الآن تخف بشكل ملحوظ)»[٦].

ومما توافق مع نمو شك ناصر في مؤامرات الولايات المتحدة بزوغ تلاقي الأهداف المصرية السوفيتية، والتي أخفى ناصر أخبارها عن بايرود. فقد أثمرت خطوة ناصر مع شواين لاي في رانجون بشكل سريع. فبينما ترددت واشنطن من قبيل الرغبة لحماية مجموعة متنازعة من مصالح السياسة الخارجية، أجابت موسكو بقوة وبلا غموض. ففي ٢١ مايو علم ناصر من السفير السوفيتي دانييل سولود أن الاتحاد السوفيتي سوف ينظر بشكل إيجابي في طلب مصر للأسلحة[٧]. وبدأت المناقشات بعد ذلك في الحال حول الأنواع والكميات المطلوب تزويدها.

ومع كل شكوكه في نوايا الولايات المتحدة، كان ناصر مازال يفضل أن يتعامل مع مصادره التقليدية للتزود بالأسلحة من الغرب. ومن وجهة نظر عملية كانت الأسلحة السوفيتية كم غير معروف خارج الكتلة الشرقية. وكان تعاملها مع القوات المصرية المدربة تدريباً بريطانياً سيكون صعباً ويستهلك فترة زمنية ربما انخفضت خلالها كفاءة القوة العسكرية المصرية. ومن الناحية السياسية فإن صفقة سلاح مع الاتحاد السوفيتي أو مع الكتلة الشيوعية سوف تسجل خطاً فاصلاً في السياسة الخارجية المصرية وكذا في مجرى الحرب الباردة. مثل هذه الصفقة قد تزيد فقط من خطر علاقات ناصر التي كانت باردة بالفعل وإن كانت مستقلة مع الولايات المتحدة، وأيضاً مع حلفائها الأوروبيين، كما قد تزيد بشكل كبير استقطاب علاقات مصر مع بقية العالم العربي. وإدراكاً لهذه الثغرات وجه ناصر جهداً دبلوماسياً أخير للحصول على اسلحة امريكية.

ففى خلال الأسبوع الأول من يونيو، تم اتصال مع بايرود من خلال «قنوات غير مباشرة»، لاستيضاح ما إذا كانت سياسة الولايات المتحدة تحظر شراء مصر لأسلحة وفقاً لاتفاقية 408E التى وقعتها الحكومة الملكية فى مصر عام ١٩٥٢[٨]. كذلك ركز فوزى على نفس هذا السؤال فى اجتماع متأخر مساء مع سفير الولايات المتحدة يوم ٨ يونيو، مركزاً على أهمية التعرف على استعداد الولايات المتحدة من ناحية المبدأ للسماح لمصر بشراء أسلحة[٩]. وهكذا أعد المسرح لاجتماع طويل بين بايرود وناصر فى ٩ يونيو وصفه بايردو بأنه اجتماع اتصف بالصداقة وإن كان «مغلقاً».

وكان الاثنان على اتفاق أساسى حول الأهداف الاستراتيجية «تجنيب الشرق الأوسط من الشيوعية» ومنع جولة ثانية مع إسرائيل[١٠]. ومع هذا، وبخلاف هذه العموميات، فإن النطاق المزعج للخلافات المصرية الأمريكية كان واضحاً بشكل غير سار. فقد كتب بايرود إلى دالاس «أنه حول التكتيكات»:

«فإننا قد لا نتفق وقلت له صراحة أن موقف مصر اليوم هو إشاعة التمزق فى الشرق الأوسط كله. وتؤيد مصر والسعودية عناصر فى سوريا بالغة الخطورة على الشرق الأوسط ومصر. كما أن استمرار العلاقات السيئة بين مصر والعراق لا يخدم أحداً. وإذا ما شعر أنه فى موقف تساومى أفضل فيما يتعلق بالغرب ووراءه كتلة من الدول العربية فإنه مخطئ بشكل أساسى. ونستطيع أن ننظر بشكل أكثر رحمة وأن نكون أكثر مساعدة لمصر المستقلة مما نستطيعه مع مصر المرتبطة بسلبية السعودية وبالرمال الناعمة لسوريا. وقد وافق على الأخطار طويلة المدى لسياسة مصر ولكنه قرر أننا يبدو أننا نتجاهل أخطاراً قصيرة المدى مع إسرائيل. فيما يتعلق بالعلاقات المصرية العراقية فقد عانى إهانة بالغة عندما كان فى باندونج بأن يتلقى خطاباً من العراقيين يتضمن شروطاً يجب أن يحققها لهم لوقف راديو مصر الحرة. وهو لم يبدأ هذه السلسلة ولا التوتر الحالى مع إسرائيل. وهو لن يقبل أن يهان لا من إسرائيل أو العراق»[١١].

وظل بايرود مشغولاً بفصل مصر عن قيادة المعارضة العربية لخطط الولايات المتحدة للسيطرة على الشرق الأوسط. فالسياسة «المستقلة» التى دافع عنها بايرود لم تعد بشئ أقل من عزل مصر فى العالم العربى، الأمر الذى نظر إليه ناصر كأعظم الشرور التى أجبر على أن يختار بينها. وقد ظلت إسرائيل فى أعقاب الغارة على غزة أكثر مشكلات مصر إلحاحاً، وهى الحقيقة التى فضلت الولايات المتحدة لخيبة أمل ناصر أن تتجاهلها.

ومما لم يشجع ناصر، فشل الولايات المتحدة فى تقديم معدات عسكرية لمصر منذ قيام الثورة. وكما ذكر بايرود فى تقريره:

«.. وقد تحقق ناصر أنه لم يكن مستعداً لأن يوقع معنا اتفاقية مساعدة عسكرية، ولكنه لم يفهم لماذا لم نستطع أن نزيد مبالغ المساعدة الاقتصادية أو اتخاذ بعض الإجراءات الأخرى التى تسمح لمصر بشراء معدات منا بأموالها. وهذا ما حدث مع إسرائيل. فقد حصلت على مبالغ من الولايات لمتحدة، وأماكن أخرى التى مكنتها من شراء معدات تبقى قواتها المسلحة فى موضع متفوق. وذكر أنه كمسألة مبدأ وبما يتعارض مع المبالغ المتاحة فقد استطاع أن يشترى معدات من كل بلد فيما عد الولايات المتحدة. وانتهى إلى أنه سوف يقبل عرض روسيا لمعدات عسكرية ويعتزم أن يرسل بعثة إلى هناك الأسبوع المقبل»[١٢].

هذا الإحساس المتنامى من جانب ناصر بالعزلة والناتج عن فشل الولايات المتحدة فى إدراك الأخطار التى تمثلها إسرائيل بالنسبة لمصر ورفض الولايات المتحدة تزويد النظام بالمعدات العسكرية، هو السياق الذى أبلغ فيه ناصر بايرود بقراره قبول العرض السوفيتى للمعدات العسكرية وإرسال بعثة عسكرية مصرية إلى موسكو»[١٣].

ومن الواضح أن شكوك ناصر فى نوايا الولايات المتحدة كانت أعظم بكثير

مما تخيل بايرود. ولم تكن الولايات المتحدة فى نظر ناصر مستعدة لضمان السلام العربى الإسرائيلى المعقد. وقد أُبلغ بايرود نفسه، وفى الأغلب من فوزى، أن السفير أحمد حسين قد أبلغ ناصر أن الولايات المتحدة لن تتصرف وفقاً للإعلان الثلاثى لمايو عام ١٩٥٠، إذا ما قامت إسرائيل بعدوان كبير(١٤).

كما أبلغ ناصر نفسه بايرود فى اجتماعهما فى ٩ يونيو أنه إذا ما هاجمت إسرائيل فإن الغرب سوف يفرض مرة أخرى مقاطعة على العالم العربى فى الوقت الذى يستمر فيه فى تزويد إسرائيل بالأسلحة(١٥). وجادل ناصر بأن الروس أياً كانت الأخطار التى يمثلونها لن يقفوا عقبة فى طريق محاولات العرب لشراء أسلحة(١٦).

ولم يرتبك بايرود بقرار ناصر:

«اجبت أنه بالتأكيد يجب أن لايضع نفسه فى موقف الاعتماد على قطع الغيار والمعدات السوفيتية وأن عليه أن يدرك المعانى طويلة الأجل لمثل هذا التحرك. ومع رفضى لرأيه أنه قد أنكر عليه حقه فى شراء أسلحة أمريكة فإنه حتى مع هذا فإنه قد أوضح أنه يستطيع الشراء من بريطانيا وفرنسا إلخ.. فلماذا التحول إلى روسيا؟ أجاب أنه إذا بدأت إسرائيل الحرب، فإن القوى الغربية سوف تقاطع مرة أخرى العالم العربى كما فعلوا من قبل ولكنهم سيستمروا فى جعل إسرائيل تحصل على المعدات. ورغم أن الدافع الروسى هو من غير شك خطير فى المدى البعيد بالنسبة للشرق الأوسط، فإن الروس على الأقل لن يعوقوا محاولة العالم العربى للحصول على السلاح. وتستطيع وزارة الخارجية أن تتخيل إجابتى على غباء موقفه. فقد تضمنت بياناً قاطعاً بأنه إذا بدأت إسرائيل الحرب فإن الولايات المتحدة لن تتخلى عن العالم العربى وتترك إسرائيل حرة للحصول على التأييد. (فى هذا الشأن، سمعت أمس أن ناصر قد تلقى تقريراً من حسين يوضح وجهة نظره بأن الولايات المتحدة لن

تتصرف وفقاً للإعلان الثلاثي إذا بدأت إسرائيل عدواناً كبيراً. هذه مجرد إشاعة هنا ولكن إذا صحت فإنها ربما كانت السبب في الحالة النفسية لناصر). وإنه من المنطقي لأي قارئ لهذه الرسالة أن يعتبر هذا الجانب من المحادثة محاولة من ناصر لتهديدنا لتزويده بالسلاح. فلا تصدقوا أن هذا هو الواقع. فإنه يتحدث عما انتهى إليه وعن قناعاته رغم ما قد تبدو عليه من خطورة وخلو من المنطق»[١٧].

وهكذا، فإن بايرود رغم اقتناعه بأن ناصر كان مخلصاً في اقتناعاته، إلا أنه لم يكن مستعداً أن يضفي عليها الشرعية. ومع هذا، فإن بايرود نفسه لم يكن واثقاً أن الولايات المتحدة من ناحية المبدأ قد أكدت استعدادها بيع أسلحة لمصر:

«إن الموقف الذي يتخذه ناصر اليوم أننا منعنا شراء مصر للأسلحة. وقلت له إنني أعتقد أن هذا ليس صحيحاً. وسأل إن كنت أستطيع أن أحدد سياسة واشنطن. ذكرته بالموافقة الحديثة على معدات بريطانية واستفسرت عما يفي بالتحديد. قال إنه لا يستطيع أن يتعرض للأنواع والكميات في هذه اللحظة، ولكنه يتمنى مجرد تحديد المبدأ. قلت له إن الأنواع والكميات قد تؤثر في المبدأ. قال إنه لا يفكر في شيء ضخم ولكنه يود أن يعلم إذا ما كنا في ضوء الظروف الراهنة سوف ننكر على مصر حق الشراء.

ومع أسفي لوضع هذا السؤال في ظل الظروف الراهنة، ولكنني أشعر أني لا أستطيع أن أرفض طلب ناصر في أن أؤكد وجهات نظر واشنطن. فإذا كان في ذهنه كميات كبيرة من المعدات فعلينا أن نفترض أن كلا من سياسة الولايات المتحدة والمركز المالي لمصر سوف يحول بينها. ومن ناحية أخرى فإذا كان يفكر في اتفاق متواضع والذي لن يؤثر حقاً في الموقف فسيكون من المؤسف الرفض المباشر من ناحية المبدأ، الأمر الذي سوف يدفعه إلى حالة نفسية كئيبة أعمق والشعور بأننا حقاً مع إسرائيل حين تتعقد الأمور. تعليماتكم»[١٨].

وقد أيدت برقية بايرود الرأى بأن اتجاه ناصر إلى الاتحاد السوفيتى فى هذا الوقت هو نتيجة خيبة الأمل من فشل الولايات المتحدة لإمداده بالسلاح وشكه أن الولايات المتحدة سوف تقبل فى حالة هجوم إسرائيلى الوضع الإقليمى الراهن. إزاء عدم التوازن هذا، فإن التأييد العسكرى والدبلوماسى السوفيتى قد يساعد فى إصلاحه(١٩). وكما نصح بايرود فإنه إذا كانت موافقة الولايات المتحدة من ناحية المبدأ على تزويد السلاح وشيكة، فإنه قد يكون عندئذ من الممكن الاستمرار فى مناقشات بلا نتيجة حول تفاصيل الأسلحة التى ستقدم فى الوقت الذى تؤكد فيه لناصر سياسة واشنطن المتوازنة.

ومع هذا فإن بايرود مثل رؤسائه فى وزارة الخارجية الأمريكية قللوا من تصميم ناصر على الحصول على السلاح أينما كان قادراً على ذلك. فليس ثمة إحساس بالعجلة فى تحليل بايرود أو فى أوجه العلاج التى قدمها، رغم أن بايرود نفسه أبلغ أن ناصر قد قبل العرض السوفيتى. ومع هذا ورغم هذا الرضا الذاتى على مستوى العمل، فإن بايرود قد قرأ بشكل صحيح الحالة النفسية لناصر:

«رغم أن هذا قد يبدو غير متسق، فقد تحدث ناصر بإخلاص عن رغبته فى أن يكون صديقاً لأمريكا. وهو يشعر أن هذا مازال ممكناً وأننا يجب أن نواصل الحديث حتى نرى ما إذا كان شيئاً قد يتطور يمكن أن يفيدنا إلى خطوات متسقة. وقد أخذ نقدى الشديد جداً لسياسات مصر بهدوء وبدون إشارة عدائية، ولكنه أعطى الانطباع بالاقتناع الشخصى الكامل أنه يتصرف وفقاً لأفضل مصالح مصر فى المدى القصير.

وفى هذه اللحظة، فإنه سوف يدمر المعبد على نظامه من أن يعانى ما يعتبره إهانة وضغوطاً تقع عليه وخاصة من إسرائيل. هذا فى الحقيقة وضع خطر ومن سوء الحظ للغاية. خاصة وكما أنا مقتنع تماماً ليس هناك رغبة لحرب مع إسرائيل. وما آمله فقط هو أن يؤدى هذا الحديث إلى بعض

الاعتدال. ولا أتصور أى ضغط يمكن أن يكون له أثر مرغوب فيه على ناصر. وأعتقد أن القوة الأكيدة التى لدينا هى قوة الإقناع والاتصال الشخصى وهو ما سنحاوله لأقصى ما نستطيع. والصعوبة فى التعامل مع هذا الشخص هو أنه يوافق بأمانة مع نقدنا ومع أخطار سياسات مصر فى المدى الطويل، ومع هذا يبدو مقتنعاً أنه يجب أن يتحرك كما يفعل فى المدى القصير»(٢٠).

وقد اعتقد بايرود أن اهتمام ناصر المباشر لم يكن بشراء السلاح وإنما باتجاهات الغرب فى حالة هجوم إسرائيلى على مصر:

«عند التأمل فى الرسائل التى بعثت بها الليلة وفى محاولة تحديد الأمور الهامة، أولاً، فإنه يبدو لى أن مشكلتنا المباشرة أن ناصر مقتنع بوضوح أن القوى الغربية لن تفعل شيئاً إذا وقع عدوان كبير من جانب إسرائيل. وأطلب بأن تنظر الوزارة فى الخطوات التى يمكن اتخاذها لإقناع العرب أن هذا ليس صحيحاً. وعلى سبيل المثال فهل ترى الوزارة أى فائدة فى أن يتحدث البريطانيون، إذا ما وافقوا، مع ناصر حول إجراءات الاتصال التى ستكون مطلوبة فى حالة ما إذا كانت قواتهم الباقية ستكون مطلوبة وفقاً لشروط التصريح الثلاثى؟ وقد تنظر الوزارة فيما إذا كان الوقت قد حل لتنفيذ الفقرة ١٢ من البيان الملحق لمذكرة مجلس الأمن القومى ٥٤٢٨ والخاص بالسياسة تجاه المشكلة العربية الإسرائيلية»(٢١).

والفقرة ١٢ من مذكرة مجلس الأمن القومى ٥٤٢٨ فى ١٢ يوليو ١٩٥٤ تقترح أنه:

«فى الوقت والطريقة التى يراها أكثر احتمالاً لأن تكون فعالة، فإن وزير الخارجية يجب أن يخبر الدول العربية وإسرائيل بشكل شخصى أن الولايات المتحدة وفقاً لسياستها الراهنة سوف تعمل على منع اللجوء للعدوان المسلح سواء من جانب إسرائيل أو الدول العربية، وإذا ما وقع، فسوف تعمل لوقفه بسرعه»(٢٢).

وبعد ذلك بأربعة أيام، في ١٣ يونيو، زار ناصر المبعوث البريطاني السير رالف ستيفنسون. وكان بايرود قد أخبره عن نية ناصر أن يطلب أسلحة من موسكو. وعلى عكس بايرود، أخبر ستيفنسون ناصر بوضوح أن مثل هذه الخطوة سوف تجبر بريطانيا على وقف تزويد كل المواد البريطانية بما في ذلك قطع الغيار والمؤونة لمصر(٢٣).

ونتيجة لاستعداد بايرود الواضح لاستمرار الجهود للوصول إلى حل أمريكي لاحتياجات مصر من الأسلحة، ومن الممكن أيضاً نتيجة لتهديدات ستيفنسون، أبلغ ناصر سفير الولايات المتحدة في ١٦ يونيو أن الموعد المقرر لسفر البعثة المصرية العسكرية لموسكو قد تأجل. في هذا اللقاء «تراجع ناصر بعض الشئ عن بيانه السابق القاطع أنه يعتزم الحصول على الأسلحة من الاتحاد السوفيتي»، وفي تقريره لدالاس، ذكر بايرود:

«أوضح ناصر أنه مازال مدركاً للأضرار طويلة الأجل للمساعدة العسكرية السوفيتية. ومع هذا، وللأثر المعنوي في الجيش من جانب، ولأمن مصر من جانب آخر، فإنه مازال يشعر بالحاجة الشديدة للحصول على إمدادات إضافية من المعدات العسكرية التي تستمر في حالة وقوع متاعب فإنه يبدو مقللاً من أهمية الانطباعات غير المشجعة التي سيتركها قبول الأسلحة السوفيتية»(٢٤).

وكانت مسألة السلاح مرتبطة بشكل وثيق بقلق ناصر بأن مصر سوف تجد نفسها مكشوفة عسكرياً ومعزولة سياسياً في حالة هجوم إسرائيل. وكان بايرود يبحث عن وسائل دبلوماسية لطمأنة ناصر، وكان ناصر يبحث عن أسلحة.

وكما أوضح لسفير الولايات المتحدة، فإن سلطة الولايات المتحدة في حالة حرب محدودة للغاية، وكما ذكر بايرود:

«سألته بصراحة إذا ما كان حقاً يعتقد أن الولايات المتحدة سوف تجلس

متفرجة إذا ما ارتكبت إسرائيل عدوانا كبيرا. ولم يجب بشكل مباشر ولكنه قال إن هذه هى النقطة الصعبة. ففى المقام الأول فإن مصر لاتريد أن تبدو وكأنها قد أُنقِذت من إسرائيل. وثانيا وماهو أكثر أهمية مايمكن للولايات المتحدة حقا أن تفعله (فالنفرض مثلا أن الجيش الإسرائيل تقدم إلى سيناء وانزل خسائر ضخمة بالقوات المصرية. فهل يعنى كثيرا عندئذ أن الولايات المتحدة سوف تجعل إسرائيل تنسحب بعد ذلك؟ من المحتمل إنها ستكون مستعدة تماما لأن تفعل ذلك، ولكن فى نفس الوقت فإن الضرر قد وقع)»[٢٥].

وبعد غزة كان الدفاع ضد هجوم إسرائيل مشكلة حقيقية مباشرة لم تنجح الولايات المتحدة فى حلها. وفيما يخص ناصر فإن بيانات التأييد أو الإعلانات الفارغة لم تكن كافية. فالغرب والولايات المتحدة أولا عليها الآن أن تقدم بيانات محددة على التأييد فى شكل أسلحة. وفى اجتماع ١٦ يونيو استمر ناصر فى الضغط على بايرود حول استعداد واشنطن من ناحية المبدأ لبيع أسلحة لمصر. وكانت تصرفات ناصر تكسب أنصارا قليلة فى واشنطن. فبالنسبة لأيزنهاور فإن محاولة ناصر استيضاح سياسة الولايات المتحدة نحو الأسلحة «تبدو بشكل قريب كنوع من الابتزاز»[٢٦].

وقد قلل بايرود بشكل ثابت ليس فقط الأهمية التى يعلقها ناصر على ضمان أسلحة ولكن أيضا قرب صفقته مع الاتحاد السوفيتى. ففى تقريره إلى واشنطن فى ١٧ يونيو ذكر:

«نقطة الخلاف فى رأيى ليست (اكرر ليست) ماإذا كان ناصر يستطيع أن يقنع الغرب بتزويده بالأسلحة وإلا سوف يتحول إلى الاتحاد السوفيتى، إنما أعتقد فى الواقع أن القرار يجب أن يتخذ وفقا لعوامل أخرى تدفع صفقة الأسلحة المحتملة جانبا. وأعتقد أن ناصر يشعر أنه يفرض اختبار حسن نوايا

الولايات المتحدة تجاه مصر فى قلقها الحالى فيما يتعلق بإسرائيل. ولذلك فإن القضية الحالية هى ماإذا كانت مصر كمسألة مبدأ تمنع أو لا تمنع (اكرر لا تمنع) من شراء معدات عسكرية من الولايات المتحدة. فإذا أعطينا ناصر فى هذا الوقت إجابة بأنه كمسألة مبدأ ينكر عليه حق شراء الأسلحة من الولايات المتحدة، فإنى أعتقد أننا سوف نواجه لوقت طويل الأثر الذى سيخلفه هذا. ويغض النظر عن حقائق التاريخ الماضى لهذه المسألة، فإن الضباط المصريين (بما فيهم ناصر) يعتقدون بوجه عام أنه كان من الممكن لمصر شراء أسلحة أمريكية. فإذا كنا فى هذا الوقت من الحاجة الشديدة، والذى يعرف فيه كل منا أن مصر أضعف بكثير من إسرائيل، نرفض مصر حول مسألة مبدأ، فإن ناصر ومؤيديه لن (اكرر لن) ينسون سريعا عملنا والذى سوف يفسرونه باعتباره تحيزاً كاملا لإسرائيل»[٢٧].

وهكذا قدم بايرود طلب ناصر لا باعتباره مدفوعا فى المقام الأول باهتمامات عملية، وهو النقل الفعلى للأسلحة، وإنما كاختبار لحسن نية الولايات المتحدة، وفى توجيه لوزارة الخارجية الأمريكية، طلب بايرود التفويض لـ :

«أن يجيب بأن الولايات المتحد ليس (اكرر ليس) لديها السياسة التى قد تمنع مصر من شراء معدات. ويبدو لى أنه من غير الضرورى أن نذهب أبعد من هذا البيان ما لم وحتى يكون ناصر مستعداً لتجديد طلباته بشكل عملى. وباعتبار أن مصادر التمويل المصرية محدودة بوضوح، فإنى أتوقع أنه فى أى حالة فإن مشتروات مصر من المعدات لن (اكرر لن) تكون واسعة[٢٨].

وهكذا فإن القوة الدافعة بأكملها لسياسة الولايات المتحدة تجاه طلبات مصر من الأسلحة فى هذا الوقت كانت مبنية على الحاجة إلى تقديم أدلة بناء الثقة إلى ناصر، والتى مع هذا افتقرت لأى طابع جوهرى. وبترادف مع هذا الجهد، استمر بايرود فى التركيز لناصر على فوائد الانسحاب من الاضطرابات بين الدول العربية التى أثارها حلف بغداد. فبدلا من «تبديد

طاقاتها فى مشاحنات لافائدة منها» نصح بايرود مصر بدلا من هذا «أن تركز على مسائل تؤثر بالفعل على تطويرها لاقتصادها وصياغة سياسات بناءة فيما يتعلق بالسودان، إسرائيل والغرب»[٢٩].

ولم يكن بايرود بالتأكيد وحده فى جهوده لابتكار طريق لتمهيد المعارضة لحلف بغداد، ولكن قربه لناصر أعطى اقتراحاته أهمية خاصة وعلاقة بالموضوع. وبينما كان بايرود يعتبر أن سحب مصر لنفسها من الشئون العربية هو أفضل إجابة، فقد تحقق أن ناصر «لن يتحول بمنأى عن الشئون العربية فى وقت ينشغل فيه بإسرائيل بهذا الشكل»[٣٠]. وبحثا عن صيغة بديلة على المتناقضات من الولايات المتحدة والسياسة المصرية، فإن بايرود قدم «مخرجا آخر يمكن أن يكون مقبولا للولايات المتحدة» وهو إعادة بناء وحدة عربية فى إطار موالٍ للغرب وهو الحلم الذى يثير لعاب البريطانيين.

«.. ومانتطلع إليه هو وثيقة لوقف الاتهامات والاتهامات المضادة ووقف التدهور فى مركز الولايات المتحدة على الأقل فى جزء كبير من الشرق الأوسط، وكذلك كبح جماح مزايا للشيوعية واضحة فى الموقف الحالى. ومع كل دعاية الشهور الماضية فقد وضعنا بشكل علنى كرمز معارض للوحدة العربية. وبغض النظر عما إذا كنا نعتقد أو لا نعتقد أن هذه سياسة سرية جيدة، فإنها أفضل بكثير من أن تكون فى مثل هذا الموقف العلنى.

وتبنى هذا التناول الجديد سيكون تغيرا مفاجئا فى الموقف بالنسبة لمصر ولكنى سأكون مستعدا لأن أحاول حث ناصر لأن يفعل هذا إذا مابدت للفكرة مزايا. وأنى على، اقتناع بأنه إذا ما أمكن إيجاد بعض الوسائل التى ستطمئن مصر وتمكنها من أن تنتزع نفسها من الموقف الممزق الحالى فإننا نستطيع عندئذ أن نعتمد على تعاون ناصر فى العمل بشكل بناء نحو حل مشكلات الشرق الأوسط الأخرى بدون استبعاد تسوية إسرائيل والدول العربية»[٣١].

هذا المزيج من السذاجة والمكيافيلية هز استراتيجية بايرود. كما اعترف

بايرود بحرية، فإن العبء والأخطار المرتبطة بالتغير المفاجىء للموقف سيكون قاصرا على ناصر. ولم يكن هناك شىء مطلوب من الولايات المتحدة، كما أنها لم تقدم شيئا. فهل كان بايرود وكذلك هؤلاء فى واشنطن مقتنعين لهذا الحد أن مجرد خلط الأوراق والعبارات سيمهد الطريق لتعاون مصر مع الولايات المتحدة وإسرائيل؟ من الواضح هذا وقد استجابت واشنطن بسرعة لنصيحة بايرود وأبلغ ناصر فى ٢٢ يونيو أن مصر مؤهلة لشراء أسلحة أمريكية نقدا، وأن طلبات مصرية محددة ستكون موضع الإعتبار. وفى ٣٠ يونيو أرسلت قائمة مصرية بماقيمته مابين ١٠ ـ ٢٧ مليون دولار إلى وزارة الخارجية الأمريكية(٣٢).

وكان ثقل القائمة المصرية فى صالح الأسلحة الثقيلة، وهو نوع المعدات الضرورية لخلق رادع لهجوم إسرائيل أو إذا لزم للرد على عملية مثل عملية غزة. وكان هذا يتعارض مع إطار مبيعات الأسلحة الأمريكية لدول الشرق الأوسط، والتى تركز على الحاجة إلى أن تقدم، أولا، كميات محدودة فقط من الأسلحة، وثانيا أسلحة للأمن الداخلى أكثر منها ذات قدرات هجومية أو دفاعية. وقد احتفظت وزارة الخارجية الأمريكية ـ بعد أن ووجهت بالطلب المصرى ـ بمبدأ الاستعداد لتزويد الأسلحة ولكنها فضلت التركيز على التفاوض حول الشروط التى تحكم البيع ـ الدفع نقدا وفى الحال، وهى الشروط التى كانت الخارجية الأمريكية واثقة أن مصر لن تستطيع أن تلبيها. وكما لاحظ بيتر شيس والذى كان عضوا سياسيا فى السفارة الأمريكية فى فترة بايرود:

«أن حقيقة أن الدفع نقدا وبلا تخفيض فى الأسعار الأولية كان مطلوبا كان مؤشرا أن الولايات المتحدة لاتريد أن تقدم أسلحة لمصر وأنها لذلك تفرض شروطا تتوقع أن تدفع المصريين أن يسحبوا أو يجمدوا طلبهم. وقد أخبرتنا القاهرة وقتها أن مثل هذا الشرط سوف يستنزف كل مالديهم من دولارات، واشتكوا أن هذا ليس أسلوبا تعامل به الولايات المتحدة دولة صديقة»(٣٣).

وقد بقيت تحفظات الولايات المتحدة فى المحل الأول تتصل بأهداف سياسة إقليمية التى فصلت فى مذكرة مجلس الأمن القومى ٥٤٢٨، وعبر عنها فى اتفاقية الأسلحة مع العراق والتأييد للحزام الشمالى. وقد أوضح والدمار جلمات السفير الأمريكى فى بغداد أنه منذ مايو ١٩٥٥ «أوضحت وزارة الخارجية الأمريكية أنه حتى الآن وبقدر الإمكان فإن مساعدتنا لدول الشرق الأوسط ستكون قائمة فى المستقبل على كيف ستتطور خططنا للدفاع الإقليمى أكثر من الحاجات الضرورية لكل قطر على حدة»[٣٤]. وفيما يتعلق بمصر استمرت الاتفاقية تتبع الإطار الذى أقيم بعد فشل بعثة إيفلاند ـ جرهاردت فى نوفمبر ١٩٥٤، للإبقاء على اتجاه ظاهر المرونة حول نقل الأسلحة بينما يعوق نقلها الفعلى بوسائل بيروقراطية معقدة. وقد ذكر ناصر لتوم ليتل مراسل الوكالة البريطانية للأنباء العربية «أننا لم نحصل على شىء من الولايات المتحدة إلا المناقشات والوعود»، وفى عبارة مختصرة تعكس الإحباطات من مراوغة الولايات المتحدة «أنهم لم يرفضوا أبدا أمدادنا بالسلاح ولكننا لم نحصل عليا أبدا»[٣٥].

ومع حلول شهر يونيو رأى ناصر فى التدفق السريع لأسلحة جديدة الوسيلة الممكنة الوحيدة لحماية كل من النظام وتكامل مصر الإقليمى. وكانت الولايات المتحدة تنظر إلى مبادرة مختلفة لتهدئة مخاوف ناصر وبذلك تعيق كلا من الاتجاه إلى الاتحاد السوفيتى للحصول على السلاح، وأيضا «انجراف مصر نحو الحياد». وفى هذا السياق يجب أن ينظر إلى خطاب دالاس فى ٢٦ أغسطس أمام مجلس العلاقات الخارجية ذى النفوذ حول السلام العربى لإسرائيل. وقد نشأ الخطاب ـ الذى أعرب لمساعده المبعوث الخاص لدالاس فرانسيس رسل ـ مباشرة من مذكرة الأمن القومى ٥٤٢٨ واقتراح بايرود فى ٩ يونيو. فى هذا الخطاب، والذى كان قد حصل على موافقة البريطانين حول دالاس أن يهدىء التوتر المصرى الإسرائيلى المتزايد وأن يحول صفقة السلاح

المصرية السوفيتية الوشيكة عن وجهتها، باقتراحه باسم الرئيس الأمريكى معاهدة أمريكية تضمن الوضع الإقليمى الراهن. مثل هذا العمل كان مصمما لكى يثبت لناصر أن الولايات المتحدة لاتنحاز لأحد فى الساحة العربية الإسرائيلية وأن تعيد له تأكيد التزام الولايات المتحدة بمنع أى عمل إجهاض تقوم به إسرائيل وذلك فوق الالتزام التى تعهدت به فى مايو ١٩٥٠[٣٦].

ووفقا لرسل فإن الموضوع الرئيسى لدالاس كان لذلك هو «أنه من الضرورى للقوى الخارجية أن تتدخل فى ناحيتين هامتين، الأولى أن تقدم الوسائل التى تمكن إما لدفع التعويضات للاجئين العرب أو لإعادة توطينهم، وثانيا، أن تعطى التأكيدات للمساعدة العسكرية لأى قطر فى المنطقة يهاجم من جيرانه»[٣٧].

وقد نشأ الخطاب، بوعده بسلام أمريكى مضمون، بشكل مباشر من جهود الوساطة الأمريكية الجارية بين مصر وإسرائيل وكذلك كتقدير شديد لحاجة ناصر العاجلة لتحييد خطر إسرائيل العسكرى[٣٨]. وكان جهد دالاس مخلصاً ولكن محاولة غير كافية لتوجيه سياسة مصر إلى اتجاه أقل تهديداً وأكثر إمكانية للتعامل معه، سياسة أكثر انسجاماً مع مصالح الولايات المتحدة وأقل تلاؤماً مع مكاسب سوفيتية أو حيادية.

وقد أثبت الخطاب واتجاه السياسة الأمريكية الذى أبرزه، أن دالاس ومجموعة خبرائه فى الشرق الأوسط، قد أساءوا بشكل كبير الحكم على رد فعل مصر على توقعات الحرب المتصاعدة. ولم يكن هذا فحسب، بل إن الخطاب كان دليلاًعلى اتجاه الولايات المتحدة العام إلى صرف الانتباه عن حاجات النظام المصرى إلى إطار أكثر ملاءمة لخدمة مصالح الولايات المتحدة أكثر من واقع مصر والشرق الأوسط. غير أن ناصر قد أعلن أن أفضل دفاع لمصر يكمن فى تزويدها بالأسلحة السوفيتية، وأن بن جوريون يفكر فى

الحرب بشكل نشط. ومع ٩ يونيو حصل دالاس على معلومات لا سبيل إلى إنكارها تؤكد نية ناصر على شراء أسلحة سوفيتية ولكنه ومعظم هيئة وزارة الخارجية الأمريكية، اختار أن يقلل من قيمتها كشئ غير متصور. واعتقد چورچ آلن مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى فى ٣١ يوليو «أن المساعدة السوفيتية أمر غير وارد»[٣٩]. ويذكر كرميت روزفلت:

«أبرق بايرود بمعلومات تتعلق بالصفقة ولكن الخارجية الأمريكية تجاهلتها وأكثر من هذا قبرتها. وفى ١ أغسطس وضعت فى صفحة ونصف كل ما علمناه (وكالة المخابرات المركزية) عن صفقة السلاح السوفيتية تلك وحقيقة أنه تم الاتفاق عليها. وقد نظر إليها دالاس من زاوية واحدة قائلاً «إن ذلك مناقض لروح جنيف»[٤٠].

وقد رفض دالاس فرصة اكتشاف النوايا السوفيتية عن قرب خلال قمة الأربعة الكبار فى يوليو وحين كانت تصاغ «روح جنيف». وحين تناول دالاس المسألة العامة للنشاطات السوفيتية فى الشرق الأوسط أوضح مولوتوف أن اهتمام موسكو محدود فقط بالصفقات التجارية[٤١]. وقد أوضحت التقارير التى تلت ذلك بأن دالاس لم يعتبر المعلومات التى لديه حول الصفقة كافية لتبرير مناقشتها مع السوفييت[٤٢].

ولم يكن فشل دالاس فى متابعة نوايا السوفييت راجعاً إلى فشل فى المخابرات وإنما كانت نتيجة التفكير الجامد الذى رفض أن يقر بأن فى مصر عبد الناصر استقلالاً فى التفكير والعمل، وهو ما كان دالاس، الذى يرى العالم يحكمه فقط القوتان الكبار يحتفظ به حتى الآن، للدول من الدرجة الأولى. وفى رأى جميع الذين اشتركوا فى أحداث صيف وخريف عام ١٩٥٥، يستوى فى ذلك الأمريكيون والمصريون، أن دالاس كان يعتقد حتى اليوم الذى أعلنت فيه الصفقة أن ناصر كان «يبلف»[٤٣]. وكان قرار الولايات المتحدة بألا

تستجيب بشكل نهائى للاستفسارات المصرية المتكررة حول وضع طلبات السلاح التى تقدمت بها فى ٣٠ يونيو قائماً على انطباع بالثقة المبالغ فيها بأن مصر إذا كانت تريد أن تحصل على الأسلحة على الإطلاق فعليها أن تخضع للشروط التى وضعتها الولايات المتحدة وأيدتها بريطانيا وفرنسا[٤٤]. وفى نفس الوقت ستستمر واشنطن فى أن تقابل مخاوف وشكوك ناصر بمساعى دبلوماسية كبيرة ولكن فى غير وقتها.

وما غاب عن الولايات المتحدة هو حقيقة أن ناصر قد اتخذ قراراً استراتيجياً بألا ينتظر أطول من ذلك. وقد زار ديمترى شبيلوف وكان وقتئذ رئيس تحرير البرافدا القاهرة فى نهاية يوليو. وخلال اجتماع مع ناصر فى ٢٩ يوليو تمت تفاصيل مبادلة الأسلحة بالقطن.

وفى خلال أغسطس وسبتمبر أظهرت مصر ثقة أكبر وجراة فى علاقاتها مع العالم الاشتراكى والولايات المتحدة وإسرائيل بينما واصلت الولايات المتحدة دبلوماسية بطيئة ومبالغة فى الثقة فى جهودها للحفاظ على الوضع الراهن.

وفى ٦ أغسطس استدعى السفير أحمد حسين للقاهرة للتشاور وأظهرت التجارة مع الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية تزايداً ثانياً[٤٥].

وفى ٩ أغسطس بدأت عمليات الفدائيين الذين تدربهم وتسيطر عليهم مصر. وفى ١٢ أغسطس شدد ناصر القيود التى تنظم كل حركة المرور خلال مضايق تيران وخاصة تلك المتعلقة بإسرائيل والتى عانت حصاراً بحرياً وجوياً كاملاً، وهو العمل الذى نظر إليه القادة الإسرائيليون على أنه توسيع لأسباب الحرب. وفى ٢٤ أغسطس وخلال أسوأ قتال حدث فى غزة منذ عام ١٩٤٩، قطع ناصر المحادثات مع إسرائيل التى كانت تجرى بواسطة الأمم المتحدة حول أساليب تخفيف التوتر على الحدود. ومع هذا، وعقب ذلك بشهر، سحب ناصر بشكل منفرد قواته بمسافة نصف كيلو متر من الحدود.

وواصلت الولايات المتحدة المدى البطئ لدبلوماسيتها، والعمل من خلال القنوات الدبلوماسية لنزع الخطر من القتال فى غزة والجهود المستمرة لضمان حل دبلوماسى للاحتفاظ بالوضع الراهن. وفى مؤتمر صحفى فى ٣٠ اغسطس، وبعد ٤ أيام من خطابه فى مجلس العلاقات الخارجية، عالج دالاس هذه المسائل:

سؤال: ما الذى تتوقع حدوثه بعد هذا فيما يتعلق باقتراحاتكم حول النزاع العربى الإسرائيلى؟ هل تنتظر الآن رد فعلهم عليها؟

جواب: نعم. سيكون هذا هو التطور الطبيعى التالى. إن المقترحات إذا شئت أن تسميها كذلك، وربما كان من الأفضل تسميتها بياناً سياسياً للولايات المتحدة، هى تحت الدراسة على ما أفهم من جانب الحكومات المعنية بشكل مباشر، وافترض أنه فى الوقت المناسب سنحصل على ردود فعلهم وسوف يحدد هذا عندئذ طريقنا للعمل فى المستقبل.

سؤال: هل الولايات المتحدة على علم بأن عروض روسية لتقديم معدات عسكرية لمصر أو بلاد عربية أخرى؟

جواب: هناك دلالات بأن مثل هذه العروض قد قدمت، وهى دلالات لها بعض الثقة ولكن ليس لدينا أى معلومات رسمية حول الموضوع.

سؤال: هل يمكن أن تذكر أى بلاد قدمت لها هذه العروض؟

جواب: لا.

سؤال: إذا ما ثبت أنه صحيح أن الروس يقدمون أو يزودون بالسلاح بعض الدول العربية، ماذا سيكون اتجاه الولايات المتحدة؟

جواب: أظن أننا لن نكون سعداء جداً بهذا التطور بسبب معانيه السياسية المحتملة. وبطبيعة الحال فإن الحكومات حرة، كما أن البلدان المستقلة مخولة لكى تفعل أى شئ تريده فى هذا الصدد. إنهم ليسوا مسئولين تجاهنا.

سؤال: الا يتلقون مساعدة اقتصادية وفقاً لشروط تمنع ترتيبات عسكرية مع الاتحاد السوفيتى؟

جواب: لا. لا أظن ذلك.

سؤال: هل سمعت عن أى تقارير تفيد بأن مثل هذه المعدات أصبحت بالفعل فى أيدٍ عربية؟

جواب: لا. ليس هناك دليل أعلمه على أن مثل هذه المعدات هنا فى أيدٍ عربية فى الوقت الراهن. وأعتقد أنهم يحصلون على معداتهم العسكرية أساسا من مصادر غير شيوعية.

سؤال: هل تعتبر هذا أمراً ينفى البيانات السوفيتية حول تخفيف التوترات إذا ما كانوا يقدمون هذه المعدات؟

جواب: بالتأكيد لن يساهم هذا فى تخفيف التوترات(٤٦).

وفى ٤ سبتمبر أكد نائب رئيس الوزراء جمال سالم العرض السوفيتى للسلاح، الأمر الذى دفع باندفاع الدبلوماسية فى اللحظة الأخيرة لوقف البيع. وفى ٥ سبتمبر أعاد نيكسون الإعلان عن نيته لزيارة الشرق الأوسط. وفى ٢٠ سبتمبر حذر دالاس، بعد أن اقتنع الآن بأن ناصر لايخدع، حذر مولوتوف بأن شحنات الأسلحة السوفيتية لمصر سوف تخرق «روح جنيف». وفى ٢٥ سبتمبر وبعد ثلاث شهور من تقديم طلب مصر للأسلحة لواشنطن، أكدت وزارة الخارجية الأمريكية علانية «موافقتها من حيث المبدأ» على بيع أسلحة لمصر، ملاحظة أنها تنظر فى الطلبات المصرية المحددة التى قدمت فى ٣٠ يونيو(٤٧).

والمح تقرير إلى أن أسلحة أمريكية للشرق الأوسط ستكون وشيكة إذا ما ألغت مصر صفقتها مع الاتحاد السوفيتى، وكان هذا أحد محاولات واشنطن الضعيفة فى نهاية سبتمبر لإلغاء الصفقة، أو على الأقل تخليصها من وقعها اللازع عن طريق عرض الاستعداد لإشباع طلبات مصر(٤٨).

وفقط بعد أن أعلن الاتفاق المصرى السوفيتى أصبحت حقيقة أن واشنطن كانت قد «رفضت بشكل نهائى» الطلب المصرى منذ «أسابيع مضت» جزءاً من سجل عام معلن[٤٩].

وكما لاحظ بايرود نفسه فى ٢٦ سبتمبر، فإن الولايات المتحدة لم تكن بعد قد عرضت أسلحة على القاهرة[٥٠]. وحتى لو كانت قد قررت ذلك فإنه من غير المحتمل أن ذلك كان سيدفع ناصر إلى إنهاء محادثاته مع السوفيت وهى المحادثات التى انتهت بالتوقيع السرى على اتفاقية منذ أسبوع فقط[٥١]. وما كان يمكن أن يهدئ من ناصر فى يونيو، أصبح فى سبتمبر من شئون الماضى.

وعارضت وزارة الخارجية البريطانية حتى النهاية أى تساهل فى رفض الولايات المتحدة بيع أسلحة لمصر. وكانت الحجة أنه لا يجب الا تخضع الولايات المتحدة «الابتزاز» مصرى. وكشرط لاستلام أسلحة أمريكية فإن مصر فى رأى بريطانيا يجب أن تنهى مناقشاتها مع السوفيت.

وكانت حجة بريطانيا ضد اقتراح الولايات المتحدة قد وضعت بهذا الشكل عن طريق أحد الرسميين: «إن الولايات المتحدة تسير فى طريق منزلق إذا ما وافقت على تقديم أسلحة لبلد تحت ما يقارب تهديد الابتزاز. إلى أين تؤدى مثل هذه السياسة؟

إن أى قوة غير شيوعية تريد أسلحة أمريكية تستطيع أن تبدأ مساومات علنية مع الحكومة السوفيتية لكى تمارس بذلك نفوذاً على الولايات المتحدة؛ وبالإضافة إلى هذا حذر بأن شحنات الأسلحة الأمريكية لمصر ستكون موضع المراقبة الدقيقة ليس فقط من كل بلد عربى وإنما أيضاً من كل بلد غير منحاز فى العالم، وربما اتبعوا تكتيكات مماثلة»[٥٢].

ومنذ وقع إعلان ٢٧ سبتمبر بأن مقايضة القطن بالسلاح بين مصر وتشيكوسلوفاكيا قد تمت، وقع على دالاس «كالصاعقة»[٥٣].

وحين يسمع وزير الخارجية الأمريكى أنباء الاتفاقية أصابته نوبة من الهستيريا[٥٤]. وفى ضربة واحدة دعا ناصر واشنطن إلى تنفيذ تهديدها.

وتسلل الاتحاد السوفيتى بقفزة سريعة وبهدوء إلى الحزام الشمالى الذى، أقيم بعناية، وإلى قلب الشرق الأوسط والعالم العربى.

وكان دالاس على إدراك كامل أن الاتفاقية قد سجلت بداية مرحلة جديدة فى الحرب الباردة، تولدت عن استقرار الجبهة الأوروبية وتقليل التوترات وهو ما رمزت عليه «روح جنيف» ولم يكن ثمة شك كبير أن «الإنقاذ» السوفيتى لمصر، النجم القائد فى حركة عدم الانحياز الوليدة، من الضغوط التى سببتها تبنى الغرب للحزام الشمالى والتهديد الذى تفرضه إسرائيل، كان نصراً مرموقاً للسياسة السوفيتية فى مطلع عهد جديد فى العلاقات الدولية. وقد دعاها دالاس نفسه بأنها «أكثر التطورات خطورة منذ كوريا، إن لم يكن منذ الحرب الثانية»[٥٥]. ولم يكن من الممكن التقليل من حجم النكسة التى أصابت ساسة الولايات المتحدة لما بعد الحرب فى العالم العربى.

وقد تصور دالاس بشكل صحيح أن مصر قد تحركت إلى مركز المسرح فى المرحلة البازغة لتنافس الحرب الباردة على «قلوب وعقول» العدد الضخم من الدول حديثة الاستقلال وغير المنحازة فى العالم. فبينما كانت الولايات المتحدة مترددة ومرتبكة، ومهتمة فوق كل شئ بحماية مصالح مؤمنة بالفعل، كان الاتحاد السوفيتى مستعداً للمساعدة وسخياً سعياً وراء توسيع نفوذه الدولى ومطلبه فى التعادل مع الغرب. وقد وجدت مصر وناصر أنفسهم مندفعين إلى مركز الأحداث فى الساحة الدولية أكثر بفعل ديناميكية المنافسة السوفيتية الأمريكية، منها نتيجة استراتيجية ذاتية من جانب ناصر.

ومع أن مصر وناصر أصبحا رموزاً للمرحلة الجديدة، فإن الواقع الذى كان يدفعهم أصبح أكثر غموضاً، خاصة بالنسبة للولايات المتحدة.

وبعد أن أصبحت مصر فى دائرة الضوء أضحت احتياجاتها، كعنصر

مستقل، أقل أهمية. وقد أسرع الدبلوماسيون من الشرق والغرب بهذه العملية التى أصبح ينظر بها إلى مصر بشكل أقل كعنصر ذاتى يتبع مصلحة ذاتية وطنية تحددت بشكل مسئول منها كعنصر تابع للصراع بين الشرق والغرب من أجل النفوذ فى العالم العربى، والشرق الأوسط، وبين مجموعة عدم الانحياز بوجه عام.

وبالمصادفة كان دالاس مجتمعاً فى نيويورك بوزراء خارجية القوى الأربع الكبرى حين جاءت أنباء صفقة الأسلحة. وصاغ دالاس وماكميلان بسرعة بياناً كان يهدف فى المحل الأول إلى تصحيح الانطباع الذى ظهر بشكل واسع فى الصحافة عن اختلاف فى وجهة النظر حول جدوى مبيعات السلاح لمصر[٥٦].

وتحت هذا المظهر الدبلوماسى الخارجى البارد، كانت كل من لندن وواشنطن تغليان. وبرغم أن نطاق الأسلحة السوفيتية لم يكن معلوماً، فإن التقارير من القاهرة كانت تشير أن من بينها ١٠٠ طائرة ميج، الأمر الذى كان يتضاءل معه العدد الذى كان يناقش مع واشنطن[٥٧].

وكان دبلوماسيو وزارة الخارجية البريطانية يشهدون لا حليفهم الأمريكى فحسب، وإنما أيضاً الاتحاد السوفيتى خصمهم الرئيسى، يسعون إلى مركز القوة بما كان فى وقت ما احتياطى بريطانيا الذى لم يكن يتحداها فيه أحد. وكتبت جريدة هيرالد تربيون فى ٢٩ سبتمبر:

«بالنسبة للبريطانيين، بكل نفوذهم التقليدى الطويل فى مصر، فإن التوغل السوفيتى المفاجئ يمثل ضربة لا يستطيعون تحملها بسهولة».

ووراء الستار، كان دالاس قد أصدر تعليماته لمعاونيه فى الشرق الأوسط بوقف الصفقة. ولم يكن وزير الخارجية ميالاً لأن يكون متسامحاً حول التحرك المصرى. فإذا كان ما فعلته مصر بكلمات دالاس «غير أخلاقى» فإن احتضان مصر العلنى للاتحاد السوفيتى، ورغم ادعاءات تذكر بعكس ذلك،

كان تحركاً معادياً[٥٨]. فما فعلته مصر لم يكن فى نظر دالاس أقل من تدمير هدف الولايات المتحدة فيما بعد الحرب فى منع النفوذ السوفيتى إلى الشرق الأوسط. فلم يكن هذا وقت الدبلوماسية وإنما العصا الكبيرة.

واستخلص دالاس أن فعالية بايرود قد انتهت[٥٩]. وبدلاً منه اختار وزير الخارجية أن يعمل من خلال قنوات وكالة المخابرات، فبعث بكرميت روزفلت إلى القاهرة. ووصل روزفلت فى ٢٧ سبتمبر بإنذار من ٤ نقاط. فكان عليه أن يبلغ ناصر أنه إن لم تلغ الصفقة السوفيتية فإن الولايات المتحدة سوف:

١ ـ توقف كل المساعدات؛ ٢ ـ توقف كل التجارة؛ ٣ ـ تقطع العلاقات الدبلوماسية؛ ٤ ـ وتحاصر مصر لمنع نقل الأسلحة السوفيتية[٦٠].

وقد اعتقد روزفلت الذى دافع بشكل مستمر عن استجابة أمريكية إيجابية لطلبات ناصر والذى حذر طوال الصيف من صفقة متوقعة مع موسكو، اعتقد أن مهمته ستكون عقيمة. وبلا صعوبة كبيرة أقنعه بايرود بألا يذكر لناصر تهديدات واشنطن. وكان من الواضح أن كلا الرجلين مستعدان لكسب عدم رضاء دالاس كثمن لوقت إضافى لتهدئة الأعصاب. وكان تقديم الإنذار يعني انهياراً كاملاً للعلاقات المصرية الأمريكية، الأمر الذى كان كل من بايرود وروزفلت، وكانا من أقوى المدافعين عن النظام، حريصين على منعه.

وأمر دالاس، الذى أغضبه عدم تسليم روزفلت لإعلان ٢٧ سبتمبر، مساعد وزير الخارجية جوج آلن لتسليم الإنذار الذى صاغة مساعد وزير الخارجية Bill Roundtree . وقد حاول دالاس بشكل علنى أن يقلل من أهمية مهمة آلن ووصفها بأنها زيارة روتينية فقط»[٦١]. كذلك كان آلن، منذ وصوله فى ٣٠ سبتمبر غامضاً ومقدماً لمعلومات غير صحيحة، حيث أنكر أن صفقة الأسلحة هى السبب لزيارته وموضحاً أنه جاء إلى القاهرة «حتى أستطيع أن أتفهم بشكل أوضح سياسات الحكومة المصرية»[٦٢]. وربما أنكر ما كان واضحاً للجميع لأنه هو نفسه كان يعتقد أن قطيعة علنية مع مصر فى هذا

الوقت سوف تزيد فقط من الآثار الضارة التى أثارتها صفقة الأسلحة فى علاقات الولايات المتحدة العربية.

ورغم عدم الصراحة الرسمية الأمريكية، فإن التقارير الصحفية لاحظت أن آلن كان يحمل إنذاراً يهدد بوقف المساعدة الاقتصادية الأمريكية إذا ما تمت صفقة الأسلحة(٦٣).

ومثلما حدث مع روزفلت أقنع بايرود وإريك جونسون آلن بعدم تسليم الإنذار إلى ناصر. وخلال المناقشة التى استمرت ساعتين يوم ١ أكتوبر كان آلن ميالاً إلى المصالحة أكثر من التهديد. وعلى عكس البيانات التى أكدت توافق السياسة الأمريكية والبريطانية، أخبر آلن ناصر بأن الولايات المتحدة سوف تنظر بشكل إيجابى فى طلب مصرى للسلاح إذا ما تخلت مصر عن الاتفاقية المصرية التشيكية(٦٤). وقد كرر آلن بنقاء كلمات دالاس التى استخدمها فى مؤتمره الصحفى فى ٣٠ أغسطس حين حيا المراسلين بعد اجتماعه مع ناصر.

ذكر آلن للصحفيين المصريين والأجانب أن أى حكومة لها الحق فى تسليح أمتها والحصول على الأسلحة من أى مصدر. وأضاف أن أى أمة لا يمكن أن تسمى حقاً مستقلة وذات سيادة إذا ما لم تمارس هذا الدور(٦٥).

وقد نظر السلك الدبلوماسى فى القاهرة إلى التتابع السريع للمبعوثين الأمريكيين على أنها تجربة مهينة ومتسرعة للدبلوماسية الأمريكية، وأضرت بمصداقية بايرود وآلن بشكل لا يمكن إصلاحه. وقد غادر آلن، الذى أمره دالاس بأن يمارس على ناصر كل الضغط الدبلوماسى، غادر القاهرة وهو يعترف علانية بحق مصر السيادى بأن تحصل على السلاح من أى مكان ومن أى جهة ترغب فيها.

ولم تفاجأ الولايات المتحدة فحسب على غير استعداد بالمبادرة المصرية فى

سبتمبر، ولكنها أيضاً افتقرت إلى النفوذ السياسى والاقتصادى الملائم لكى تفرض إرادتها حين وقع الحدث. وقد تحولت دبلوماسية التهديد الأمريكية إلى نمر من ورق. فبعد ثلاث سنوات من الثورة، فشلت الولايات المتحدة فى أن تخلق رابطة قوية فى المصالح مع مصر إلى درجة تمنع مصر من أن تتحول إلى الشرق. وفى الواقع فإن سياستها كانت إلى درجة كبير مسئولة عن تحول الأحداث.

وقد اضطر دالاس بفعل مدى الأحداث والتخلى عن سياسة سابقة لأن يرتجل بسرعة إجابة أمريكية على التحرك السوفيتى، والذى كان المجتمع الدولى بأسره يرصد آثاره، وفى الوقت الذى ظلت فيه الولايات المتحدة على شك فى النوايا السوفيتية، فإنها لم تنكر حق مصر فى شراء أسلحة بغض النظر عما تعتقده من حماقة وسذاجة هذه السياسة.

وكانت الصحافة الأمريكية أقل ضبطاً للنفس حين عكست غضب واشنطن من «عدم الخبرة وعدم المسئولية الواضحة» التى أثبتتها قرار ناصر «بإهانة الغرب بالتعاقد علناً مع القوى الشيوعية لشراء الأسلحة».

وجاءت افتتاحية النيويورك تايمز فى ٢٩ سبتمبر لتمثل التخيلات التى ستسيطر على تصورات واشنطن الرسمية والشعبية لمصر عبدالناصر. وغالباً، وبتجاهل أو بتشويه الحقائق التى ظهرت فى أخبار صفحاتها فإن وسائل الإعلام الأمريكية مثل الحكومة أصبحت مبتهجة بشكل متزايد بالتخيلات الأكثر راحة عن ناصر باعتباره الغول المسئول عن فشل الدبلوماسية الغربية فى الشرق الأوسط[٦٦].

وفى بحثها عن إجابة ملائمة «لعدم ولاء» مصر، وجدت الولايات المتحدة نفسها غير قادرة عن أن تسجل أكثر من عدم الارتياح الرسمى للصفقة. وخشى احمد حسين، والذى كان فى واشنطن خلال الانقلاب ضد أربنز وجواتيمالا، من انقلاب مماثل بإيحاء من الولايات المتحدة ضد ناصر، إلا أنه لم

توجد أى علامة على مثل هذا التخطيط. ولم ينظر إلى وقف الـ ٤٠ مليون دولار كمساعدة اقتصادية على أنها خطوة إيجابية. فالمبلغ لم يكن ذا أهمية، والاتحاد السوفيتى، الذى استفاد بشكل كامل من رفض الولايات المتحدة تقديم الأسلحة، سوف يخطو بحماس لملء أى فراغ ينشأ عن سحب مساعدة الولايات المتحدة. وقد اقترح السفير السوفيتى أكثر من هذا حين عرض فى ١٠ أكتوبر على البلدان العربية «أى مساعدة فنية يحتاجونها».

وبإصابة أيزنهاور بأزمة قلبية، فإن إدارة رد فعل الولايات المتحدة تُرك كلية لدالاس. ورغم أن المعانى الاستراتيجية للتصرف المصرى نزلت على دالاس كالصاعقة، إلا أنه ظل وفياً لطبيعته البرجماتية المسيطرة. وعلى الرغم من التهديدات التى تضمنها الإنذار الذى لم يسلم، فإن دالاس كرجل قانون اعترف بحق ناصر السيادى لكى يفعل ما يشاء. وكرجل تكتيك فقد ووجه بالحاجة لتطوير أسس مبادرة جديدة نحو مصر فى الوقت الذى قلل فيه من الآثار الضارة للانقلاب المصرى السوفيتى على حلفاء واشنطن العرب وفى الشرق الأوسط. وكان نورى السعيد سيقارن حتماً صفقته بصفقة ناصر كما كانت هناك دلائل بالفعل على أن سوريا والسعودية سوف تتبع قيادة مصر»[٦٨].

كذلك وجهت تعليقات الصحافة إلى إخلال ناصر «بالتوازن العربى الإسرائيلى الحرج» للتسلح، والذى عمل الغرب للحافظ عليه «بالإبقاء على تدفق متوازن وثابت ومحدود بشكل حازم للسلاح»[٦٩]. غير أن هذه الرواية عن التعادل العسكرى الإسرائيلى العربى الذى حطمته صفقة الأسلحة المصرية السوفيتية كانت فى الجزء الكبير منها محصورة فى الصحافة.

وفى خطاب لناصر أمام الطلبة العسكريين فى ٢ أكتوير هاجم محاولات الغرب لتصوير مصر على أنها المسئولة عن الإخلال بالتوازن العسكرى العربى الإسرائيلى:

«سوف أحدثكم الآن عن هذا الخداع الكبير»، وأضاف متناولاً ورقة من أحد المساعدين: «هذه وثيقة حصلت عليها المخابرات المصرية وهى تتضمن المشتروات الإسرائيلية من أسلحة ثقيلة من بريطانيا والولايات المتحدة».

واستمر ناصر قائلاً إن الوثيقة:

«.. تتضمن ٧٩ طائرة بما فيها ٢٠ طائرة محاربة بمحرك، وخمسين محاربة موستانج، ٢٠ قاذفة قنابل موسكينتو، ٧ طائرات نقل. كذلك تتضمن ١٠٠ دبابة شيرمان، ١٠٠ سيارة مصفحة، ١٥ دبابة تشرشل، ١٠٠ قطعة من المدفعية الثقيلة و ٧٠ مدفع ميدان.

ولا تتضمن هذه الوثيقة مبيعات السلاح الفرنسية. وأضاف ناصر أن صفقات أخرى تسلمتها إسرائيل تضمنت دبابات سنتريون، ١٢ طائرة تدريب من الولايات المتحدة.

وتقول صحف الولايات المتحدة إن إسرائيل تستطيع أن تكون جيشاً من ٢٥٠,٠٠٠ رجل، أكثر من جميع العرب مجتمعين. وأعلن ناصر «هذا هو السلام، وهذا هو توازن القوى الذى يتحدثون عنه باستمرار»(٧٠).

وفى مقابلة مع كينت لوف، كرر ناصر تأكيده بوجود تفوق إسرائيلى ولجهوده غير الناجحة لشراء سلاح من الولايات المتحدة:

«لدى مصادر معلومات فى باريس، أثينا، روما، بروكسل، وقبرص، وأعلم ما تعاقدت إسرائيل على شرائه فى الشهور العشرة القادمة، وتفكيرى فى جيش إسرائيل يجب ألا يكون على أساس ماهو عليه اليوم وإنما ما سيكون عليه غداً. والآن فإننا سنقابل الطائرات الميستير بطائرات ميج، وهذا أفضل من مجابهة الميستير بلا شئ.

«ولمدة ثلاثة أعوام حاولنا أن نزود أنفسنا من مصادرنا المعتادة فى الغرب ولكننا فشلنا، لماذا؟ لأن هناك نوعاً من الاحتكار. لقد شعر الغرب أنه يستطيع

ان يعطينا أو لا يعطينا ما يشاء، لأنهم ظنوا انهم سوقنا الوحيد. إن نفوذ إسرائيل وخاصة فى بعض البلدان مثل فرنسا قد زاد من خطورة الموقف.

ولمدة ثلاثة أعوام انتظرنا وحاولنا. كان ثمة سباق تسلح يجرى ولكنه من جانب واحد. كانت إسرائيل تجرى، ونحن فى مكاننا. وهكذا لم نكن فى الواقع احراراً للاختيار بين الشرق والغرب»[٧١].

وأكد «دبلوماسى امريكى كبير» فى القاهرة (على الأغلب بايرود) حجج ناصر. فقد اعترف الدبلوماسى ان صفقة سبتمبر سوف تذهب بعيداً نحو تصفية تقدم إسرائيل الرئيسى فى المعدات العسكرية[٧٢]. ولاحظ الدبلوماسى اعتقاد واشنطن أن مصر لن تهاجم إسرائيل حتى ولو كان القادة المصريون معتقدين فى انتصار أكيد وسهل. ولاحظ المسئول الأمريكى، أن إمكانية هجوم عربى ليست «اكيدة بالقدر الكافى للتأثير على تفكيرنا»[٧٣]. أما ما كان يشغل الولايات المتحدة فهو «إمكانية» أن إسرائيل قد تشن «حرباً وقائية» لتدمير الجيش المصرى فى سيناء قبل أن يتمكن من استخدام الأسلحة السوفيتية بأقصى فعاليتها[٧٤].

ولكن عند تفقد الدبلوماسيين من واشنطن للشرق الأوسط فى اكتوبر ونوفمبر، فإن ما أقلقهم بشكل اكثر لم يكن الاحتمال المتزايد فى «جولة ثانية» بين العرب والإسرائيليين. إن سباقاً للتسلح كان قائماً بالفعل فى الشرق الأوسط يساعده ويتحكم فيه الاتفاق الثلاثى لعام ١٩٥٠. فلم يكن سباق التسلح فى ذاته هو ما يشغل واشنطن، وإنما ذلك الذى يشترك فيه الاتحاد السوفيتى بنشاط، ومطالباً بنصيبه من الغنائم. وكان دالاس يعلم أفضل من اى أحد أن الشرق الأوسط كان اهتماماً من اهتمامات الحرب الباردة على مدى حقبة تقريباً، ولم تسجل المبادرة السوفيتية الطلقة الأولى فى نضال الحرب الباردة من أجل النفوذ. لقد سمعت واشنطن هذا الطبل من قبل، ولكن ما كان يعنيه هو الرغبة السوفيتية أخيراً فى المطالبة بمكانها فى اللعب.

وكان هذا مطلباً لم يكن دالاس مستعداً للاعتراف به، حتى رغم أن بعض الدوائر فى الخارجية الأمريكية قد أبرزت الطبيعة الدفاعية للسياسة السوفيتية فى الشرق الأوسط[٧٥]. وانطلقت حملة إعلامية هجومية ضد الخرق السوفيتى «لروح جنيف». ومن سريره فى المستشفى فى دنفر، كتب أيزنهاور إلى بولجانين معبراً له عن قلقه:

«من شحنة الأسلحة السوفيتية الجديدة المتوقعة لمصر. وأخشى أنها لن تساعد الأهداف التى آمل أن تكون مشتركة بيننا، وهى تخفيف التوتر بيننا والحل السلمى البناء للمشكلة العربية الإسرائيلية»[٧٦].

ولم تكن الولايات المتحدة تعارض اللعب على مخاوف جولة ثانية بين إسرائيل وجيرانها العرب فى إدانتها تزويد السوفيت مصر بالأسلحة، وهى المخاوف التى اعتقد دبلوماسيوها أنها سوف تتحقق فقط إذا ما اختارت إسرائيل أن تلجأ إلى الحرب[٧٧].

من ناحية أخرى فإن تضخيم أهمية ما حصلت عليه مصر بشكل كبير سوف يضيف وقوداً لمطلب إسرائيل من أسلحة أمريكية، وكان طلباً بما قيمته ٣٦ مليون دولار قد قدم فعلاً فى أكتوبر[٧٨]. وأصبحت ما كانت تعتزمه الولايات المتحدة من سياسة متوازنة أمراً مشكوكاً فيه. وحذر أحمد حسين أن قراراً أمريكياً ببيع أسلحة لإسرائيل سوف «يكلف الولايات المتحدة صداقة العالم العربى»[٧٩]. وهكذا، فإنه فى نفس الوقت الذى استمرت فيه الولايات المتحدة فى إبراز المعانى الخطرة للاتحاد السوفيتى بالنسبة للغرب، والعالم العربى والاستقرار العربى الإسرائيلى، قلل دالاس من ضرورة تعويض مشتروات مصر بتزويد إسرائيل بالأسلحة[٨٠].

وكانت واشنطن تبحث عن سياسة «تواجه بها التيارات الجديدة للحياد ومناهضة الغرب، وخاصة الولايات المتحدة فى كل أنحاء الشرق الأوسط».

وكانت الصفقة السوفيتية أكثر الأحداث تفجراً، والتى حين أُخذت فى مجموعها، أثارت شكوكاً خطرة حول جدوى سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط بوجه خاص وسياسة الغرب بوجه عام. وقد أسرعت التوترات المستمرة على طول حدود الهدنة الإسرائيلية المصرية بخطاب إيدن الذى كان يعد وعرف بخطبة جيلد هول التى كانت فى مرحلة الإعداد، وكتبت، بروح مسعى دالاس الذى قام به فى أغسطس، فى ٩ نوفمبر.

وقد ظل دالاس عنيداً فى رفضه النظر فى إدخال الاتحاد السوفيتى بشكل رسمى فى ترتيبات المشاركة فى القوة والتى كانت قاصرة من قبل على الغرب. واستقبلت واشنطن بالشك إشارات الرغبة السوفيتية فى إعادة صياغة الإعلان الثلاثى كاتفاق رباعى، وكتب مراسل النيويورك تايمز فى ٩ أكتوبر «إن الفكرة ذاتها جعلت الرسميين هنا يجفلون».

وبينما كان الرسميون الأمريكيون يهدئون أنفسهم من النكسة التى الحقها بهم الاتحاد السوفيتى، نظروا بقلق متزايد إلى رد الفعل المصرى للضربة القاضية التى قام بها ناصر. وقدم الفرع الدبلوماسى فى الخارجية الأمريكية تحليلاً سليماً للنصر الذى أحرزه ناصر:

«إن أثر صفقة الأسلحة على مصر نفسها كان حماسياً. وبانتشار انباء إتمامها، فإن مكانة مصر فى الخارج ونظام الحكم الحالى فى مصر بلغت القمة. ومع صيف عام ١٩٥٥ فإن جهود مصر لمواجهة الحزام الشمالى المتطور بمجموعة دفاعية خاصة بها بدت أنها فى اتجاه الفشل، وبدت مصر أنها تواجه بديلين: إما قبول الحزام الشمالى بصورة ما أو أن تصبح معزولة فى العالم العربى. والآن، وفى يوم وليلة، تمكن رئيس الوزراء ناصر من أن يؤكد زعامة مصر فى العالم العربى. وقد أثبت ناصر فى أعين المصريين والعرب الآخرين، أن الدول العربية تستطيع بنجاح أن تتبع سياسة مستقلة، ومستقلة بوجه

خاص عن القوى الغربية والتى تلقى دوافعها شكوكاً عميقة فى العالم العربى. وقد أضافت شواهد القلق من جانب القوى الغربية بعد الإعلان عن صفقة الأسلحة السوفيتية إلى مكانة مصر الجديدة والتى تقف الآن فى العالم العربى بشكل أعلى من أى وقت منذ أن قادت مصر الحرب ضد «الإمبريالية» البريطانية فى المنطقة. وأياً كانت الشكوك التى قد تملكت ناصر حول أخطار علاقات أوثق مع الاتحاد السوفييتى والتى ستتضمنها اتفاقية الأسلحة، فإنه من غير شك نظر إلى الصفقة فى مجموعها كضربة كبرى من الحظ الحسن»(٨١).

وقد كشف التقرير، والذى كان من غير شك بين التقارير التى تجاهلها وزير الخارجية المنعزل، كشف عن إدراك للقوة المستقلة للقومية المصرية والعربية وعن ضرورة تحليل هذه القوى الديناميكية بشكل مستقل عن القلق من الشك فى تخريب سوفيتى شيوعى. ومع هذا، فإن هذا التحليل الواقعى غير المتحيز لم يكن يمثل رد فعل الولايات المتحدة. وكان ناصر نفسه يدرك بالفعل فشل الولايات المتحدة فى تصور الفوارق الدقيقة للسياسة المصرية والتى دلت أولاً وقبل كل شئ عن الانشغال بالأهداف الوطنية والقومية. وفى حديث إلى أعضاء رابطة المحررين فى مارس ١٩٥٧ أوضح ناصر:

«هناك فى الولايات المتحدة اليوم من يصفون صفقة الأسلحة على أنها انجراف نحو الشيوعية رغم الأحداث الأخيرة، غير أن هذا لا يؤثر فينا على الإطلاق. ولم نكن مستعدين أن نقف عاجزين عن الدفاع عن أنفسنا أمام إسرائيل المدججة بالسلاح. ولم نكن مستعدين أن ننحنى أمام القوة. ولم نكن مستعدين لشئ من هذا النوع حتى ولو على حساب أن نتهم بالاتجاه نحو الشيوعية».

وحتى بايرود، الدبلوماسى الأمريكى الأكثر اتصالاً بناصر خلال هذه الفترة لم يكن قادراً كما أثبتت برقياته فى يونيو أن يُضفى الشرعية على

أعمال ناصر. وبالنسبة لدالاس، والذى لم يكن قادراً على تبين الفارق بين عدم انحياز مصر الذى أذكاه إحساسها الوطنى المتزايد وبين الموالاة للسوفييت، تزايدت المخاوف من «عدم شعور ناصر بالمسئولية» والضعف المعنوى وهو يواجه الشراك التى نصبتها له «الشيوعية الدولية»[٨٢].

وقد تلقى ناصر التأييد من جهة غير متوقعة وهى نورى السعيد الذى لاحظ:

«إن نصيباً كبيراً من اللوم لاتجاه الكولونيل ناصر يجب أن يقع على القوى الغربية. فقد كان عليهم أن يتناولوا مسألة الأسلحة بشكل مختلف خاصة بعد ما سمى بحادث غزة.

فيجب أن نتذكر أن الجيش المصرى قد هزم على أيدى الإسرائيليين مرتين. وكان جوهرياً فى وضع ناصر أن يحصل على أسلحة حديثة لضمان أن هذا لن يحدث مرة أخرى. وكان على الغرب أن يفهم هذا ويوافق على تزويد مصر بكميات معقولة من السلاح. وكان الرفض سيدفع ناصر بالتأكيد لطلب أسلحة من السوفييت ودول شيوعية أخرى.

ولا أعتقد أن ناصر صديق حقاً للشيوعيين، إنه يحاول فقط أن يضرب الغرب بالشرق. ولا شك انه مازال مستعداً أن يغير وجهات نظره الظاهرية إذا ما أقنعه أحد بأن ذلك جدير بالاهتمام»[٨٣].

ومع هذا.. فإن وجهة النظر السائدة فى الولايات المتحدة أظهرت قليلاً من نفاذ بصيرة الزعيم العراقى. وانسياقاً وراء واشنطن فإن التقارير الصحفية أظهرت اهتماماً أكثر حول «موطئ القدم الروسى على شواطئ البحر المتوسط» من اهتمامها بالضروريات الداخلية والإقليمية التى وجهت النظام المصرى. وببساطة كان ناصر فى نظر هذه التقارير يقدم «للدب الروسى» فرصة لا تُجارى لنشر رسالة الثورة لجماهير المصريين المستعدة لذلك:

«على الرغم من تصميم السلطات العربية على مقاومة النفوذ الشيوعى، فإن الفلاحين العرب معرضون للتلقين الثورى ورد الفعل المتطرف، كما أن القادة العرب سيفعلون خيراً بإدراك أن ملايين العرب مازالوا يعيشون فى ظروف من الفقر خارج نطاق السيطرة الأمنية الفعالة، وهو ما يمثل غنيمة لعملاء من وراء الستار الحديدى»(٨٤).

واستمرت الحملة المعادية للسوفيت فى اجتماع باريس لمجلس الأطلنطى فى ديسمبر. وهناك وصف البيان النهائى للسياسة السوفيتية فى الشرق الأوسط على أنها «تحدياً جديداً للعالم الحر»(٨٥).

واختلف دالاس مع ما اعتبره انشغال المجلس بالجوانب العسكرية للمبادرة السوفيتية:

«قد نقول إن هناك تحدياً للغرب، ولكن ليس بالمعنى العسكرى الذى يتضمنه البيان الأطلنطى. إن الاتحاد السوفيتى يبدأ عملاً كبيراً فى مجال المنافسة الاقتصادية. فهل سنجيب بأن نعلن ببساطة عن زيادة جديدة فى تسليحنا؟ إن هذا سيكون بمثابة أن ندير ظهورنا للواقع وأن نعد الطريق لنكسات خطيرة».

وتلقى دالاس تأييداً من منديس فرانس الذى وصف مع هذا:

«مبيعات الكتلة الشرقية للسلاح لمصر كرد سوفيتى على «حلف بغداد سيئ الحظ» والذى يشكل بالنسبة للغرب خطأ نرى نتائجه الآن».

واعتبر أن الرد المناسب للغرب ليس فى زيادة مبيعات السلاح وإنما جهداً للبدء «فى نقل واسع لجهودنا إلى الحقل الاقتصادى والاجتماعى» وهى فكرة احتضنتها واشنطن بالفعل وهى تحاول أن تسترد فائدة الشرق الأوسط من السوفييت.

(NOTES CHAPTER 7)

1. Byroade to Dulles, No. 17189 (censored Copy), 16 May 1955, FOIA request.

2. Byroade Cabled to Dulles on 16 May "It interesting that XXXXXX (Censored) here propagated Line prior to my arrival that my primary task is to work for Egypt-Israeli settlement. Usually reliable source told Embassy recently work (Sic) had spread throughout Free Officers that I had been sent here to force peace at any price, with (srae). "No. 1718.

3. Byroade to Dulles, No. 1718.

4. Byroade to Dulles, No. 1725, 17 May 1955. FOIA request.

5. Byroade to Dulles, No, 1718.

6. Byroade to Dulles, No. 1725.

7. Heikal, Nasser, P. 49.

8. Byroade to Dulles, No. 1881, 9 June 1955, Ref, 680.5/6-955. FOIA request.

9. Ibid.

10. Concetning the latter, Byroade noted that "in present state of tension at Gaza cannot expect Serious talks reqarding Alpha (U.S. - mediated peace efforts. "Byroade to Dulles, No. 1878, 9 June 1955. FOIA request.

11. Byroade to Dulles, No. 1881.

12. Ibid.

13. Ibid. Sulzberger claims in a New York Times October 1955 report that the United States knew early as 3 June. Heikal, Nasser, P. 49, May. Kermit Roosevelt in an Interview author believes it was "early Spring."

14. Ibid.

15. Ibid.

16. Ibid.

17. Ibid.

18. Ibid.

19. Byroade to Dulles, No. 1882, 9 June 195 , 6847A. 86/6-1955. FOIA request.

20. Byroade to Dulles, No. 1881.

21. Ibid.

22. NSC 5428, P. 13, This Section Was revised November 1955.

23. Love, Suez PP. 90, 244.

24. Byroade To Dulles, No. 1936, 19 June 1955. 684A, 86/6-955. FOIA request.

25. Ibid. Lnterestingly the "Supplementary Statement Policy On the Arab-Israel Problem" of NSC 5428 (revised 2 November 1955) addressed the issue of, United States response to a violation of the Arab Israeli Armistice Lines. The NSC recommendation has however, been excised from the text, See NSC 5428, P. 12. One is Left With the impression however, that the United States, in cooperation with the United Nations, Great Britain, France, and Turkey would Plan to work tor a return to the territorial Status quo ante,

26. Dwight D. Eisenhower, Waging Peace-Suez, P. 24, See also Love, P. 282.

27. Byroade to Dulles, No. 1928, 17 June 1955, Ref. 674.00/6-1755. FOIA reqauest.

30. Ibid.

31. Ibid.

32. The $10 Million figure appeared in the New York Times, 14 November 1955, P.8. The more Likely Sum of $ 27 Million appeared in the "United States Statement on Eqyptian-American Arms Negotiations: released by the United States Ecbassy Egypt, published in Al Ahram, 16 October 1955, and reprinted in jabbar, "The Politics of Arms," P. 247.

33. Jabbar, "The Politics of Arms," P. 248, see also Eisenhower, Waging Peace, P. 24.

34. Gallman, Lraq, P. 63.

35. Love, Suex, P. 282.

36. For text of speech, see DOS Press Release No. 517.

37. Francis Russell interview, JFDOH, P. 6.

38 Fawzi met with Dulles on 7 July to relay Egypt's desire to avoid war with Israel. New York Times, 8 July 1955, P. 8.

39. Copeland, The Game of Nations, P. 132.

40. K. Roosevelt interview with the author.

41. Sherman Adams, First Hand Report, P. 245.

42. New York Times, 14 November 1955, P. 8.

43. K. Roosevelt interview with the author, for Nasser view, see Love, Suez, P. 282, Heikal, Nasser, P. 50,

44. Britain did deliver an arms shipment in june but Consistently supported the United States refusal until Egypt agreed to the mutual Security quid pro quo. France abruptly canceled a September shipment of 100 AMX tanks, sending them instead to Israel.

45. Egypt's exports to the Soviet bloc grew from 13% in 1954 to 25% in the first nine months of 1955. International Cooperation Administration Report. :"Soviet Economic Activity in the Near East and South Asia as of November 1958, Declassified Documents, Ref. Retrospective FF.

46. Transcript of Press and Radio News Conterence 30 August 1955, DOS No, 13. John Foster Dulles Private Papers.

47. An Unnamed State Department Official Was Quoted as Saying that Egypt's request amounted to "Considerably less than $10 million." New York Times, 27 September 1955, P. 4.

48. A great deal ot misinformation was reported at this time suggesting that the United States had agreed to the Sale of $27 million of arms. This upset Lsrael. whose ambassador to the United States, Abba Eban, received on 27 September a firm United States denial of such reports. New York Times, 28 September 1955, P. 1.

49. Ibid.

50. New York Times, 27 September 1955.

51. Heikal, Nasser, P. 51.

52. New York Times, 27 September 1955, P. 1.

53. Finer, Dulles over Suez, P. 28.

54. New York Times, 15 October 1955.

55. Finer, Dulles over Suez, P. 28.

56. New York Times, 28 September 1955, P. 1..

57. Ibid.

58. Ambassador Hussein denied that Egypt Was taking sides in the cold war, declaring that Egypt "Very detinitely" Wanted good relations with the United States. New York Times, 13 October 1955.

59. Heikal, Nasser, P. 52.

60. Ibid.

61. New York Times, 29 September 1955.

62. Mid East Mirror, 1 October 1955, P. 2.

63. New York Times, 2 October 1955, P. 1.

64. Heikal, Nasser, P. 63.

65. New York Times, 1 October 1955, P. 1.

66. New York Times, 2 October 1955, Sec, IV., P. 7., New York Times (editorial), 4 October 1955, P. 34.

67. Heikal, Nasser, P. 60.

68. Mid East Mirror, 15 October 1955, P. 5, New York Times, 15 October 1955. Egypt Signed Mutual Defense Pacts with Syria and Saudi Arabia on 20 and 27 October respectively.

69. New York Times, 2 September 1955, Sec. IV., P. 7.

70. New York Times, 3 October 1955, P. 1.

71. New York Times, 6 October 1955, P. 1.

72. New York Times, 4 October 1955, P. 18.

73. Ibid.

74. Ibid.

75. "The Outlook for United States Interests in the Middle East, "14 November 1955, OIR No. 7574, P. . II.

76. Declassified Documents- 1977, Ref. 154E.

77. Mid East Mirror, 12 November 1955, P.6.

78. An alternative Plan to Suplying arms was devised at this time: "arms in escrow." According to Eisenhower, the Plan was to store appreciable quantities of military equipment aboard a United States Vessel in the Mediterranean, ready for instant dispatch to any nation in the Middle East which miqht be a victim of aggression." A similar concept has recently captivated United States strategists-the Rapid Deployment Force and the propositional material of the newly created Central Command (CENTCOM). Eisenhower, Waging Peace, P. 29.

79. Mid East Mirror, 19 November 1955, P. 5.

80. DOS Press Release No. 606, 18 October 1955, PP. 3-4 John Foster Dulles Private Papers.

81. OIR 7074, P. 19.

82. Egypt File, Middle East Lnstitute Library.

83. Mid East Mirror, 7 April 1956, P. 14.

84. Mid East Mirror, 1 October 1955, P. 4.

85. New York Times, 21 December 1955, P. 1.

86. Ibid.

الفصل الثامن

جبهة جديدة للحرب الباردة

مصـــر والســـد العـــالى

كتب هاريسون سالسبورى مراسل النيويورك تايمز فى ٢٧ نوفمبر ١٩٥٥ «إن التحدى الرئيسى الذى يواجه الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط وعامة فى آسيا هو: من سوف يحمل الشعلة التى تضيئ الطريق للشعوب القديمة إلى القرن العشرين والواحد والعشرين؟ هل هى واشنطن أم موسكو؟».

كانت هذه الأفكار تكمل أفكار دالاس وصانعى السياسة الأمريكية فى أعقاب صفقة الأسلحة فى سبتمبر. فليس هناك طريق وسط مفتوح أمام العالم الثالث غير المنحاز[١].

وقد تحدت الأعمال السوفيتية مع نهاية عام ١٩٥٥ الشعوب بالرضى عن النفس والاعتقاد بالترفع الأخلاقى فى السياسة الأمريكية والتى نبعت من هذه الصور ووضعت مصر فى مركز الجهود الأمريكية لاحتواء السعى السوفيتى من أجل التعادل العالمى.

ورغم ادعاء ناصر أن صفقة الأسلحة كانت فقط «صفقة واحدة»، وأن واشنطن كانت تأمل أن تكون مجرد حركة تكتيكية تستخدمها موسكو فى المساومة لتنازلات غربية فى ألمانيا، فإن مخططى السياسة الأمريكيين حالما يتفقون أن أهمية الصفقة بالنسبة لمنطقتها وبالنسبة للحرب الباردة لايمكن

تفاديها لمدة طويلة. وكان أثر الدعاية السوفيتية والنصر فى السياسة الخارجية مباشراً وتطلب هذا ردا امريكيا حقيقيا. ولم تكن ثقة دالاس فى النفس واقتناعه بأن فشل مؤتمر جنيف فى أكتوبر «لا يتطلب منا أن نغير النطاق العام لبرنامجنا»، لم يكن هذا يستطيع ان يواجه اختيار الواقع. وقد اثبتت موسكو، كما لاحظ دالاس نفسه «أن الاتحاد السوفيتى سوف يواصل جهوده بكل الطرق إلا الحرب لكى يسود نظامه»[٢].

وكان تشستر باولز سفير الولايات المتحدة فى الهند متأثرا بشكل عميق بوجهة نظر نهرو عن الحياد ودافع بشكل بليغ عن إعادة توجيه سياسة الولايات المتحدة فى الحرب الباردة فى العالم الثالث.

وقد دعا باولز إلى سياسة خارجية أقل جمودا لاتنشغل بالمفاهيم العسكرية الموجهة نحو القوة والتى لاتربط الولايات المتحدة بوضع راهن محكوم عليه فى العالم الثالث. ولاحظ باولز أنه فى عصر تتراجع فيه خطر المواجهة النووية فإن الافتقار الأمريكى إلى التنبه للتطورات الأيديولوچية والاقتصادية والسياسية فى العالم الثالث يمكن أن يفيد الإتحاد السوفيتى فقط.

وتحدث دالاس أيضا عن عهد جديد فى العلاقات الدولية حيث أعلن فى ١٥ سبتمبر أن صفقة الأسلحة فتحت «جبهة جديدة فى الحرب الباردة» فى الشرق الأوسط.

وقد أجبرت صفقة الأسلحة السوفيتية مع مصر، وما تبعها من عرض شبيلوف فى ١٠ أكتوبر لتقديم مساعدة فنية غير محدودة لمشروعات فى البلدان العربية بما فيها مشروع مصر للسد العالى فى اسوان، أجبرت دالاس والمؤسسة المشرفة على المساعدات الخارجية على إعادة تقييم سياسة الولايات المتحدة.

وحمل التقارب المصرى السوفيتي إمكانية إشعارات سوفيتية سريعة ورخيصة نسبيا، حتى فى الوقت الذى كان دالاس يناضل فيه للخروج بسياسة واحدة من المطالب المتنازعة فى واشنطن.

وكان سد جديد فى أسوان موضع نظر طويل من مصر كعامل أساسى للتنمية الاقتصادية. وقد قدم لعلى صبرى خطة لبناء السد فى ٣٠ يوليو ١٩٥٢ ويعد مجرد اسبوع من الأنقلاب(٤). ورأى مؤيدو السد أن الأراضى الصالحة للزراعة ستزيد بمقدار الثلث لكى تصل إلى ٨ ملايين فدان، وأن ما سيولده السد من ١٠ ملايين كيلوات كهرباء ستقدم الأساس للتوسع الصناعى والإصلاح الزراعى. وكتب محمد نجيب «مالم يكتمل السد العالى خلال مدة معقولة فإن اصلاحنا الزراعى سينهزم بالتزايد المحتوم للسكان»(٥).

ومع هذا ومع كل حماس مصر فإن التخطيط تحرك ببطء وبلا منهج أو هدف. وفى العام الذى تلا إتمام تصميم السد بواسطة المؤسسة الألمانية Mochteaf and Dortmend فى أكتوبر ١٩٥٤، لم يتحقق أى تقدم فى توفير تمويل المشروع. وقد غير كل ذلك إعلان مقايضة القطن المصرى بالسلاح واضعاً مسألة تمويل سد أسوان فى مركز الجهود الغربية لتعويض المزايا التى كسبتها موسكو.

وكتب Kemmet Lone مراسل النيويورك تايمز فى ٩ أكتوبر:

إن احتياج مصر للمساعدة الأجنبية لبناء السد العالى الذى يخطط له منذ فترة طويلة يمثل فرصة تغرى بوضوح الروس وكذلك الغرب. فإذا أجاب الروس أولا فإن النتائج للنفوذ الغربى فى الشرق الأوسط ستكون ضارة إلى درجة تجعل صفقة الأسلحة التشكية باهتة.

وحذر أريك جونسون، الدبلوماسى الأمريكى المختار والمتخصص فى

شئون التنمية، حذر واشنطن فى ١٠ اكتوبر أن السوفييت قد ينجحون فى التفوق على الغرب مع عرضهم لبناء المشروع الذى سيتكلف بليون دولار وقد فضلت القاهرة بدون تحفظ البحث عن ماتطلبه المشروع من رأس مال أجنبى وقدره ٤٠٠ مليون دولار بالتعاون مع الولايات المتحدة وبريطانيا وكذلك مع البنك الدولى الذى كان يدرس المشروع منذ سنوات. وفى ١٧ اكتوبر حاول السفير أحمد حسين فى مقابلته مع دالاس الحصول على تأييد الولايات المتحدة للمشروع كاشفا عن أن عرضا سوفيتيا قد قدم فى أغسطس.

وكتب السفير أحمد حسين فى تقريره إلى ناصر «لقد أوضحت لمستر دالاس أنه من الجوهرى لمصر الحصول على تأييد الولايات المتحدة فى بناء السد العالى. وذكرت له أنه رغم حقيقة أن الحكومة الروسية قدمت لنا شروطا أفضل من تلك التى قدمها البنك الدولى لتمويل المشروع، فمازلنا نفضل التعامل مع البنك الدولى».

«وذكرت له أن قرارا يجب أن لا يتأخر طويلا لأن مصر تعتبر السد كأكثر مشروعاتها الاقتصادية اهمية وأن كل تأخير سيسبب متاعب للرئيس ولحكومة مصر مع الرأى العام المصرى. وأنه ليس من مصلحة البنك تأخير قراره لتمويل السد أطول من هذا لأن هذا سوف يخلق ضغطا على الرئيس لقبول العرض الروسى»[٧]. ورغم الموقف الذى عرضه حسين حول المساعدة السوفيتية فإن النظام كان متروكاً للتعاقد على الوجود الطويل الأجل للخبراء المهندسيين السوفيتيين الأمر المصاحب ولايمكن تجنبه لأى اتفاقية مع موسكو. وفى هذا كتبت الـ Mideast Mirror فى ١٢ نوفمبر:

«إن ناصر متردد فى قبول العرض السوفيتى لأن أحد الشروط للمساعدة السوفيتية أن السد يجب أن يبنى بواسطة المهندسين الروس. ورغم أن الكولونيل ناصر مصمم على بناء السد فإنه متردد فى أن يرى البناء لاتقوم

به مصر. وهو سيفضل البنك الدولى الذى سيمكن من أن يتم البناء بواسطة كونسرتيوم وول».

ولاحظ تقرير سرى لإدارة التعاون الدولى فى واشنطن مدى بغض ناصر لوجود المستشارين السوفييت[٨].

واصبحت الآن مسألة تمويل المشروع المصرى فى قمة أولويات الولايات المتحدة وبريطانيا (ويبدو أن الفرنسيين قد استبعدوا بتفضيل متبادل من دالاس وإيدن). ولم يكن تفضيل مصر الدائم للمساعدة الغربية هى التى خلقت هذا الإحساس العاجل المفاجىء بالمسألة وإنما كان العرض السوفيتى للمساعدة والذى حين أضيف إلى الصفقة التى تمت بالفعل، قد فهم فى واشنطن وحتى إلى درجة أكثر عجلة فى لندن باعتباره تحديا من الدرجة الأولى فى الحرب الباردة.

وفى ٢٠ أكتوبر بدأت الخارجية الأمريكية تروج لتقارير غامضة عن استعداد واشنطن المساعدة فى بناء سد أسوان وكذلك نهر الأردن[٩].

ولكن كانت الحكومة البريطانية بقيادة إيدن وماكميلان هى التى ركزت أساسا على تبنى الغرب لمشروع أسوان[١٠].

وفى ٢٥، ٢٦ أكتوبر التقى وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا، والمانيا لمناقشة صفقة الأسلحة السوفيتية لمصر. وركز الوزير البريطانى على حاجة لندن إلى طرق وصول مستمرة وغير متقطعة إلى بترول الشرق الأوسط.

وفى اجتماعهم مرة أخرى فى مؤتمر القوى الأربع فى جنيف فى ٢٧ أكتوبر، ذكر أن وزير الخارجية ماكميلان قد «قرر أن يحصل على سد أسوان لمجموعة أوروبية بطرق أو بأخرى»[١١] وفى اليوم التالى منحت شركة بريطانية العقد لإعداد الخطط لإنشاء السد.

وكما ذكر مراسل جريدة النيويورك تايمز فى لندن Orew Middlerom أنه

منذ اليوم الذى قدم فيه السوفييت مساعدة عسكرية واقتصادية لمصر. «وجه إلى واشنطن تحذيرات مؤكدة حول أخطار نجاح السوفيت بالنسبة للغرب»[١٢]. وكانت حكومة إيدن وكذلك المعارضة العمالية كما ذكرت التقارير مجمعة على الاعتقاد أن اتفاقية السلاح كانت فقط الحركة الافتتاحية لاستراتيجية تهدف إلى نشر «تعاليم موسكو السياسية ومساعدتها الاقتصادية جنوبا عبر نهر النيل إلى السودان ومنها إلى كينيا وأثيوبيا» مهددة بذلك هيمنة بريطانيا الاستعمارية المتداعية فى إفريقيا وكذا فى الشرق الأوسط. وهذا «الاندفاع السوفيتى إلى قلب إفريقيا» نظرت إليه حكومة إيدن كأكثر التطورات خطورة فى السياسة السوفيتية بعد الحرب مع ألمانيا.

واستقبلت واشنطن باهتمام التحذيرات البريطانية حول المعانى الاستراتيجية المعاكسة للسياسة السوفيتية. وبحلول نوفمبر استبدلت التقديرات الأولية بأن العروض السوفيتية كانت مجرد تحركات تكتيكية، استبدلت بالاعتقاد بأن السياسة السوفيتية تنذر «بلعبة استراتيجية كبيرة لتحقيق الحلم الروسى فى مناطق مياه البحار الدافئة»[١٣].

وحكى إيدن أن الولايات المتحدة وافقت فى نوفمبر على الاشتراك فى كونسوتيوم غربى لتمويل متطلبات مشروع السد من رأس المال الأجنبى اعتقادا بأنه يفعل ذلك فإن مزايا التعاون مع الغرب وتفوقها على تلك التى تقدمها اتفاقيات مع الكتلة السوفيتية ستتضح للأعين المراقبة للعالم الثالث غير المنحاز[١٤].

ولم تكن هذه التوقعات حول مكاسب الحرب الباردة بفكرة جديدة، فمع بداية عام ١٩٥٣ لاحظ ايزنهاور أن مساعدة الولايات المتحدة لمشروع اسوان «يجب أن تعوض بشكل بتأييد مصر لسياسة الغرب فى المنطقة»[١٥].

وفى الشهور الأخيرة لعام ١٩٥٥ اعتقد دالاس أن اشتراك الولايات المتحدة

فى تمويل المشروع سوف يولد درجة من الاعتماد المصرى على الغرب وكذلك انشغالا مصريا ببناء السد يكفى لصد سياسات لاتتفق مع مصالح الولايات المتحدة. وما كان دالاس يحاول أن يفعله، كما لاحظ مستشاره القانونى فى وزارة الخارجية Hermen Phleger، «هو أن نضع مصر فى طريق تكرس مواردها لبناء السد وهو ماسوف يعيق فى حد ذاته مغامرات عسكرية، كما سوف يكون مساهمة عظيمة لاستقرار وسلامة وأمن ومستقبل مصر»(١٦).

وقد أكدHerbert Prochnaw وكيل الخارجية الأمريكية للشئون الاقتصادية هذا المنطق:

«شعرنا أنه إذا ما انشغلت حكومة ناصر لمدة عشر سنوات بشىء يمتص مواردهم فى تحسين رفاهية شعبهم، فإن هذا سيكون حركة بناءة. وقد يكون فى هذا مصلحة ذاتية لنا حيث سيتحقق سلام فى هذه المنطقة، ولكنه سيكون أيضا عونا للأمة المصرية»(١٧).

مثل هذه البيانات تعبر بطريقة قوية عن وجهة نظر دالاس فى تأييد الولايات المتحدة فى تمويل بناء السد العالى كأداة لكسب قبول مصر لنوع من السلام الأمريكى فى الشرق الأوسط. كان هناك أيضا نية محددة وإن لم تكن معلنة فى إشعال اهتمام دالاس المفاجىء بالسد. فرغم تصريحات دالاس العلنية، فإن دالاس لم يكن قد قبل كلية صفقة الأسلحة كأمر واقع. فى هذا، فإنه فى المراحل الأولية فى تفكير دالاس الجاد فى مشروع السد والمساعدة الأمريكية فيه كان يجرى وفق شروط سوف تعيق تجارة مصر فى الأسلحة السوفيتية، وكان يأمل أن تتضمن نقض مصر لاتفاقية ٢٥ سبتمبر. فى هذا لاحظ Phleger:

«إذا ما استجابت مصر لشروط القرض، فقد كان من المستحيل على ناصر أن يكمل صفقة الأسلحة مع روسيا على الأقل على الأساس التى تمت عليه،

لأن القرض كان يتوقع أن إنتاج مصر وخاصة من القطن يجب أن لايستخدم لشراء أسلحة. فإذا كان السوفييت مستعدين لأن يبيعوا لناصر السلاح وفق شروط لاتتطلب الدفع، فإن الأمرين عندئذ يمكن أن يسيرا جنبا إلى جنب. ولكن من غير شك فإن أحد الأسباب التى جعلت دالاس يستمر فى عرض القرض للسد هو أن يضع اقتصاد مصر فى موقف لايستطيع معه أن ينفق مبالغ ضخمة فى الأسلحة.. واعتقد انه شعر انه إذا أتم القرض للسد وفقا للشروط التى كان يضعها، فإنه ببساطة لن يكون فى حدود إمكانيات مصر أو مصالحها أن تكرس محصول قطنها لشراء أسلحة»[١٨].

ولم يكن فى إمكان ناصر إلا أن يفهم أن رغبة دالاس فى المساعدة فى تحقيق السد هى تعبير عن رغبة وزير الخارجية فى «احتواء» أو إذا أمكن ضد التقدم السوفيتى الأخير فى الشرق الأوسط. وكانت مصر بالطبع مركز اهتمام السوفييت وكان ناصر فى مركز مصر. وقد ازداد قلق ناصر، الذى كان بالفعل يشك فى نوايا واشنطن تجاهه، حتى وهو يبدى أقل شك فى أنه يفضل مساعدة دالاس عن مولوتوف[١٩].

وكما خشيت واشنطن فإنه رغم هذا لم يكن ناصر مترددا لاستغلال المزايا التى قدمتها هذه المرحلة الجديدة من الحرب الباردة. ففى نفس اليوم الذى أرسل فيه وزير المالية عبد المنعم القيسونى إلى واشنطن للمناقشة حول مشروع أسوان، أعلنت القاهرة عن عرض سوفيتى لتمويل السد سدادا بالقطن[٢٠]. وقد لاحظ ممثل تجارى لجمهورية ألمانيا الديمقراطية قبل ذلك أن المفاوضات كانت تجرى «ليس فقط بالنسبة للسد العالى وإنما أيضا لمشروعات أخرى»[٢١].

وخلال الأسابيع الأولى من ديسمبر وضع دالاس الأساس لالتزام مبدئى إنجليزى أمريكى بـ ٧٨ مليون دولار وهذا الالتزام الذى لم يكن البنك الدولى بدونه سيوافق على قرضه البالغ ٢٠٠ مليون. وفى اجتماع فى كامب دافيد فى

٨ ديسمبر اخبر اعضاء الحكومة للمرة الأولى بالمناقشات الأمريكية الإنجليزية حول برنامج المعونة[٢٢].

ومع هذا فقد شعر دالاس بالثقة الكافية فى موافقة الحكومة لحث الكونجرس فى ١٣ ديسمبر عل تأييد دور الولايات المتحدة فى تمويل السد. وفى ١٧ ديسمبر قدم عرض إنجليزى أمريكى رسمى إلى القيسونى. ووفقا لشروطه فإن ٧٠ مليون دولار كمنحة سوف تتاح لتمويل المراحل الأولى لبناء المشروع الذى سيستغرق مدة ٤ ـ٥ سنوات وسوف تساهم الولايات المتحدة بـ ٦٥ مليون دولار وبريطانيا بـ ١٤ مليون فى شكل ارصدة استرلينية مجمدة. ولاحظ بيان الخارجية الأمريكية:

«إن حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا، وبشكل يخضع للسلطة التشريعية، ستكونان مستعدتان للنظر بشكل متعاطف وفى الظروف القائمة عندئذ فى مزيد من التأييد نحو تمويل المراحل النهائية ولاستكمال تمويل البنك الدولى»[٢٣].

وكانت مساعدة الولايات المتحدة للسد هى إجابة دالاس ليس فقط على الوضع المحدد فى مصر ولكن أيضا «على التحدى الجديد للعالم الحر» الذى فرضته المبادارات الدبلوماسية السوفيتية. واوضح همفرى أن فوستر «بدا من منطلق أن هذا مايجب أن نفعله لمساعدة علاقاتنا فى أماكن أخرى. واعتقد أن الأمور خطيرة بما فيها الكفاية بشكل يجعل من ذلك نقطة تحول ربما ليس فقط فى علاقاتنا بمصر ولكن ايضا مع بريطانيا وعلاقاتنا فى أماكن اخرى»[٢٤].

وكان هذا العرض الكبير نقطة ارتكاز ما بدا كتحول كبير فى سلوك الولايات المتحدة بعيدا عن اتجاه الحرب الباردة ذى البعدين فى صالح حساسية أكبر لفرض دبلوماسية جريئة فى حقبة متصاعدة من «الحياد الإيجابى» وتوافق مع هذه الصفحة الجديدة، لقاء دالاس مع تيتو فى بريونى فى الأيام

الأخيرة من عام ١٩٥٥. وبعد هذا مباشرة زار تيتو القاهرة ونصح ناصر بقبول العرض الأمريكى كعنصر موازن لارتباطات مصر المتزايدة مع السوفييت(٢٥).

وزادت بشكل أكثر وضوحا الحاجة إلى سياسة أمريكية جديدة لمواجهة التكتيكات السوفيتية. وقد فضل دالاس استجابة الولايات المتحدة فى مؤتمره الصحفى فى ١١ يناير:

إن الفترة الحالية من التاريخ قد يعترف بها يوما ما كنقطة تحول كبيرة فى الصراع بين الشيوعية والحرية. وتبدو بوضوح أن ثمة تحولا فى الحرب الباردة تحركت فيه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية إلى المقدمة.. وفعالية التكتيكات السوفيتية فى ظل هذه الظروف الجديدة يمكن أن ترى فى طريقة عمل وفود الكتلة السوفيتية فى عديد من اجتماعات الأمم المتحدة وكذلك فى التصويت الذى يجرى فى عديد من اللجان. وكما نراقب هذه المناورات نحن على وعى أن الاتحاد السوفيتى يستخدم فى أماكن أخرى من العالم التعاون الاقتصادى والاجتماعى كوسائل للقفز فوق الحواجز العسكرية والسياسية وأمثلة ذلك يمكن أن توجد فى مصر والهند وسوريا.

ونحن نعتقد أن الولايات التحدة يجب أن تواجه هذه الجهود السوفيتية ونستطيع أن ننجح ليس فى التفوق على الشيوعية فى مجرد مبالغ المساعدة الاقتصادية ولكن بجعل الشعوب المستقلة حديثا تشعر أنها يمكن أن تلبى حاجاتها بشكل أفضل بأن تصبح وتظل جزءا من مجموعة الشعوب الحرة.

ونحن نرحب بالتركيز الأكثر على الجهود الاقتصادية والتعليمية، لأن لدينا خبرة أثبتت نفسها فى هذه الميادين.

ونحن فى منافسة مريرة فى مجال التنمية الاقتصادية للأقطار المتخلفة. والهزيمة فى هذه المنافسة قد تكون كارثة شأنها شأن الهزيمة فى سباق التسلح»(٣٦).

واستمر دالاس فى أن يبرز تبنيه العلنى لموقف أكثر مرونة نحو الدول غير المنحازة فى الشرق الأوسط. وأيد إقامة صندوق بقيمة ١٠٠ مليون دولار لمشروعات الشرق الأوسط (وكانت تسهيلات مماثلة موجودة بالفعل بالنسبة للشرق الأقصى) وكذلك استعداد أكبر لطلبات المساعدة طويلة الأجل[٢٧].

وقد استخدم دالاس أيضا مؤتمرا صحفيا تاليا لكى يعلن اتجاها أقل جمودا نحو بلدان مثل مصر رفضت أن تلتزم بالتزامات «الأمن المتبادل» الأمريكى[٢٨].

وقد صُورت المساعدة لمصر باعتبارها نقطة ارتكاز هذه المبادرة، مستهدفة ليس فقط مساعدة هدف الولايات المتحدة فى سياسة الاحتواء، ولكن أيضا كمثل على تصميم الولايات المتحدة على رفع فقراء العالم من فقرهم وبؤسهم وأشار هيكل إلى مقالة فى النيوزويك ادعت أن وجود مصر ذاته يعتمد على سد أسوان الذى تدعمه الولايات المتحدة، فقد كتب «يبدو أن الأمريكيين أرادوا أن يضخموا من أهميته لتعويض قيمة الدعاية التى أحدثتها صفقة الأسلحة»[٢٩].

وقد استخلص ناصر بحق وهو ينظر إلى الخلف حول هذه الفترة من العلاقات الأمريكية المصرية، أن دالاس «كان جادا ربما لشهر واحد مع بداية عام ١٩٥٦ حول المساعدة فى بناء السد العالى»[٣٠]. ومع هذا فإن هذا الاستعداد قد تعرض للضغوط وأجهض فى النهاية نتيجة لولاء دالاس واصراره على حسابات أكثر تبسيطا لسياسة الحرب الباردة وكذلك لمشاعر الكراهية الداخلية التى يحملها نحو المعونة الخارجية لهؤلاء الذين يرفضون أن ينحنوا لمصلحة الولايات المتحدة.

ووراء بيانات دالاس المستبشرة فى يناير كانت تعمل التحيزات الثانية لإدارة أيزنهاور وهى التحيزات التى أكدت نفسها بسهولة فى المناخ المسيطر

لتصورات الحرب الباردة التى كان ينظر إليها من خلال سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر. وأكد أيزنهاور نفسه أن هدف اقتراح المعونة هو وقف نمو العلاقات العسكرية بين مصر والسوفييت.

وفى محاولته إقناع قادة الكونجرس بمزايا صفقة المعونة الخارجية، ركز دالاس على أن اعتماد مصر على واشنطن الذى سيترتب على ذلك سيجعل من غير المحتمل أن تغير مصر انتمائها فى الحرب الباردة لفترة السنوات العشر القادمة(٣١).

ومن غير شك فقد تيقن ناصر أن حماس واشنطن كان مظهرا لتوقعها بأن عرفان مصر بالجميل سيجعلها تمتنع عن قلب خطط الهيمنة الأمريكية فى الشرق الأوسط. وكان من العناصر الرئيسية فى عرض ١٧ نوفمبر، وهو العنصر الذى أثار أكبر القلق لدى مصر، هو غياب التزام أمريكى أكيد بالاستمرار فى المساعدة فى السنوات التى يتطلبها المشروع. وأصر دالاس، معتذرا بالامتيازات التى يتمتع بها الكونجرس، أنه لايستطيع أن يقدم التزاما لمدة عدة سنوات ،مع هذا، ورغم عقبات الكونجرس، فإن دالاس وأيزنهاور كانوا يفضلون استعراضا سنويا لتخصيص المعونة كأداة لضمان إخلاص مصر وناصر للأهداف الإقليمية للولايات المتحدة. وكان هذا التفضيل متسقا مع وجهة نظر دالاس فى أن تستخدم المعونة كأداة للتأثير على السياسة المصرية ودفعها إلى الاعتدال.

وفى الوقت الذى كانت فيه علاقة واضحة بين برنامج التسلح السوفيتى وبين ماتلاه من عرض بريطانى أمريكى، فإن الرسميين الأمريكيين لايستطيعون بشكل وافق الإبقاء على الأمل بأن مصر سوف تتخلى عن صفقتها مع موسكو كثمن للمعونة الغربية. فقد أخبر يوجين بلاك رئيس البنك الدولى، والذى كان أكثر معرفة بمجرى المفاوضات من أى زعيم غربى

آخر، أخبر K.Loue، أن الاقتصاد المصرى كان قادرا على دعم كلا من صفقة الأسلحة وقرض السد[٣٢].

كذلك ألحق البنك الدولى بقرضه المقترح بـ ٢٠٠ مليون دولار شروطا لم تكن مستساغة لمصر. فقد طلب البنك موافقة ناصر على إشراف البنك على سياسات مصر الاقتصادية للفترة التى سيستغرقها بناء السد (١٢ ـ ١٨ سنة).

واعترض ناصر على ماأخذه على أنه قيد على السياسة الاقتصادية لمصر بدوافع سياسية ـ وثارت مشكلة ثانية حين طلب البنك سداد القرض بنسبة الفائدة السارية في السوق وكانت ٥,٥ ٪ والتى اعتبرها ناصر عالية للغاية. وأخيرا أصر ناصر على أن يوقع البنك خطابا بالالتزام بتمويل نصيبه من المشروع بدلا من خطاب الإعراب عن النية الذى عرضه بلاك[٣٣].

وأثار ناصر اعتراضاته على عروض المعونة فى أحاديثه مع بايرود فى ٢٧ ديسمبر، ٣ يناير. وبتأييد من دالاس وصل بلاك إلى القاهرة فى ٢٨ يناير. وكانت زيارته الأولى من أكثر من عامين، وكان لديه صلاحية حل المشكلات التى أثارتها اعتراضات ناصر. وكما لاحظ بلاك بعد ذلك «أن جهود وساطة روزفلت وضعت قيدا على قدراتى فى الإقناع»[٣٤]. وبعد أسبوعين من المحادثات «المثمرة جداً» تم التوصل إلى «اتفاقية واقعية» فى ٩ فبراير وصدر بيان مشترك. فقد تم التوصل إلى حل وسط حول النقاط الثلاث التى أثارها ناصر. ووافق بلاك على عرض ناصر التشاور مع البنك فى مجال الاتفاق الخارجى، وتحدد سعر الفائدة على القرض بـ ٥ ٪، كما تم وضع مشروع خطاب التزام. وأعلنت تقارير الأنباء الغربية ابتهاج المصريين بنتائج المحادثات. وكتبت The Mideort Mirnor فى ١٨ فبراير:

«إن لمصر مخاوفها بالنسبة لجبهتها الداخلية. إن الكولونيل ناصر مهتم

الآن بشكل أكثر بالتطور الاقتصادى لمصر، وخاصة منذ أن تأكد تقريبا تأييد مشروع السد العالى، منه باستراتيجية للحرب مع إسرائيل».

ومع هذا فقد ظل ناصر معارضا للشروط التى وضعت خطوطها المذكرة الإنجليزية الأمريكية فى ١٧ ديسمبر[٣٥] وكان ناصر يأمل أن يكون البريطانيين والأمريكيين مستعدين للحل الوسط مثلما كان يوجين بلاك. وبعد رحيل بلاك مباشرة بعث ناصر باستفسارات للندن وواشنطن مع اقتراحات بتعديلات فى مذكرة ١٧ ديسمبر إلا أنه لم يتلق أى رد.

وكانت مصلحة الولايات المتحدة فى مساعدة بناء سد أسوان واحدة فقط من عدد من الاستجابات التى وازنتها واشنطن وهى تحاول تحقيق أهدافها الإقليمية فى الحرب الباردة. كذلك كان عليها أن تحمى علاقاتها مع أصدقائها فى حلف بغداد كما كان عليها أن تطمئن إسرائيل. وبتعامل دالاس مع هذه المسائل، فقد أصبح واضحا بشكل متزايد أن المحافظة على المصالح القائمة سوف تعرض للخطر باستمرار تأييد مشروع أسوان ونظام ناصر. وجعلت التصورات المربحة للنتائج المطلقة للحرب الباردة وجاذبية الولاء والتحالفات التى ارتبطت بها الولايات المتحدة بالفعل، جعلت من الصعب الاحتفاظ بجهد أمريكى فعال لإعادة بناء العلاقات مع مصر وهى العلاقات التى أصبح فى مركزها الآن تأييد سد أسوان، وبينما كان دالاس يتلمس طريقه بافتقار متزايد للحماس لبث مرونة جديدة لبرامج المعونة الأمريكية وفى مركزها مشروع أسوان، استمرت العملية المتزايدة لتوافق الولايات المتحدة مع حلف بغداد. وعلى الرغم من الافتقار إلى توجيه محدد من مجلس الأمن القومى فيما يتعلق بالحلف، تحركت الولايات المتحدة بشكل أقرب إلى هذه المنظمة والتى كانت على كراهية لسياسة ناصر ومصر الخارجية. وقد رفع مستوى «مراقب» الولايات المتحدة فى اجتماع نوفمبر لمجلس وزراء أعضاء الحلف (بما فيهم الأعضاء الذين قبلوا حديثا باكستان وإيران)، لكى

يجارى وجود الجنرال البريطانى سير جوالد تمبلر. وفى مارس أوصى رئيس هيئة الأركان وزير الدفاع «أن تلتحق الولايات المتحدة بحلف بغداد بدون تأخير» ، وهو الخط الذى ضغط العسكريون الأمريكيون لتبنيه منذ قرار السوفييت فى سبتمبر بالالتفاف حول الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط[٣٦]. وفى إبريل انضمت الولايات المتحدة إلى اللجنة الاقتصادية، ولجنة مقاومة التخريب التابعة للحلف ووافقت على إقامة مكتب اتصال عسكرى فى مقر المنظمة فى بغداد. ورغم أن هذه الإجراءات قد قصرت عن الاشتراك الكامل للولايات المتحدة إلا أنها قد أثبتت نمواً عملياً فى التوافق مع المحاولات العراقية والبريطانية لفرض حزام صحى حول مصر بزعامة ناصر.

وكانت استراتيچية مصر الواضحة النجاح نحو موسكو (صفقة السلاح) وواشنطن (المساعدات) ، تخلق أيضا مشكلات للولايات المتحدة داخل تحالف بغداد وخاصة مع العراقيين والباكستانيين. فهذه الدول كانت ميالة إلى مقارنة الفوائد الناجمة عن توافقهم الكامل مع الولايات المتحدة وبريطانيا إلى المزايا الأعظم لسياسات ناصر. وكتب الممثل العسكرى الأمريكى فى باكستان البرقية التالية إلى وزير الدفاع ويلسون عام ١٩٥٥ :

«إنهم ـ العراقيين ـ لديهم خيبة أمل عظيمة من تقدم برنامجنا الحالى وهم مثل الباكستانيين يبدو أنه كان لديهم توقعات عظيمة حين وقعوا اتفاقية المعونة مع الولايات المتحدة فى العام الماضى. كذلك فى أذهانهم المساعدة العسكرية الروسية لمصر ولم يغب عنهم أن يذكروا حقيقة أن بعض العراقيين يتساءلون عن الحكمة فى التحالف مع الغرب فى الوقت الذى تحصل فيه مصر المحايدة على الأكثر.

«وقد تأكد انطباعى الذى كان لدى قبل مغادرتى واشنطن بأن سياساتنا فى هذا الجزء من العالم يجب أن تكون أكثر تجديدا وأن برامج المساعدة العسكرية

فى إيران، والعراق وباكستان يجب أن توضع على أساس طويل الأمد وربما يتزايد (إن إعلانا قويا عن مساعدة مصر لبناء السد العالى سوف يربك كل أصدقائنا وخاصة العراقيين). كما أن أى إعلان عن مساعدة أمريكية بالأسلحة لإسرائيل سوف تسبب حقيقة متاعب مالم نعلن فى نفس الوقت أو بشكل متزامن اشتراكنا فى حلف بغداد.

«إننا نسير ـ ما يتعلق بالحكمة السياسية، فى هذا الجزء من العالم على كثير من الحبال المشدودة وقد نسقط بضجة مدوية مالم نجد فى الحال: (١) حلا للمشكلة العربية الإسرائيلية (٢) أن ننضم إلى حلف بغداد وأن نلائم برامج مساعدتنا مع خطة عسكرية واقعية للدفاع عن المنطقة (٣) تقييد المساعدة لما يسمى بالبلدان المحايدة... إننا متجهون نحو صعاب أكبر مع أصدقائنا إذا ما واصلنا فى مكافأتنا لما تدعى بالأقطار المحايدة»[٣٧].

وتركزت المحادثات البريطانية الأمريكية فى نهاية يناير وبداية فبراير عام ١٩٥٦ على تنسيق استجاب لهذه التناقضات فى السياسة. وكشفت مناقشات الولايات المتحدة مع وكيل الخارجية البريطانية Euelyn Shuckbuegh عن انشغال بريطانيا بتأمين طرقها إلى بترول الشرق الأوسط بحيث تتملكه نظم تابعة يعتمد عليها. وكان هذا يجب تحقيقه حتى ولو على حساب تنسيق أكثر هدوءا مع سياسة الولايات المتحدة[١]. وكانت الخلافات الإنجليزية الأمريكية واضحة بشكل خاص فى المناقشات حول شبه الجزيرة العربية ولكن أيضا فى عداء Shackbuegh الحاسم نحو ناصر، فقد كان من رأيه أن الزعيم المصرى يقف وراء القوة المتزايدة ليس فى سوريا وإن الولايات المتحدة تؤيد بشكل غير مباشر هذه السياسات من خلال نشاط وكالة المخابرات الأمريكية نيابة عن ناصر والتأييد المالى للملك سعود الذى يجد طريقه إلى القاهرة. ومع تألمها الشديد من فشل بعثة تمبلر إلى القاهرة فى ديسمبر، فإنه من الواضح أن البريطانيين قد فقدوا الثقة فى التقارب مع ناصر. وكتب بل إيفلاند أحد

موظفى وكالة المخابرات المركزية والذى اشترك فى المناقشات مع Shuckbuegh «لقد لاحظت إشارة خفية إلى تشجيع وإيجاد فرصة لقيادة أكثر إيجابية إذا ما استمر ناصر فى سياساته الراهنة الأمر الذى أخذته أنه يعنى بهاإنقلابا»(٣٨).

كذلك ظهرت مصر بشكل بارز فى مناقشات إيدن مع دالاس:

«اتفقنا على أن مستقبل سياستنا فى الشرق الأوسط تعتمد إلى درجة كبيرة على ناصر. فإذا ما أظهر أنه على استعداد للتعاون معنا فسوف نبادله هذا الاستعداد. وأعتقد الأمريكيون أن المحادثات الحالية حول سد أسوان مع المستر بلاك قد تشير إلى تفكيره فإذا كان اتجاهه حول هذه المسألة ومسائل أخرى هو عدم التعاون فإن على كلينا أن نعيد النظر فى سياستنا نحوه»(٣٩).

ووافق دالاس مع إيدن على أن استجابة ناصر لبعثة بلاك يجب أن تكون وسيلة مساعدة فى تقرير السياسة الإنجليزية الأمريكية. وفى محادثاته مع إيدن، لاحظ دالاس أن القرار المصرى فيما يتعلق بالمشروع قد يكون مؤشرا على الاتجاه المصرى بوجه عام. وكرر دالاس مؤخرا «أننا قد نعلم قريبا ما إذا كان إتجاهنا فى مجموعه نحو ناصر يجب أن يتغير»(٤٠). وقد أسرع فشل ناصر فى الموافقة بدون شرط على العرض الإنجليزى ـ الأمريكى المقدم فى ديسمبر فى إحداث تدهور فى التأييد الإنجليزى الأمريكى وهو التدهور الذى كان قد أصبح واضحا بالفعل. ففى ١٠ فبراير أخبر بايرود بلاك، الذى كان قد عاد لتوه من القاهرة حيث توصل إلى «اتفاق جوهرى» حول المعونة، عن برود إهتمام الولايات المتحدة بالسد(٤١). وقد نما الاندفاع بعيدا عن ناصر ومشروع السد بشكل مترادف خلال شتاء عام ١٩٥٦. وعلى أساس أن المشروع كان فى تصور الولايات المتحدة وسيلة لدفع مصر إلى رفض المبادرات السوفيتية وإلى تحالفها مع الولايات المتحدة، فإنه مع رفض ناصر الموافقة على سياسة دالاس فى المقابل Quidpro Quo، تقلصت أهمية المشروع بالنسبة للولايات المتحدة.

وكانت بعثة أندرسون التى جرت خلال الشهور الثلاثة الأولى من عام

١٩٥٦[٤٢]. حلقة هامة فى محاولة واشنطن توجيه سياسة ناصر إلى اتجاهات يمكن التحكم فيها بشكل أكثر. وكانت بعثة أندرسون، أو ما سميت ببعثة Gammor، وكاستمرار لمشروع Alpha الذى رأسه فرانسيس رسل، تهدف إلى عقد سلام مصرى إسرائيلى بترتيب اجتماع وجها لوجه بين بن جوريون وناصر وكتب مؤرخ حياة بن جوريون الرسمى أن صناع السياسة الأمريكية استمروا فى الاعتقاد أن المخططات السوفيتية حول الشرق الأوسط يمكن إفشالها وتفريغ صفقة الأسلحة بسلام إسرائيلى مصرى والذى سوف يربط مصر بشكل وثيق بالولايات المتحدة[٤٣].

وكان وكيل الخارجية الأمريكية هربرت هوفر يعتقد أن نجاح البعثة السرية يمكن أن «يباع» مع وعد واشنطن بتأييد تمويل سد أسوان[٤٤]. وقال دالاس إن حلاً لتصاعد النزاع الإسرائيلى المصرى هو شرط أولى لتوافق الولايات المتحدة الكامل مع حلف بغداد. واقترح دالاس على إيدن أنه يبلتوصل إلى تسوية فإن الولايات المتحدة ستكون قادرة على الانضمام إلى حلف بغداد وتقديم «ترتيب أمنى مشابه لإسرائيل» بدون أن تؤكد الشكوك بتحيز الولايات المتحد ضد مصر[٤٥].

وحين انتهت بعثة أندرسون بالفشل فى ٩ مارس، تآكل استعداد واشنطن لاستمالة مصر بشكل أكثر وهو الاستعداد الذى كان يتدهور بالفعل. وحاول Loue بأن «فشل مهمة أندرسون قد قضى على المعونة الغربية للسد العالى»:

«إن الضغط من أجل السد العالى اختفى عمليا بعد فشل مهمة أندرسون. ولم يعد يبقيها حية إلا بلاك وبايرود. وكان هووفر المسئول عن عرض أسوان لكى يكون فى المقام الأول مقابل سلام عربى إسرائيلى، وكان أندرسون هو الذى أهملها حين فشلت الصفقة»[٤٦].

وتعطى مذكرة كتبها أيزنهاور فى الأيام التى تلت إجهاض وساطة أندرسون مصداقية لهذا الحديث. فقد كان اعتقاد أيزنهاور ثابتا بأن ناصر يسير فى طريق معارض لمصالح الولايات المتحدة، وهو الطريق الذى يتعين على الولايات المتحدة أن تشرع فى سياسة مضادة تهدف إلى عزل مصر. ورغم عدم ذكر هذا بوضوح، فإن تأييد الولايات المتحدة للسد سوف يكون غير متسق كلية مع هذه الاستراتيجية. وفى ٨ مارس لاحظ أيزنهاور فى يومياته:

«... لقد وصلنا إلى نقطة يبدو معها أن مصر تحت قيادة ناصر لن تتخذ أى حركة أيا كانت للالتقاء بالإسرائيليين فى جهد لتسوية الخلافات الرئيسية. وزيادة على ذلك، فإن العرب وهم يستوعبون شحنات كبيرة من الأسلحة من السوفييت إنما ينمون يوميا بشكل متغطرس وعدم مراعاة لمصالح أوروبا الغربية والولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط. وسيبدأ فى الظهور لنا أن جهودنا يجب أن تتجه نحو فصل السعودية العربية عن المصريين وأن نركز على الأقل فى هذه اللحظة على أن تجعل السعودية ترى أن مصالحها تكمن معنا وليس مع المصريين أو الروس. وعلينا بالطبع أن نعقد فى نفس الوقت معاهدة حماية مع الإسرائيليين (وقد يكون من الممكن فعل هذا من خلال بيان، ولكن أعتقد أن معاهدة ستصبح ضرورية).

وفى الحقيقة لا أدرى سببا يجعلنا لانعقد مثل هذه المعاهدة مع إسرائيل وأن نعقد مثيلات لها مع الأقطار المحيطة.

وأنا متأكد من شىء واحد.. إذا ما وجدت مصر نفسها معزولة بهذا الشكل عن بقية العالم العربى وبلا حليف سوى روسيا السوفيتية، فإنها سوف تشعر سريعا بالألم من هذا التوقع وسوف تنضم إلينا فى البحث عن سلام مقبول فى هذه المنطقة»(٤٧).

وبعد استماعه إلى أندرسون وهووفر فى ١٣ مارس، تبنى أيزنهاور الرأى

الغربى المبسط الذى بدأ يظهر عن ناصر باعتباره متعطشا للسلطة وإن كان شخصيا ضعيفا مصابا بجنون العظمة. كما لاحظ أيزنهاور فى مقدمة يومياته «إن الرسميين الإسرائيليين شغوفون إلى التحدث مع مصر ولكنهم متشددون كلية فى اتجاههم بعدم تقديم تنازلات أيا كانت للحصول على السلام»[٤٨]. ومع هذا فقد نظر أيزنهاور إلى ناصر باعتباره السبب الرئيسى لفشل أندرسون[٤٩].

وتباكى أيزنهاور «أن أندرسون قدم كل وعد بالمساعدة والارتباط التى يمكن للولايات المتحدة منطقيا أن تقدمها (بما فى ذلك افتراضا معونة لسد أسوان) مقابل جهد حقيقى من جانب كليهما للحصول على السلام». ومع هذا فإن مصر رفضت بازدراء مبادرة الولايات المتحدة وضمنيا عروض المساعدة وكان الدرس الذى استخلصه أيزنهاور من هذا التحليل الذى يتسم بالتبسيط العقلى كان درسا مألوفا: إن مصر يجب أن تعزل من بقية العالم العربى لكى تتذوق الثمار المريرة وغير المجزية لصداقتها مع الاتحاد السوفيتى[٥٠].

ولم يكن من الصعب تبين هذا التحرر المتزايد من سحر مصر وناصر. فالاستقلال والوطنية التى كثيرا ما أشاد بها الكولونيل، وما رحبت به فى البداية الولايات المتحدة، أصبح ينظر إليها كعقبات لسياسة الولايات المتحدة. وكما احتفى بناصر مرة فى صحافة الولايات المتحدة، بنفس العاطفة الشديدة التى أسيىء توجيهها والافتقار إلى الفهم، فإنه الآن يهاجم بقوة. وكالمعتاد، فقد صورت التعليقات الصحفية الرياح السائدة فى واشنطن. وكانت الإجراءات المعادية للديموقراطية فى دستور مصر الجديد، وهى الإجراءات التى كانت سينظر إليها باتزان أكبر خلال فترة تتميز بتنازع أقل فى العلاقات المصرية الأمريكية، قد أصبحت تفحص بشكل نقدى، وكرد فعل للوحدة العربية التى تبناها النظام فى مصر، فقد اعتبرت النيويورك تايمز أنها فكرة غير مشروعة فى نظر سكان مصر الذين معظمهم من غير العرب[٥١].

واستولى غلو مشابه على المجالس العليا فى السلطة. ففى يومياته فى ٢٨ مارس، ركز أيزنهاور على ناصر «كعامل أساسى» فى فشل سياسة الولايات المتحدة.

«إن من العوامل الأساسية فى المشكلة هو الطموح المتزايد لناصر، فالإحساس بالقوة التى اكتسبها من روابطه مع السوفييت، واعتقاده أنه يستطيع أن يبرز كقائد حقيقى لكل العالم العربى، وبسبب هذه المعتقدات، كان رفضه لكل اقتراح قدم كإجراء للتصالح بين العرب وإسرائيل.

وبسبب هذا اقترحت على الخارجية الأمريكية أن تبدأ فى بناء شخص آخر كزعيم محتمل للعالم العربى، وباعتبار أن طموحات شخصية معادية لناصر قد يمزق خططه العدوانية التى يطورها بوضوح. وكان اختيارى الشخصى لهذا المنافس هو الملك سعود. ومع هذا، لم أكن أعرف الرجل ولذلك لاأعرف إن كان يمكن بناءه إلى الوضع الذى أتصوره ورغم هذا، فالعربية السعودية هى البلد التى تضم الأماكن المقدسة الوحيدة فى العالم العربى، والسعوديون يعتبرون أعمق المتدينيين فى الجماعات العربية. ونتيجة لهذا فإن الملك يمكن أن يبنى كزعيم روحى. وحين يتحقق هذا فإننا قد نبدأ فى تشجيع حقه فى القيادة السياسية. واضح أن هذا مجرد تفكير، ولكن شيئا من ذلك يجب أن يطور مقترحات أخرى تضمنتها هذه المذكرة»(٥٢).

وعلى حلول شهر مارس كان أيزنهاور قد أصبح شديد التأييد لسياسة تشويه سمعة ناصر وسياسته فى عدم الرضوخ لضغوط الولايات المتحدة حول تغيير مصر لتحالفاتها فى الحرب الباردة ومايتصل بها من تنازلات لإسرائيل.

فالبريطانيون وفقا لتقرير سلوين لويد بعد مناقشاته فى القاهرة فى مارس، وبإحساس بالألم من إخراج جلوب من عمان، أصبحوا مقتنعين أنه

ليس من الممكن «إقامة أساس لعلاقات صداقة مع مصر يتحكم فيها ناصر(٥٣).
وقبل ثلاث شهور من الجلاء البريطاني النهائي من السويس، دافع لويد عن سياسة تهدف إلى إسقاط ناصر وإقامة دول تابعة مثل العراق. واقترح لويد أن تشترك دول حلف بغداد في حملة لعزل ناصر، وأن تدعم علاقات العراق بالاردن والذي أصبح الآن تحت ضغط الناصريين الذين فرضوا طرد جلوب، وأن تساعد العناصر المعادية لناصر في ليبيا والسعودية، وأن يجري انقلاب موالٍ للغرب في سوريا. وسوف تكتمل عزلة مصر بوقف الإمدادات الاستراتيجية(٥٤).

إما إيدن حتى وهو يهزم طلبا من المعارضة يدعو إلى سحب المعونة للسد حتى تثبت مصر أنها أكثر انقيادا للمصالح البريطانية، ظل مقتنعا بالحاجة إلى مقاومة المكاسب السوفيتية المحايدة. كذلك جاء الضغط من أجل إجراء من الفرنسيين. ففي مقابلة لرئيس الوزراء موليه مع مجلةUS News and World Report في ٢ إبريل لاحظ أن الولايات المتحدة «تتجول بشكل منعزل»، فيما يتبع السوفييت استراتيجية ناجحة تستند على عروض للمساعدة منزهة عن الغرض في ظاهرها. وحذر موليه أنه إذا ما واصلنا ذلك «فسوف نخسر اللعبة»(٥٥).

وبينما كان دالاس غير راغب في التعبير عن عداء مطلق العنان نحو ناصر بالطريقة البريطانية، فإنه رغم هذا فإن افتقاد الميل نحو ناصر كان هو القاعدة في واشنطن. فحين سئل دالاس في مؤتمره الصحفي في ٣ إبريل حول الإتهامات البريطانية والفرنسية «بأن ناصر معادٍ للغرب» أجاب دالاس بشكل قاطع(٥٦).

وكالعادة كان البريطانيون متعبين من تردد واشنطن في مواجهة ما اعتقد إيدن أنه موقف سريع التدهور بالنسبة للغرب. وأطلقت جريدة الديلي ميل التي تتحدث باسم الجناح اليميني المحافظ سيلاً من الغضب في رد مرير على بيان دالاس «في تأييد» ناصر:

«أنه مما لا يصدق أنه فى الوقت الذى توجه فيه القاهرة أكثر الدعايات المضادة لبريطانيا هستيرية واستمرار منذ جويلز أن يبدو مستر دالاس مؤيدا لناصر».

«أن نفوذ الولايات المتحدة قد مورس بشكل مباشر أو غير مباشر، ويعلم أو بغير علم، لإخراجنا من مصر ولإضعافنا فى الأردن وإيران. وحين خرجنا، تقدمت روسيا».

«أن المواعظ الأمريكية ضد الاستعمار قد ساعدت فى وعظ الحلفاء المخلصين للخروج من قواعد لاتقدر ولكنها لم تعظ نفسها بعد للخروج من أوكيناوا، أو فرموزا، أو بورتاريكو».

أن السياسات العليا للعالم الغربى يجب أن تتجمد لشهور بسبب الانتخابات الأمريكية. وفى كل الأوقات يؤثر الحمر فى الدول بدعاية رائعة لايستطيع الغرب المفكك أن يأمل فى مجاراتها. أن هذا سيء بما فيه الكفاية. فإذا لم يتصرف الأمريكيون معنا، فإنه يجب أن نمضى بمفردنا».

وكان ثمة تخمينات منتشرة بشكل واسع وعليمة بأن الشرق الأوسط سوف «ينفجر» قريبا(٥٧).

ولم يكن الإعلان الثلاثى والذى كان منذ مايو عام ١٩٥٠ حجر الزاوية للسياسة الغربية، لم يكن ابدأ أداة للتحكم فى السلاح أو وسيلة لفرض الوضع الراهن الإقليمى، ولكنه فى الواقع قد وظف كتبرير لشحنات الأسلحة المتزايدة، أولاً بواسطة الولايات المتحدة فى مايو عام ١٩٥٠، وفى أبريل عام ١٩٥٦ بواسطة البريطانيين والفرنسيين وبالمؤيدين الأمريكينن لمعونة الأسلحة لإسرائيل. وكما تخوف ناصر، وكما اعترفت الولايات المتحدة، فإن الإعلان فى حد ذاته لم يكن تأكيداً أن الولايات المتحدة سوف تحترم التزامها لفرض الوضع الراهن الإقليمى. وقد اعترف دالاس خلال اجتماع القمة مع إيدن فى يناير بهذا، حين نوقشت الحاجة «لوضع أنياب» فى إعلان عام ١٩٥٠(٥٨).

ولم يكن هناك خلاف أن صيغة جديدة واشد تهدف إلى المحافظة على الوضع الراهن وعلى الهيمنة الغربية كانت أمراً مطلوباً. وكان من الواضح أن دالاس قد وافق على سلسلة الإجراءات التى اقترحها لويد على مجلس الوزراء البريطانى فى مارس[٥٩]. ومع هذا، فإن واشنطن ظلت مترددة فى أن تتعهد قوتها المسلحة بالحفاظ على مصالح قوة مضمحلة فى الشرق الأوسط، وهو التعهد الذى نظر إليه البريطانيون على أنه متضمن فى أى اتفاقية بريطانية أمريكية.

ومع هذا، فإن واشنطن كانت مستعدة لتأييد تزويد إسرائيل بطائرات بريطانية وفرنسية، ظاهرياً لاستعادة علاقات القوى التى غيرت الاتفاقية المصرية السوفيتية توازنها. وفى الوقت الذى استمر فيه رفض أيزنهاور طلبات إسرائيل ٦٠ مليون دولار أسلحة أمريكية، فإن التأييد قد قدم لخطط «مصدرى السلاح التقليديين» لإسرائيل لتلبية طلباتها. وقد لاحظ أبا إيبان سفير إسرائيل عندئذ فى واشنطن أنه:

«لم يكن هناك أى شك فى أنه منذ إبريل ١٩٥٦ وطالعاً، كان دالاس أكثر نشاطاً واستخداماً بشكل إيجابى لنفوذه لكى يرى أننا قد حللنا مشكلاتنا الدفاعية الكبيرة، وكان الضغط الذى يضعه على أوتاوا وباريس ثقيلاً.. وأتذكر أن كوف دى موروفيل الذى كان السفير الفرنسى فى هذا الوقت فى واشنطن يقول لى إن دالاس يتحدث معه تليفونياً كل يومين حول الطائرات، وكان Henry (السفير الكندى فى واشنطن) يقول نفس الشئ عن كندا»[٦٠].

وكانت الاتجاهات السائدة فى دبلوماسية الولايات المتحدة حول الشرق الأوسط فى ربيع عام ١٩٥٦: التوافق المتزايد مع حلف بغداد ـ مشروعات عزل ناصر ـ وتأييد طلبات إسرائيل للسلاح ـ كانت توحى بطريق معادٍ للتصالح مع مصر عبدالناصر. وفى السياق الواسع للسياسة الأمريكية فى

الشرق الأوسط، فإن استمرار تأييد الولايات المتحدة لمشروع أسوان، كان سيبدو انحرافاً عن هذه السياسة.. ومع حلول شهر إبريل توقفت المعونة لسد أسوان عن أن تصبح عنصراً جديراً بالاستحسان في سياسة الولايات المتحدة.

وكان ناصر على وعى كامل بالمعارضة المتزايدة فى الولايات المتحدة لبرنامج المعونة. ولم تتلق مصر رداً على اقتراحاتها بتعديل مذكرة ديسمبر. كذلك توصل ناصر إلى المحاضر السرية لاجتماع مارس لوزراء خارجية دول حلف بغداد. وكشفت هذه المحاضر عن أن الولايات المتحدة وبريطانيا تخططان للتراجع عن عرضهم بالمساعدة فى بناء السد(٦١).

وقدمت نتائج اجتماع وزراء الخارجية الثلاثة الكبار فى أوائل مايو برهاناً أكثر على قوة الدفع العدائية لسياسة الغرب تجاه مصر. وانتهى دالاس ولويد فى المناقشات الخاصة أن التأييد للسد أصبح «غير محتمل»، وقررا أن يدعا عرضهم فى ديسمبر «يذوى تدريجياً»(٦٢). كذلك تقرر إحياء لجنة تنسيق الأسلحة للشرق الأدنى NECC ، وهو عمل وصفه وزير الخارجية الفرنسى على أن «مُسكن»، وهو أفضل قليلاً من عمل لا شئ على الإطلاق(٦٣). ولم يكن إحياء هذه اللجنة، مثل عملها حين بدأت منذ ست سنوات، يقوم على افتراض تحديد تزويد الأسلحة للشرق الأوسط وإنما على العكس، التحكم فى توزيعها بطريقة تتسق مع السياسة الموحدة للموقعين الثلاث. وفى ١٢ مايو أعلن موافقة الولايات المتحدة على نقل السلاح من كندا والناتو إلى إسرائيل. وكان توقيت هذه التطورات مباشرة عقب اجتماع باريس يفهم فقط على أنه إشارة بأن الغرب قد شرع فى جهد متعاون لتأكيد تفوق قوة إسرائيل العسكرية داخل سياق الاتفاق الثلاثى والذى كان ناصر بالفعل لا يثق فيه بشكل عميق والذى اعترف دالاس أنه ضمان غير كافٍ للمحافظة على الوضع الراهن العربى الإسرائيلى.

وأوضح المسئولون المصريون أنهم ينظرون إلى قرار تسليح إسرائيل كعمل

عدائى موجه ضد مصر. وكتبت جريدة الجمهورية شبه الرسميةتحت عنوان «مواجهة المؤامرة الجديدة»:

«بعد فشل محاولة بريطانيا الاتفاق مع روسيا على وقف تزويد الدول العربية بالأسلحة، فإن القوى الغربية تجدد نشاطها لتسليح إسرائيل، وتقول التقارير إن الاستعدادات تجرى فى فرنسا لشحن مزيد من الطائرات لإسرائيل، كما أن كندا مستعدة لتزويدها بطائرات كندية الصنع من النوع الأمريكى، فى الوقت الذى تناقش فيه الدول الموقعة على الإعلان الثلاثى لعام ١٩٥٠، بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا، تنسيق سياستها فى تسليح الشرق الأوسط بطريقة تجعل إسرائيل متفوقة فى الأسلحة على جميع الدول العربية.

وهكذا، فإن المتآمرين الإمبرياليين يجددون من جديد جهودهم لضمان تفوق إسرائيل فى السلاح لمساعدتها فى الاستمرار فى عدوانها ضد الدول العربية. ولكن هل ستقف مصر مكتوفة الأيدى تراقب هذا التدفق الذى لا ينقطع من الأسلحة لإسرائيل واستبعاد الجيوش العربية؟

إن مصر التى مرت بهذه المحاولة من قبل وكانت قادرة على إحباط المخططات الإمبريالية، تعلم بالتأكيد كيف تواجه المحاولة الجديدة وكيف تزود جيشها وتحمى حقوقها وحريتها واستقلالها وكرامتها.

إن مصر.. مرة أخرى، تعلن أنها سوف تتخذ إجراءات حاسمة وفعالة لمواجهة الموقف وسوف تحمى حقوقها حتى القطرة الأخيرة من دمها»[٦٤].

ولم تكن المبادرات السوفيتية أقل إزعاجاً لمصر. فقد تضمن بيان لوزير الخارجية مولوتوف فى ١٨ أبريل عشية محادثات القمة فى لندن تعليقات تؤكد الالتزام السوفيتى بالسلام ووفق شروط لا تختلف كثيراً عن تلك التى تؤيدها الولايات المتحدة[٦٥]. وقد أعد هذا البيان المسرح لخروشوف الذى أظهر

فى ٢٧ أبريل موافقة السوفييت على حظر تصدير السلاح للشرق الأوسط من جانب القوى الأربع الكبرى. وقد سببت الملاحظة الخوف فى واشنطن مثلما سببته فى القاهرة. فليس لدى دالاس النية فى الاعتراف بالمصلحة السوفيتية فى الشرق الأوسط فى السلام أو الحرب. ورأى ناصر فى عرض خروشوف ميلاد جديد للإعلان الثلاثى (بأربع موقعين هذه المرة) متحيز ضد مصر وحاول بالاعتراف بجمهورية الصين الشعبية فى ١٦ مايو ضمان مصدر يعتمد عليه للأسلحة. وقد ظهرت حقيقة أن جمهورية الصين الشعبية غير العضو فى الأمم المتحدة لن تكون مرتبطة بحظر الأمم المتحدة للسلاح، ظهرت فى تقارير الصحافةالمصرية حول قرار ١٦ مايو[٦٦].

وكان اعتراف ناصر بجمهورية الصين الشعبية، والذى كان رد فعل دفاعى لما كان يتصور على انه مؤامرات القوى الكبرى، كان وفقاً لتقديرات دالاس، دليلاً أكثر على تحالف ناصر مع معسكر العدو. وقد أبانت حركة ناصر عن عدم ثقة واقعى لكل من دوافع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وتناول للدبلوماسية تولد من إحساس النظام بالتعرض للخطر، لا بالقوة[٦٧]. ولم ير دالاس شيئاً من هذا. وكما أوضح بعد ذلك بعام، فإن الولايات المتحدة لا تستطيع تأييد المساعدة للسد بينما كان يحاول ناصر فى نفس الوقت أن يحصد مزايا يتيحها الشرق والغرب[٦٨].

وبعد يوم من إعلان مصر اعترافها بالصين الشعبية أعلنت الخارجية الأمريكية إعادة النظر فى العلاقات المصرية الأمريكية، واستجابت الصحافة بسرعة للريح الباردة التى تهب تجاه ناصر، فكتبت الهيرالد تربيون فى ١٩ مايو:

«.. لقد كان الفهم الرسمى الأمريكى أن رئيس الوزراء ناصر لن يسمح بالطموح العسكرى لأن يتدخل فى الهدف الضخم للإصلاح والبناء الاقتصادى الداخلى.

ولكن الآن فإن خبراء الشرق الأوسط بدأوا يتساءلون. فبشكل محدد فإنهم يخشون أن يكون رئيس الوزراء ناصر قد وجد نفسه فجأة بطلاً نتيجة تحديه للغرب وانه.. يمكن أن يذهب بعيداً بالسلطةوالمكانة لدوره الجديد».

ورغم الأزمة التى تحوم فى العلاقات فإن السفير أحمد حسين والمعروف بأنه مدافع قوى عن روابط وثيقة بين مصر والولايات المتحدة، استمر يعبر عن الأمل لدبلوماسيين فى الولايات المتحدة أن واشنطن سوف ترد قريباً على اقتراحات مصر بتعديلات فى مذكرة ديسمبر[٦٩]. وفى نفس الاجتماع، فإن وكيل الخارجية هووفر لم يتمسك فحسب بالشروط الأصلية التى أوضحت خطوطها فى ديسمبر، بل إنه، وفقاً لهيكل، أضاف شرطين أخرين: وعد مصرى بعدم إجراء صفقات جديدة للسلاح مع الاتحاد السوفيتى، والسلام مع إسرائيل[٧٠].

ولم يكن هووفر وحده فى إشارته إلى معارضة الكونجرس لبرنامج المساعدة للسد على أساس أنها العقبة الرئيسية أمام موافقة الولايات المتحدة. وقد أرجع دالاس بعد ذلك قراره بسحب عرض الولايات المتحدة إلى الكونجرس مباشرة[٧١]. فعلى عكس الاعتقاد بأن هذه المعارضة كانت العامل الحاسم فى قرار سحب عرض معونة الولايات المتحدة، فقد وجد دالاس فى قلق الكونجرس توضيحاً جاهزاً ومعقولاً لإضفاء العقلانية على قرار للسياسة الخارجية اتخذ وفقاً لحسابات متصلبة لمصالح الحرب الباردة. وكانت المعارضة الرسمية منحصرة فى لجنة الاعتمادات التى صوتت بسلطة مشكوك فيها فى ١٦ يوليو لمنع استخدام معونة الولايات المتحدة لسد أسوان. وعند ظهوره أمام اللجنة فى يونيو لم ير دالاس ـ الذى كان موقفه قد فتر بالفعل تجاه المشروع ـ سبباً فى الدخول فى مناقشة ليس لديه رغبة فى كسبها. وخلال الاستماع عبر عن شكوكه حول مستقبل مساعدة الولايات المتحدة للسد، وألمح أن الاتحاد السوفيتى قد يتولى المشروع، الأمر الذى لم يكن الطريقة الأكثر فعالية لكسب تأييد أعضاء الشيوخ المترددين.

وكما كتب أيزنهاور «كان لدينا حماس قليل لحرب تشريعية شاملة نيابة عن الدولة التى تعتقد أنها تكسب بالتعامل مع السوفييت»(٧٢). وإذا كانت الإدارة قد سعت بنشاط للحصول على موافقة الكونجرس، ولما كانت عليه امتيازات الرئاسة فى هذه الفترة، فإن تخصيص المبالغ كان سيتحقق قريباً. وكما أوضح جيمس ريتشاردز عضو مجلس النواب فى هذا الوقت وعضو لجنة الشئون الخارجية بالمجلس:

«بالطبع فإن ناصر قد أصابهم جميعاً بالجنون. ولكنى أعتقد أنه إذا كان دالاس والرئيس قد طلبوا المبالغ فقد كان من الممكن أن تمنح لهم.. ربما كان على دالاس أن يحارب، ولكنه كان من الممكن الحصول عليها»(٧٣).

وقد استخدم الاجتماع القصير الذى عقد بين يوجين بلاك وناصر فى ٢٠ يونيو بالقاهرة ضمن الجهد لتكوين تبرير لانسحاب الولايات المتحدة، فقد كتب أيزنهاور:

«فى هذا الاجتماع قدم ناصر لبلاك سلسلة من الاقتراحات المضادة بعضها غير مقبول كلية لكل سلطات التمويل الثلاث... وحين وصف فوستر المقترحات المضادة... استخلص كلانا أن ناصر ليس معنياً حقيقة بمفاوضات جادة حول المشروع واعتبرنا المسألة ميتة بالنسبة لكل الأغراض العملية»(٧٤).

وحتى إذا أخذنا فى الاعتبار ميل أيزنهاور إلى عدم الدقة فى وصفه لشئون الشرق الأوسط، فإن هذه الرواية تكشف عن نية لتشويه الحقيقة. فروايات الصحف تناقض رواية أيزنهاور كما تناقضها ملاحظات بلاك نفسه. فقد كتبت النيويورك تايمز عن بيان بلاك فى ٢٢ يونيو أن البنك الدولى مازال «مستعداً كلية لتمويل السد العالى» كما كتبت The Middle East Mirror فى ٢٣ يونيو نقلاً عن بلاك أن «سياسة البنك الدولى تجاه عرض السد العالى لم تتغير منذ زيارتى هنا منذ ثلاثة شهور مضت». وقد خالف بلاك نفسه وصف أيزنهاور لاجتماعه مع ناصر:

«لم يكن هناك قائمة شروط جديدة، على العكس تماماً. كان الأمر يتعلق بتخلى ناصر عن أسئلته التى لم يتلق إجابة عنها حول الشروط البريطانية والأمريكية والتى بعث بها منذ فترة طويلة. ولم يكن ناصر يفهم لماذا لم يتلق إجابة. وقد أوضحت صعوبات دالاس بما فيها لجنة الاعتمادات. فلم يكن هناك ما يتعلق على الإطلاق بشروط مصرية جديدة. وكان فهمى أن ناصر سوف يقبل المذكرات البريطانية والأمريكية التى لم يكن قد قبلها بعد»(٧٥).

وكما لاحظ بلاك، فإن واشنطن هى التى لم تستجب لطلب ناصر فى فبراير لإجراء تغيرات فى المذكرات، وهى المطالب التى تخلى عنها ناصر فى نهاية يونيو(٧٦).

وكان تردد الولايات المتحدة نتاج مداولات عميقة نشأت عن عدم التسامح إزاء الاستقلال المتزايد للنظام المصرى وكذلك عن الالتزام الاستراتيجى للمحافظة على العلاقات القائمة مع إسرائيل ودول حلف بغداد وبريطانيا وفرنسا. وحتى ربما أكثر مما قصد دالاس، فإن موضوع معونة الولايات المتحدة أصبح جزءاً من منافسة ينظر إليها بمنظار دولى، تقارن فيه مزايا الغرب بمزايا الشرق. ومع هذا فإن ناصر قد جذب الانتباه عن الجدل المبسط حول صيغة الغرب مقابل الشرق بتركيز المسألة على قدرة الولايات المتحدة على التلاؤم مع جهود مصر ككل تشد طريقا وسطا بين القوتين. وقد وقع عبء القرار على دالاس لكى يصادق على سياسة ناصر لا فى الاستقلال عن وإنما فى الاعتماد المشترك على موسكو وواشنطن. وعند قراره الأول لتقديم اقتراح المعونة عام ١٩٥٥، نظر دالاس إلى المسألة برمتها كممثلة للتحدى الذى ستواجهه الولايات المتحدة فى علاقاتها مع العالم «الثالث غير المنحاز» وسوف يقرر التصرف تجاه مصر حول تمويل السد فحوى سياسة الولايات المتحدة فى العصر البازغ لتنافس الحرب الباردة عبر العالم الثالث. ولم يغب هذا الاعتبار أبدا عن دالاس.

ومع نهاية يونيو كان غضب واشنطن مركزا على ماقيل عن عرض وزير الخارجية السوفيتي شبيلوف إقراض مصر ٤٠٠ مليون جنيه استرليني وهى كل ميزانية مشروع أسوان، تدفع على ٢٠ عاما وبفائدة ٢٪. ولم يكن إنكار السوفييت اللاحق مشجعا للقاهرة، ولم ينحرف بلاك - الذى قد يكون وجوده فى القاهرة هو الذى حث على عرض شبليوف - عن حماسه للمشروع ورغم أنه حذر أن الاشتراك السوفيتي فى بناء السد سوف يجبر على سحب عرض البنك الدولي[٧٧].

وبالنسبة لأنصار الحرب الباردة فى واشنطن فإن التقارير عن العرض السوفيتي جاءت صحيحة بشكل ينذر بالسوء. وبالنظر للاستعداد المسبق النظر إلى ناصر على أنه «يلعب بالجانبين» من أجل أن يستخلص أفيد صفقة، فإن العرض السوفيتي غير المؤيد أضيف بسرعة إلى جهد ناصر المراوغ لإخراج الولايات المتحدة وجعلها موضع السخرية فى العالم كله. ووفقا لوليم ماكومير، مساعد دالاس الخاص:

«لقد قرر مستر دالاس أن علينا أن نظهر للعالم أن هذه ليست الطريقة التى تلعب بها هذه اللعبة وإن هذه ليست الطريقة للتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية»[٧٨].

وفى خطاب فى شهر سبتمبر إلى ايزنهاور كتب دالاس أن «مصر بمغازلاتها مع الاتحاد السوفيتي قد عرضت للخطر مشاركتنا فى هذا المشروع، ثم حاولت أن تخدعنا بالادعاء بقبول العروض السوفيتية»[٧٩]. وفى جهده لتبرير الانسحاب، بدا دالاس أنه نسى أن المعونة الغربية قد قدمت فى الأصل على وجه التحديد بسبب «مغازلات» مصرية مشابهة. وبالنسبة لدالاس فإن إشارته لسياسة مصر فى علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفيتي والصين كسبب لسحبه المفاجىء لعرض المعونة الأمريكية كانت تعنى أنه يبطل المقدمة الرئيسية بأكملها التى قام عليها العرض الأساسى. كما أنها عتمت حقيقة أن واشنطن كانت هى التى استخلصت أنه من الأكثر احتمالا أن

يخلق الارتداد عن العرض ظروفا فى مصر مواتية للولايات المتحدة أكثر من تأييدها للسد[٨٠].

وقد فهم ناصر بشكل صحيح إن موافقته على شروط مفكرة ديسمبر (وهو ما أعرب عنه فى مقابلة ناصر مع بلاك وأيدها السفير حسين) سوف تفرض استجابة من دالاس. وفى وزارة الخارجية، كان وصول حسين فى ١٧ يوليو وهو الوقت الذى كانت موافقة مصر ستقدم، قد فُهم كذلك كعامل مساعد على القرار. وثمة سؤالان واجههما دالاس حين بدأت الخارجية الأمريكية تعيد فحص السياسةنحو مصر فى بداية يوليو. وكان السؤال الأول العاجل هو كيفية الاستجابة لقبول مصر للشروط التى وضعت فى مذكرة ديسمبر. وكان السؤال الثانى أكثر عمومية. وكان يهتم ـ كما كتبت النيويورك تايمز فى ٩ يوليو «بما إذا كان على الولايات المتحدة أن تعامل مصر كدولة محايدة صديقة (مثل يوغوسلافيا) أو كبلد تميل بشكل أكثر وأكثر إلى جانب الاتحاد السوفيتى».

وكان من الواضح فى الأسبوع الذى سبق وصول حسين أن موقف واشنطن حول المسألتين قد تم التوصل إليه. فقد لاحظ دالاس فى ١٠ يوليو أنه من «غير المناسب» أن تقدم الولايات المتحدة المساعدة لأسوان[٨١]. وفى ١٥ يوليو كان نقل بايرود إلى السعودية قد أعلن بالفعل. كما تم استبدال جورج آلن، والذى كان فشله فى إلغاء صفقة السلاح قد أثار غضب دالاس، بنائبه وليام روندترى كاتب الإنذار الذى لم يقدم فى سبتمبر. وكان كلا الرجلين، وخاصة بايرود، قد تطابقا مع ناصر، ومع محاولات الولايات المتحدة لتأييده. وكان طردهما إشارة لاتخطىء أن مثل هذه السياسات لم تعد تحظى بأى تأييد رسمى.

وكان إيدن شريكا رئيسيا فى قرار سحب عرض ديسمبر وقد أوضح رئيس الوزراء بعد ذلك أنه «فى منتصف يوليو.. توصلت الحكومة إلى نتيجة أنهم لا يستطيعون مواصلة مشروع من المحتمل أن يكون مرهقا بشكل متزايد فى

التمويل وغير مرضٍ عمليا»[٨٢]. ورغم أنه لم يصدر إعلان علنى لهذا القرار فقد استطاعت التايمز أن تكتب فى ١٤ يوليو «أن محاولة العمل على استقرار الشرق الأوسط بالتعاون مع مصر قد انتهت»[٨٣].

ولم يتحدث أحد فى جانب اقتراح المعونة حين التقى دالاس مع مستشاريه فى ١٨ يوليو[٨٤]. ويذكر روبرت بويى مساعد وزير الخارجية للتخطيط السياسى أن صفقة مصر للسلاح مع الاتحاد السوفيتى كانت العامل الحاسم ضد اشتراك الولايات المتحدة فى المشروع[٨٥].

ويجب أن نذكر أن الاقتراح الأمريكى البريطانى الأصلى قد قدم بعد قرابة ثلاثة شهور من إعلان صفقة السلاح المصرية ـ الأمريكية وفى وقت كان لدى الولايات المتحدة فكرة واضحة عن حجم الصفقة. كما وجد البنك الدولى بشكل ثابت أن مصر قادرة على تحمل كل من التزاماتها للسوفيت فى قرض الـ ٣٣٠ مليون دولار الواجب لبريطانيا والولايات المتحدة والبنك الدولى. فما تغير بين ديسمبر ويوليو كان تقدير دالاس للفوائد التى ستنتج عن تبنى الولايات المتحدة للسد. وفى الأصل كان دالاس رغم عدم واقعية هذا، يأمل أن الولايات المتحدة سوف تجبر ناصر على التخلى عن صفقته للسلاح مع السوفييت، وهكذا فإنه بمعنى ما فإن قدرة مصر الاقتصادية لقيت دورا فى المداولات الأولى. ومع هذا فإن ناصر لم يتعاون. وبمرور الشهور رأى دالاس الفوائد السياسية التى كان يأمل فى كسبها تختفى كلية. وعندئذ فقط كانت الحجج التى كشف عنها قد أصبحت ملزمة لا فى ذاتها وإنما كدلالة على الانهيار الكامل للتوقعات الأولى التى توجه السياسة نحو مصر.

وفى اجتماع ١٨ يوليو اتخذ قرار بسحب عرض الولايات المتحدة فى الاجتماع المقبل من دالاس وحسين ـ ولكن كيف يفعل هذا؟ وجادل بويى ضد بيان رسمى بالسحب. ومثل البريطانيين فضل «مجرد أن تدعها تمر ببطء» حتى تتلاشى[٨٦]. ولكن نُقض بويى وأُخْبِر البريطانيون بذلك[٨٧].

إن القوى الكبرى ورجالها حساسون بدرجة كبيرة إذا ما اتهموا بأنهم فقدوا السيطرة على الأحداث الدولية. ولم يكن دالاس فى علاقته مع مصر يستطيع

أن يقر حقيقة أن ناصر هو الذى كان يستغل الميزة التى كانت تقدمها له المنافسة الأمريكية السوفيتية. وكانت جهود الولايات المتحدة لاستقرار علاقاتها مع مصر يجب أن تهجر بعنف من أجل الاحتفاظ بمظهر أن لم يكن بواقع سيطرة دالاس على الأحداث:

«بالنسبة لدالاس فإن لحظة بلوغ الحرب الباردة الذروة قد حلت وكان من الضرورى أن تكشف موسكو عن أوراقها فى لعبة المنافسة الاقتصادية. فقد كان دالاس يعتقد بشكل حازم أن الاتحاد السوفيتى ليس فى وضع يمكنه أن يحقق بشكل فعال كل ما تقدمه عروضه الاقتصادية.

وكان من الضرورى أن يثبت للأمم الصديقة بالفعل وليس بالتوضيح الشفهى أن تسامح الولايات المتحدة مع الدول التى تشعر أنها من الضرورى أن تبقى خارج التحالفات الغربية الدفاعية لاتستطيع أن تتحمل نوع الإهانة التى قدمها ناصر فى إيماءاته المتراكمة والمتكررة غير الصديقة وكان من الضرورى أن تقدم هذا الإثبات على نطاق واسع، إن ناصر قد جمع التوقيت الصحيح، والوضع الجغرافى الصحيح، والحجم الصحيح لمناورة كبيرة بحق فى الحرب الباردة»[٨٨].

ولم يكن دالاس هو الشخص الذى يحمل نفسه على قبول السلطة المحدودة لدبلوماسيه الولايات المتحدة، خاصة فى العالم غير الأوروبى حيث كانت تبعية الدول الحديثة تؤخذ كأمر مسلم به. وكان سحب العرض والبيان الذى تلاه مصمما كدليل على قدرة الولايات المتحدة لممارسة نفوذ متحكم على مصر عبد الناصر ومعاقبة مصر على خطأ طُرُق عبد الناصر. ففى ديسمبر قرر دالاس أن يعوق تحول ناصر إلى الكتلة السوفيتية بعرض من المعونة. وبحلول شهر يوليو كان مصمما على أن يضع مصر على الحافة بسحب هذه المبالغ، متأكدا أن إثبات عدم ثقة الولايات المتحدة فى النظام سوف يجبر مصر بعبد الناصر أو بدونه (وهو الأفضل) على إعادة تقييم سياساتها الخارجية.

ولم تكن أخطار حركة دالاس الجريئة قاصرة على مجال العلاقات المصرية

الأمريكية أو حتى العلاقات الأمريكية العربية، كما أنها لم تكن تقصد ذلك. فقد كانت أعمال دالاس تجاه مصر ينظر إليها دائما على أنها تمثل اتجاه الولايات المتحدة نحو العالم الثالث بوجه عام. فقد كان تناوله لتمويل السد يعني كذلك على أنه «درس لكل العالم النامى أكثر من مجرد الاهتمام بمجموعة محددة من الحقائق»(٨٩).

ووصل حسين إلى الخارجية الأمريكية يوم ١٩ يوليو بتفويض من ناصر لعرض المسألة بإعلان قبول مصر غير المشروط للشروط التى قدمت فى ديسمبر الماضى. ويذكر جورج آلن أحد الذين حضروا الاجتماع:

«لم يكن حسين بالطبع يعرف أننا قد اتخذنا قرارنا، وشرع فى سرد خبراته فى القاهرة وأحاديثه مع ناصر، وحديث شبيلوف. وقد صنع لنفسه بغير قصد وبغير علم فخا لأنه كان متحمسا جداً.

وأذكر أنه كان يجلس على حافة الكرسى وقال «إنى شغوف جداً لأن تقوم بذلك الولايات المتحدة وبريطانيا والبنك الدولى لأن الروس يضغطون وقد حصلنا على العرض الروسى فى جيوبنا» ولمس رداءه تماما على جيبه لكى يؤكد «أنا قد حصلنا على العرض الروسى فى جيبنا».

وكان هذا هو نوع الابتزاز الذى قال أيزنهاور إنه لن يخضع له، ولكن دالاس لم يتصيده حول هذه النقطة وكانت بالطبع فى ذهنه، ولكنه قال «حسنا، الآن، على أن أقول لك ياسيادة السفير أننا قد بحثنا هذه المسألة بشكل عميق جداً. ونحن جميعا على وعى بأهميتها بالنسبة لمصر، وإن المهندسين فى البنك الدولى قد وجدوا أنه مشروع عملى، ونحن نأمل من أجل الشعب المصرى أنه يمكن عمله فى الوقت المناسب وأن الولايات المتحدة قد تقوم بدور هام فى هذا التطور الهام إذا ما جعل الموقف ذلك ممكنا. ومع هذا فإنى يجب أن أقول لك أننا قد توصلنا إلى نتيجة أننا نشعر أن المشروع ليس ملائما فى الظروف الراهنة وفى مقدمتها أننا نعتقد أنه سيكون إجهادا كبيرا جدا للاقتصاد المصرى» والآن، وهو مالم يقله، «فقد رهنتم كل قطنكم طويل التيلة لمدة عشرة أعوام لشراء الأسلحة التشيكية» ولكن هذا ماكان فى ذهنه.

فنحن لانعتقد أن الاقتصاد المصرى يستطيع أن يصمد بالالتزامات التى ارتبط بها فعلا»[٩٠].

وكان رفض دالاس الصريح وكذلك البيان الذى صدر عن وزارة الخارجية بعد الاجتماع قد أصبحا مركز المناقشة. لم يكن البريطانيون سعداء بتكتيكات دالاس، كما كان من الواضح أيضا أن ايزنهاور قد فكر ثانية فى سلوك دالاس. ومع هذا فقد رفض بويى فكرة أن البيان كان مصمما ليكون إهانة لناصر[٩١]. ورغم هذا فإن أحدا لم يفسر البيان على أنه يبشر بعلاقات أمريكية مصرية أفضل. وقد انتهى دالاس وأيزنهاور إلى نتيجة قبل الإخطار القاطع فى ١٩ يوليو بوقت طويل أن: (١) مصر لن تتلقى مساعدة أمريكية لسد أسوان. (٢) أن ناصر يجب أن يعزل ومن الأفضل أستبداله بينما رفض دالاس أن يذعن للخطط البريطانية لخلع ناصر، فإن البيان الذى وصف برنامج ناصر الاقتصادى بالفشل، وسجل عدم الرضا العام من السياسات المصرية، لم يكن حركة ماهرة للنيل من إنجازات الثورة مجسدة فى ناصر نفسه. فقد قال بلاك عن عمل دالاس «لم يكن رفض المشروع والطريقة التى رفض بها خطأ فقط، وإنما أيضا فى ظنه أنه برفض المشروع فإن هذا سيكون نعيا لعبدالناصر»[٩٢].

وفى الأيام التى تلت القرار مباشرة لم يعرب ناصر عن رأيه، ولكن الصحافة المصرية كانت قاسية فى ذمها وإدانتها للولايات المتحدة وبريطانيا[٩٣]. وفى الوقت الذى كانت مصر فيه تغلى كانت الولايات المتحدة تنعم بتهنئة نفسها. وكان ناصر فى موقف الدفاع. فقد رفض دالاس أن يخضع للابتزاز، وكان السوفييت غير قادرين على التمويل وربما غير مهتمين فى بناء السد. وقد هللت مجلة تايم لما أسمته «النصر للغرب» فى صورة تظهر دالاس يقول «كش ملك» إلى عبد الناصر المرتبك.

ومع هذا فإن عبد الناصر لم يسلم. فخطوته الثانية ـ تأميم شركة قناة السويس فى ٢٦ يوليو ـ قد قلبت رقعة الدراما و على رؤوسهم، منهيا بذلك فصلا اساسيا فى العلاقات المصرية الأمريكية.

(NOTES CHAPTER 8)

1. New York Times, 27 November 1955, P. 5.

2. New York Times, 20 November 1955, See, IV. P. 1.

3. New York Times Magazine, 27 November 1955, PP. 9. 30. For Statements by Dulles in a similar vein, see his speech before the Illinois Manutacturers Association. New York Times, 9 December 1955, P. 8.

4. Erskine B. Childers, The Road to Suez, P. 77.

5. Naguib, Egypt,s Destiny, P. 168.

6. New York Times, 11 October 1955, P. 1.

7. New York Times, 18 October 1955, P. 3, Heikal, Nasser, P. 67, Claims no Such Soviet ofter existed.

8. "Soviet Bloc Economic Activity in the Near East and South Asia as of 25 November 1955, "Declassified Documents, Ref. Retrospective FF. See Mid East Mirror, 12 November 1955.

9. New York Times, 21 October 1955, P. 1.

10. Aldrich interview, JFDOH, PP. 6-7. See also Hoover and Humphrey interviews, P. 22.

11. Selwin Lioyd, Suez 1956, P. 29.

12. New York Times, 2 December 1955, P. 4.

13. New York Times, 4 November 1955, P. 1.

14. Edcen, Full Circle, P. 420.

15. Hugh Thomas, Suez, P. 23.

16. Phieger interview, JFDOH, PP. 66-67.

17. Prochnow interview, JFDOH, P. 39.

18. Phleger interview, JFDOH, PP. 65-66.

19. Heikal, Nasser, P. 60.

20. New York Times, 22 November 1955, P. 4.

21. Mid East Mirror, 12 November 1955, P. 14.

22.The United States apparent ly refected French Partieipation, Couve de Murville interview, JFDOH, P. 11. George Humphrey interview, JFDOH. PP. 24-25.

23. "The United States Supports the Aswan High Dam Project, Statement by the Department of State, December 17, 1955." John Foster Dulles Private Papers.

24. Humphrey interview, JFDOH, P. 26.

25. Love, Suez, P. 256.

26. "For the Press," DOS Press Release No. 125, 11 January 1956, John Foster Dulles Private Papers.

27. "For the Press,"DOS Press Release No, 26, 17 January 1956. John Foster Dulles Private Papers.

28. Ibid,

29. Heikal, Nasser, P. 61.

30. Ibid.

31. Adams, Firsthand Report, P. 248.

32. Love, Suez, P. 306.

33. Heikal, Nasser, P. 61, New York Times, 3 Jajuary 1956, P. 3.

34. Love, Suez, P. 312.

35. Aldrich interview, JFDOH, P. 9.

36. JCS 1887/456, New York Times, 2 October 1955, P. 9.

37. Chier MAAG-Pakistan to Secretary of Defense. December 1955, Ref. RF 218 - 381 Emmea, Box 12.

37a. William C. Eveland, Ropes of Sand, P. 159.

38. Ibid., P. 159.

39. Eden, Full Circle, P. 335.

40. "Memo of Conversation: Eden Talks in Washington 30 january, 1 February 1956," P. 8. Declassified Documents - 78, Ref. 283B.

41. Love, Suez, P. 312.

42. Robert Anderson was a former secretary of detense with connections to the oil industry.

43. Michael Bár Zohar, Ben Gurion (London: Weidenteld and Nicolson, 1978), P. 224.

44. Donald Neff, Warriors at Suez, P. 126.

45. "Memo of Conversation: Eden Talks," P. 9. Declassified Documents 28. Ref. 283B.

46. Love, Suez, P. 309.

47. Dwight D. Eisenhower Papers, diary entry 8 March 1956, reprinted in Declassiried Documents - 78, Ref. 123E.

48. Ibid., Diary cntiy 13 Maich 1956, Ref. 1977 - 252A.

49. Ibid.

44. Donald Neff, Warriors at Suez, P. 126.

45. "Memo of Conversation: Eden Talks," P. 9. Declassified Documents - 28, Ref. 283B.

46 Love, Suez, P. 309.

50. Ibid.

51. New York Times (editorial), 19 January 1956.

52. Diary entry 28 March 1956, reprinted in Declassified Documents - 78, Ref. 447A.

53. Lioyd, Suez, P. 80.

54. Ibid., P. 60.

55. Mid East Mirror, 7 April 1956, P. 6.

56. DOS Press Release No. 172. John Foster Dulles Private Papers.

57. Neil Stanford, "Will the Middle East Blow Up?" Foreign Policy Bulletin (1 April 1956). P. 107.

58. "Memo of Conversation: Eden Talks," P. 9. Declassified Documents - 78, Ref, 283B.

59. Save for one--a coup against Nasser. See Eveland, Ropes of Sands, PP. 172, 182.

60. Eban interview, JFDOH, P. 29.

61. Heikal, Nasser, P. 64, Lioyd, Suez 1956, P. 69.

62. Lioyd, Suez 1956, P. 69.

63. Mid East Mirror, 12 May 1956, P. 4.

64. Mid East Mirror, 12 May 1956, P. 5.

65. New York Times, 18 April 1956.

66. Love, Suez, P. 259.

67. See Egon Kaskelene, "Africa's Aspiring Messiah," The Nation (10 March 1956), P. 192.

68. Press Conference 2 April 1957, DOS Press Release No., 184. John Foster Dulles Private Papers.

69. New York Times, 18 May 1956, P. 3.

70. Heikal, Nasser, PP. 63-46.

71. DOS Press Release No. 184. 2 April 1957. John Fester Dulles Private Papers, Dulles letter to Eisenhower, 15 September 1956, in Love, Suez, P. 319.

72. Eisenhower, Waging Peace, P. 31.

73. Richards interview, JFDOH, PP. 26-7.

74. Eisenhower, Waging Peace, P. 32.

75. Love, Suez, P. 325.

76. New York Times, 9 July 1956, P. 12.

77. New York Times, 22 June 1956, P. 2.

78. Macomber interview, JFDOH, P. 54.

79. Love, Suez, P. 319.

80. Allen interview, JFDOH, PP. 35-6.

81. New York Times, 11 July 1956.

82. Eden, Full Circle, reprinted in Thomas, Suez, P. 29.

83. See also Roger Makins interview, JFDOH, P.7. "The real truth is that the two governments had agreed to drop it, but not to say so, and just to let it drag on. So that what was at issue was not so much policies.... but the tactics and timing."

84. In attendance were Dulles, Russell, Roundtree, Bowie. Phleger, and Hoover.

85. Bowie interview, JFDOH, pp. 30-31.

86. Ibid., pp. 31-32.

87. Allen interview, JFDOH, P. 36.

88. John Beal, John Foster Dulles, PP. 258-60.

89. George Woods (Partner in Dulles firm of Sullivan and Cromwe 11) interview, JFDOH, PP. 20-21.

90. Allen interview, JFDOH, pp. 36-37.

91. Bowie interview, JFDOH, P. 32.

92. Love, Suez, P. 327.

93. Mid East Mirror, 28 July 1956, P. 5., New York Times, 18 July 1956, P. 7.

الفصل التاسع

دروس للذكرى

ودروس مستفادة

كانت السنوات من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٦ سنوات حرجة فى صياغة الولايات المتحدة لسياستها تجاه مصر. خلال هذه الحقبة اتخذت قرارات وطبقت سياسات ظلت حتى اليوم مراكز توجيه حيوية لاتجاه وأهداف الدبلوماسية الأمريكية.

وخلال الفترة التى نستعرضها، أظهرت سياسات الولايات المتحدة نحو مصر مرونة غير عادية فى إخلاصها وقد يقول البعض فى كونها أسيرة لأهداف وصور معينة، ومن ابرزها الأهداف التى شكلتها تصورات تأييد بريطانيا حول الجلاء من منطقة القناة. وبعد رحلة دالاس إلى الشرق الأوسط فى مايو ١٩٥٣ فقط بدأت الولايات المتحدة تؤيد السياسة التى قال عنها لوى هندرسون عام ١٩٤٦ إن الوجود البريطانى فى مصر هو مصدر عدم استقرار ويعوق نفس الأهداف التى كانت الولايات المتحدة تحاول أن تؤمنها. ولم يكن تحرر واشنطن من الوهم تجاه بريطانيا عملا من أعمال الحساسية لما كانت مصر مستعدة لأن تفعله أو لاتفعله لتقوية علاقاتها مع الولايات المتحدة، بقدر ما كان تعبيرا عن فراغ صبرها من فشل بريطانيا لإنهاء حالة الجمود، وكذلك نتيجة لنمو الثقة بالنفس فى امتداد قوتها. وبانشغال واشنطن «بالصورة الكبيرة»، فإن الواقع المصرى نادرا ما تطفل على حسابات صناع السياسة

الأمريكية. ونادرا ما كان هذا مسألة تتعلق بسوء الفهم، وإنما سيكون أكثر دقة القول بأنهم كانوا على جهل.

وقد تباين استقلال مصر المتشدد مع الأصوات الأكثر تقبلا التى سمعت من نظم الحزام الشمالى والتى كانت فى موقع أفضل وفقا للفهم الجامد لنظرية الاحتواء، والأكثر تلهفا لقبول تأييد الولايات المتحدة كدعامة لاستمرار حكمهم. ومع هذا فقد بقى حلف بغداد صورة من صور الضعف الرسمى، وإلى الحد الذى كشف عنه فى شوارع بغداد عام ١٩٥٨.

وقد فشل وزير الخارجية دالاس بشكل ملحوظ فى جهوده لتوجيه الوطنية المصرية إلى قنوات يمكن التحكم فيها من خلال إبعاد مصر عن العالم العربى وعن صراعها مع إسرائيل، وهى الأهداف التى بدأت تتحقق فقط فى عهد السادات وفى البداية نظر إلى ناصر والضباط الأحرار كأدوات يمكن من خلالها تنفيذ هذه السياسة. وكان من المأمول أن نهضة مصر فى ظل ناصر يمكن أن تكون نموذجا لسياسة واشنطن تجاه النظم الإصلاحية فى البلدان الحديثة الاستقلال فى العالم كله.

وقد ثبت صحة هذا الافتراض، ولكن ليس بالطريقة التى يتوقعها صناع السياسة الأمريكية. فقد أثبت ناصر لدول العالم الثالث غير المنحازة ليس فقط إنه يمكن الاستغناء عن المساعدة الأمريكية، وإنما أيضا أن الأهداف الوطنية يمكن متابعتها بنجاح رغم ماتفضله الولايات المتحدة. ولذلك كان تباعد ناصر فشلا من الدرجة الأولى لسياسة الولايات المتحدة بددت الرصيد الضخم للنية المصرية الحسنة تجاه الولايات المتحدة وهو الرصيد الذى استخدمه أنور السادات بعد حرب ١٩٧٣. فقد كتب دالاس نفسه بعد رحلته فى مايو ١٩٥٣ إن الولايات المتحدة يجب أن تصر على شىء مقابل شىء فى علاقاتها مع مصر. وقد ثبت أن هذه الرغبة غير الواضحة لم تكن ممكنة فى عصر كان فيه كل إطار السياسة الأمريكية يقوم على تقديم الدول المستفيدة من المساعدات

التزامات واضحة. وقد تحدى ناصر مطالب واشنطن وعانى من ذلك، ولكنه بقى حيا، ولم يكن مصيره هو مصير مصدق أو أربيتر أو مصير نورى السعيد أو الشاه.

وكان انفصال مصر عن شئون الوحدة العربية سوف يقصم - فى اعتقاد واشنطن - ظهر الوحدة العربية بينما سيسعد جهود الولايات المتحدة فى خلق مركز غير إسرائيل تتركز فيه اهتمام البلدان العربية، وقد استبعدت إسرائيل عن عمد من كل مقترحات الأمن الإقليمى. وكما زادت أزمة الدبلوماسية الأمريكية فى الشرق الأوسط، كذلك زادت قيمة وفاق مصرى إسرائيلى وبقيت قيمة مثل هذا الاتفاق كمجرد أداة وواحدة من مجموعة شروط متشابكة اعتقدت واشنطن أنها ستفتح الطريق أمام قبول مصر ومن ثم العرب لمشاريع الولايات المتحدة للأمن الأقليمى. كذلك كان استعداد الولايات المتحدة لتزويد مصر بالسلاح رغم اعتراضات إسرائيل مدفوعا باهتمام مشابه. ولم يكن الفشل فى الوصول إلى اتفاقية نتيجة اهتمام دالاس المفاجىء بسياسة متوازنة بين مصر وإسرائيل، وإنما نتيجة رفض ناصر أن ينحنى أمام ما تمليه اعتبارات الأمن الجماعى. وقد مثل دالاس لحسن تمثيل ثقة الولايات المتحدة فى قدرتها على التحكم فى تطور الأحداث فى الشرق الأوسط، وكان سحب عرض مساعدة سد أسوان قمة سلسلة تغذت بهذا الوهم.

وبعد قرابة حقبتين عادت مصر إلى مركز السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط. لقد فشل دالاس فى توجيه الوطنية المصرية إلى طريق يتوافق مع مصالح الولايات المتحدة، ولكن هؤلاء الذين جاءوا بعده نجحوا. ومنذ تولى هنرى كيسنجر وزارة الخارجية صُورت مصر كنموذج للدول العربية وكذلك لدول العالم الثالث بوجه عام على الفوائد التى تتأتى من التحالف الوثيق مع الولايات المتحدة ومن شروط تضعها واشنطن.

وقد بدت علامات تصالح مصر مع سياسة الولايات المتحدة فى السنوات الأخيرة لحكم ناصر، ولكن بظهور أنور السادات فقط تحررت القوى المؤيدة لتحول واضح إلى واشنطن. وكان طرد السادات للمستشارين السوفييت عام ١٩٧٢ يحقق شرطا هاما وضعه دالاس فى بداية جهوده لصد التغلغل السوفيتى فى الشرق الأوسط. وبعد كامب دافيد كانت واشنطن تستطيع أن تؤكد لإسرائيل ومؤيديها أن مخصصاتها الضخمة من المساعدة الأمريكية لمصر، وعلى نطاق لم يتخيله دالاس، قد شجعت المصالح الأمريكية (وإسرائيل) وأنها لاتفرض أى تهديد لإسرائيل ولا «علاقاتها الخاصة» مع الولايات المتحدة. وفى مقابل هذا فصل السادات مصر عن حركات القومية العربية والتى دافع عنها عبد الناصر طويلا كثقل مقابل للقوة الأمريكية (والإسرائيلية). وبالشروع فى هذا الطريق أنهى السادات عهدا من الوضع البارز لمصر فى الشئون العربية والذى يرجع تاريخه إلى الثلاثينات. وقد حقق سلامه المنفصل مع إسرائيل المطالب الوطنية لعودة سيناء وإزالة الخوف من عدوان إسرائيلى والذى كان مصدر إزعاج منذ الغارة الإسرائيلية على غزة فى فبراير عام ١٩٥٥.

وقد وثق السادات فى كارتر فى حل المشكلة الفلسطينية. وكان استمرار احتلال إسرائيل للضفة الغربية وغزة أقل أهمية للزعيم المصرى من المزايا التى يقدمها التقارب مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وقد كان اهتمام مصر بالمسألة الفلسطينية فى عهد السادات، مشكلة لاتقل عن عهد أسلافه، اهتماما أيديولوچيا فى طبيعته وأداة لمتابعة مصر لمصالح عزيزة عليها، أكثر منها التزاما مبدئيا للفلسطينيين فى حد ذاتهم.

وبينما لايمكن إنكار أن السادات فعل الكثير لاصلاح صورته وصورة مصر فى أعين الأمريكيين، فإن قليلا من حسن النية تلك قد ترجم إلى اتجاهات أمريكية أكثر تأييدا للعرب والإسلام بوجه عام. وقد صُفق للسادات،

مثل خط طويل من قادة الشرق الأوسط قبله الموالين لبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، فقط إلى الدرجة التى فصل نفسه عن تلك السياسات والتقاليد التى ربط الغرب بينها وبين العرب. واعتبر سوندرز «أن السادات لم يكن عربيا نموذجيا، فقد أبدى احتقارا لهم. وربما لم يكن مصريا نموذجيا، واحد الأشياء التى سببت له المتاعب حتى فى مصر انه اتجه نحو الغرب».

وشأن كل القوى الكبرى، تعودت الولايات المتحدة أن ترى سياسات الدول الأصغر من خلال مصالحها وأولوياتها. وكان نظر الأمريكيين للسادات كرجل دولة نتيجة لالتزامه بسياسات تؤيدها واشنطن وللسهولة الظاهرة التى وفق بها بين المصالح الأمريكية والمصرية التى تعادت لمدة طويلة وقد أكد السادات لواشنطن اعتقادها فى قوتها على تحديد جدول أعمال الشرق الأوسط وقدرتها على فعل الخير فى المنطقة. وقد وضع الثقة فى الولايات المتحدة لحماية مصالح مصر وبهذا الشكل أعاد تأكيد استعداد الولايات المتحدة المسبق لأن ترى مصر مطيعة للقوة الأمريكية وحيث كان ناصر يصر على أن هناك حدودا لقوة الولايات المتحدة، كان السادات يعتقد أن قوة الولايات المتحدة يحدها فقط تصور واشنطن للمهام التى تتطلب انتباهها. وليس غريبا أن يشبع هذا الوعد غرور الأمريكيين ويسحروا به.

وقد وضح نجاح السادات فى مطابقة المصالح المصرية بشكل وثيق مع مصالح الولايات المتحدة مستوى جديدا وصعبا سوف يحكم وفقا له الحكام العرب الآخرون. وأكثر من نورى السعيد قبله، فقد وضع أنور السادات القادة العرب الآخرين، بما فيهم خلفه حسنى مبارك والذى هو أقل اهتماما من السادات فى صياغة مثل هذه العلاقة الحميمة مع واشنطن، وضعهم فى مأزق حقيقى.

إن إحساس امريكا بالإحباط تجاه قادة العرب اليوم هو بالتحديد لأنهم ليسوا مثل أنور السادات، وهو إحساس ملموس. وقد تساءل سوندرز «هل

يستطيع الملك فهد أن يفعل مافعله السادات؟ إلى أى مدى يستطيع أن يتغلب على حواجز اللغة، والثقافة العربية، والمال العربى؟ كان السادات يستطيع ذلك لأنه يتكلم الإنجليزية، ويرتدى الملابس الغربية، وله زوجة جميلة. وكان لديه الإحساس بالحاجة لأن يفوز بالحظوة لدينا وأن يصبح مثلنا». وقال دين براون «إن الملك فهد لن يصبح ابدا مثل السادات، تلك هى مشكلته، وجزئيا مشكلتنا أيضا».

وتواجه مصر عجزها عن أن تقيس بشكل صحيح طبيعة المصالح والقوة الأمريكية. وقد بالغت مصر مثل الولايات المتحدة نفسها، فى أستعداد وكذا قدرة قوة واشنطن على حل مشكلات مصر وفقا لأولوياتها. لقد باع السادات سياسة «الباب المفتوح» والسلام مع إسرائيل كعوامل مساعدة على نهضة مصر الاقتصادية. وقد كان هذا مخيبا لآمال جميع الأطراف إلى حد بعيد. هذا الواقع وفشل الولايات المتحدة فى حل المشكلة الفلسطينية وموافقتها الظاهرة على المغامرات الإسرائيلية قد افسدت احتمالات مصر فى القيادة العربية.

كذلك تواجه واشنطن إدراكها أن شهر العسل مع مصر قد انتهى وأن مهمة إدارة علاقة ناجحة قد بدأت. هذا التحدى صعب بوجه خاص لصناع السياسة والمشرعين الذين تعودوا على قبول مصر لقيادة الولايات المتحدة، والذين افترضوا بشكل طبيعى أن المبالغ الضخمة التى تمنحها واشنطن تؤهلهم لأن يفترضوا افتراضات معينة حول السياسة المصرية ومع اتجاه العلاقة إلى النضج، ومع تباعد مصر عن ميراث السادات، فإن غموض سياسة مصر يظهر بشكل أكثر وبشكل متعب أيضا.

واليوم، مثلما كان الحال فى وقت سابق تعتبر مصر أن مصيرها مع الغرب فى الوقت الذى تصر فيه على أن استقلالها لايمكن المساومة حوله. كما تصر مصر على الاحتفاظ بوضعها غير المنحاز والسيطرة الكاملة على قواعدها وتسهيلاتها العسكرية فى الوقت الذى تستخلص فيه إن «التوافق

العريض فى المصالح الاستراتيجية بين الولايات المتحدة ومصر يسيطر على العلاقة بين البلدين» وقد أثارت الخطط المجهضة حول قاعدة رأس بناس والمشكلات المرتبطة بالتدريبات العسكرية السنوية المشتركة القلق بين صناع السياسة الأمريكية بشكل لايختلف عن أسلافهم منذ حقب ثلاث.

ويلاحظ وليم كوانت خبير الشرق الأوسط بمعهد بروكنجز «أن مصر تريد الأمرين معا، إن مصر تريد أن تبقى على مسافة بينها وبين الولايات المتحدة بسبب المزاج السائد فى العالم العربى، وهم يريدون أن يصروا على أنهم مهمين لأمننا حتى يبقوا على استمرار مساعدتنا». ويلاحظ الرسميون فى الخارجية ووزارة الدفاع أن قيمة مصر هى أقل أهمية للمصالح الأمريكية مما يريد المصريون أن يعتقدوا. كما أن ثمة «دمدمة فى الكونجرس أن مستقبل المعونة لمصر قد ترتبط بشكل أوضح لإخلاص مصر لفهم واشنطن لالتزمات مصر وفقا لمعاهدتها مع إسرائيل.

وفى مصر نفسها، فإن الارتباط مع الولايات المتحدة (ومن ثم إسرائيل) أصبحت ترى بشكل متزايد كعبء. وحيث كانت الروابط مع واشنطن موضع تأييد، فإنها الآن يجب الدفاع عنها.

وكان أنور السادات، شأنه شأن سلفه قد صاغ السياسة المصرية وفقا لتصوره، وكان هو العامل الرئيسى فى تحول مصر إلى واشنطن. وقد حقق آخر كولونيلات الثورة توقعات الولايات المتحدة الكبيرة فى الضباط الأحرار، وهى التوقعات التى أحبطها عبد الناصر، وظل السادات بالنسبة لواشنطن نموذج القيادة التى يجب أن يتطلع إليها كل حاكم عربى.

وأوضح هارولد سوندرز، الدبلوماسى الذى ارتبط بمبادرات كيسنجر فى الشرق الأوسط «أن السادات أدرك مبكرا جداً من محادثاته مع كيسنجر بعد حرب ١٩٧٣، مدى أهمية الكونجرس الأمريكى وخلفه الرأى العام الأمريكى فى التأثير علس السياسة. وقد تعود كيسنجر أن يتحدث مع الأسد والسادات

حول كيف يعمل الكونجرس. وغالبا فى كل يوم فى مايو ١٩٧٤ وفى النصف ساعة الأول من مناقشتنا كان البرفيسور هنرى كيسنجر يحاضر حول بعض أوجه أحداث اليوم. ولكن السادات تعلم الدرس جيداً. فقد التقى فى القاهرة مع أكثر من ثلثى رجال الكونجرس الأمريكى. وبذل جهدا خاصا لكى يتأكد أنهم رأوه. وقد خاطب اجتماعا مشتركا للكونجرس وكان أداؤه جيدا مع الصحافة الأمريكية.

وقال دين براون رئيس معهد الشرق الأوسط «لقد فهم كيف يتعامل مع الأمريكيين، ولا أعرف زعيما أخر كان قادرا على التخاطب بهذه الطريقة ربما باستثناء بورقيبه حين قال إن تونس هى نموذج البلد التى تحررت من الاستعمار» وقد قبلت أمريكا السادات كصانع سلام.

I. Interviews
John Campbell, 17 January 1980.
Parker T. Hart, 28 January 1980.
George McGhee, 30 January 1980.
Kermit Roosevelt, 28 January 1980.
Fraser Wilkins, 25 January 1980.
Evan Wilson, 28 January 1980.
II. Archives and Collections
Archives of the United States: State Department a`nd Modern Military Records, Washington, D.C.
Council on Foreign Relations Library and Archives: New York.
John Foster Dulles Oral History Collection: Princeton University, Princeton, New Jersey.
Library of Congress:L Washington, DC.
Middle East Institute Library and Archives: Washington, DC.
Private Papers of John Foster Dulles:
Princeton University Princeton, New Jersey.
Private Papers of George McGhee: Washington, D.C.
III. Primary Sources
A. Newspapers and Periodicals.
Keesing's Contemporary Archives. Vol. 9. 1952-54.
Mid East Mirror. Prepared Weekly by the Arab News Agency, Cairo, 14 June 1952 - 54, August 1956.
New York Times, 1948-56.
B. Government Publications and Documents
United States Bureau of the Budget,
the Administration of Foreign Aid and Overseas Operations, Prepared by the Brookings Institution, june 1951.
Declassified Documents (inssued quarterly).
Washington, DC: Carrolltyn Press, 1975-80.
United States Department of State.
American Foreign Policy 1950-55. No. 6446, Vol. 11, Washington: United States Government Printing Office, 1957.
U.S. Department of State. Foreign Relations Of the United States (Near East and National Security Council Volumes 1946 -51), Washingtion: United States Government Printing Office.
Howard, Harry. The Development of United States Policy in the Near East, South Asia and Africa. Department of State. Four Volumes Published 1945-55.
Report to the president on Foreign Economic Policies (The Gordon

Gray Report). 10 November 1950, Washington: United States Government Printing Office.
Truman, Harry S. Public Papers of the President of the United States 1950 -50. Washington: United States Government Printing Office. 1965.
British Central Office of Information, Reference Division, London. The Baghdad Pact. No, 3782, December 1957.
1v. Books
Acheson, Dean, Present at the Creation - My Years in the State Department. New York: W.W. Norton, 1969.
Adams, Sherman. Firsthand Report - the Story of
the Eisenhower Administration. New York: Harper and Bros., 1961.
Bedeau, John S. The American Approach to the Arab World. New York: Harper and Row, 1968.
Baram, Phillip J. The Department of State in the Middle East 1915 - 1945.
Pennsyivania Press, 1978.
Bar Zohar, Michael. Ben Gurion. London: Weidenfeld and Nicolson, 1978.
Suez: Ultrasecret. Paris. Fayard, 1964 (French).
Beal, John. John Foster Dulles: A Biography, New York: Harper and Bros., 1957.
Binder, Leonard. The Ldeological Revolution in the Middle East. New York, John Wiley and Sons.
Brecher, Michael. Decisions in Israel"s Foreign Policy. London: Oxford University Press, 1974.
Brookings Institution. Current Issues in Foreign Economic Assistance. Washington: Brookings Institution, 1950.
The Security of the Middle East: A Problem Paper. Washington: Brookings Institution, 1950.
Brown, Seyom. The Faces of Power: Constancy and Change in United States Foreign Policy frrom Truman to Johnson. New York: Columbia University Press, 1968.
Campbell, John C. Defense of the Middle East: Problems in American Policy. Rev. ed. New York: Praeger (for the Council on Foreign Relations), 1960.
The United States in World Affairs. Vols, I-Iv, Vi. New York: Harper and Bros. 1947 ff.
Childers, Erskine. The Road to Suez. London: MacGibbon and Kee, 1962.
Copeland, Miles, The Game Of Naztions: the
Amorality of Power Politics. London: Weidenfeld and Nicolson. 1969.
Denovo, John A. American Interests and Policies in the Middle East:

1900 -39. MInneapolis: University or Minn. Press, 1963.
Donovan, Robert J. Eisenhower: The Inside Story, New York, Harper and Bros., 1956.
Eden, Sir Anthony, Full Circle. London: Cassell and Co., 1960.
Eisenhower, Dwight D. Mandate for Change: the white House Years 1953 = 56, Vol, 1: Mandate for Change. New York: Doubleday, 1963.
Waging Peace: 1956-61. New York: Doubleday, 1965.
Eveland, William Crane, Ropes of Sand - America'S Failure in the Middle East, New York: W.W. Norton, 1968.
Finer, Herman. Dulles Over Suez: The Theory and Practice of His Diplomacy. London: Heinemann, 1964.
Gallman, Waldemar, J. Irag Under General Nuri. Baltimore: Johns Hopkins Press, 1964.
Hammond, Paul Y. The Cold War Years: American Foreign Policy Since 1945.
harcourt, Brace and World, 1969.
Hart, Parker, ed. America and the Middle East. Philadelphia: Annals of the American Academy of Political Science, May 1972.
Heikal, Mohamed. Nasser: The Cairo Documents. London, New English Library, 1972.
Hoopes, Townsend, The Devil and John Foster Dulles. Boston: Little Brown, 1973
Hoskins, Halford. The Middle East: Problem Area in World Politics. New York: Macmillan, 1956.
Hughes, John Emmet. The Ordeal of Power, A Political Memoir of the Eisenhower Years. York, Antheneum, 1963.
Kirk, Geoige. The Middle East: 1945 - 50. London, Oxford Univetsity Press (for the Royal Institute of International Affairs), 1954.
Lacquer, Walter, ed. United States Interests in the Middle East. Washington: American Enterprise Institute, 1968.
Lewis, Bernard. The Middle East and the West. London: Widenfeld and Nicolson, 1963.
Little, Tom. Modern Egypt. London: Ernest Benn Ltd., 1967.
Lloyd, Selwyn, Suez 1956: A Personal Account. London: Johnathan Cape, 1978.
Love, Kennett. Suez: The Twice Fought War. London: Longman, 1969.
Morrison, Herbert. An Autobiography. London: Odham's Press, 1960.
Murphy, Robert. Diplomat Among Warriors. New York, Doubleday, 1964.
McClellan, Grant S., ed. The Middle East in the Cold War. The Reference Shelf Series, Vol. 28, New York: H, W. Wilson Co., 1956.
McDonald, James G. My Mission in Israel 1948 - 51. London: Victor Gollancz, 1951.

Naguib, Mohammed. #Egypt's Destiny. London: Victor Collancz, 1955.
Nasser, Gamal Abd el. Nasser Speaks: Basic Documents. Middle East Monographs No. 1., London: The Morsett Press, 1972.
Neff, Donald. Warriors at Suez, New York. Simon and Shuster, 1981.
Nutting, Anthony. No End of a Lesson: The Story of Suez. London, Constable, 1967.
Polk, William R. The United States and the Arab World. Cambridge: Harvard University Press, 1965.
Rostow, W. W. The United States in the World Arena. New York: Harper and Row, 1960.
Royal Institute for Informal ional Affairs.
Documents on International Affairs (annual) London: OUP.
Survey of International Affairs (annual). London: Oxford Univ3ersity Press.
Smith, Gaddis. Dean Acheson. The American Secretaries of State, Vol XVI. New York. Cooper Square Publishers, 1972.
St. John, Robert. The Boss: The Story of Gamas Nasser. London:L Arthur Barker, Ltd., 1961.
Stephens, Robert. Nasser: A Political Biography London: Allen Lahe The Penguin Press, 1971.
The Suez Canal and World Affairs. Cairo: Middle East Publications, 1955.
Sulzberger, C.L. A Long Row of Candles: Memoirs and Diaries (1934 - 54). New York, Macmillan, 1969.
Yergin, Daniel, Shattered Peace. Boston, Houghton Mifflin (Sentry Edition), 1978.
V. Articles
Acheson, Dean. "The Parties and Foreign Policy." Harper's Magazine 211 (Nov. 1955). 29-34.
Black, Eugene. "One Type of Foreign Aid That Makes a Profit." US News and World Report (22 June 1956), 104 -9.
Buchan, Alistair. "Le Chevalier mal fet." The Twentieth Century) March 1960.
Hoskins, Halford L. "The Quest for Security in the Middle East." Annals of the Amerrcar Academy of Political Science 294 (July 1954). 138-46.
Hurewitz, J. C. "Our Mistakes in the Middle East." The Atlantic Monthly 198 (Dec. 1956). 46-52.
Lewis, Bernard. "The Middle East Reaction to Soviet Pressures.": Middle East Journal 10 (Spring 1956).
Rustow, Dankwart A. "Detense of the Near East." Foreign Affairs 34 (Jan. 1956), 271 -86.
Spain, James W. "Middle East Defense: A New Approach." Middle

East Jounal a (Summer 1954).
Unpublished Works
Jabbar, Paul. "The Politics of Arms Transfer and Control: The Case of the Middle East." PH.D. dissertation, University of California at Los Angeles, 1974, P. 213.
Royal Institute for International Affairs. "The Baghdad Pact, Origins and Political Setting." Mimeographed. London, February, 1956, P. 214.
Watts, D. C. "Britain and the Suez Canal. " Royal Institute of International Affairs. Mimeographed. London: 1956, P. 215.

المترجم:

الدكتور السيد أمين شلبى

* من مواليد المنصورة عام ١٩٣٦.

* حصل على ليسانس الآداب من جامعة القاهرة عام ١٩٥٧ وعلى الماجيستير فى العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٦٠ وعلى دبلوم العلاقات الدولية من جامعة أكسفورد ١٩٧٦ وعلى الدكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٨٠.

* التحق بالسلك الدبلوماسى عام ١٩٦١، وعمل فى سفارات مصر فى: براج، وبلجراد، وموسكو، ولاجوس، ووزيرا مفوضا بسفارة مصر فى واشنطن، ثم سفيرا لمصر فى النرويج وأيسلندا. حصل على وسام الإستحقاق النرويجى.

صدر له:

- التنظيم الدولى فى مفترق الطرق (سلسلة المكتبة الثقافية).
- هنرى كيسنجر: حياته وفكره (سلسلة المكتبة الثقافية).
- الوفاق الأمريكى السوفيتى ١٩٦٣ ـ ١٩٧٦ الهيئة العامة للكتاب.
- قراءة جديدة للحرب الباردة ـ دار المعارف.
- الدبلوماسية المعاصرة ـ عالم الكتب.

نشر العديد من الدراسات والمقالات فى الدوريات المصرية والأجنبية، كما حاضر فى معهد الدراسات الدبلوماسية، وأكاديمية ناصر العسكرية العليا، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وشارك فى العديد من الندوات فى مصر والخارج.

تنفيذ وطبع محمد سويدان
بيروت ـ لبنان